قضايا ونظرات

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

تقرير ربع سنوي | العدد الثامن والعشرون | يناير ٢٠٢٣

ملف العدد.. أمريكا اللاتينية: تحولات في النظم ونماذج التنمية

- **من الذاكرة الحضارية لأمريكا اللاتينية: مشاهد جدل السياسة والهوية**

  د. نادية محمود مصطفى

- **الهجرة والهويات الوطنية في أمريكا اللاتينية**

  د. آية محمود عنان

- **سياسات الديمقراطية وحكم الخبراء في أمريكا اللاتينية**

  محمد كمال محمد

- **انخراط الصين في أمريكا اللاتينية: تشويه للتنمية والديمقراطية؟**

  أحمد عبد الرحمن خليفة

- **اليسار وعودة صعوده في أمريكا اللاتينية**

  طارق جلال

مركز الحضارة للدراسات والبحوث
Civilization Center for Studies and Researches

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي

يصدر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث

العدد الثامن والعشرون - يناير ٢٠٢٣

إشراف

أ. د/ نادية مصطفى

مدير التحرير

د/ مدحت ماهر

سكرتير التحرير

مروة يوسف

الموقع الإلكتروني: www.hadaracenter.com

المراسلات: alhadara1997@gmail.com

محتويات العدد

مقدمة التحرير.. أمريكا اللاتينية: تحولات في النظم ونماذج التنمية قراءة في الأدبيات..... ٦

رؤية معرفية ٩

د. نادية مصطفى، من الذاكرة الحضارية لأمريكا اللاتينية: مشاهد جدل السياسة والهوية بين التاريخ والراهن..... ١٠

ملف العدد.. أمريكا اللاتينية: تحولات في النظم ونماذج التنمية (قراءة في الأدبيات) ٢٤

عروض دراسات باللغة العربية..... ٢٥

عمر سمير، الدولة ونظام الحكم في أمريكا اللاتينية..... ٢٦

طا رق جلال، اليسار وعودة صعوده في أمريكا اللاتينية..... ٣٢

يارا عبد الجواد، العلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية..... ٣٩

محمود عاشور مؤمن، علاقات أمريكا اللاتينية الخارجية: الصين وإيران نموذجًا..... ٤٥

إيمان علاء الدين، العرب والمسلمون وأمريكا اللاتينية..... ٥٠

عروض رسائل أكاديمية باللغة العربية..... ٥٥

محمد جمال علي، عدم الاستقرار السياسي في أمريكا اللاتينية: أسبابه ودلالاته..... ٥٦

محمد علي إسماعيل، محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول أمريكا اللاتينية فترة ما بعد الحرب الباردة..... ٦٢

عبد الرحمن فهيم، العلاقات السياسية الأمريكية الفنزويلية..... ٦٨

عروض كتب باللغة الإنجليزية ٧٣

يسرا عمر، جمهوريات الممكن وسبل بناء الدولة بأمريكا اللاتينية..... ٧٤

محمد كمال محمد، سياسات الديمقراطية وحكم الخبراء في أمريكا اللاتينية..... ٨١

سارة أبو العزم، أمريكا اللاتينية.. الاقتصاد والمجتمع والأزمات..... ٩٤
مروة يوسف، العدالة والعنف والجريمة في أمريكا اللاتينية..... ١٠٥
د. آية محمود عنان، الهجرة والهويات الوطنية في أمريكا اللاتينية..... ١١٤
يمنى صلاح، المشاكل والسياسات الإقليمية في أمريكا اللاتينية..... ١٢٠
أحمد البوهي، أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية: تحدِّي الهيمنة..... ١٢٥
عبد الرحمن عادل، القواعد العسكرية الأمريكية والسياسة في أمريكا اللاتينية..... ١٣٦
الزهراء نادي، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه أمريكا اللاتينية..... ١٤١
أسماء البنا، علاقات روسيا بأمريكا اللاتينية..... ١٤٧
أحمد عبد الرحمن خليفة، انخراط الصين في أمريكا اللاتينية: تشويه للتنمية والديمقراطية؟ ١٥٣

Caribbean Sea
North Atlantic Ocean
South Pacific Ocean
South Atlantic Ocean
VENEZUELA
COLOMBIA
ECUADOR
PERU
BRAZIL
BOLIVIA
PARAGUAY
CHILE
ARGENTINA
URUGUAY
GUYANA
SURINAME
Caracas
Bogotá
Quito
Lima
La Paz
Brasília
Asunción
Montevideo
Buenos Aires
Santiago
Georgetown
Paramaribo
Cayenne
Manaus
Belém
Fortaleza
Salvador
Belo Horizonte
Rio de Janeiro
São Paulo
Scale 1:35,000,000
Azimuthal Equal-Area Projection
Stanley
Falkland Islands (Islas Malvinas)

مقدمة التحرير

أمريكا اللاتينية: تحولات في النظم ونماذج التنمية

قراءة في الأدبيات

إعداد: مروة يوسف

مراجعة: د. مدحت ماهر

تعدُّ أمريكا اللاتينية قارة منسية بالنسبة لعالمنا العربي والإسلامي فمسارات الاهتمام والتعاون على كافة الأصعدة تكاد تكون معدومة، وذلك على الرغم من أهمية تلك القارة علي الصعيد الدولي، واعتبارها إحدى وجهات هجرة عربية نوعية عبر عقود ماضية؛ بدءًا بالهجرة الشامية في أوائل ومنتصف القرن الماضي. وعلى صعيد آخر، تنبع أهمية هذه القارة من التحولات الكبرى التي تشهدها دولها عبر المراحل التاريخية المختلفة؛ بداية من حقبة الاستعمار الأوروبي وصولًا لخبرات السلطوية والاضطرابات واستقطابات الحرب الباردة والحروب الأهلية، ثم تجارب التنمية والتحولات الديمقراطية وعودة صعود اليسار في العقدين الأخيرين.

تقدَّم دول قارة أمريكا اللاتينية خبرات ثرية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي قدرتها على التعامل مع الأزمات المختلفة، ما يجعل في دراستها حاجة ملحة أو فائدة عملية وعلمية لعالمنا العربي والإسلامي؛ للاستفادة من تلك الخبرات وفتح آفاق أكثر رحابة من رؤى المركزية الغربية، سواء أكان في التعامل مع الأزمات أو في النظر إلى مجالات التعاون بين العالم الإسلامي ودول القارة اللاتينية.

الخبرة التاريخية المتنوعة لأمريكا اللاتينية تنطلق من خبرة مشابهة للعالم العربي والإسلامي؛ بدءًا من اتساعها لثقافات وحضارات متنوعة؛ ثم تعرضها للاستعمار أثَّر في طرق النمو الحضاري لتلك المناطق، ثم الاستقلالات والانقلابات العسكرية والسلطوية ومحاولات للفكاك منها، وأزمات اقتصادية متنوعة وأزمات ديون، ونماذج نمو وصعود ثم هبوط وانكماش الاقتصادات الوطنية، وأشكال تحول ديمقراطي نضج نسبيًا في بعض الدول ولم يكتمل في أخرى، لتقف دول أمريكا اللاتينية حاليًا وهي تواجه أزمة اقتصادية عامة ذات أبعاد عالمية تؤثر على دولها بأشكال مختلفة، بالإضافة إلى أزمات سياسية متنوعة، وأنماط جديدة من التدخلات الخارجية وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية.

وبناء على أهمية خبرات أمريكا اللاتينية، وفي ظل ندرة الاهتمام بها عربيًا، وقلة الكتابات عنها باللغة العربية، يركز هذا العدد من قضايا ونظرات على تقديم عروض أدبيات حديثة باللغة الانجليزية عن قضايا أمريكا اللاتينية ذات

الأهمية خلال العقد الأخير؛ للإشارة إلى الخبرات والنماذج التي يمكن أن تكون ذات فائدة للعالم الإسلامي والعربي. وبالإضافة إلى ذلك، يتم رسم خريطة موضوعات ركزت عليها كتب ودراسات عربية في العقد الأخير عن أمريكا اللاتينية.

ولعل أولى تلك القضايا التي شغلت العالم بأمريكا اللاتينية هي قضية الديمقراطية وبناء الدولة، وهي إحدى أهم الإشكاليات التي واجهتها دول القارة منذ الاستقلال عن الاستعمار، وقد مرت تلك العملية بمراحل عدة منها انقلابات عسكرية، ثم تحول ديمقراطي ثم صعود يساري فصعود التكنوقراط إلى الحكم، ثم العودة إلى الأزمات السياسية الطاحنة التي تعيد النظر في نماذج الديمقراطية وإشكالياتها.

وكان سؤال التنمية والنمو الاقتصادي أحد أهم الأسئلة التي واجهتها دول أمريكا اللاتينية منذ ما بعد الاستقلال ولا تزال، واختلفت الاقترابات في دول أمريكا اللاتينية للإجابة عن الأسئلة الاقتصادية فمنها من نهج النهج الاشتراكي، ومنها من نهج النهج الرأسمالي، ومنها من واجه أزمات اقتصادية طاحنة مثل الأرجنتين على سبيل المثال، ومنها من نجح اقتصاديًا ومنها من فشل، ومن الدول من تقلبت أحواله بين النمو والهبوط الاقتصادي، لتكون نماذج التنمية الاقتصادية أحد أهم الدروس التي يمكن الاستفادة منها في خبرات دول أمريكا اللاتينية.

أما الدرس الثالث فيشير إلى سيطرة العنف على المشهد في دول أمريكا اللاتينية؛ سواء أكان عنف الدول نتيجة الانقلابات العسكرية أو عنف ميلشيات الثورات أو الثورات المضادة في حروب أهلية، أو عنف الشارع، أو عنف الجريمة المنظمة وكيفية تعامل الشعوب والمجتمعات مع تلك الإشكالية، وأثرها على المجتمعات والتنمية والمستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وكانت أمريكا اللاتينية إحدى وجهات الهجرات العالمية؛ القسرية (تجارة الرقيق) أثناء الاستعمار أو ما بعده، حيث شهدت هجرات متعددة من مناطق مختلفة أو مأزومة؛ مثل: الهجرات العربية عبر موجات متعددة، فما تأثير تلك الهجرات على حال المجتمعات في أمريكا اللاتينية؟ وكيف يتفاعل المهاجرون في ظل المجتمعات الجديدة؟

تتفاعل دول أمريكا اللاتينية مع محيطها الإقليمي فيما بين دولها (على صعيد منظمة الدول اللاتينية وعدد من المنظمات الإقليمية الفرعية)، ومع المحيط العالمي، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تعد دول أمريكا الجنوبية فناءها الخاص الذي لا يسمح بتدخل أحد فيه، حيث كانت تساعد نظمًا بعينها وتطيح بنظم أخرى، وسيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات تلك الدول من خلال التدخل العسكري والاقتصادي؛ حتى وصل الأمر بتأكيد تقارير أن الاستخبارات المركزية الأمريكية تقوم بتنظيم تجارة المخدرات ببعض هذه الدول حتى تستطيع السيطرة علي المجتمعات والنظم في آن واحد، فكيف تطور الدور الأمريكي في دول أمريكا الجنوبية في العقد الأخير؟ وكيف تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية وتتفاعل مع دولها؟ وكيف تتفاعل تلك الدول مع الدور الأمريكي؟ وهل استطاعت دول أمريكا اللاتينية تحدى الهيمنة الأمريكية على مقدراتها؟

ومع الصعود الشرقي في النظام الدولي، تتصاعد إلى جانب الأدوار الأوروبية والاتحاد الأوروبي، الأدوار الروسية

والصينية في أمريكا اللاتينية في منافسة واضحة مع الدور التقليدي الأمريكي، خاصة في فترة الحرب الباردة، حيث كانت أمريكا اللاتينية إحدى ساحات تلك الحرب، فمن جانب تحاول روسيا استعادة أدوار الاتحاد السوفيتي في أحد معاقل اليسار والشيوعية في العالم بطرق جديدة لتعزيز أواصر التعاون بينها وبين دول أمريكا الجنوبية. وعلى الجانب الآخر، نجد أن صعود الصين في النظام العالمي مكنها من اختراق دول وقارات لم تكن متاحة قبل صعودها الاقتصادي، حيث أصبحت في غضون سنوات قليلة، لاعبًا رئيسيًا في أمريكا اللاتينية؛ من حيث حجم التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمار والتعاون المالي، وعليه أصبحت منافسًا قويًا للأدوار الأمريكية التقليدية، والروسية الجديدة.

وتركز عروض الكتب والرسائل والدراسات في هذا العدد على: تحديد ماهية القضية الأساسية محور الكتاب أو الدراسة؟ وأهميتها؟ والمدخل التحليلي الذي يستخدمه الكاتب، وما هي النماذج التي يتناولها الكاتب؟ وكيفية تعامل دول أمريكا اللاتينية مع تلك القضية، وما هو مستقبل تلك القضية في أمريكا اللاتينية؟ والدروس المستفادة من تلك الخبرات للعالم العربي والإسلامي.

رؤية معرفية

من الذاكرة الحضارية لأمريكا اللاتينية:

مشاهد جدل السياسة والهوية بين التاريخ والراهن

أ. د. نادية محمود مصطفى(*)

الذاكرة الحضارية لأمريكا اللاتينية هي الحاضر الغائب دائمًا في السرديَّات العربية الإسلامية عن التاريخ وعن الراهن. هل السبب هو البعد الجغرافي، أم تمايز التواريخ، أم حواجز اللغة أم ضعف روابط المصالح المباشرة؟ إلَّا أنها تظلُّ قارة تمثِّل مع قارات أفريقيا وآسيا ما يسمَّى الآن Global South أي الجنوب العالمي؛ والذي كان مسبقًا يُسمَّى العالم الثالث، عدم الانحياز، الجنوب، والعالم النامي أو المتخلف.

ومن ثم لا بد وأن يجمعنا -نحن شعوب هذه القارات من العالم القديم والجديد على حدٍّ سواء- قواسم مشتركة حضارية بالمعنى الواسع؛ أي التي ينجدل فيها السياسة والاقتصاد والدين والهوية والثقافة، كما ينجدل فيها التاريخ والراهن والمستقبل، كما ينجدل فيها –وبقوة- الداخل والخارج، الشعوب ونظمها وحكَّامها...

ولهذا فإن اقترابي من "الذاكرة الحضارية لأمريكا اللاتينية" بقدر ما كان يبحث عن الخاص والذاتي فيها، بقدر ما لم أفصلْه -في ذهني على الأقل- عن المقاربات مع النظائر في دائرتنا العربية الإسلامية من قريب أو بعيد.

وهذا الاقتراب يقوم على استخلاص مشاهد متنوعة ممتدَّة عن قضايا تجمع بين التاريخ والراهن؛ ومن أهم هذه القضايا: العلاقة بالمركزية الغربية الأوروبية المعرفية - جذور الاستعمار وتاريخ مقاومته - قضايا الاستقلال والتبعية - قضايا الديمقراطية والتنمية - قضايا تنافس القوى العالمية - موضع الدين والأيديولوجيا - قضايا الأمن الإنساني. ومما لا شك فيه أن هذه المشاهد ليست إلَّا وسيلة كلية وجامعة لإلقاء الضوء على ملامح حضارية لتلك القارة؛ الثرية بالمتناقضات قدر تنوُّعها الطبيعي والبشري.

أمريكا اللاتينية قارة رؤوس الأموال الأمريكية، وهي القارة التي أفرزت نظرية التبعية، وهي قارة الميليشيات والعنف المسلَّح، وقارة الانتخابات وتداول السلطة، وهي أيضًا قارة "الكاثوليكية اللاتينية"، وهي قارة المخدرات والاتجار بالبشر، وإنها -قبل ذلك كله- قارة الشعوب الأصلية وقارة المهاجرين.

المشهد الأول

جذور اسم القارة ودلالاتها

أمريكا الجنوبية والوسطى والكاريبي، نصف الكرة الجنوبي الغربي، العالم الجديد، الحديقة الخلفية للولايات المتحدة

(*) أستاذ العلاقات الدولية المتفرغ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ومدير مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

الأمريكية، أمريكا اللاتينية... أسماء عديدة لجزء من العالم، تأتي نسبةً إلى معايير عدَّة على التوالي: جغرافيا، تاريخ، سياسة، ثقافة وهوية. إذًا أمريكا الجنوبية والوسطى -وعلى عكس أمريكا الشمالية- لا توصف بمعيار جغرافي أو سياسي أو تاريخي فقط، ولكنها توصف أيضًا بأنها **اللاتينية** نسبة إلى **معيار الثقافة والهوية** بوضوح شديد؛ وهو نسبة إلى شعوب "اللاتين" أتابع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية أولا ثم الذين ينتمي إليهم الإسبان والبرتغاليون الذين اكتشفوا –بدورهم- أمريكا الجنوبية والوسطى واستوطنوها، بعد حملة إبادة كبرى منظَّمة لشعوبها الأصلية، تحت ذريعة محاربة الوثنية ونشر المسيحية والتمدُّن والحضارة الأوروبية الحديثة.

فإن هذه الأراضي والأقاليم الموصوفة بأمريكا (نسبة إلى المكتشف إيطالي الأصل "أميريجو فيسبوتشي")، والموصوفة باللاتينية (نسبة إلى الأصل الثقافي واللغوي والديني) للأمة المستكشِفة، لم تكن أرضًا فارغة بلا سكَّان، ولكن سكنتْها شعوبٌ وأممٌ ذات تاريخ وحضارات قديمة، وهي محطُّ اهتمام علماء الآثار والأنثروبولوجي والحضارات.

ولكن الذاكرة الحديثة والمعاصرة عن السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية، لا تذكر إلا تاريخ هذه الأراضي والشعوب منذ أن اكتشفها "الآخر / الغير"... كأنها لم تكن موجودة إلَّا منذ هذا الاكتشاف "الحديث" نهاية القرن الخامس عشر الميلادي؛ أي بعد أن استكمَلت عملية ما يُسَمَّى "الاسترداد" الإسباني البرتغالي للأندلس حلقاتها الأخيرة بسقوط غرناطة، وبعد بداية عصر "الكشوف الجغرافية الأوروبية اللاتينية" من عصور التاريخ الأوروبي.

بعبارة أخرى، فهذه "المركزية الأوروبية اللاتينية" تتبدَّى في أمرين: في بداية التأريخ "للنصف الغربي للكرة الأرضية" ابتداءً من هذه الكشوف من ناحية، ووصْف هذه القارة باللاتينية من ناحية أخرى. وهذا الأمر الأخير تنفرد به هذه القارة بين قارات العالم الست الأخرى. فأمريكا الشمالية لم تُوصف بالأنجلوساكسونية مثلًا نسبة إلى الإنجليز أو باللاتينية نسبة إلى الفرنسيِّين وحتى الإسبان حيث تصارعت الإمبراطوريات الثلاث على استعمار واقتسام أمريكا الشمالية حتى استقرَّت هذه القارة -بعد سلسلة من حروب الاستقلال أو الضم- ابتداء من نهاية القرن الثامن عشر حتى نهاية التاسع عشر على ما هي عليه من تقسيم ثلاثي: كندا - الولايات المتحدة الأمريكية - المكسيك.

وبالنظر إلى قارات العالم القديم الثلاث: أوروبا وآسيا وأفريقيا، فإن أسماءها ترجع جذورها إلى أمر حضاري مختلف؛ حيث يشير المتخصِّصون إلى أن معيار اسم آسيا وأوربا هو المكان شرقًا أو غربًا؛ نسبة إلى مثلث الحضارات القديمة الهيلينية، والفرعونية، والآشورية، والتي تقع آسيا شرقًا لها. فآسيا مشتقَّة من أصل لغوي يعني شرقًا في اللغات القديمة أو البلاد التي تشرق فيها الشمس، وبالمثل أوروبا التي تقع غرب هذا المثلث، وأوروبا هي اشتقاق من أصل لغوي يعني غربًا (البلاد التي تغرب فيها الشمس). أما أفريقيا فهي اسم من مقطعيْن يعني أرض الكهف نسبة إلى عدم وصول هذه الحضارات إلَّا إلى شواطئها الشمالية، حتى بدأ التوغُّل فيها جنوبًا مع بعض الأسر الفرعونية، وحتى جاء اكتشافها شرقًا ووسطًا مع الفتوح الإسلامية ثم الاستعمار الأوروبي الحديث.

بعبارة أخيرة، فرغم أن البعد الخاص بالثقافة والدين أو الهوية الحضارية بصفة عامة لا تخلو منه جذور أسماء

القارات أو أقاليم بعينها (مثلًا وصف أجزاء من العالم العربي بالشرق الأوسط أو جنوب وشرق المتوسط)، فإن وصف أمريكا الجنوبية والوسطى والكاريبي باللاتينية هو الأكثر مغزى ودلالة عن جذور الاستعمار الاستيطاني الإسباني البرتغالي الذي لم يحتل الأرض فقط، ولكن اقتلع جذور الشعوب الأصلية ولغاتها وحضاراتها، ولم يبق فيها إلَّا النذْر اليسير.

المشهد الثاني

من الاستعمار الاستيطاني الأسباني البرتغالي إلى الاستعمار الجديد

في نفس عام سقوط غرناطة -آخر حلقات سقوط الأندلس- في قبضة ما يسمَّى عملية الاسترداد، وفي نفس الوقت الذي بدأت فيه عملية استئصال جذور الوجود الحضاري الأندلسي، الذي كان متعدِّد الأديان والأعراق في ظلِّ سيادة اللغة العربية لغةً للعلم، وفي ظلِّ سيادة حكم الملوك والأمراء المسلمين لستَّة قرون، وفي نفس هذه اللحظة التاريخية، بدأت عملية جديدة للغزو الخارجي الإسباني البرتغالي، التي سُمِّيَتْ بالكشوف الجغرافية، ولقد امتزجت وانجدلت بدورها بعملية اقتلاعٍ لجذورِ وجودٍ حضاريٍّ آخر لشعوب وأمم وحضارات أمريكا الجنوبية والوسطى والكاريبي.

بعبارة أخرى، كان الاستعمار الاستيطاني الإسباني البرتغالي عملة ذات وجهين؛ سواء عرف بعملية الاسترداد أو الكشوف الجغرافية، **الوجه الأول للعملة:** فرض على يهود ومسلمي الأندلس قسرًا وكرهًا؛ إمَّا التنصير أو الخروج، ومن بَقِيَ من الموريسكيِّين (مسلمي الأندلس الذين تنصَّروا عبر عملية زمنية ممتدَّة) خضعوا لمحاكم التفتيش حتى صدر قرار بطردهم من إسبانيا والبرتغال عام ١٦٠٩.

الوجه الثاني للعملة: أي سلوك الإمبراطوريَّتين الإسبانية والبرتغالية في أوج دورهما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وقبل أن تخلفهما الإمبراطوريَّتان البريطانية والفرنسية المتنافستان، هو بناء قواعد اجتماعية جديدة، وتغيير الهوية بإلغاء وجود شعوب وطمس كل ما هو موجود في "جنوب العالم الجديد"؛ وذلك باستخدام أساليب قسرية ووحشية للإبادة الاستئصالية أحيانًا وليس مجرد تغيير العقيدة أو الهوية أو الطرد كما حدث في الأندلس.

قد يقول قائل: أليس هذا شأن عمليات الغزو والضم والتوسُّع الإمبراطوري؟ والإجابة بالنفي طبعًا، وتؤكده دراسة مقارنة لتاريخ قيام وتوسُّع الإمبراطوريات من مصادر علمية منضبطة، والتركيز بصفة خاصة على المقارنات بين نماذج توسُّع الإمبراطوريات الغربية (ابتداء من الرومانية وحتى آخرها الحديثة)، وبين نماذج الخلافات الإسلامية المتعاقبة ونمط الفتوح العربية والإسلامية (بما فيها العثمانية)، مقارنة بموجات الاستعمار الأوروبي خلال القرون الخمسة الأخيرة[١].

(١) انظر علي سبيل المثال نماذج من هذه المقارنات في:

وخلال تداول الأدوار العالمية بين الإمبراطوريَّتين الإسبانية والبرتغالية وبين الإمبراطوريَّتين البريطانية والفرنسية، امتدَّ الصراع الاستعماري العالمي بين القوى الآفلة والقوى الصاعدة إلى أمريكا الجنوبية والكاريبي، كما إلى أمريكا الشمالية أيضًا.

ولقد كان للتوازنات الأوروبية-الأوروبية وحروبها على اقتسام القارة الأوروبية آثارها أيضًا على الصراعات الأوروبية-الأوروبية الاستعمارية حول أمريكا الجنوبية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وحتى انتقل زمام المبادرة الاستعمارية إلى الولايات المتحدة منذ ١٨٢٣[(١)].

- فلقد أدَّى صلح وستفاليا ١٦٤٨ إلى تحقيق التفوُّق الفرنسي في أوروبا لمدَّة نصف قرن تقريبًا، دخلتْ خلالها سلسلة من الحروب الأوروبية لإحكام سيطرتها على أوروبا، وكان من أهمها حرب الوراثة الإسبانية (١٧٠٢-١٧١٣)، إلَّا أن صلح أوترخت ١٧١٣ بين فرنسا وإسبانيا بعد هزيمتِهما وبين التحالف الأعظم بقيادة بريطانيَّة؛ حقَّق نصرًا أنهى محاولات أسرة البوربون الفرنسية السيطرة على أوروبا.
- وانتقل التنافس البريطاني الفرنسي إلى أمريكا الشمالية عبر ما عُرف بحرب السنوات السبع، التي انتهت بصلح باريس ١٧٦٣، حيث فقدت فرنسا بموجبه كلَّ مستعمراتها في أمريكا الشمالية لصالح بريطانيا، وكانت عواقب هذه الحرب ونتائجها من أسباب اندلاع الثورة الفرنسية ١٧٨٩.
- وكان لهذه الأوضاع ثم للثورة الفرنسية من ناحية، والحروب النابليونية من ناحية أخرى آثارهما التي امتدَّت للعالم الجديد. فلقد كانت الثورة قد بدأت في المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية ١٧٧٤، وأعلنت استقلالها ١٧٧٦، ثم هزمت قواتها القوات البريطانية، بفضل مساعدة فرنسا وإسبانيا وهولندا. واعترفت بريطانيا باستقلال مستعمراتها في أمريكا الشمالية في ١٧٨٣[(٢)]. ليبدأ دور الولايات المتحدة الصاعدة سواء على صعيد الساحتين: الأمريكتين (الشمالية والجنوبية)، ثم على الساحة العالمية وخاصة منذ بداية القرن العشرين.

- د. نادية محمود مصطفى، نماذج تاريخية للتعارف خلال الحرب والدبلوماسية، دراسة مقدمة إلى مؤتمر "تعارف الحضارات"، بالتعاون بين مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بجامعة القاهرة ومكتبة الإسكندرية (مايو ٢٠١١)، وتم نشرها في مجلة الأزهر على التوالي في الأعداد: من ديسمبر ٢٠١١ وحتى مايو ٢٠١٢.

- د. نادية مصطفى، التطور التاريخي للنظم الدولية: من نظام الإمبراطوريات الكبرى إلى نظام الدول القومية، (في) د. نادية مصطفى (تحرير)، مدخل في علم السياسية، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢٣).

(١) د. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة: دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، ط ٢، ٢٠٠٤)، ص ص ٤٢-٤٣.

- وحول الدور التوسُّعي الأمريكي في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حتى الحرب العالمية الأولى والثانية، انظر: د. نادية محمود مصطفى، الثورة والثورة المضادة في نيكاراجوا: الأبعاد الإقليمية والدولية، (القاهرة: جامعة القاهرة - مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨).

(٢) د. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص ص ٤٢-٤٣.

- فبعد صدامات محدودة بريطانية أمريكية، ونتيجة حسابات المصالح الأمريكية والبريطانية في العالم الجديد، تأسَّست مقدِّمات للتحالف الأمريكي البريطاني المستمر حتى الآن؛ ولكن أخذ دور الولايات المتحدة في النمو التدريجي خلال القرن التاسع عشر، سواء بالتوسُّع في أمريكا الشمالية، أو النُّفوذ على أمريكا الجنوبية[١].
- ولقد انعكست التوازنات الأوروبية، في ظلِّ الحروب النابليونية وما بعد سقوط نابليون وقرارات مؤتمر فيينا بشأن تصفية آثار جميع هذه الأحداث على المستعمرات الإسبانية في أمريكا اللاتينية. ووفقًا للدكتور محمد السيد سليم[٢]، نشير للآتي:

"فبعد احتلال نابليون لإسبانيا تمسَّكت المستعمرات الإسبانية في أمريكا اللاتينية بالولاء لفرديناند السابع، الملك الشرعي لإسبانيا، ورفضت أن تخضع للحكومة الإسبانية التابعة لفرنسا أثناء فترة الاحتلال الفرنسي لإسبانيا. كذلك أقامت تلك المستعمرات حكومات مستقلَّة عن الحكومة الإسبانية الخاضعة لفرنسا، مما أدَّى إلى بلورة حكومات وطنية مستقلَّة في الشمال، أي في فنزويلا، وكولومبيا، وبيرو، وإكوادور، وبوليفيا التي قاد حركة الاستقلال فيها سيمون بوليفار Simon Bolivar، وفي الجنوب، أي في شيلي، والأرجنتين، وبوليفيا التي قاد حركة الاستقلال بهما سان مارتان Jose de San Martin.

ولكن الملكية عادت إلى إسبانيا بعد هزيمة نابليون، ورغم ذلك، رفض قادة الحكومات الوطنية العودة إلى وضع التبعية السابق متأثِّرين بحركة استقلال الولايات المتحدة الأمريكية. وقد دعمت بريطانيا هذا الاتجاه لرغبتها في إزاحة إسبانيا عن أمريكا اللاتينية لكي تنفرد بتلك القارة كسوق لمنتجاتها خاصة أن بريطانيا كانت قد حصلت بين عامي ١٨٠٨-١٨١٤، على تصريح من الحكومة الملكية الإسبانية بالتجارة مع المستعمرات الإسبانية في القارة طوال فترة الحرب نظير حماية تلك الحكومة من الأطماع الفرنسية. ولذلك أعلنت بريطانيا سنة ١٨١٧ مساندتها للحكومات الوطنية الإسبانية. كما ساندتْها الحكومة الأمريكية التي كانت تريد أن تمدَّ سيطرتها إلى الممتلكات الإسبانية على ساحل خليج المكسيك (فلوريدا) وهو ما تمَّ بالفعل سنة ١٨١٩. وقد عرضت بعضُ الحكومات الوطنية على الملك فرديناند السابع بعد عودته إلى الحكم سنة ١٨١٤ حلولًا وسطًا تقضِي باستقلال المستعمرات تحت حكم أمراء من الأسرة الإسبانية. ولكن الملك رفض تلك الحلول مما أدَّى إلى تفاقم حركة الاستقلال. وفي سنة ١٨٢١ استقلَّت فنزويلا، وفي العام التالي استقلَّت كولومبيا على يد بوليفار، وفي سنة ١٨٢١ استقلَّت بيرو على يد سان مارتان، واستقلَّت المكسيك في إطار معاهدة قرطبة مع إسبانيا بعد معارك متَّصلة تمَّت بشكلٍ منفصلٍ عن عمليات الاستقلال السالفة. وفي سنة ١٨٢٣ استقلَّت دول أمريكا الوسطى.

استعانت إسبانيا بدول التحالف المقدَّس لمساندتها لاستعادة هيمنتها على المستعمرات، وقرَّرت دولُ التحالف تكليفَ فرنسا بذلك بعد نجاحها في إعادة الملكية الإسبانية سنة ١٨٢٣. ولكن بريطانيا والولايات المتحدة عارضتا هذا التدخُّل الفرنسي، ما أدَّى إلى فشل محاولات إعادة المستعمرات إلى وضْعها السابق. وفي سنة ١٨٢٤ تمَّت هزيمة القوات الملكية الإسبانية في بيرو العُليا ممَّا أدَّى إلى استقلال بيرو العُليا سنة ١٨٢٥ (اتخذت اسم بوليفيا نسبة إلى بوليفار)، مما أدَّى بدوره إلى نهاية الحكم الإسباني في القارة وظهور عشرين جمهورية جديدة تباعًا في أمريكا اللاتينية اعترفت بها بريطانيا والولايات المتحدة على الفور"[٣].

وشهد استقلال البرازيل نفس السيناريو، إلَّا أنها استقلَّت سلميًّا خلافًا لأسلوب الثورة المسلَّحة للمستعمرات

(١) المرجع السابق، ص ص ٥١-٥٢.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٧٤-٧٦.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٧٤-٧٥.

الإسبانية[١]. وهكذا كان استقلال المستعمرات الإسبانية والبرتغالية في أمريكا اللاتينية إعلانًا عن بداية امتداد دور الولايات المتحدة إلى "الحديقة الخلفية"، وكانت نقطة البداية مبكِّرة مع مبدأ مونرو ١٨٢٣، وينصُّ هذا المبدأ على "أن قارتي أمريكا أصبحتا غير خاضعتين لاستعمار أي دولة أوروبية، وأن أيَّ محاولة من جانب الدول الأوروبية لفرض نظامها على أي جزء من نصف الكرة الغربي تشكِّل خطرًا يهدِّد أمن وسلامة الولايات المتحدة". معنى ذلك أن الولايات المتحدة تعارض أيَّ نفوذ أوروبي في أمريكا اللاتينية، كما أنها تعتبر نفسها مسؤولة عن حماية دول تلك القارة من محاولات التدخُّل الأوروبي في شؤونها. وقد أصبح هذا المبدأ جوهريًّا من أركان السياسة الأمريكية كما أنه تطوَّر من كونه مبدأ دفاعيًّا لكي يصبح مبدأ استعماريًّا بحتًا فيما بعد.

وبالرغم من إصدار تصريح مونرو إلا أن الولايات المتحدة لم تكن بقادرة على فرض احترام الدول الأوروبية له، على الأقل في الميدان الاقتصادي. ولذلك لم تستطع الحكومة الأمريكية منع التدخل البريطاني في أمريكا الوسطى، وهو التدخُّل الذي عطَّلها عن السير قُدُمًا في مشروع حفر قناة بنما. كذلك، ازداد النُّفوذ الاقتصادي البريطاني في أمريكا اللاتينية بفضل قوة الأسطول التجاري البريطاني، وفشل دول أمريكا اللاتينية في إقامة اتحاد يربط بينها"[٢].

المشهد الثالث

أمريكا اللاتينية وصراعات القوى العالمية: من مبدأ مونرو إلى نهاية الحرب الباردة

نفضت القوى الاستعمارية الاستيطانية الأوروبية المتنافسة يدها من الأمريكتين في نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر، ليبدأ أمران: من ناحية، موجات الاحتلال العسكري المباشر في قارتي العالم القديم آسيا وأفريقيا، وذلك بعد موجات الاستعمار المركنتيلي طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر.

ومن ناحية أخرى، بدأ عصر توسُّع الولايات المتحدة الصاعدة باستمرار سواء في أمريكا الشمالية[٣] أو الجنوبية والوسطى والكاريبي، باستخدام أدوات عديدة وعبر جولات متتالية، دخلت خلالها الولايات المتحدة في صراعات أو توافقات مع بريطانيا وإسبانيا حتى نهاية القرن التاسع عشر[٤]، ثم صراع مع ألمانيا النازية (مرحلة الحربين العالميَّتين)؛ لتبدأ مرحلة الصراع مع النفوذ السوفيتي المتغلغل في القارة حتى نهاية الحرب الباردة.

(١) فبقدر ما كان مبدأ مونرو مبدأ دفاعيًّا في البداية بقدر ما تحوَّل إلى مبدأ هجومي، ويمكن التأريخ للتدخُّل الاستعماري الأمريكي في شؤون أمريكا الجنوبية والهيمنة عليها، من الدور الأمريكي في النزاع البريطاني الفنزويلي ١٨٩٥.

كما تعتبر الحرب الأمريكية الإسبانية ١٨٩٨ نقطة انطلاق التوسُّع الأمريكي الاستعماري، ليس فقط في أمريكا الوسطى والكاريبي بعد استقلال المكسيك عن إسبانيا، ولكن أيضًا في المحيط الهادي والشرق الأقصى؛ حيث سيطرت على الفلبِّين بعد هزيمة الأسطول الإسباني أيضًا، وتوالَت موجات التدخُّل والسيطرة والهيمنة الأمريكية على "الحديقة

(١) المرجع السابق، ص ٧٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٦.

(٣) انظر مزيدًا من التفاصيل في: المرجع السابق، ص ص ١٠١-١٠٢.

(٤) انظر مزيدًا من التفاصيل في: المرجع السابق، ص ص ٢٣٢-٢٣٦.

الخلفية"، وبأدوات متعدِّدة، على رأسها التدخُّل والاحتلال العسكري المباشر، كما حدث ابتداء منذ بداية القرن العشرين مع بورتوريكو وجوام أولًا، ثم كوبا، ثم حفر قناة بنما، والسيطرة على الدومينكان، ثم التدخُّل في جواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس وهاييتي ونيكاراجوا، وهكذا تحوَّلت أمريكا الوسطى والكاريبي إلى مستعمرات أمريكية فعلية قبل الحرب العالمية الأولى.

ولم تكن هذه التدخُّلات العسكرية دعمًا لمصالح استراتيجية إقليمية في مواجهة منافسين من الخارج في هذه المرحلة (حيث تمَّ تصْفية الوجود الإسباني وتراجع الدور البريطاني المباشر) بقدْر ما كان لحماية الاستثمارات الأمريكية، حيث كانت هذه الاستثمارات في أمريكا الوسطى والكاريبي تمثِّل أعلى نسبة للاستثمارات الأمريكية في أي منطقة من العالم. وفي المقابل لم تستطع الولايات المتحدة فرضَ نُفوذها الاقتصادي في أمريكا الجنوبية إذ ظلَّت أوروبا وبالذات بريطانيا تسيطر اقتصاديًّا على أمريكا الجنوبية، ولم يبْلغ نصيبُ الولايات المتحدة الأمريكية إلَّا ٦٪ من مجموع الاستثمارات الرأسمالية الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) في القارة الجنوبية.

(٢) ولقد تطوَّرت توجُّهات السياسات الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية ما بين إحْكام السيطرة أو فتح أبواب التعاون والاعتماد المتبادل، وذلك تحت تأثير متغيِّرات داخلية أمريكية (حكم الديمقراطيِّين أو الجمهوريِّين) ومتغيِّرات خارجية (طبيعة توجُّهات القوى الخارجية المنافسة عالميًّا -خاصة الاتحاد السوفيتي ثم الصين- نحو أمريكا اللاتينية)، ومتغيِّرات داخلية لاتينية (مطالب الاستقلال والتنمية الذاتية والوحدة من داخل الدول الكبرى الجنوبية، والأزمات الكبرى والحروب الأهلية بعد الثورات الشعبية ضدَّ الولايات المتحدة وحلفائها)[١].

وبقدْر ما كانت ثورة كوبا ١٩٥٨، وأزمتها العالمية ١٩٦٢؛ مؤشِّرًا واضحًا على حدود انتقال الحرب الباردة إلى هذه المنطقة، وبقدر ما كانت أزمة تشيلي خلال الانقلاب العسكري على الرئيس اليساري المنتخب سلفادور أليندي ١٩٧١-١٩٧٣؛ مؤشِّرًا على حدود الحريات السياسية ومآلات الانتخابات الحرة ذات النتائج المضادَّة للمصالح الأمريكية، وبقدْر ما كانت الحرب في أمريكا الوسطى بعد ثورة نيكاراجوا خلال النصف الثاني من الثمانينيَّات مؤشِّرًا على انحسار الحرب الباردة، وتصْفية التدخُّلات السوفيتية في المنطقة، بقدْر ما تمثِّل مشاهدُ التحوُّل الديمقراطي وتداول السلطة سلميًّا في الدول الكبرى الجنوبية، على تحوُّلات عالمية ولاتينية جديدة ولو في ظلِّ استحكام أزمات اقتصادية متكرِّرة جعلت أمريكا الوسطى والكاريبي بنيةَ نزوحٍ وهجرةٍ غير مشروعة نحو الشمال (كما سنرى).

المشهد الرابع

القوى الاجتماعية والسياسية اللاتينية والأنماط وأدوات مقاومتها للتدخلات الخارجية ومن أجل التغيير

أُرْسِيَتْ قواعدُ اجتماعية واقتصادية وسياسية في ظلِّ موجات الاستعمار المتتالية لأمريكا اللاتينية على أنقاض قواعد نظم حضارية سبقت "الاستيطان الإسباني البرتغالي". إن تاريخ تشكُّل هذه القواعد وتطوُّرها اقْترن بعمليات

(١) د. نادية محمود مصطفى، الثورة والثورة المضادة في نيكاراجوا: الأبعاد الإقليمية والدولية، مرجع سابق.

قاسية سلمية أو مسلَّحة للتدخُّلات الخارجية المتتالية.

إلَّا أنه -ومنذ بداية القرن العشرين على الأقل- تبلورت ثلاث فئات أو تيارات كبرى مارست تأثيرَها على المسار الداخلي، وفي مواجهة التدخُّلات الخارجية، تحالُفًا أو معارضة؛ وهي: الإقطاع والرأسمالية، واليسار، والكنيسة، ولكلٍّ منهم أركانه الأيديولوجية والسياسية والعسكرية. كما يتكوَّن نسيجُ كلٍّ منهم من روافد الشعوب اللاتينية (الأبيض، والأسود، واللاتيني)، كما كانت أداة أساسية من أدوات هذه الفئات هي الميليشيات المسلَّحة؛ حيث إن كلَّ فئة تنوَّعت روافدُها (من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار)، ولقد نهجت الولايات المتحدة بدورها -وكذلك حلفاؤها- نهج العنف المسلَّح غير المنظَّم كما نهجتْه القوى الثورية اليسارية على أراضي أمريكا اللاتينية[١].

إجمالًا، فإن تفاعلات هذه القوى فيما بينها كان متأثِّرًا بتفاعلات كلٍّ منها مع القوى الخارجية، المهيمنة (الولايات المتحدة الأمريكية) أو المنافسة (الاتحاد السوفيتي)، **ويمكن استدعاء نماذج شارحة فيما يلي:**

- لقد تأثَّرت أوزان هذه الفئات وسياساتها وأدواتها بأنماط التدخُّلات الخارجية التي تتحدَّى الهيمنة الأمريكية وخاصة السوفيتية، وبردود فعل السياسات الأمريكية تجاهها، وذلك خلال مراحل تطوُّر السياسة الأمريكية وخلال تطوُّر مراحل السياسة السوفيتية ذاتها تجاه أمريكا اللاتينية.
- بعد مرحلة توطيد الولايات المتحدة أركان وحدتها واستقرار نظامها الداخلي، انتقلت إلى مرحلة التوسُّع الخارجي والدور العالمي، ابتداءً من مرحلة التأسيس لامتداد النُّفوذ الأمريكي نحو جنوبها (١٨٢٣-١٩٠٥)، وصولًا إلى مرحلة التأرجُح بين سياسة التدخُّل الصريح والعصا الغليظة (١٩٠٥-١٩٣٤)، وما بين سياسة حُسْنِ الجوار (١٩٣٥-١٩٤٥)، وكان خطر التهديدات من جانب دول المحور عاملًا هامًّا لتفسير هذا المنْحى الجديد الذي دخلتْه السياسة الأمريكية خلال الثلاثينيات وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت المرحلة الثالثة في تطوُّر السياسة الأمريكية والتي يمكن القول إنها امتدَّت حتى مرحلة تصفية الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٨٩)، فلقد تمايزتْ خلالها أنماطٌ مختلفةٌ من هذه السياسة، فلقد تأرْجحت هذه السياسة مرةً أخرى بقوةٍ بين تبنِّي أنماط تدخُّلية وأخرى إصلاحية، وكان هذا التأرجُح نتاجًا لتطوُّر المتغيِّرات الخارجية العالمية (دور الاتحاد السوفيتي بصفة خاصة في ظلِّ تطوُّر مناخ الحرب الباردة والانفراج) والمتغيِّرات الأمريكية (تعاقُب الإدارات الديمقراطية والجمهورية) والمتغيِّرات الإقليمية (تطوُّر مسار وأهداف حركة التعاون الأمريكي تحت تأثير الحرب الباردة وتطوُّراتها، وانعكاسات ثورة كوبا ثم ممارسات نظام كاسترو)[٢].

لقد اكتسب مبدأ مونرو أبعادًا أيديولوجية واضحة منذ ١٩٤٥ وذلك للحيلولة دون امتداد النفوذ الشيوعي إلى

(١) انظر خريطة معمَّقة وشروحات تفصيلية لهذه القواعد وأنماط تفاعلاتها في: د. رونالدو مونك، أمريكا اللاتينية المعاصرة، ترجمة: د. منير بدوي، (الرياض: جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، ٢٠٠٦).

(٢) د. نادية مصطفى، الثورة والثورة المضادة في نيكاراجوا: الأبعاد الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص ١٣.

المنطقة، على نحو يهدِّد ركائز النظم الرأسمالية العسكرية الموالية للولايات المتحدة وتحمي مصالحها، وكانت منظمة الوحدة الأمريكية أداة هامَّة استغلَّتها الولايات المتحدة لمنع التسلُّل الشيوعي إلى دول المنطقة سواء بقرارات سياسية أو بأعمال تدخُّل مباشرة للإطاحة بنظم محدَّدة مثل حكومة جواتيمالا ١٩٥٤ والدومينكان ١٩٦٥.

فلقد بدأت الساحة اللاتينية منذ نهاية الخمسينيَّات تشْهد تنامِي تيارات مجتمعية مختلفة أيديولوجيًّا عمَّا كانت ترتكز عليه الهيمنة الأمريكية، وكانت ثورة كوبا منطلقًا لهذا؛ مما استوجب ردود فعل متعدِّدة من السياسة الأمريكية تراوحتْ مرةً أخرى ما بين سياسة العصا الغليظة وسياسة حُسْنِ الجوار. وذلك وفقًا لطبيعة التغيُّرات الإقليمية التي شهدت تنامِي اتجاهات وطنية أو شيوعية من ناحية، ووفقًا لطبيعة التغييرات العالمية ومن أهمِّها توجُّه الاتحاد السوفيتي للاهتمام بها منذ ١٩٥٨ بأمريكا اللاتينية بدرجة أكبر ممَّا سبق(١).

- ولقد كان لتطوُّر توجُّه السياسة السوفيتية نحو أمريكا اللاتينية تأثيرٌ على التيارات الشيوعية أو الوطنية اليسارية اللاتينية وهي التيارات التي لم يخلقها السوفييت ابتداءً ولكن خلقتْها ممارساتُ السياسات الأمريكية ومن سبقها من القوى الاستعمارية الأوروبية(٢).

ولقد مرَّت هذه السياسة -ومنذ سنة ١٩١٧ وحتى نهاية السبعينيات- بثلاث مراحل أساسية: تمتدُّ الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتمتدُّ الثانية حتى قيام أركان نظام جديد في كوبا بعد نجاح الثورة فيها، وتمتدُّ الأخيرة حتى نهاية الثمانينيَّات مع ثورة نيكاراجو والثورة المضادَّة عليها.

من ناحية، جاءت دائمًا القارة اللاتينية بعد كلِّ المناطق الأخرى في العالم بين أولويات أجندة السياسة الخارجية السوفيتية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ظلَّت القارة اللاتينية في ذيل القائمة حتى بعد أن ازدادت جاذبيَّتها نسبيًّا عقب نجاح الثورة الكوبيَّة.

ومن ناحية أخرى، اعترفتْ السياسةُ السوفيتية -بصفةٍ عامةٍ- بتفوُّق الدور الأمريكي في المنطقة ممَّا يعني اعترافًا بحدود الدور السوفيتي المقارن؛ وهو الأمر الذي يعكس نوعًا من التفاهم الضمني بين القوَّتين العظميين. ولقد حدثت المواجهات الأمريكية السوفيتية الأساسية على الساحة اللاتينية في الحالات الاستثنائية (كوبا ١٩٦٢ - نيكاراجو ١٩٧٩ - السلفادور (١٩٨١-١٩٨٣) التي حاول فيها الاتحاد السوفيتي أو التي اعتقدت خلالها الولايات المتحدة أنه يحاول كسر قواعد مبدأ مونرو). ولذا ظلَّ السؤال الأساسي بالنسبة للاتحاد السوفيتي هو: إلى أي حدٍّ يمكنه وحلفاؤها (كوبا) أن يتحدُّوا مبدأ مونرو؟

ففي **المرحلة الأولى (والثانية أيضًا)** أخذت القيادة السوفيتية تُبْدِي اهتمامًا باحتمالات التطوُّرات الداخلية والإقليمية التي يمكن أن تُضْعِفَ النُّفوذ الأمريكي، إلا أن التحرُّك لاستغلال "الصراع ضد الإمبريالية" لم يحقِّق إلَّا نجاحًا

(١) انظر تفاصيل السياسات الأمريكية منذ ثورة كوبا وأدواتها التدخُّلية العسكرية أو التعاونية حتى بداية الثمانينيَّات في: المرجع السابق، ص ص ١٤-١٨.

(٢) انظر التفاصيل في: المرجع السابق، ص ص ١٩-٣١.

ضئيلًا، فلقد كانت علاقات الاتحاد السوفيتي قاصرةً على الأحزاب الشيوعية أساسًا (وهي غير شرعية ومحدودة القاعدة وضعيفة التأثير).

وبدأت **المرحلة الثالثة** مع نجاح ثورة كوبا التي تُعَدُّ نقطةَ تحوُّلٍ عامة في السياسة اللاتينية. فقد قامت الثورة الكوبية ونجحت (وكانت حركة وطنية غير شيوعية) بدون مساندة سوفيتية أساسية، ثم تحولت كوبا منذ سنة ١٩٦١ إلى نظام ماركس لينينى، ولقد تمكنت كوبا من تحقيق أهدافها المباشرة أي الحفاظ على النظام الجديد وتدعيم أركانه في مواجهة التحدي الأمريكي وذلك عن طريق المساعدة السوفيتية العسكرية والاقتصادية الضخمة، كذلك بدأ واستمر التحالف السوفيتي الكوبي على نحو خدم مصالح الطرفين في القارة اللاتينية بل وفي العالم الثالث بصفة عامة، ولكن لم يسلم هذا التحالف من مواجهة مشاكل هامة وخطيرة أثارت التصادم بين الطرفين وخاصة حول ما يتعلق باستراتيجية التعامل مع القوى الثورية المسلحة في أمريكا اللاتينية.

وبعد نجاح ثورة كوبا؛ اعتقدت موسكو في البداية أنه ليس من المستبعد نجاح ثورات أخرى ضد الإمبريالية الأمريكية في المنطقة؛ ولكن على ضوء نتائج أزمة صواريخ سنة ١٩٦٢ (التي أسمتها الصين ميونيخ الكاريبي•)، اتَّهم كاسترو السوفييت بالخضوع للضغوط الإمبريالية، كما ثار قلقه على درجة التزامهم تجاه حماية كوبا.

وبعد اغتيال جيفارا وبعد ضرب العديد من الحركات الثورية المسلَّحة التي ساندتْها كوبا، ومع تزايد الضغط الاقتصادي السوفيتي أيضًا، أضْحت كوبا أكثر براجماتية وأكثر وعيًا بحدود دورها في هذه المنطقة خلال هذه المرحلة؛ ومن ثم اتَّجهت هافانا للتغلُّب على الاختلافات مع موسكو والتنسيق فيما بينهما.

ومن ناحية أخرى، فبالرغم من هذا الإطار للهيمنة السوفيتية، وبالرغم من حرص كوبا على التنسيق مع الاتحاد السوفيتي، فإن سياسات الدولتين لم تتطابق، خاصة تجاه العالم الثالث الذي احتلَّ دائمًا أولوية كبرى في السياسة الخارجية الكوبية تفوق نظيرتها لدى السياسة السوفيتية، فلقد ظلَّ لكوبا الفرصة لتطوير سياسة خاصة بها ولكن بحيث لا تتحدَّى المصالح السوفيتية. بعبارة أخرى، بالرغم من اتفاق الدولتين على تنسيق وتطبيق استراتيجية مشتركة تجاه الحركات الثورية خلال السبعينيات فإن الأولويَّات الكوبيَّة لم تتطابق مع نظائرها السوفيتية دائمًا، وخاصة حول أمريكا الوسطى والكاريبي حيث تلعب كوبا دور القوة الإقليمية المتميِّزة، كذلك قدَّمت كوبا بعض المزايا لتطبيق القرار السوفيتي حول مناطق أخرى من العالم الثالث -كما حدث في أفريقيا- فلقد اعتمدت السياسة السوفيتية تجاه أفريقيا على مدى استعداد كوبا لتقديم القوَّات اللازمة لتنفيذ العمليات في أنجولا وإثيوبيا خلال النصف الثاني من السبعينيات حيث لم يرغب السوفيت في هذه الفترة في التورط العسكري المباشر في هذه المنطقة.

- خلاصة القول إنه حتى نهاية الحرب الباردة وعلى ضوء دلالات الثورة في كوبا وحتى الثورة في نيكاراجوا (بدعم

(•) إشارة إلى مؤتمر ميونيخ ١٩٣٨ الذي اتَّسمت خلاله الدبلوماسية البريطانية والفرنسية بالمرونة في مواجهة ألمانيا النازية على نحو فسَّره البعض بأنه كان السبب في غزو ألمانيا لبولندا.

كوبي وسوفيتي ضد استبداد أعْتَى النظم الموالية للولايات المتحدة) والثورة المضادَّة للنظام الثوري الجديد (الساندينستا) لإجهاض التغييرات التي كانت ستنال من الهيمنة الأمريكية على أمريكا الوسطى[١]. فلقد ظلَّت الساحة اللاتينية تشْهد تجاذبات بين قوى اجتماعية وسياسية كبرى موالية للولايات المتحدة وأخرى طامحة للاستقلال ولنظم حكم ديمقراطية. ولقد كشفت تفاعلات عقود ثلاثة عن قواعد حكمت كلًّا من الدور الأمريكي والدور السوفيتي في مساندة حلفاء كلٍّ منهما، على نحو لا يكرِّر الصدام خلال أزمة كوبا ١٩٦٢.

ومن ثم وبعد نهاية الحرب الباردة بل ومنذ منتصف الثمانينيات دخلت أمريكا اللاتينية ما يسمَّى مرحلة "التحول الديمقراطي" وإدارة التنافس المجتمعي والسياسي سلميًّا والسعي لإنهاء ما تبقَّى قائمًا من ميليشيات مسلَّحة يسارية أو يمينيَّة[٢]، ومن أبرز النماذج الشارحة منذ نهاية الحرب الباردة: التحوُّلات في كوبا داخليًّا وخارجيًّا، وأوضاع فنزويلا تحت حكم تشافيز والأزمة الفنزويلية الممتدَّة منذ وفاته في ٢٠١٣، والبرازيل وتأرجُح البندول بين اليمين واليسار من خلال الانتخابات، ونماذج إقالة البرلمانات لرؤساء بسبب الفساد (الأرجنتين والبرازيل...) فهل حلَّت بالفعل الأدوات البرلمانية والانتخابية محلَّ الانقلابات العسكرية أو الحروب الأهلية للأبد حيث تغيَّرت قواعدُ لعبة الجميع؟

- ويبقى أخيرًا التوقُّف عند ملمحٍ أساس من ملامح تنافس القوى الاجتماعية السياسية على الساحة الداخلية اللاتينية (وتحت تأثير التدخُّلات الخارجية)؛ وهو الخاص بدور الكنيسة الكاثوليكية. فلقد تمَّ غزو أمريكا اللاتينية وإخضاع السكَّان الأصليِّين باسم الدين (الكاثوليكي)، فالشعوب اللاتينية تدين بالمذهب الكاثوليكي. ولقد ذكرت التواريخ السياسية والاجتماعية الممتدَّةُ تفاصيلَ التحالفات بين مراكز الإقطاع والرأسمالية الموالية للولايات المتحدة وبين الكنيسة الكاثوليكية في دول أمريكا اللاتينية. إلَّا أنه مع ظهور وتنامي التيارات اليسارية السلمية أو المسلَّحة ظهرَ دورٌ ثوريٌّ لبعض الكنائس أو بعض رجالاتها فيما عُرف بلاهوت التحرير الذي كان مؤشِّرًا لثورة ثقافية حقيقية في الكنيسة، وفي حين كانت الكنائس الرسمية تبرِّر انحيازاتها بالسعي لمحاربة الشيوعية والإلحاد والفوضى، فإن لاهوت التحرير كان يستند إلى قيم مكافحة الظلم والقهر والدعوة إلى الحرية والعدالة والمساواة[٣].

المشهد الخامس

الشعوب في أمريكا اللاتينية: قضايا الأمن الإنساني بين الأحادية والتنوُّع

الذاكرات الحضارية للقارَّات أو الأقاليم أو الدول لا تقتصر على تواريخ النظم أو الحكَّام أو القادة العسكريِّين أو النخب المتنوِّعة. ولكنها لا بدَّ، وبحكم أنها حضارية، أن تمتدَّ أيضًا إلى "**الناس**" على اختلاف ألوانهم وعقائدهم

(١) انظر التفاصيل في المرجع السابق، ص ص ٤٢-١٢٠.

(٢) تقدم عروض الكتب في هذا العدد جانبًا من هذه المرحلة.

(٣) انظر حول هذا: د. رونالدو مونك، أمريكا اللاتينية المعاصرة، مرجع سابق، ص ص ١٤، ١٧، ١٩٠-١٩١، ١٩٨-٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٦-٢١٣، ٢٢٤، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٩.

وسلوكياتهم، وإذا كانت هذه الاختلافات تتأثَّر "بالسياسات العُليا" أيضًا فإنه يظلُّ لها سرديَّاتها ويظلُّ لها أصواتها، التي وإن خفتتْ في بعض الأحيان إلَّا أنها تعود وتعلُو صاخبةً هادرةً حتى تحدثَ تغييرًا بذاتها وفي ذاتها.

شعوب أمريكا اللاتينية، وعلى ضوء كلِّ ما سبق من المشاهد وغيرها ممَّا لم يُذكر (وتقدِّمه عروض الكتب المتنوعة)، ليست حِكْرًا على جحافل المستوطنين البيض الذين تدفَّقوا بعد أن مهَّد لهم "العسكر بمباركة القساوسة" ليؤسِّسوا قواعد اجتماعية واقتصادية جديدة على أنقاض القواعد السابقة، ولكن شعوب أمريكا اللاتينية تحمل صبغة تنوع كبيرة ترتبط بتاريخ ما قبل "الاكتشاف" بقدر ما ترتبط بتاريخ ما بعده أيضًا.

ومن ثم يبرز أمامنا نموذج السكَّان الأصليِّين من ناحية، ونماذج من الهجرات وخاصة من الدائرة العربية الإسلامية، وأخيرًا قضايا الأمن الإنساني العالمية (المخدرات والاتجار بالبشر):

(١) نموذج "السكَّان الأصليين" (في أمريكا الشمالية أو اللاتينية) يحملني إلى دائرتي العربية الإسلامية، ورغم البُعد الجغرافي والاختلاف الحضاري. فإنه يقدِّم دلالات إنسانية مشتركة عن أدوات وعواقب الاستعمار الاستيطاني وسبل مقاومته وضرورة هذه المقاومة. فلم يدَّع المستكشفون الإسبان والبرتغال أن أرض أمريكا بلا سكَّان، ولكن برَّروا لأنفسهم استئصالهم واستبدالهم بأنهم وثنيُّون متوحِّشون يرفضون الإيمان والتمدُّن والحضارة، وامتدَّت هذه العملية لقرون ولو بأشكال ودرجات متنوِّعة.

ووصل "السكَّان الأصليُّون" إلى ثلاث حالات: إمَّا في مستوطنات فقيرة معزولة، أو طبقة اجتماعية غير ممكَّنة، وأخيرًا فولكلور شعبي يتمُّ استدعاؤه في المناسبات. وتتبارَى الحكومات اليسارية في التذكير بأصل القضية وضرورة علاجها، كما تتبارى الحكومات اليمينيَّة في تجاهلها أو تجميدها، وفي كلتا الحالتين تظلُّ هذه القضيةُ شاهدةً على ما يفعله الاستيطان العنصري بالمخالِف دينيًّا وحضاريًّا، ليس لأنه مخالف بالأساس، ولكنه عائق أمام تحقيق المشروع الاستيطاني وتوسُّعاته، فلقد قاوم السكَّان الأصليُّون كثيرًا، ولكن تغلَّبت عليهم الأسلحة والتآمُر والاقتتال البيني وجبروت وقسوة المستوطن خدمةً للأطماع في الأرض والثروة بل والوجود على حساب شعوب بأكملها. ولكن يظلُّ للمقاومة ذاكرتها أملًا في منع تكرار هذه النماذج الاستئصالية، كما حدث في مقاومة نموذج جنوب أفريقيا لنظام الفصل العنصري أو ما زال يجري في فلسطين المحتلَّة من مقاومةٍ للنظام الاستيطاني العنصري الصهيوني.

إذن ما الذي يقوِّي ويدْعم من هذه المقاومة ومن المناعة ضدَّ نُظم الاستيطان العنصرية، فتلك النُّظم اتَّخذت بعد ذلك -في قرون الاستعمار التقليدي في عالمنا القديم وما بعده في قرن الاستعمار الجديد- أنماطًا جديدة من العنصرية وبأدوات جديدة، مآلها جميعًا: تمكين فئة أو طبقة على أخرى، أو تشويه ونزع هُوية لحساب هُويات أخرى هجينة أو عميلة أو خائنة للذات الحضارية الأصلية. بعبارة أخرى، أضْحى للعنصرية أشكال عدَّة تُعاني منها كافَّة أرجاء العالم.

(٢) وأمريكا اللاتينية هي بلد "للمهجر" الملاذ لشعوب مضطهدة لأسباب عدَّة: دينية، وسياسية، واقتصادية. وقد تبْدو هذه الحالة مفارقة عجيبة: من ناحية، كيف لبلاد تُعاني شعوبها الأصلية من وطْأة الاستبعاد وأمراض الاستبداد والفساد، كيف تكون ملاذًا؟ ومن ناحية أخرى، بقدْر ما كانت أرضًا غنيَّة بثروات وموارد امتصَّتْها القوى الأوروبية

الاستيطانية لِتَصُبَّ في "نهضة أوروبا الحديثة"، بقدْر ما أضْحت أيضًا، ملاذًا لشعوب أخرى عانتْ بدورها من وطْأة وعواقب هذه "النهضة الحديثة" وخاصة من أحد أهمِّ تجلِّياتها، وهي ثلاثية: الاستعمار العسكري، والتبعية الاقتصادية، والغزو الثقافي.

وأول نماذج هذه الشعوب المهاجرة، إراديًّا أو مع جحافل الإسبان والبرتغال، هم الموريسكيُّون أي مسلمو الأندلس الذين أُجبروا على التنصير منذ ١٤٩٢ وحتى طُردوا بعد ذلك بقوانين ١٦٠٩، وكان لهؤلاء كما يشرح البعض وفق الوثائق التاريخية دورٌ في تأسيس الزراعة والعمارة في أمريكا اللاتينية، كما أن الموريسكيِّين لجأوا إلى شمال أفريقيا عند طردهم(١).

النموذج الثاني: هجرات الشام المتتالية في الربع الأول من القرن العشرين، تحت ضغوط التدهور في الحكم العثماني بفعل تنامي النزعة القومية الطورانية لدى حكَّام الاتحاد والترقِّي وبفعل تهاوي القوة العثمانية في عمومها من ناحية، ثم تحت ضغوط الحرب العالمية الأولى ومشروعات التقسيم الاستعماري لبلاد الشام بعد الانتصار على الدولة العثمانية من ناحية أخرى، وفي ظلِّ تنامِي بذور المشروع الاستيطاني الصهيوني منذ وعد بلفور من ناحية ثالثة.

وبالطبع تتعدَّد نماذج أخرى من الهجرات من أرجاء أخرى من العالم، إلَّا أنني اقتصرت على ما يتَّصل بدائرتي الحضارية كمثال ذي دلالة، دلالة الجمع بين "المتناقضات"، فالاضطهاد الاستعماري لا يقتصر على شعبٍ دون آخر، ولكن ذاقت منه كل الشعوب.

ولذا لا عجب أنه يمكنني القول إن أمريكا اللاتينية -الحاضر الغائب في الذهنية العربية وبدرجة أكبر من غياب أفريقيا مثلًا- تجمع على أرضها وبين شعوبها المتعدِّدة البيضاء أو من الجذور الأفريقية، وناهيك بالطبع عمَّا تبقَّى من أهلها الأصليِّين، تجمع أبناء هجرات متعدِّدة. بعبارة أخرى فهي أرض ملاذ رغم ما يروَّج عن شعوبها من صور مشوَّهة، قد تمثِّل هذه الصور جزءًا من الحقيقة، ولكنها بالطبع ليست كل الحقيقة، كما أن هذه الصور لا يجب أن تخفي الوجهَ الآخرَ للعملة، وهي حقيقة قوى الاستعمار والرأسمالية التي أنهكتْ شعوبَ هذه القارة بقدْر ما أنهكتْ شعوبًا أخرى.

(٣) أمريكا اللاتينية، مثلها مثل أفريقيا، يذيع عنها وينشر "الإعلام العالمي" صورًا ذهنية محدَّدة: قارة المخدِّرات - عصابات الاتجار بالبشر - الميليشيات المسلَّحة - الهجرات غير الشرعية نحو الشمال - الملاذات الآمنة المالية لأموال الفساد، إنها صور بيئة طاردة غير آمنة، رغم أنها بيئة جاذبة للاستثمارات الأمريكية وأرض الموارد الزراعية والغابات وغيرها من الثروات الطبيعية والبشرية. فإن المصالح الخارجية تحتاج حمايتها إلى شبكة مقابلة من الخدمات، إمَّا لتعبئة الأموال أو غسيل الأموال أو الحماية العسكرية من شركات خاصة.. وغيرها.

بمعنى آخر، إن قضايا الأمن الإنساني على هذه القارة قد تتقاطع وتتناقض مع قضايا الأمن القومي لنظم متحالفة مع قوى الهيمنة الخارجية أو تكون مجالًا للتوظيف السياسي العابر للحدود والقارات، وبقدْر ما تقدِّم الاتجاهات

---

(١) للمزيد انظر:

- محمد قشتيليو، حياة الموريسكيون الأخيرة بإسبانيا ودورهم خارجها، (تطوان: مطابع الشويخ، ٢٠٠١).

- مركز دراسات الأندلس وحوار الحضارات، متاح عبر الرابط التالي: http://www.andalusite.ma

- حول تاريخ وصول المسلمين ووجودهم في أمريكا اللاتينية وأثرهم الحضاري انظر: تقارير موقع أندلسي، متاح عبر الرابط التالي: https://andalushistory.com

النقدية الأوروبية الأدبية والأكاديمية أعمالًا نقدية تبرز حقيقة "الاستيطان الاستعماري الإسباني البرتغالي" لأمريكا الجنوبية وعواقبه الممتدَّة من ناحية، أو عن حقيقة عملية الاسترداد وآثارها على الصياغة الحديثة لتاريخ إسبانيا على نحو يُسْقِطُ ستةَ قرون (هي تاريخ الأندلس) من هذه الصياغات أو السرديَّات الأُحادية المركزية.

بقدْر ما تُقَدِّمُ الاتجاهاتُ النقدية الأوروبية والأمريكية سرديَّات عن تاريخ توسُّع الولايات المتحدَّة في الحديقة الخلفية، تنقض السردياتِ الذائعة الرسمية أو الواقعية عن أهداف وأدوات هذا التوسُّع، الذي اتَّخذ أشكالًا استعمارية جديدة تتجاوز الأشكال التقليدية التي قامتْ عليها موجات الاستعمار الأوروبي الأولى ويجد للأسف من يبرره ويسانده.

بعبارة أخرى، فإن الأبعاد الإنسانية القيمية وليست الوضعية الواقعية وحدها هي التي تشغل حيِّزًا هامًّا من هذا الفكر النقدي العابر للقارات والعابر للحدود بحثًا عن "العدالة والحرية والكرامة" للإنسان أيًّا كان لونه أو عرُقه أو عقيدته، الإنسان الذي طحنته وتجاوزته كلُّ مشروعات الهيمنة العالمية المتوحِّشة باسم المكانة والرخاء والدين، لصالح القوة والثروة والأُحادية. إن التقدُّم أو التغيير أو ما شابه ذلك من مصطلحات هي سُنُنٌ للكون والاجتماع البشري ولكن كيف تتم؟ هذا هو المناط الحقيقي للحكم على نماذج التفاعل الحضاري ونتائجها بالنسبة للإنسانية.

إن ذاكرة أمريكا اللاتينية الحضارية حُبْلَى بالسرديَّات والخبرات التي تحتاج الاقتراب منها إذا كنَّا ننظر إلى عالم واحد يضمُّ كيانات متجانسة وليس عوالم مختلفة تتصادم بلا توقُّف، إن أمريكا اللاتينية -الفكرية والاجتماعية والإنسانية- تقدِّم حكايات عدَّة عن التنوُّع والتعدُّد وأنماط إدارته داخل حدود الوطن وعبر الحدود بين الأوطان وعبر القارات.

إنها أمريكا اللاتينية قارة المفارقات والمتناقضات من ناحية، وقارة الفرص والدروس والخبرات من ناحية أخرى، النابعة جميعها من ذاكرة وإرث حضاري غني وثري.

الحمد لله

ملف العدد

أمريكا اللاتينية:
تحولات في النظم
ونماذج التنمية

(قراءة في الأدبيات)

عروض دراسات

باللغة العربية

الدولة ونظام الحكم في أمريكا اللاتينية

عمر سمير(*)

مقدمة:

بطبيعة الحال فإن تجارب الدولة ونظم الحكم في أمريكا اللاتينية وقضاياها المركزية المتعلِّقة بالنموذج الاقتصادي والمجادلة النظرية والعملية الخاصَّة بالتبعيَّة الاقتصاديَّة والنموذج النيوليبرالي الذي حاول فرض نفسه على دول ما بعد الاستقلال، وكذلك استخدام هذا النموذج للأنظمة العسكرية والنُّخب المحلية لضمان سطْوته في دولة ما بعد الاستعمار أو لنقْل دولة ونخب الاستعمار الجديد، وطبيعة الأنظمة السياسية وتحولاتها وتطوراتها بعيدًا عن النظام الملكي الذي كان في دول الاستعمار السابق، وكذلك الخطابات السياسية وتطوراتها وتأرجُحها ما بين اليمين الشعبوي والخطاب المعتدل للحركات العمَّالية والاجتماعية وكذلك بعض خطاب اليسار الشعبوي أيضًا، كل هذه القضايا محورية في دراسة النظم السياسية وتحوُّلاتها الديمقراطية.

وفي هذه الورقة نعرض خمس دراسات باللغة العربية حول النظم السياسية في أمريكا اللاتينية، من خلال التوضيح والتحليل وتحديد جوانب الإفادة التي يمكن استخلاصها من تلك التجارب التي تمكَّن الكثيرُ منها من الفكاك من التبعية للمركزية الأوروبية والغربية عمومًا وتخلَّص من الأنظمة العسكرية، واستطاعت بعضُ دول أمريكا اللاتينية كتابة تاريخ مغاير لما أراده الاستعمار وتوابعه لها، وأعادت بناء نظامها السياسي والحزبي ولا تزال في مجادلةٍ مع النظام الاقتصادي النيوليبرالي الذي يُراد تعميمُه، وتقدِّم نماذج ناجحة أحيانًا وتتراجع في أحيان أخرى.

- **العسكريون والحكم في أمريكا اللاتينية(١):**

تجادل الورقة بأن العسكريّين شكَّلوا طبقةَ الحكْم خلال فترة ما بعد الاستقلال وذلك لدورهم في حروب التحرير في معظم دول أمريكا اللاتينية منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى الثمانينيات من القرن الماضي حيث كانت أنماط الحكم المدنية الأخرى تُعَدُّ استثناءات، وكانت المقولة السائدة أن رئاسة الجمهورية هي أعلى الرتب العسكرية، ووجد هؤلاء العسكريون في الجيتو الاجتماعي المنعزل القادمين منه ظهيرًا اجتماعيًّا مفسِّرًا لاستقرار سلطة العسكر، حيث شكَّل العسكريون طبقةً حاكمةً منغلقةً تهدف إلى الحفاظ على مصالحهم واستمرار بقائهم في الحكم.

وتُشير الورقةُ إلى ما كان يجري من تكويد القيادات أو تحويلها لكود ورمز وطني، بحيث تصْبح الزعامات والقيادات هي مصدر تشريع التصرُّفات الاجتماعية والسياسية وغيرها، بعض هذه القيادات كانت رمزًا للاستبداد وبعضها الآخر ارتبطت رمزيَّته وزعامته بعلاقته الشعبوية بالجماهير، ومع ذلك فجميع هذه النظم العسكرية ظلَّت حاميةً للنظام الرأسمالي السائد وأدوات لتعميقه والدفاع عن مصالح الطبقة الحاكمة.

الفيصل في استقرار حكم العسكر لفترة طويلة في هذه المنطقة يتمثَّل في الدعم الأمريكي لهذه الأنظمة العسكرية في مواجهة المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تمثِّلها الحركات الاجتماعية وأحزاب اليسار في القارة والتي كانت الولايات المتحدة تقاومها بكلِّ الطرق في سبيل الحفاظ على الوضع القائم في بلاد اعتبرتها حديقتها الخلفية لعقود، بل إنها - وحتى في أوج دعوتها للديمقراطية في الألفية الجديدة- دعمت

(*) باحث في العلوم السياسية.

(١) نجلاء سعيد مكاوي، العسكريون والحكم في أمريكا اللاتينية، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، المجلد ١٣، العدد ٥٢، أكتوبر ٢٠١٣.

انقلابًا عسكريًّا ضد هوجو تشافيز في فنزويلا عام ٢٠٠٢ ولم يستمر سوى ٤٨ ساعة وكذلك دعمت الانقلاب العسكري في هندوراس في ٢٠٠٩.

- **من الحكم العسكري إلى الديمقراطية.. العلاقات المدنية العسكرية في أمريكا اللاتينية[١]:**

تقدِّم الورقة محاولة رصدية تحليلية للإجابة على تساؤلات حول طرق انتهاء الحكم العسكري المباشر في أمريكا اللاتينية، وعن طبيعة العلاقات المدنية -العسكرية الجديدة في بلدانها، وطبيعة الدور الحالي الذي تقوم به القوات المسلحة في تلك المنطقة.

وتعطي الورقة وصفًا دقيقًا للانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية عبر دراسة إحصائيَّة لعدد الانقلابات العسكرية في دول القارة اللاتينية الثمانية عشر والتي شهدت وفقًا للدراسة ١٥٩ انقلابًا عسكريًّا منذ عام ١٩٠٠ وحتى نهاية التسعينيَّات بمتوسِّط يقترب من تسعة انقلابات لكلِّ دولة على حدة، مع تفاوت بين دول شهدت انقلابيْن عسكريَّين فقط كما في أوروجواي وكوستاريكا، ودول أخرى شهدت أكثر من خمسة عشر انقلابًا مثل بوليفيا وباراجواي والإكوادور.

ثم تنتقل الورقة إلى طرق انتهاء الحكم العسكري المباشر من أمريكا اللاتينية وتشير إلى قائمة من امتيازات للمؤسَّسة العسكرية التي بقيتْ بعد التحوُّل من الحكم العسكري إلى الديمقراطي، والتي منها: تعليق الحماية القضائية للحريات والحقوق المدنية خلال حالات الطوارئ، وتعريف الأمن الداخلي والأدوار السياسية للقوات المسلحة في الدستور الذي جعل من القوات المسلحة -افتراضيًّا- الفرع الرابع للأوصياء الحكوميِّين على الأمة، والمحاكمات العسكرية للمدنيِّين بتهمة ارتكاب "جرائم ضد الأمن الداخلي والإرهاب" أو حتى إهانة الضباط، وتمثيل رسمي للقوات المسلحة في صنع السياسات على سبيل المثال في الكونغرس والقضاء والأجهزة التنفيذية والإدارة العامة والمؤسسات العامة، والاستقلال الذاتي الدستوري والقانوني الواسع للجيش من الرقابة على المسائل المهنية الداخلية مثل الميزانية والتعليم العسكري والترقيات والتقاعد.

كان هذا في المراحل الأولى للتحوُّل الديمقراطي ثم تراجعت تلك الامتيازات خلال السنوات التالية للتحوُّل الديمقراطي، ولم يكن الأمر سهلًا بطبيعة الحال بل ظلَّ العسكريُّون يمارسون بعض الأدوار السياسية خلال السنوات الأولى من التحوُّل للحكم الديمقراطي. وبالإشارة لأنماط التحوُّل الديمقراطي تُشير الورقةُ إلى ثلاثة أنماط هي:

١- **الانقسامات** داخل الحكومة العسكرية، الناجمة عن الخلافات بين مكوِّناتها المختلفة.

٢- **اتفاق / معاهدة بين النخب**: وهو مسار أسهل وأكثر إنجاحًا للديمقراطية، ويؤسِّس لصيغةِ تبادُل السلطة المُتَّفق عليها، وكيفية توزيع المناصب القيادية في الدولة.

٣- **التفاوض بين الحكومات العسكرية والمدنيِّين**: لضمان استمرار دوْرهم في العملية السياسية وحماية أنفسهم من المحاكمة عن الجرائم التي ارتُكبت خلال حكمهم، كما حدث في تشيلي والبرازيل. وتمتازُ هذه الصيغة الانتقالية بتقليل الصراع بين المدنيِّين والعسكريِّين، ولكن التقدُّم في الحالة الديمقراطية يكون ضعيفًا.

بنهاية الحكم العسكري المباشر لدول أمريكا اللاتينية، تغيَّر نمطُ العلاقات المدنية-العسكرية، حيث إن القدرة على تحقيق الرقابة الديمقراطية على القوات المسلَّحة تتوقَّف وبشكل عام على مدى نضج العملية الديمقراطية. فهناك نماذج شهدت **تغيُّرًا جذريًّا** -وإن كان عبر سياسات مؤسَّسية تدريجيَّة- في نمط تلك العلاقات وصل إلى حَدِّ إلغاء الجيش كما في كوستاريكا لتجنُّب أيِّ تدخُّل للقوَّات المسلَّحة في السياسة، واستثمار

(١) عبد الله فيصل محمد علام، من الحكم العسكري إلى الديمقراطية: العلاقات المدنية العسكرية في أمريكا اللاتينية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد ٣٨، العدد ٤٤٤، فبراير ٢٠١٦.

البنود المالية المخصَّصة للدفاع في قطاعات التعليم والصحة العامة. أو حالات **العودة النهائية إلى الثكنات** بعد خسارات المؤسَّسة العسكرية لسُمعتها وهيْبتها وتحالُفاتها الانتخابية، كما في الأرجنتين والبرازيل وأورجواي، وربما بوليفيا والسلفادور عبر الخفض المتزايد للصلاحيات العسكرية واستغلال ملف حقوق الإنسان أثناء الحكم العسكري لتنفيذ هذا الخفْض.

النمط الآخر هو **الديمقراطية المدرَّعة** وهو وضعٌ يقوم فيه الجيش -أو يُدْعَى للقيام- بدور الوصي Guardian أو المحكِّم Arbitrator فيما يتعلَّق بالمؤسَّسات الديمقراطية التي عادت رسميًّا، ويتواجد في سياق تتميَّز فيه الحكومات الديمقراطية بالضعف وتستمر فيه الصراعات السياسية بين السياسيِّين المدنيِّين، ومثال على هذا حالات تدخُّل الجيش لإبْعاد رؤساء من السلطة قبل انتهاء مددهم الرئاسية التي شهدتْها هندوراس وباراجواي، ضدَّ كلٍّ من مانويل زيلايا عام ٢٠٠٩، وفرناندو لوجو عام ٢٠١٢، حيث لم يتمَّ تصنيف ما حدث على أنه انقلاب عسكري بل سمَّاه البعضُ انقلابًا برلمانيًّا أو انقلابًا دستوريًّا.

- **النظم الرئاسية واستقرار الحكم في أمريكا اللاتينية[1]:**

تناقش الورقة مدى نجاح النُّظم الرئاسية في أمريكا اللاتينية في تحقيق الاستقرار السياسي، وتبدأ بمقولة تأسيسيَّة حول أن أيًّا من أنظمة أمريكا اللاتينية لم تشهدْ نظامًا برلمانيًّا ناجحًا، وتستخدم الدراسة المنهج المؤسَّسي لشرح وتحليل الأنظمة الرئاسية، فهي تشير لعلاقات القوة المؤسَّسية بين مؤسَّسة الرئاسة والمؤسَّسة الدستورية والقضائية والمؤسَّسات الحزبية والنظام الحزبي.

ووفقًا للورقة فالأنظمة السياسية في القارة اللاتينية تبني قوَّتها من قدرة الرئيس على استعمال القرارات والمراسيم الرئاسية Proactive power والتي تعطي الرئيس صلاحيات إصدار تشريعات وقوانين لها قوة تنفيذية حتى لو لم يكن لديه الأغلبية الحزبية في الكونجرس أو البرلمان الوطني، وتشير الدراسة لنجاح تجارب مثل البرازيل في تحقيق استقرار عبر هذا النوع من السياسات، وفي حالات أخرى يتمتَّع الرئيس بسلطة الاعتراض على القوانين Reactive Power، والتي تعطي للرئيس قدرة على الحفاظ على الأمر الواقع لأكبر فترة ممكنة ولا يمكن تجاوز اعتراضه إلَّا بأغلبية تتفاوت من أغلبية بسيطة في بعض الحالات أو مطلقة (٥٠٪+١) في حالات ثانية أو أغلبية الثلثين في حالات أخرى، وتشير الدراسة إلى أهمية توزيع القوة داخل النظام السياسي والتفاعل بين العناصر المؤسَّسية في بِنية أيِّ نظام سياسي دون ترجيح إمكانية تطبيق هذا النظام في بلدان خارج القارة تختلف فيها السياقات الاقتصادية والاجتماعية.

ولا تُشير الدراسة إلى ما إذا كانت هناك جدوى لتطبيق هذه الأنظمة الرئاسية في فترات انتقالية، وهنا تقع الإشكالية حيث يكون الصراع في الفترة الانتقالية على تحديد دستوري وقانوني لشكل وبنية النظام السياسي وتفاعلاته التي قد تستمرُّ لعقود، لكنها تُشير بين السطور لأهمية تمتُّع الأنظمة الرئاسية بالأغلبية التشريعية وكذلك الالتزام الحزبي والنظام الحزبي نفسه، وأهمية القيود على البقاء في السلطة سواء للرئيس أو أعضاء المجالس التشريعية، وتعطينا تجربة كوستاريكا نموذجًا رئاسيًّا هو الأنجح حيث لا يمكن إعادة انتخاب النواب التشريعيِّين لفترتين متتاليتيْن، كما لا يمكن انتخاب الرئيس إلَّا لفترة واحدة، وكذلك الحال في المكسيك مع إمكانية أن يحدِّد الرئيس من يترشَّح خلفًا له من حزبه، وهي أمثلة جيدة لتقييدها الفترات الرئاسية والتشريعية، ضمن الضوابط المؤسَّسية للتغلُّب على أزمات النظام الرئاسي.

(١) شيماء حطب، النظم الرئاسية واستقرار الحكم في أمريكا اللاتينية، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، المجلد ١٨، العدد ٧٠، أبريل ٢٠١٨.

- **السياسات النيوليبرالية في أمريكا اللاتينية.. تحوُّلات النظم الحزبية ومسارات التعبئة الجماهيرية[١]:**

منذ نهاية التسعينيَّات أصبح الصراع الاجتماعي ضدَّ سياسات النيوليبرالية هو السِّمة المميِّزة للعملية السياسية بالقارة اللاتينية، حيث مثَّل صعود تشافيز في فنزويلا ١٩٩٨، ثم توليدو في بيرو ٢٠٠١، ولولا دا سيلفا في البرازيل ٢٠٠٢، وكريشنار في الأرجنتين ٢٠٠٢، وباسكيس في أوروجواي ٢٠٠٤، وموراليس في بوليفيا ٢٠٠٥ ودانييل أورتيجا في نيكاراجوا ٢٠٠٦، وميشيل باشليه في تشيلي ٢٠١٣، حجَّة مضادَّة للخطاب الانتصاري للسياسات النيوليبرالية.

تحاجج الورقة بأنه عند إضافة تجارب أخرى من دول المنطقة لا يمكن مد التحليل الاجتماعي الماركسي القائل بحتمية مناهضة النخب النيوليبرالية، وأن ردود الفعل المجتمعية المناهضة للنظم النيوليبرالية، تحتاج لطرح مفسِّر لسؤال لماذا أدَّت السياسات النيوليبرالية إلى حركات احتجاجية عارمة أعادت تعريف التمثيل السياسي والاجتماعي خارج البرلمانات والتوازنات الدستورية القائمة في بعض الحالات، بينما أدَّت نفس السياسات في سياقات أخرى إلى نوع من التماهي والخنوع، أو تحسين شروط القبول لأُسس النظام النيوليبرالي على أحسن تقدير؟

وتقدِّم الدراسةُ تحليلًا يفيد بأن الصراع الاقتصادي له سياقٌ اجتماعيٌّ سياسيٌّ حاضنٌ متمثِّلٌ في الجذور الاجتماعية للأنظمة الحزبية في حقبة الثمانينيَّات، وعمق الأزمة الاقتصادية والتوجُّهات السياسية للقيادات، وأدَّى التفاعل بين هذه المتغيِّرات لإعادة تشكيل الصراع السياسي عبر النظام الحزبي على أُسُسٍ أيديولوجية وفقًا لمحوري اليمين واليسار؛ ما ساهم في إسقاط العديد من الأنظمة اليمينية النيوليبرالية، حيث كانت الأنظمة الحزبية مؤسَّسة على أُطُرٍ إمَّا طبقيَّة أو عمَّاليَّة شديدة الاستقطاب حول السياسات الاقتصادية، إذ خلَّفت سياسات التصنيع طبقةً وسطى وقيادات عمالية قوية، ولعب اليسار دورًا في تنظيم الحركة العمَّاليَّة وإحداث مكاسب تراكميَّة جدِّيَّة، وفشلت بعض النظم الحزبية النخبوية في البلدان التي لم يتمَّ تحديثها صناعيًّا في تصعيد أحزاب جماهيرية أو حركات عمَّاليَّة؛ ما قاد للتعايش مع السياسات النيوليبرالية.

ومع الانتقال من نموذج الدولة التنموية المتدخِّلة لنموذج الدولة المتخلِّية التابعة للمؤسَّسات المالية الدولية أُعيد ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع ومثَّل هذا تحديًا للنظم الحزبية، وفقدت الأحزابُ جزءًا كبيرًا من قاعدتها التصويتيَّة، وأصبحت هناك أُسُسٌ موضوعية مغذِّية للخطاب اليساري الاحتجاجي الشعبوي، بالذات مع فشل سياسات التحرير الاقتصادي والتثبيت الهيكلي في تحقيق أهدافها المعلنة، بل وتناقض بعض السياسات مع البرامج والخطابات الحزبية الانتخابية.

وفي مرحلة ما بعد التكيُّف الهيكلي أُعِيدَ تشكيلُ النُّظم الحزبية إذْ قادتْ سياسات التكنوقراط لخضوع الأحزاب اليمينية وأحزاب الوسط للسياسات النيوليبرالية في بعض الحالات، وانهيار النظام الحزبي في حالات أخرى لصالح حركات اجتماعية أكثر التزامًا من الناحية الأيديولوجية بمقاومة النيوليبرالية.

ووفقًا لتنوُّع الخيارات المؤسَّسية للنظم الحزبية في تعاملها مع السياسات النيوليبرالية فقد كانت استجابتها لردود الفعل الجماهيرية مختلفة، فقد أدَّى السماح بالتعدُّدية الحزبية والحريات النقابية بالتوازي مع السياسات النيوليبرالية، إلى محاولات تنظيميَّة جيِّدة؛ الأمر الذي قادَ إلى استيعاب المعارضة الاجتماعية في بعض الحالات ضمن الإطار الحزبي كما في تشيلي وأوروجواي والمكسيك وكوستاريكا.

(١) شيماء حطب، السياسات النيوليبرالية في أمريكا اللاتينية: تحولات النظم الحزبية ومسارات التعبئة الجماهيرية، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، المجلد ١٥، العدد ٥٩، يوليو ٢٠١٥.

- **أمريكا اللاتينية.. من الشعبوية الكلاسيكية إلى الشعبوية الجديدة[١]:**

تناقش الورقة مفهوم الشعبويَّة وتطوُّراته التطبيقيَّة في التجربة اللاتينية باعتبارها معملًا مليئًا بالتجارب الشعبويَّة التي تقوم على وجود قائد أو حركة قائدة للجماهير خارج الأطر المؤسَّسية التقليدية، ومحاولة فهمها وتصنيفها في سياق تطوُّرات اقتصادية واجتماعية حاضنة.

وفي هذا الإطار تميّز الورقة بين: ١) شعبوية عضوية كما هو الحال في المكسيك، حيث تطوَّرت الشعبوية مؤسَّسِيًّا عبر الحزب القومي الثوري وخطابات مجابهة النيوليبرالية وإقرار سياسات للإصلاح الزراعي ومواجهة الإقطاع وخلق كتلة مجتمعية مؤيّدة للسياسات الحكومية على الدوام بضمّها عضويًّا للحزب الحاكم. ٢) شعبوية العمال في الأرجنتين ما بين ١٩٤٦ و١٩٥٥، حيث أنشأ بيرون تنظيم الاتحاد العام للعمال واستغلَّه لمساندته في السلطة وتعامل معه كحزب سياسي من دون الفواعل الاجتماعية الأخرى. ٣) الشعبوية الحزبية كما في حالة التحالف الشعبي الأمريكي في بيرو، والذي قام بخلق شعورٍ جماعيّ بالانتماء لجماعة محدَّدة بين عمَّال مصانع السكَّر ومزارعي القصب للحفاظ على التنظيم. ٤) أخيرًا شعبويَّة الانتخابات المرتبطة بقدرة أشخاصٍ على تحريك الجماهير في المواسم والحملات الانتخابية دون الحاجة إلى تنظيم، أي بعلاقةٍ مباشرةٍ بين القيادة والجماهير دون الحاجة لمؤسَّسة وسيطة.

وترى الدراسة أن التحوُّلات الاقتصادية من سياسة إحلال الصناعات محل الواردات إلى السياسات النيوليبرالية كانت طريقًا وحاضنةً للتحوُّل الذي تمَّ من الأنماط الثلاثة الأولى للشعبويَّة إلى نمط الشعبويَّة الانتخابيَّة التي صاحبت سياسات الانفتاح الاقتصادي النيوليبرالي.

المفارقة هنا أن رموز التيارات الشعبويَّة الكلاسيكيَّة والذين يُفترض بهم تمثيل القطاعات المهمَّشة من الجماهير المقهورة، كانت هي من قامت بتمرير السياسات النيوليبرالية كسياسة أمرٍ واقعٍ أو علاجٍ مُرٍّ للأزمات الاقتصادية، ما أدَّى لانفصالها عن قواعدها الشعبيَّة وعدم قدرتها على تجديد الحركات الشعبويَّة بل ونفْي أو محاكمة رموزها في أكثر من تجربة.

لكن السياسات النيوليبرالية خلقت خطابًا شعبويًّا مناهضًا لها ومنتميًا لمهمَّشِي المدن والقطاعات غير الرسمية المعادِين للنُّخب التقليدية والمستبْعدين من مؤسَّسات الديمقراطية التمثيليَّة، وأبرز الأمثلة على صعود هذا الخطاب الشعبوي الانتخابي الجديد لألبرتوفوجيموري في بيرو في التسعينيَّات. وكذلك خطاب هوجو تشافيز في فنزويلا، والذي استطاع التحوُّل من الشعبويَّة الانتخابيَّة للشعبويَّة التنظيميَّة، عبر فرْضه لتغيير النظام الحزبي واستخدامه لتنظيم حركة الجمهورية الخامسة لكسْر الاحتكار الثنائي للسلطة من قبل الحزبين الرئيسيَّين في البلاد، وهو ما قادَ لبقائه في الحكم في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠١٣ عبر سلطة المجالس الجماعية أو سلطة الشعب المكوَّنة من ٣٣ ألف مجلس يتكوَّن كلٌّ منها من حوالي ٤٠٠ أسرة، وبالتوازي مع هذا كانت البرامج الاجتماعية الوسيلة الرئيسية لتعبئة المهمَّشين، والحال نفسه ينطبق على البرازيل والأرجنتين وأورجواي، حيث شهدت كلٌّ منها صراعًا بالنقاط وليس الضربة القاضية في ساحة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وحققت الحركات العمَّاليَّة إنجازات متراكمة أعطتْ خطابها السياسي زخمًا.

خاتمة:

يمكن القول إن البقاء تحت حكم الأنظمة العسكرية ليس قَدَرًا، وهو غير قابل للاستمرار للأبد في منطقتنا أو أيّ منطقة أخرى من العالم، لكن لا يمكن تحييد حكم العسكريّين والتخلُّص منه دون فَكِّ الارتباط بين الجيش والطبقات الاجتماعية الحاكمة، وذلك بتفكيك منظومة الرشاوى والفساد

(١) شيماء حطب، أمريكا اللاتينية: من الشعبوية الكلاسيكية إلى الشعبوية الجديدة، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، المجلد ١٦، العدد ٦٢، أبريل ٢٠١٦.

والواسطة التي تحكم عمليات دخول الكليات العسكرية والشرطية، من خلال تشريع قوانين صارمة حتى لا تكون المناصب مركَّزة في يدِ عائلاتٍ ومناطق معيَّنة في البلاد، وأن يُنظر إلى هذه العملية في إطار عملية أوسع لهيكلة وإصلاح الجيوش وإعادة توزيع السلطة بعدالة عن طريق معايير أقرب للكفاءة وليست للولاءات العائليَّة والطبقيَّة للضبَّاط.

بالتوازي مع ذلك فإن الإصلاحات التشريعية والدستورية شديدة الأهمية، لتنظيم علاقات القوة المؤسَّسية بين مؤسسة الرئاسة والمؤسَّسة الدستورية والقضائية والجيش والأمن والمؤسَّسات الحزبية والنظام الحزبي، وهي عوامل استقرار أوليَّة محدِّدة لوجود واستمرار أيِّ نظام سياسي وقدرته على الإنجاز في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والحفاظ على شرعية إنجاز بجوار الشرعية الدستورية والانتخابية لكي يستطيع الصمود في مواجهة ثورات التطلُّعات الكبرى لدى الجماهير وبالذات في أوقات التغيير الكبرى.

تقتضي أية محاولة لمأسسة التحوُّل الديمقراطي أو إدارة العلاقات المدنية العسكرية دراسة أنماطها وتحوُّلاتها وسياقاتها بشكل أكثر تفصيلًا، ويمكن للحركات القائمة بهذه المحاولات أن تُخَصِّصَ باحثين أو كوادر لدراسة تلك الحالات باستفاضة أكبر وإجْراء مقارنات تفصيليَّة بين السياقات والأدوات وتوزيع القوة ومصادرها وآليات تفكيك وفهم بنية تلك الأنظمة.

وعلى الرغم من أهمية الخطابات الشعبوية في بعض المراحل والفترات الانتقالية والانتخابية، فإنَّها تشكِّل خطرًا على النظام السياسي الديمقراطي وعلى استقرار العلاقة بين الدولة والمجتمع وهدم فكرة المؤسَّسية، وإن نجحت في إبقاء قيادات شعبوية في السلطة، ولذا من المهم الاستفادة من الخطاب الشعبوي في قدرته على الحشد والتعبئة وفي جانب السياسات الاجتماعية؛ وفي هذا فالقارة اللاتينية تقدِّم تجارب رائدة لتحسين الخدمات العامة الصحية والتعليمية وبرامج للحماية الاجتماعية وحقوق العمال.

وإذا كان التاريخ معملًا لباحثي العلوم السياسية فإن القارة اللاتينية معملٌ أساسيٌّ لدارسي النظم السياسية وبالذات العلاقات المدنية العسكرية وتفاعلاتها، وإعادة تشكيلها للسلطوية، والعلاقات بين الدولة والمجتمع، وبين الجيش والبيروقراطية، وبين الدولة والطبقة الحاكمة من كبار البيروقراطية ورجال الأعمال المؤسِّسين لهيكل الرأسمالية المحلية، وعليه فإن فهم هذه العلاقات وأنماطها مفيد في عملية إعادة تفكيك وفهم السلطوية وديناميكيات عملها ونقاط ضعفها وكيفية إضعافها والقضاء عليها لصالح أنظمة أكثر عدالة وديمقراطية عبر سياسات اقتصادية واجتماعية مغايرة للنمط السائد.

اليسار وعودة صعوده في أمريكا اللاتينية

طارق جلال*

مقدمة:

ساهمت تجربة اليسار السياسية في دول أمريكا اللاتينية في دعم المشروع اليساري العالمي، الذي ظن الكثير أنه دخل مرحلة الأفول بزوال الاتحاد السوفيتي، حتى جاءت تيارات وأحزاب اليسار اللاتيني لتُعيد تجديد الدماء في الوعود التي بشرت بها الاشتراكية والشيوعية.

لقد قدمت الأحزاب اليسارية في أمريكا اللاتينية أدوات ثرية من خلال تجاربها في الحكم بدايةً من استراتيجيات تعاملها مع السلطة عندما كانت في موقع المعارضة، مرورًا بتكتيكات وصولها إلى السلطة وقيادة الأنظمة السياسية، وليس انتهاءً بخططها التنفيذية والاستراتيجية في التعامل مع الأوضاع الإقليمية والدولية.

لذلك تتميز العروض التي نقدمها بين يدي القارئ في السطور المقبلة، بأنها تُمثل صورةً موجزة تتناول رحلة سريعة عبر ثلاث دراسات: تركز الأولى على سياق نشأة اليسار في دول أمريكا اللاتينية، ومراحل تشكله الأولية، وكيف أثرت الأحداث التاريخية الدولية في المسارات التي اتخذها اليسار اللاتيني. في حين تركز الدراسة الثانية على مستقبل اليسار اللاتيني عقب فضيحة الرئيس البرازيلي لولا داسلفا والتي انتهت إلى اعتقاله، في ضربةٍ ظن الكثير أن اليسار سيعاني بعدها عقودًا، إلى أن يستعيد عافيته مجددًا. ولكن المفاجأة ما جاءت به الدراسة الثالثة، وهي التي تتمحور حول صعود اليسار اللاتيني بصورةٍ تشبه صعوده التاريخي في نهاية القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، الأمر الذي تجلى في عودة داسلفا ذاته إلى رئاسة البرازيل... فما هي أسباب صعود وانهيار اليسار اللاتيني؟ وما أبرز استراتيجياته في الوصول إلى السلطة؟ وكيف كانت تجارب اليساريين في دول أمريكا اللاتينية؟ وما مستقبل اليسار اللاتيني في ظل تباطؤ النمو العالمي؟

- **ظاهرة صعود اليسار في دول أمريكا اللاتينية... المتغيرات الذاتية والموضوعية الجديدة[1]:**

شهدت أمريكا اللاتينية صعودًا غير مسبوق للتيار اليساري، لدرجة أن أكثر من ثلثي شعوب أمريكا اللاتينية، أصبحوا يقبعون تحت رئاسة حكومات يقودها اليسار. هذا بعدما أخذ اليسار يتمدد بدايةً من فنزويلا عام ١٩٩٨ بفوز هوجو تشافيز، ثم ريكاردو لاجوس في تشيلي عام ٢٠٠٠، وكانت ذروة الصعود بفوز لولا داسلفا برئاسة البرازيل في عام ٢٠٠٢، وتلاه نيستور كيرشنر في الأرجنتين عام ٢٠٠٣، وتاباري فاسكويز في أوروجواي، وإيفو مورالیس في بوليفيا عام ٢٠٠٥، ودانييل أورتيجا في نيكاراجوا عام ٢٠٠٦، ورافييل كوريا في الإكوادور، واستمر هذا التمدد حتى عام ٢٠٠٩ ليضم الباراجواي والسلفادور، على نحوٍ جعل المراقبين يصفون ما تشهده أمريكا اللاتينية بالتغيير الأحمر، ووصفته الصحافة الأمريكية بالتسونامي اليساري.

أولا- اليسار في أمريكا اللاتينية: قراءة في النشأة والتطور

١-منذ عام ١٨٤٨ حتى عقد الستينيات من القرن الماضي:

تُعد أمريكا اللاتينية من المناطق القليلة التي ظهر فيها الفكر اليساري في وقتٍ مبكر للغاية، وذلك بعد فشل الثورة الأوروبية عام ١٨٤٨، تم نفي بعض الثوار والنشطاء اليساريين إلى أمريكا

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١)كاظم علي مهدي/ نصر محمد علي، ظاهرة صعود اليسار في دول أمريكا اللاتينية.. المتغيرات الذاتية والموضوعية الجديدة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٢، سنة ٢٠١٢.

اللاتينية، فكان ذلك سببًا في انتشار الأفكار اليسارية في تلك المناطق. ثم جاء انتصار الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧، والنضال ضد الفاشية في أربعينيات القرن الماضي، لتكون دفعة جديدة للتيار اليساري في أمريكا اللاتينية.

وبدأت مرحلة تطبيق الأفكار الشيوعية على يد فيدال كاسترو الذي أطاح بنظام باستيتا في كوبا في عام ١٩٥٩، بعد ثورة ناجحة قادها الحزب الشيوعي الكوبي. وقد حظيت تجربة كاسترو في كوبا باهتمامٍ عالمي واسع، نتيجة التنمية الاجتماعية التي حققها النظام الشيوعي هناك.

٢-فترة الستينيات والسبعينيات والقراءة الاستراتيجية الخاطئة: تعرض اليسار في الستينيات والسبعينيات لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي أدت لحدوث انتكاسة كبرى، وهي:

أ. عوامل داخلية: حيث قدم بعض قادة اليسار قراءةً خاطئةً للسياقات أدت لحدوث انتكاسة كبرى، فعلى سبيل المثال، اعتقد تشي جيفارا أنه يمكن إسقاط الحكومات عن طريق تشكيل عصابات في الجبال، وهي ما عُرفت باستراتيجية "تطويق المدن بالريف"، إلا أن هذه الاستراتيجية انهارت باغتيال جيفارا.

ب. عوامل خارجية: كان هناك نزاع شرس في تلك الفترة بين الدول التي تبنت الشيوعية، بسبب قضية المسار الثوري. إذ وقع انقسام حاد بين مكونات التيار اليساري، ولذلك كان في كل بلد أكثر من حزبين من الأحزاب التي تدعي الإيمان بالماركسية، وقد أحدث ذلك حالة من الضعف وغياب القوة، بسبب التشرذم والتفكك.

٣- عقد الثمانينيات: تغير الاستراتيجيات: قام التيار اليساري بمراجعة تاريخية في الاستراتيجية المتبعة للوصول إلى السلطة، وذلك بعدما هجر مفهوم القوة لصالح العمل السياسي السلمي الديمقراطي وفي مقدمته المشاركة في الانتخابات العامة. هذا التحول ساهم في دخول فئات اجتماعية جديدة في الأحزاب الشيوعية، بعدما اطمأنت أنها لن تستخدم العنف مجددًا.

رغم توقع الكثير بأن انهيار الاتحاد السوفيتي، سينتج عنه وفاة تيارات اليسار في العالم، وفي أمريكا اللاتينية بالتبعية، ولكن حدث العكس، فقد تحول اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية من مقاومة الشيوعية إلى التركيز على القضايا الاقتصادية، وعلى جانبٍ آخر كان انسحاب العسكر من الحياة السياسية اللاتينية، بمثابة فرصة لتسريع عملية التحول الديمقراطي في دول أمريكا اللاتينية.

وقد شهدت أمريكا اللاتينية صعودًا تاريخيًا لليسار، عن طريق التداول السلمي للسلطة بانتخاباتٍ نزيهة، لاسيما بعدما فشلت أحزاب اليمين المؤمنة بالليبرالية الجديدة.

وهناك ثلاث استراتيجيات اتبعتها أحزاب اليسار اللاتيني:

الأولى: هي الطريق الثالث أو الاشتراكية- الليبرالية، وهؤلاء تأثروا بنظرية الطريق الثالث، بالإضافة إلى اهتمام مؤيدي هذا التصور بنقد التجارب الاشتراكية السابقة، التي كان الاستبداد والتسلط أبرز سماتها.

الثانية: تشكيل جبهات معادية للنيوليبرالية، بالاعتماد على مجموعة من الزعماء الملهمين الذين يأتون عادةً من خلفيات عسكرية، ويُصادرون حريات المواطنين في سبيل تحقيق مجد قومي.

الثالثة: استمرار المطالبة بالاشتراكية كهدف.

ثانيًا- إشكالية تعريف اليسار في أمريكا اللاتينية:

هناك إشكاليات خاصة بتعريف اليسار، أولاها هي التمييز بين اليسار القديم الذي جربته أمريكا اللاتينية، واليسار الجديد الذي يصعد في الفترة الحالية، فاليسار الجديد يؤمن بالديمقراطية وبالتداول السلمي للسلطة، بعكس اليسار القديم الذي يؤمن بالبندقية. البعض يؤكد أن اليسار الجديد مختلف عن القديم، بصورةٍ لم يعد معها هناك علاقة بين اليسار الجديد والأفكار الاشتراكية، وأبرز مثال على ذلك تجربة

لولا دا سلفا في البرازيل، الذي يرى الكثير من اليساريين الجدد أنه خذلهم، وأن سياساته كانت استمرارًا لسياسات النيوليبرالية وليست الاشتراكية الجديدة. وبالمثل مع نيستور كيرشنر الذي حكم الأرجنتين واقتصادها مُثقلا بالديون؛ إذ اتخذ نفس مسار نظيره البرازيلي. يرى اليساريون الجدد أن سياسات هؤلاء الرؤساء كانت إصلاحية وغير ثورية، بل ولا ترغب في إسقاط المؤسسات السياسية والاجتماعية للوصول إلى المجتمع الاشتراكي.

ثالثًا-أسباب صعود اليسار في أمريكا اللاتينية:

جغرافيًا، تقع أمريكا اللاتينية في الفناء الخلفي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جعل الأولى في ضغطٍ مستمرٍ من جانب الأخيرة، بسبب رغبة الولايات المتحدة في دعم حكومات ليبرالية يمينية متحالفة معها، وهو ما جعل شعبية الولايات المتحدة في معظم دول أمريكا اللاتينية متدنيةً للغاية، حيث يُحملها قطاعات واسعة مسؤولية أوضاعهم المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويمكن حصر أسباب صعود اليسار في خمسة أسباب رئيسية هي:

١-جاء صعود اليسار كرد فعل على الإجراءات التقشفية العنيفة لبرامج الإصلاح الاجتماعي التي تشترطها الليبرالية الجديدة، والتي نتج عنها آثار اجتماعية فادحة، عكس ما بشرت به.

٢-ساهمت عملية الدمقرطة التي بدأت مع أواخر ثمانينيات القرن الماضي في جعل اليسار هم القوة البديلة القادرة على حل الأزمات الاجتماعية.

٣-ساعد انهيار الاتحاد السوفيتي في صعود اليسار اللاتيني، لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد ترى اليسار اللاتيني، كتهديد مباشر لأمنها القومي.

٤-تبني خطاب سياسي واقتصادي مناهض للولايات المتحدة الأمريكية، ساعد بقوة في صعود اليسار.

٥-حققت بعض الأنظمة اليسارية نتائج اجتماعية ملموسة في دعم قطاعاتٍ واسعة من الفقراء، وقد منحها ذلك شعبية كبيرة في أمريكا اللاتينية.

رابعًا- أداء اليسار السياسي الجديد في أمريكا اللاتينية:

إن السياسات الداخلية والخارجية لحكومات اليسار نفسها مختلفة بشكلٍ كبير، ومن المفارقة، أن الاختلافات بين حكومات اليسار واليمين، أقل من الاختلافات بين حكومات اليسار نفسها.

وتظهر الاختلافات واضحة ضمن اليسار في جانبين:

١-على صعيد السياسات الداخلية:

أ. السياسات الاقتصادية لليسار: لعب التنوع في أصول اليسار اللاتيني دورًا بارزًا في تعدد السياسات الاقتصادية التي اتبعها كل تيار من اليسار يصل للسلطة، ففي البرازيل، أكد لولا داسلفا أنه لن يجري تغييرات جذرية على سياسات سلفه الليبرالي كاردوسو، أي أنه سيستمر في سياسات الليبرالية الجديدة. والأمر مختلف في فنزويلا، التي تبنت نظام معادٍ لليبرالية الجديدة، والذي أدى في بداية نظام هوجو تشافيز في ١٩٩٩ إلى تدهور مؤشرات النمو الاقتصادي، فقد انكمش الاقتصاد الفنزويلي بمعدل ٤٥٪ في الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣). ولكن على الرغم من ذلك، فقد أثبتت سياسات تشافيز تحقيق نتائج إيجابية في المراحل اللاحقة، والمحصلة النهائية هو انتعاش اقتصادي حقيقي عاشته فنزويلا، وهو ما أكدته تقارير البنك الدولي.

ب. السياسات المتعلقة بالدمقرطة: تعد عملية ترسيخ الممارسات الديمقراطية وتعميق مؤسساتها، هي الإنجاز الأهم للأنظمة اليسارية، ولذلك خرج الشعب بقوة ضد الانقلاب العسكري الذي حدث ضد هوجو تشافيز في ٢٠٠٢. وكانت هناك مداخل متنوعة على المسار الديمقراطي، على سبيل المثال، يرى اليسار التشيلي أهمية دعم المسار الديمقراطي عبر تشجيع الاستثمارات الأجنبية، بينما وعد الرئيس الإكوادوري رافييل كوريا بإقامة جمعية تأسيسية لصياغة الدستور وتعهد بتدعيم التعليم وحقوق الإنسان.

علمًا أن التجارب الديمقراطية في أمريكا اللاتينية تنطوي

على قدر لا يُستهان به من المعارضة من داخل أحزابها، المثال الأبرز مواجهة داسلفا معارضة قوية من الأجنحة اليسارية في حزب العمال.

ج. السياسات الاجتماعية: يُركز اليسار اللاتيني على منح الطبقات الأكثر فقرًا قدرًا من الحاجات بما يحول بينها وبين الخروج على النظام وإشعال الثورات مجددًا، ولم يعتمد في تمويل تلك البرامج على الضرائب أو القروض، وإنما ركز على تأميم كل مصادر الريع الممكنة.

وفي هذا الإطار، يُركز رئيس الأورجواي فاسكويز على دعم الفقراء مع التعهد بالحفاظ على السياسات الاقتصادية المحافظة. ونظرًا لغياب حركة عمالية قوية، فقد اعتمد تشافيز على بعض قطاعات القوات المسلحة، وتعتمد حكومته برنامج طوارئ اجتماعي يؤتي ثماره.

٢-على صعيد السياسات الخارجية:

تأرجحت السياسات الخارجية لدول أمريكا اللاتينية ما بين التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والصدام الدائم معها، إلا أنها في كلتا الحالتين، قدمت نموذجًا في كيفية إخضاع علاقاتها الخارجية لخدمة أهداف مشروعها المحلي في النمو الاقتصادي من جهة، والعدالة الاجتماعية من جهةٍ ثانية، وترسيخ التحول الديمقراطي من جهةٍ ثالثة.

حاولت هذه الدراسة تناول اليسار اللاتيني، وبالتحديد إشكالية الفرق بين اليسار الجديد والقديم، وأبرز سمات التشابه والاختلاف بينهما، ووصلت إلى أن اليسار الجديد مختلف بصورةٍ شبه كلية عن اليسار القديم، في عدد كبير من المحددات؛ أبرزها استراتيجية الوصول إلى السلطة، وطرق التعامل مع المجتمع الدولي، وتحديدًا الدول الإمبريالية. وخلصت إلى نجاح اليسار الجديد في الموازنة بين أهداف النمو الاقتصادي المحلي، وعقد علاقات متوازنة مع الدول الكبرى، دون أن يكون ذلك على حساب سيادة بلاده.

- **اعتقال دا سيلفا: تحديات اليسار في أمريكا اللاتينية[١].**

شهد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بدايةً لانحسار التصدر اليساري للمشهد السياسي في أمريكا اللاتينية، حيث أخذ تيار اليمين يتمدد في مساحاتٍ واسعة نتيجة النجاحات التي حققتها نخبته السياسية في عدد من الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عدة دول وفي مقدمتها البرازيل، والأرجنتين، والبيرو، وتشيلي، والباراجواي.

أولا- البرازيل: صعود وتراجع اليسار

ساهمت تجربة اليسار في البرازيل في نجاح اليسار في أغلب دول أمريكا اللاتينية، فقد نجح الرئيس لولا داسلفا في تحويل بلاده من دولة هامشية لا وزن لها، إلى قطبٍ إقليمي مؤثر وحيوي، وهو ما شجع كثير من الشعوب اللاتينية على دعم اليسار في بلادهم لتطبيق النموذج اليساري التنموي في البرازيل. لكن تعرضت هذه الصورة لكارثة بعدما نجحت الملاحقات القضائية في الكشف عن فضائح مالية خاصة بالرئيس البرازيلي، التي حكم عليه فيها بالسجن اثنى عشر عامًا، ومن حينها بدا التركيز على المصير الذي سينتظر اليسار اللاتيني برمته، الذي لطالما روج لنفسه بنجاحات اليسار البرازيلي.

ثمة عناصر متشابهة تُظهر أن ظاهرة اليسار اللاتيني واجهت انحسارًا حقيقيًا وأزمة حادة، فالنظام اليساري في فنزويلا شهد تراجعًا شعبيًا بصورةٍ غير مسبوقة، ونظام آل كاسترو الذي استمر في حكم كوبا قد انتهى، بجانب تعثر دانيال أورتيجا في الإكوادور، علاوةً على النهاية الكارثية لنظام الرئيسة كريستينا كيرشنر في الأرجنتين.

ومن المهم أن نوضح أن اليسار ليس واحدًا، بل هناك اختلافات جوهرية واسعة في الأجندة المحلية والإجراءات

(١) كرم سعيد، اعتقال داسيلفا: تحديات اليسار في أمريكا اللاتينية، مجلة الديمقراطية، العدد ٧١، يوليو ٢٠١٨.

السياسية والاقتصادية، نهايةً بالموقف من العالم الخارجي، فهناك نوعان من اليسار في أمريكا اللاتينية:

الأول: هو اليسار القومي الراديكالي أو اليسار الشعبوي، وهو اليسار الذي تصدر في فنزويلا، وكوبا، والإكوادور، وبوليفيا، والأوروجواي. وصدر هذا اليسار خطاب سياسي شعبوي ضد قوى العولمة والإمبريالية.

والثاني: هو اليسار الإصلاحي المعتدل في البرازيل، والأرجنتين، وتشيلي، والبيرو، وكولومبيا. وركز هذا التيار على بناء أنظمة تعليمية وعلمية حديثة، لطيفٍ واسع من مجتمعاتهم.

لقد نجحت تجربة داسلفا بفضل اعتماده النهج البراجماتي الذي يُقدم مصلحة الشعب، على مقولات الأيديولوجيا اليسارية، ولم يصدر خطاب عدائي ضد الغرب كما فعل اليسار الشعبوي الذي قادته فنزويلا.

رغم النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته تجربة داسلفا في البرازيل، إلا أن ذلك لم يخل من السلبيات، فقد شهدت المرحلة ذاتها ظاهرتين كبيرتين، الأولى هي ارتفاع معدلات الفساد، والثانية هي زيادة حدة الاستقطاب السياسي في البلاد، ومع تراجع معدلات النمو وتأثيرات الأزمات المالية العالمية المتجددة، أخذت الطبقات الاجتماعية الداعمة لليسار تتآكل بفعل صعوبات الحياة.

ثانيًا- تآكل اليسار: معطيات ودوافع

ركزت هذه الدراسة على تحليل أسباب انحسار اليسار اللاتيني، وخلصت إلى أن ثمة تراجعًا ملحوظًا في مؤشرات التحول الديمقراطي، بل وردة ديمقراطية في بعض القضايا السياسية، مثل تكريس سلطات الفرد، وإهمال الدستور، والتحايل على القانون، وهو ما أدى لزيادة حدة الانقسام الشعبي والاستقطاب السياسي، بالإضافة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وفشل اليسار في تحقيق وعوده الاجتماعية (حيث تنامي الفساد، وانهيار برامج الضمان الاجتماعي)، وهو ما نتج عنه توجه الشعوب اللاتينية نحو اليمين.

- **سياقات ومستقبل صعود "اليسار الجديد" في أمريكا اللاتينية[١]:**

بعد عقدٍ كامل من التخبط السياسي لتيار اليسار، ساعدت السياقات أحزاب اليمين على تصدر المشهد السياسي، ولكن يبدو أن ثمة عودة سياسية قوية لليسار.

أولا- المشهد السياسي الراهن في أمريكا اللاتينية

تشهد أمريكا اللاتينية حاليًا موجة جديدة لما يعرف بـ"المد الوردي"، وبدأت مع وصول "أندريس مانويل لوبيز أوبرادور" للسلطة في المكسيك عام ٢٠١٨، لأول مرة منذ ٤٠ عامًا كحدث تاريخي أن يفوز بالسلطة حزب يساري في المكسيك الحليف التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام ٢٠١٩، نجح "ألبرتو فرنانديز" في الأرجنتين، و"كورتيزو" في بنما، وكذا فوز "لويس آرس" برئاسة بوليفيا في عام ٢٠٢٠. ولا يزال اليسار مسيطر على مقاليد الحكم في فنزويلا، وكوبا، ونيكاراجوا.

وفي عام ٢٠٢١، فاز ثلاثة مرشحون من اليسار من أربعة انتخابات تم عقدها، ويتشابه هذا السياق، مع ما حدث في أواخر القرن الماضي والعقد الأول من القرن الجديد. وشهدت الانتخابات في كولومبيا ظاهرة هي الأولى من نوعها، عندما فاز المرشح بيترو جوستافو بانتخابات كولومبيا، ليكون أول رئيس يساري يحكم البلاد، مستغلًا الغضب الشعبي في كولومبيا، ضد سياسات الليبرالية الجديدة.

ولكن الحدث الأهم كان في عودة الرئيس البرازيلي لولا داسلفا لرئاسة البرازيل في عام ٢٠٢٢، نظرًا للثقل والوزن النسبي الهام الذي تتمتع به البرازيل في أمريكا اللاتينية.

على الجهة الأخرى، تقلص وجود حكومات تابعة لليمين في

(١) د. صدفة محمد محمود، سياقات ومستقبل صعود "اليسار الجديد" في أمريكا اللاتينية، مجلة الديمقراطية، العدد ٨٦، أبريل ٢٠٢٢.

أمريكا اللاتينية، ولم يصمد اليمين سوى في أربع دول فقط: باراجواي، والسلفادور، وأوروجواي، والإكوادور.

ثانيًا- أسباب عودة اليسار

يرتبط الأمر بالتكلفة السياسية لسوء إدارة أزمة كوفيد – ١٩ بالإضافة لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الناجمة، حيث ساهم وباء كوفيد في ارتفاع معدلات الفقر وكذلك البطالة، إذ تُعد أمريكا اللاتينية من أكثر القارات التي تضررت من هذا الوباء، وعلى رأسها البرازيل التي شهدت ثاني أعلى معدل وفيات في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

واستغل اليسار هذا السياق للتأكيد على أهمية العودة لبرامج الدعم الاجتماعي، ما دفع المتضررين من الأوضاع لدعم اليسار، أملًا في تجاوز الأزمات المعيشية الصعبة.

ثالثًا- ملامح الموجة اليسارية الحالية

١- هناك تشابه بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في السياق الراهن، والسياق السابق لصعود اليسار في أوائل القرن الحالي، ولكن ثمة اختلافات جوهرية بين اليسار الحالي واليسار السابق، وعلى رأسها ميل القادة اليساريين الجدد للديمقراطية، بالإضافة إلى اهتمامهم بقضايا المناخ والبيئة، فيما بات يُعرف باليسار البيئي.

٢- يُمثل الاستثناء الكوستاريكي حالة تُدرس في النموذج اللاتيني برمته، حيث تتميز كوستاريكا بانخفاض حدة الاستقطاب السياسي بين اليمين واليسار، وهناك رسوخ واضح في التقاليد الديمقراطية، كما أن هناك اتفاق بين النخبة الحاكمة والمعارضة على عدم إحداث أي تغيير جذري في المؤسسات، ولذلك تتمتع كوستاريكا بدرجة مرتفعة من الاستقرار السياسي، الذي ساعد الدولة في تقديم برامج اجتماعية شاملة، مع توفير العوامل التي تُشجع الاستثمار الاجنبي.

رابعًا- مستقبل اليسار في أمريكا اللاتينية

يتوقف مستقبل اليسار اللاتيني على قدرة حكوماته على التغلب على تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، في ظل انتشار تقارير المؤسسات المالية العالمية التي تؤكد دخول العالم في مرحلة الركود التضخمي بما قد يؤدي لحدوث كساد اقتصادي مدمر.

كما أن اليمين مازال قويًّا، ولا يعني هزيمته أنه تم إقصاؤه تمامًا من المشهد السياسي، فمازال تواجده في المؤسسات البرلمانية قائم وقوي.

ركزت هذه الدراسة على تحليل سياق عودة اليسار لقيادة أنظمة لاتينية عدة، وأبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه اليسار الحالي، في ظل وضع اقتصادي استثنائي، ومستقبل اليسار في ظل هذا الوضع، لاسيما أنه لطالما اعتمدت أجندته على النمو الاقتصادي.

خاتمة:

ترفض الشعوب العنف وتخشى انعدام الأمن والسلم الأهلي، لذلك نجحت أحزاب اليسار في سيادة المشهد السياسي، عندما تخلت عن استراتيجية الوصول إلى السلطة عبر البندقية، وهو ما يوضح أن اهتمام الشعوب بالأمن والأمان قد يفوق في كثير من الأحيان اهتمامهم بالخبز والحقوق السياسية والاقتصادية.

هناك طريقتان للتعامل مع التجارب الفاشلة أو التي لم تكتمل، الأولى تتمثل في تمجيدها وبحث المؤامرات التي تمت على قادتها، والطريقة الثانية هي **الاستفادة من معرفة الأخطاء التي حدثت في تلك التجارب لمنع تكرارها في المستقبل.** فقد نجح اليسار الجديد، في تقديم قراءة واقعية متقنة لأخطاء التجارب اليسارية القديمة التي حدثت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وهو ما ساعد اليسار الجديد في تحقيق نجاحات كبرى في أواخر القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، فكلما كانت القراءة مجردة وأقرب للحقيقة، كانت درجة الاستفادة منها مرتفعة، شريطة عدم التحجر أمام الاستراتيجيات وتغييرها بتغير سياقات تشكلها عن توقيت تحققها وتطبيقها، وعدم استسهال استنساخ التجارب، بحجة نجاحها في دول متشابهة في

الواقع، بل وحتى عدم استنساخ التجارب في البلد نفسه، إذا كان الزمان غير الزمان.

يؤدي التشرذم والانقسام إلى الضعف والهوان، **ويزداد البنيان قوةً بالوحدة**، لذلك فالتناحر الداخلي لا يُنتج سوى الفشل، فالدول التي تتسم بوجود عدد كبير من الأحزاب اليسارية، لم تنجح، لأنها حاربت بعضها البعض، وقامت بتقسيم كتلتها السياسية بينها.

تعد قضية **الاستفادة من السياق الدولي**، أحد أهم عوامل نجاح التجارب السياسية لليسار في أمريكا اللاتينية، فقد استوعبت دول أمريكا اللاتينية أن انهيار الاتحاد السوفيتي قد يكون فرصتها للصعود وليس الزوال، عندما تمكنت من تجديد خطابها السياسي ليتوافق مع السياق الدولي والإقليمي والمحلي.

نجحت الأحزاب اليسارية في الوصول إلى السلطة ثم العودة لها مجددًا بعدما سقطت، بفضل تركيزها على **تقوية المسار السياسي السلمي لتداول السلطة**، وترسيخ المؤسسات الديمقراطية، مع التركيز أيضًا على نشر الوعي بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة حول محورية الدور الذي يجب أن يقوموا به في حماية المسار الديمقراطي.

العلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية

يارا عبد الجواد(*)

مقدمة:

تُمثل القارة اللاتينية مادة بحثية مهمة وثرية؛ نظرًا لتنوع تجاربها وتعدد المحطات التي مرت بها دولها في ظل التغيرات العالمية وانعكاساتها عليها. وانطلاقًا من هذا الثراء البحثي تنبع أهمية الوقوف على علاقة دول أمريكا اللاتينية بالولايات المتحدة؛ باعتبار ما لها من أهمية محورية مؤثرة في تشكيل توجهات دول القارة نظرًا لكونها علاقة تاريخية تنطلق من فرضية أن القارة اللاتينية بمثابة منطقة نفوذ وهيمنة تقليدية وفناء خلفي للولايات المتحدة.

في هذا الإطار، نعرض لمجموعة من الدراسات العربية التي أُجريت حول هذه العلاقة وتطرقت إلى أبعادها المختلفة والتغيرات التي مرت بها في ظل التطورات على الصعيدين الأمريكي واللاتيني، وذلك للاستفادة من هذا التراكم التاريخي للخبرة السياسية لتلك المنطقة التي بدورها تمثل دروسًا لعالمنا العربي والإسلامي.

- **عودة نفوذ الولايات المتحدة إلى امريكا اللاتينية: الفرص، والتحديات**[1]

تقوم هذه الدراسة بتسليط الضوء على إمكانية استرداد الولايات المتحدة هيمنتها على أمريكا اللاتينية، وذلك في ظل سعي أطراف دولية أخرى لتقليص دورها في القارة اللاتينية، ويأتي ذلك في سياق مناقشة الدراسة أثر تغير الحكومات على الجانبين -خاصةً الأمريكي- على دور الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية.

وتقف الدراسة بشكلٍ محوري حول تبيان ما آلت إليه هيمنة الولايات المتحدة في القارة وما طرأ عليها من تآكل، وهنا تنبثق عدة أسئلة فرعية أبرزها: ما القضايا الحاكمة للعلاقات بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية؟ وهل حدث فعلا اضمحلال للنفوذ الأمريكي في القارة؟ ثم تنتقل الدراسة إلى تبيان ماهية الخطوات التي يجب أن تتخذها الولايات المتحدة لاسترداد ذلك النفوذ، وأخيرًا مستقبل الهيمنة الأمريكية في ظل وجود قادة ثوريين بالقارة اللاتينية.

وتأتي هذه الدراسة في سياق زمني يمتد من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٦، وهي فترة شهدت تعاقب إدارات مختلفة -سواء في الولايات المتحدة أو في دول أمريكا اللاتينية- من حيث التوجه والسياسات: فقد شهدت وصول تشافيز إلى السلطة في فنزويلا والتحول في موقفه تجاه الولايات المتحدة مما تبعه تغيرات في سياسة الولايات المتحدة تجاه فنزويلا والعديد من دول القارة، كما تعاقبت إدارات أمريكية مختلفة في هذه الفترة أيضا اختلفت سياساتها وتوجهاتها.

وبشأن الإطار التحليلي للدراسة، فهو يتحدد بعدة مفاهيم تتمثل بالأساس في: الهيمنة، التبعية، الدول الصغرى، الدول الثورية.

كما اعتمدت الدراسة منهجين بحثيين، أولا المنهج الوصفي لرصد الهيمنة الأمريكية على قارة أمريكا اللاتينية، عبر إدارات مختلفة ورؤساء مختلفين، ثم استخدمت المنهج المقارن لعقد مقارنات بين هذه الإدارات والرؤساء المختلفين من حيث السياسات والتوجهات التي تبنوها تجاه القارة اللاتينية.

وتنقسم الدراسة بناءً على هذا إلى مقدمة وخمسة أجزاء،

(*) باحثة في العلوم السياسية.

(١) محمد شاكر محمد حسين، عودة نفوذ الولايات المتحدة إلى أمريكا اللاتينية: الفرص والتحديات، المجلة العلمية، جامعة أسيوط: كلية التجارة، عدد ٦٠، يونيو ٢٠١٦.

على النحو التالي:

أولا- الهيمنة الأمريكية على شؤون القارة اللاتينية: ويتضمن هذا الجزء الحديث عن المبادئ والأدوات التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة للهيمنة على القارة لفرض مصالحها، ومنها: مبدأ مونرو، ومبدأ حسن الجوار، والدعوة إلى نظام اقتصادي يعتمد الليبرالية الجديدة، هذا بالإضافة إلى استخدام المنظمات الدولية في تعزيز نفوذها في القارة اللاتينية.

ثانيًا- السخط على الهيمنة الأمريكية: تتناول الدراسة سمات الهيمنة الأمريكية وكيف أثارت سخط الكثير من دول أمريكا اللاتينية؛ نظرا لتداعياتها السلبية. فعلى سبيل المثال، أدى تطبيق النظام الاقتصادي الحر في بعض دول أمريكا اللاتينية إلى زيادة معدلات الفقر مما خلق استقطابًا اجتماعيًا أصبح يهدد المجتمعات اللاتينية. أيضًا استخدام القوة العسكرية للتهديد والتدخل لتوجيه سياسات دول أمريكا اللاتينية، وغير ذلك من ممارسات سياسية وإعلامية استخدمتها الولايات المتحدة لتشكيل مواقف وسياسات هذه الدول وفقًا لمصالحها.

ثالثًا- تقييم العلاقات الأمريكية اللاتينية: لم تكن علاقات الولايات المتحدة بدول القارة تسير على وتيرة واحدة، فهناك النمط التعاوني الذي ساد أغلب دول القارة، والنمط الصراعي كالعلاقات مع كوبا وفنزويلا. وقد يختلف نمط العلاقة مع نفس الدولة بتغير الإدارة الحاكمة، كأن تأخذ شكل تعاوني في ظل الحزب الديمقراطي وصراعي في ظل الحزب الجمهوري، وإن كان بعض المحللين يرى أن سياسة أوباما مثلا لا تختلف عن سابقه، وأن الفرق يتمثل فقط في الخطاب الديمقراطي التصالحي. أيضًا على الجانب اللاتيني نجد أن وصول تشافيز إلى السلطة في فنزويلا كان له أثره؛ حيث التحول عن السياسات الليبرالية المتقاربة مع واشنطن.

ذلك بالإضافة إلى إشارة الدراسة إلى عدم تكافؤ العلاقة بين الطرفين، فضلا عن المواقف المتناقضة للولايات المتحدة في التعامل مع أمريكا اللاتينية، فعلى سبيل المثال لم تستطع الولايات المتحدة أن تنفي عن نفسها تهمة تدبير الانقلابات العسكرية رغم تناقض ذلك مع التوجه الديمقراطي الذي تُروج له.

رابعًا- مظاهر تآكل الهيمنة الأمريكية في القارة: والتي شملت تراجع المبادئ التي اعتمدت عليها واشنطن للهيمنة، بالإضافة إلى بعض المظاهر الأخرى المتعلقة بالمقاومة سواء في القارة اللاتينية أو تمكن القوى اللاتينية من تكوين جماعات ضغط داخل الولايات المتحدة ذاتها، كذلك توظيف نظرية الدومينو لصالح الشعوب اللاتينية بواسطة القادة اليساريين.

خامسًا- فرص استرداد الولايات المتحدة للهيمنة على أمريكا اللاتينية: ومنها استغلال عدم قدرة دول أمريكا اللاتينية أن تستقر سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا إلى وقتنا الحاضر. ولكن الدراسة أشارت في الوقت نفسه إلى أن التوترات الأمريكية بدول القارة لا تعكس فشل بقدر ما تعكس جمود السياسة الأمريكية، وهو ما يتطلب التغيير.

وتنتهي الدراسة بخاتمة متضمنة لمجموعة من للتوصيات المتعلقة بضرورة الحفاظ على الديمقراطية، ودعم الحوار بين كلٍ من الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية.

- **الهيمنة الأمريكية تناقضات نظرية وإشكالية إمبريقية: دراسة حالة الهيمنة الأمريكية على دول أمريكا اللاتينية**[1]

يتمثل الإطار التحليلي لهذه الدراسة في: اختبار مفهوم الهيمنة وما يرتبط به من جدليات وخاصةً نظرية الاستقرار المهيمن، حيث تقوم الدراسة على محاولة معرفة الجدوى النظرية والتحليلية لهذا المفهوم وللنظرية معًا. ومن هنا، تستدعي الدراسة الهيمنة الأمريكية على دول أمريكا اللاتينية كنموذج، في محاولة للتعرف على طبيعة هذه الهيمنة، وما إذا

(١) مروة حامد البدري، الهيمنة الأمريكية تناقضات نظرية وإشكالية إمبريقية: دراسة حالة الهيمنة الأمريكية على دول أمريكا اللاتينية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مجلد١٧، عدد٢، ٢٠٢٠.

كانت الولايات المتحدة تمتلك حقًا هيمنة على دول أمريكا اللاتينية، ومدى تفاوتها على المدار الزمني وهل تراجعت في الوقت الحالي، وأخيرًا تحاول الدراسة الإجابة عن سؤال إمكانية استبدال مفهوم الهيمنة بمفاهيم أخرى.

على الجانب النظري، حللت الدراسة معضلات نظرية الهيمنة، خاصةً ما يتصل بمعضلة فكرة دورات الهيمنة التي تُعتبر فكرة رئيسية في إطار نظرية الاستقرار المهيمن، ثم حللت التناقضات في إطار جدلية الارتباط بين الهيمنة وكل من التجارة الحرة وتقديم الخدمات العامة.

على الجانب التطبيقي، تنتقل الدراسة للتطبيق على نموذج الهيمنة الأمريكية على دول أمريكا اللاتينية من خلال تحليل هذه الهيمنة عبر ثلاث استراتيجيات تبنتهم الولايات المتحدة في القارة اللاتينية:

الاستراتيجية الأولى: الإجبار لجلب مشاركة دول أمريكا اللاتينية في تقديم الخدمات العامة، والمقصود بها قدرة الولايات المتحدة على تغيير الأنظمة الحاكمة في دول أمريكا اللاتينية على النحو الذي يعني تقديم خدمات عامة تتمثل في الحفاظ على أنظمة تحقق مصالح الولايات المتحدة. ومن خلال استقراء الدراسة لتبني الولايات المتحدة هذه الاستراتيجية بأدواتٍ مختلفة -تتباين بين الأدوات الصلبة متمثلة في التدخل العسكري المباشر لتحقيق ما تريد، أو الأدوات الأكثر نعومة ودبلوماسية لتحقيق نفس الهدف- تصل الدراسة إلى أن الإجبار كاستراتيجية للهيمنة الأمريكية قد تراجع، ويظهر ذلك في عدم قدرة الولايات المتحدة على تغيير بعض الأنظمة غير الموالية لها مثل حكم مادورو في فنزويلا.

الاستراتيجية الثانية: وهي استراتيجية المشاركة أو إظهار المشاركة في مكاسب وفوائد نظام الهيمنة، وهي استراتيجية قائمة على تحقيق الولايات المتحدة الهيمنة على دول أمريكا اللاتينية من خلال ما تقدمه لهم من خدمات ومساعدات وحلول لمشكلاتهم.

ورغم وجود مكاسب تمتعت بها بعض دول أمريكا اللاتينية من وراء هذه الاستراتيجية، إلا أن الدراسة تشير إلى أن الهيمنة الأمريكية على القارة اللاتينية –باعتماد هذه الاستراتيجية- قد تراجعت نتيجة توجه عدد من دول أمريكا اللاتينية نحو الحكم اليساري منذ بداية الألفية. وعلى الرغم من تراجع هذه الموجة اليسارية منذ ٢٠١٥ واقتراب الدول نحو اليمين، إلا أن اقتراب دول أمريكا اللاتينية نحو اليمين لم يغير شيءً من تراجع الهيمنة الأمريكية؛ حيث إن دافع الدول في هذا التوجه نابعًا بالأساس من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعانون منها ولا علاقة له باستراتيجية إظهار المكاسب التي كانت قائمة بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية في فترة التسعينيات.

الاستراتيجية الثالثة: والمتمثلة في تراجع الولايات المتحدة عن تقديم بعض الخدمات والمساعدات لدول أمريكا اللاتينية؛ نظرا لزيادة تكلفتها عن المكاسب المتحققة منها وخاصةً الخدمات الأمنية. وهنا تشير الدراسة أنه على الرغم من هذا التراجع، إلا أن النفوذ الأمريكي لا يزال حاضرًا في دول أمريكا اللاتينية لاسيما على الصعيد الاقتصادي.

وبهذا التحليل تصل الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات تؤكد قصور الجوانب التحليلية لنظرية الهيمنة ومقولاتها، وأن نظرية الاستقرار المهيمن تحتاج إلى إعادة صياغة في بعض جوانبها لتصبح أكثر واقعية وأن تجاوز قصورها يكون من خلال دراسة استراتيجيات محددة لها. هذا مع الأخذ في الاعتبار أن دراسة الهيمنة الأمريكية في تطاق جغرافي معين تحمل العديد من المؤشرات المتناقضة حول مدى تراجع أو بقاء الهيمنة.

- **الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية: مراجعات استراتيجية**[1]

يتمثل **المنطلق الأساسي للدراسة** في أن أمريكا اللاتينية تُعد بالنسبة للولايات المتحدة منطقة نفوذ تقليدية، وهذا ما يعبر

(١)إنجي مهدي، الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية: مراجعات إستراتيجية، آفاق سياسية، عدد٤، أبريل ٢٠١٤.

عنه البعض بأن سياسة الولايات المتحدة إزاء أمريكا اللاتينية تتمثل في سياسة اللاسياسة. ولكن التطورات التي تمثلت في التوجه الإقليمي لليسار في القارة، وما يفرضه من طبيعة جديدة للعلاقات مع الولايات المتحدة سياسيًا واقتصاديًا، فضلا عن تعاظم النفوذ الصيني في القارة، يطرح تساؤلات حول تغيير الولايات المتحدة لسياستها ومراجعة استراتيجيتها نحو القارة اللاتينية.

ومن ثم تحاول الدراسة الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال المحاور الآتية:

أولا- أبعاد سياسة الولايات المتحدة تجاه دول أمريكا اللاتينية: وفي هذا الجزء تتناول الدراسة الأبعاد الأساسية التي تحكم سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، والتي تدور حول ثلاثة أبعاد رئيسية (الاقتصادي - الأمني- السياسي). وهناك من الدول اللاتينية من يجد نفسه بحاجة إلى تلك السياسات الأمريكية للدعم، ومن يرفضها مثل فنزويلا والبرازيل خلال حكم لولا داسلفا.

ثانيًا- تأثير الحكومات اليسارية على العلاقات اللاتينية بالولايات المتحدة: حيث تحاول الدراسة هنا أن تقف على ما يفسر صعود هذا التوجه اليساري في القارة، وأثر ذلك على توجه الولايات المتحدة نحوها والتي عملت على دعم الأنظمة الموالية لها ودعم الحركات الانقلابية في الدول التي يحكمها أنظمة معادية كفنزويلا.

ثالثًا- تعاظم الدور الصيني بالقارة وأثره على الهيمنة الأمريكية بها: حيث يرى البعض أن هذا الصعود يمثل تهديدًا لهذه الهيمنة الأمريكية، والبعض الآخر يرى أن مصالح الصين في القارة اقتصادية بالأساس، ومن ثم فهي غير مؤثرة بشكلٍ كبير على العلاقات الأمريكية - اللاتينية.

من هنا ترى الدراسة أن أقصي ما يمكن أن يُوصف به الدور الصيني في القارة أنه أشبه بالحرب الباردة بين الصين وبين الولايات المتحدة.

وختاما تعمل الدراسة على تقييم الموقف الاستراتيجي للولايات المتحدة تجاه دول أمريكا اللاتينية، وفي هذا الإطار تُقدم بعضًا من التوصيات في هذا الشأن، والتي تتعلق بالآتي: ضرورة تخلي الولايات المتحدة عن الأحادية في التعامل مع المنطقة واعتماد مبدأ التشاور والحوار بدلا من ذلك، استيعاب التطورات التي تجري في بعض دول القارة اللاتينية والتعامل بمعايير وأسس جديدة تتناسب مع تلك التغيرات. كما أوصت الدراسة بأن تسعى الولايات المتحدة لمزيد من التحالفات الاقتصادية، والاعتماد على الأدوات الدبلوماسية الشعبية لتأسيس حوار مجتمعي غير رسمي، هذا فضلا عن ضرورة مناقشة التحديات الأمنية المحيطة بالقارتين وصولا إلى أرضية مشتركة لبناء استراتيجية أمنية للمنطقة.

- **فنزويلا وحروب الخنق الأمريكية: السيطرة على الكاريبي والدخول إلى أمريكا اللاتينية**[1]

تدور هذه الدراسة حول العداء الذي تضمره الولايات المتحدة لفنزويلا، والذي يتجلى في محاولاتها المتكررة لقلب نظام الحكم البوليفاري فيها والذي وصل إلى السلطة مع انتخاب هوجو تشافيز رئيسًا للبلاد عام ١٩٩٩، ثم انتخاب نيكولاس مادورو خلفًا له بعد وفاته في عام ٢٠١٣.

ويتمثل **المنطلق الأساسي للدراسة** في أن العداء الأمريكي لفنزويلا ناجم عن كونها تمثل تحديًا لواشنطن نظرًا لهيمنتها على منطقة الكاريبي التي يعتبرها المحللون الجيوسياسيون الأميركيون المفتاح الرئيسي لتأمين تواصل سهل بين الضفة الشرقية للولايات المتحدة والضفة الغربية، هذا بالإضافة إلى أن هذه المنطقة تمثل المفتاح الرئيس لانطلاقة الولايات المتحدة كقوة بحرية نتيجة وقوعها على الطريق البحري الموصل بين

(١) جمال واكيم، فنزويلا وحروب الخنق الأمريكية: السيطرة على الكاريبي والدخول إلى أمريكا اللاتينية، المستقبل العربي، المجلد٤٢، العدد٤٩٣، مارس ٢٠٢٠.

شمال المحيط الأطلسي وجنوبه وكذلك المحيط الأطلسي والمحيط الهادي عبر قناة بنما.

تتضمن الدراسة مجموعة من المحاور يمكن إيجازها في الآتي:

أولا- بعض من الخلفيات التاريخية الهامة: وذلك من خلال الوقوف على فترة ما بعد استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا وبداية ما يُعرف بعقيدة "مونرو" وتطورات السياق الزمني حينها. هذا مع الإشارة بشكلٍ خاص إلى أهمية فنزويلا التاريخية؛ إذ كانت مدخل الإمبريالية البريطانية إلى أمريكا اللاتينية.

ثانيًا- دو افع وآليات هيمنة الولايات المتحدة على منطقة الكاريبي: والوقوف على أهمية فنزويلا الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة سواء من حيث موقعها أو من حيث ثرائها وغناها بالنفط، وهنا تسلط الدراسة الضوء على فترة حكم تشافيز الذي كانت الولايات المتحدة من ألد أعدائه نظرًا لمعاداته عزو العراق ووقوفه بجانب حركات التحرر في العالم ومنها ما يتصل بالقضية الفلسطينية، فضلا عن محاولاته التوزيع العادل للثروة داخل فنزويلا. وقد حاولت الولايات المتحدة الانقلاب عليه مرارًا ففشلت في ذلك بفضل الجيش الفنزويلي.

ثالثًا- محاولات كسر الهيمنة الأمريكية: حيث قد تزامن صعود تشافيز مع صعود الصين وروسيا وإيران كقوى تتحدى الهيمنة الأمريكية، وهنا تتناول الدراسة تحدي فنزويلا ومجموعة من دول أمريكا اللاتينية بالتعاون مع الصين وروسيا في كسر الهيمنة الأمريكية، وذلك في ظل تشافيز ومن بعده مادورو وتعرضه للضغوط من قبل الولايات المتحدة.

وأخيرًا تأتي الدراسة بمجهودات واشنطن لتطويع البلدان المتمردة على هيمنتها في أمريكا اللاتينية، مثل كوبا وبوليفيا ونيكاراجوا.

- **الدور الأمريكي في أمريكا اللاتينية خلال جائحة كورونا**[1]

يتناول هذا المقال دور الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية خلال جائحة كورونا، حيث يتطرق المقال إلى الدور من خلال الأبعاد الآتية:

اقتصاديًا، يُشير المقال إلى أن انخفاض معدل السياحة من الولايات المتحدة إلى دول أمريكا اللاتينية بسبب الجائحة تسبب في زيادة معدل الديون وضعف التجارة والاستثمار في هذه الدول، وبالتبعية انخفاض النشاط مع الولايات المتحدة باعتبار أنها شريكها التجاري الرئيسي ومصدر التحويلات المالية الخارجية.

على الصعيد العسكري والسياسي، يتناول المقال استغلال الولايات المتحدة انشغال دول أمريكا اللاتينية في مكافحة الجائحة وقيامها بالترتيب لأكبر عملية عسكرية منذ ثلاثين سنة تحت بند القضاء على إرهاب المخدرات الفنزويلي؛ مما كان له انعكاسات سياسية تمثلت في القول بأن هذه الخطوة من قبل الولايات المتحدة كانت في الحقيقة تستهدف الضغط على الحكومة الفنزويلية بقيادة مادورو.

وعلى الناحية الصحية، أشار المقال إلى قلة المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة لدول أمريكا اللاتينية أثناء الجائحة، باستثناء بعض الدول كالبرازيل وكولومبيا.

خاتمة:

بناءً على ما سبق طرحه من دراسات تتعلق بالعلاقات بين أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة، يتبين أنها تدور حول مجموعة من المحاور ابتداءً بكون أمريكا اللاتينية منطقة نفوذ للولايات المتحدة وبالأخص منذ مبدأ مونرو. وانطلاقًا من هذه الفكرة تأتي معظم الدراسات لتشير إلى التحديات التي تُهدد هذا

(١) شريف الرفاعي، الدور الأمريكي في أمريكا اللاتينية خلال جائحة كورونا، آفاق سياسية، العدد٥٨، يونيو ٢٠٢٠.

النفوذ التقليدي للولايات المتحدة، وتتعلق مصادر هذا التهديد بشكلٍ كبير بصعود الصين وروسيا بالإضافة إلى إيران وزيادة تقاربهم وتعزيز علاقاتهم مع دول امريكا اللاتينية، لاسيما في ظل صعود القوى اليسارية في أكثر من دولة من دول القارة.

على صعيدٍ آخر، تعمل الولايات المتحدة على تغيير أساليب تعاملها مع دول أمريكا اللاتينية استجابةً لهذه التحديات، وفي هذا السياق تغير السياسة الخارجية الأمريكية أدوات الهيمنة المستخدمة لتنتقل من الأدوات الصلبة إلى أدوات أكثر نعومة.

ولهذا -بالطبع- تداعياته على عالمنا العربي والإسلامي الذي يتعين عليه الاستفادة على المستوى النظري والعملي من علاقة الولايات المتحدة بدول أمريكا اللاتينية، وما تحويه من تجارب ودروس تزداد بها معرفة محددات السياسة الخارجية الأمريكية وحقيقة دوافعها والأدوات والآليات التي تتبناها لفرض هيمنتها والتي تتباين حسب ما يقتضيه الواقع وسياقاته.

فضلا عن ذلك، تدل الدراسات في مجموعها إلى أن العالم يشهد تغيرات تمس الهيمنة الأمريكية العالمية حتى في المنطقة التي تعد فناءً خلفيًا لها، مما يُشير إلى أن القطب الأمريكي تهتز زعامته العالمية، ولهذا الاهتزاز تداعياته المختلفة على العالم أجمع وعلى عالمنا العربي والإسلامي بشكلٍ خاص، باعتبار أنه يخضع أيضًا للهيمنة الأمريكية بشكلٍ أو بآخر. وقد رأينا في الآونة الأخيرة تغير في هذا الإطار من قبل دول عربية وإسلامية تجمعها علاقات تحالف قديمة بالولايات المتحدة، حيث بدأت تشهد هذه التحالفات بعض التغيرات النسبية وبدأت بعض الدول تتجه نحو الصين وروسيا وتوطد علاقاتها بهما، ولعل العلاقات السعودية -الأمريكية مثالا حيًا على ذلك[١].

ومن هنا نستطيع القول إنه في سياق اهتزاز الأحادية القطبية العالمية وصعود أقطاب أخرى، يتغير مستقبل عالمنا العربي والإسلامي ربما باتجاه فتح آفاق وفرص جديدة تجعله يتجه صوب استعادة مكانته العالمية وتعزيز وجوده السياسي والحضاري.

(١) سالم الكتبي، العلاقات السعودية-الأمريكية: هل ينهار التحالف التاريخي، إيلاف، ٢١ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3OLL9Y5

علاقات أمريكا اللاتينية الخارجية: الصين وإيران نموذجًا

محمود عاشور مؤمن(*)

مقدمة:

تتقاسم قارة أمريكا اللاتينية مع العالم العربي والإسلامي العديد من الأواصر المشتركة مثل الظروف التاريخية من حيث النشأة والتكوُّن في ظلِّ خبرات فترات الاستعمار والاضطرابات السياسية والاقتصادية مرورًا بمراحل الاستقلال والتنمية والتحولات الديمقراطية ونظم الحكم السلطوية، الأمر الذي يجعل قراءة الخبرات التاريخية والتجارب السياسية والاجتماعية لدول أمريكا اللاتينية أمرًا ذا فائدة للعالم العربي والإسلامي.

في هذا الإطار، تأتي قراءة الأدبيات التي تناولت علاقات دول أمريكا اللاتينية الخارجية في مقدِّمة هذا الاهتمام، فلقد قدَّمت دول أمريكا اللاتينية خبرات ثريَّة وتجارب متنوِّعة في علاقاتها مع الدول الخارجية، خاصة مع دولتي الصين وإيران باعتبارهما في الصفوف الأمامية -بجانب روسيا- للدول المواجِهة للمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

- **التغلغل الإيراني في أمريكا اللاتينية[١]:**

تناقش هذه الدراسة بالأساس ملامح ومظاهر التغلغُل الإيراني في دول أمريكا اللاتينية منذ الثورة الإيرانية ١٩٧٩ مرورًا بمراحل مختلفة لتطوُّر العلاقات بين إيران والدول اللاتينية، وتحلِّل الوجودَ الإيراني في المنطقة ودوافع إيران الرئيسية من وراء هذا الوجود المتمثِّل في تشكيل جبهة وتكتُّل سياسي مناهض للهيمنة الأمريكية، ونشر مذهبها الشيعي في دول أمريكا اللاتينية، كما تهدف لتنويع مصادر المواد الخام لخدمة مشروعها النووي في إطار التعاون في مجالات الطاقة والنفط مع دول القارة اللاتينية، وفي مقابل هذا، تحلِّل الكاتبةُ الموقفَ الأمريكي من تنامي العلاقات الإيرانية مع تلك الدول والخيارات المتاحة أمام الإدارة الأمريكية لمواجهة هذا النفوذ في منطقة تمثِّل امتدادًا جغرافيًّا وثقلًا جيوسياسي للولايات المتحدة الأمريكية.

تُرجع الدراسة العلاقات الإيرانية مع دول القارة اللاتينية منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، إلَّا أن النقلة النوعية لتنامي هذه العلاقات وتنوُّعها حدث منذ عام ٢٠٠٥ مع تولِّي أحمدي نجاد سُدَّةَ الحكم في إيران بالتزامن مع صعود التيار اليساري في الدول اللاتينية، وترى أن تنامي هذه العلاقات كان نتيجةً للطوق الأمني الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية لحصار إيران والتحالف مع معظم جيرانها، حيث قامت إيران بمضاعفة عدد سفاراتها في الدول اللاتينية وإنشاء القنوات الإعلامية والمراكز الثقافية لجعل الدول اللاتينية أكثر تعاطفًا مع المصالح الإيرانية.

كما يمكن تفسير التواجد الإيراني في القارة اللاتينية من خلال قراءة دوافع توجُّهها نحو المنطقة، فوفقًا للدراسة، فإن التوجُّه الإيراني نحو الدول اللاتينية يمكن تحليله أبعاده في أسباب سياسية أهمها: إنشاء تكتُّل سياسي مناهض للولايات المتحدة الأمريكية وقد كان ذلك استغلالًا للنبرة المعادية لسياسات أمريكا خاصة مع انتشار المدِّ اليساري في دول القارة، خاصة البرازيل وفنزويلا وكوبا، حيث سعت إيران من وراء هذا التكتُّل لتخفيف العزلة المفروضة عليها بسبب زيادة نشاط برنامجها النووي، وتحالف الولايات المتحدة مع معظم دول الخليج وإنشاء قواعد عسكرية في محيط إيران. وأسباب فكرية أيديولوجية تتمثل في: رغبة إيران في نشر مذهبها الشيعي وتوحيد الأقليات الشيعية تحت رايتها، وأسباب اقتصادية

(*) باحث في العلوم السياسية.

(١) نهى شحاتة، التغلغل الإيراني في أمريكا اللاتينية، المركز العربي للبحوث والدراسات، مجلة آفاق سياسية، العدد ١٨، ٢٠١٥.

تتمثل في: احتياج إيران للمواد الخام لاستمرار وتطوير مشروعها النووي، حيث تعاني من نقص عجز خام اليورانيوم لذا سَعَتْ لتوفيره من فنزويلا وبوليفيا، وتكتمل الحلقة الاقتصادية في علاقة إيران بدول أمريكا اللاتينية من خلال تعزيز سبل التعاون في مجال الطاقة والنفط.

ثم تذهب الدراسة لاستعراض أبعاد الموقف الأمريكي من العلاقات الإيرانية مع دول أمريكا اللاتينية، إذ تستقرأ المخاوف الأمريكية من التقارب بين إيران والدول اللاتينية، حيث أصبح الدعم الدبلوماسي من القيادات اليسارية التي وصلت للحكم في الدول اللاتينية بمثابة رافعة سياسية ودبلوماسية للبرنامج النووي الإيراني، كما يمثُّل هذا التقارب نافذة إيرانية كسرت العزلة الدولية المفروضة على إيران بسبب هذا البرنامج النووي، وقد أوضحت الدراسة هذا الموقف الرافض لتقارب إيران من الدول اللاتينية في تصريحات ومواقف العديد من القيادات الأمريكية بشأن الأعمال الإرهابية في القارة اللاتينية واتهام إيران بالمشاركة فيها ودعمها.

وتطرح الدراسة عددًا من الخيارات المتاحة للحكومة الأمريكية للتعامل مع هذا النُّفوذ الإيراني في أمريكا اللاتينية - فعلى الرغم من رفض الولايات المتحدة للنُّفوذ الإيراني في القارة اللاتينية، فإنها منغمسة في العديد من القضايا على المستوى الدولي ما يجعلها تبحث عن تسوية مؤقَّتة مع إيران لبدء بناء الثقة بين البلدين، وقد حدَّدت الدراسة –حسب رؤية المحللين الأمريكيين – الخيارات المتاحة في:

- استخدام مزيج من القوة الناعمة والصلبة في التعامل مع الدول اللاتينية.

- تنسيق الجهود بين الوكالات الأمريكية من أجل وضع حَدٍّ لأنشطة إيران غير المشروعة في أمريكا اللاتينية.

- مشاركة الأجهزة الأمريكية الدولَ اللاتينية استخدام وحدات معارضة الشفافية من أجل مكافحة غسيل الأموال.

- توسيع نطاق جمع المعلومات الاستخباراتية مع الدول اللاتينية في كفاحها ضد الإرهاب.

- العمل على لعب دور رئيسي في أمريكا اللاتينية وتوسيع نطاق برامج مكافحة تهريب المخدرات والاتجار فيها.

- **العلاقات الإيرانية - اللاتينية بعد تولّي روحاني[1]:**

ترصد الدراسة واقع واتجاهات العلاقات الإيرانية اللاتينية عقب التوصُّل لاتفاق الملف النووي مع دول مجموعة ٥+١ في عام ٢٠١٥، وهو الاتفاق الذي يقضي برفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران مقابل فرضها قيود على برنامجها النووي، إلا أن وصول ترامب للحكم في الولايات المتحدة في يناير ٢٠١٧، واتخاذ إجراءات صارمة وتشريع قوانين لمواجهة البرنامج النووي الإيراني، قد أعاد ذلك التوتُّر في العلاقات الأمريكية الإيرانية، الأمر الذي يشير إلى حاجة إيران أكثر من ذي قبل للعمل على كسر العزلة ومقاومة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة، وذلك من خلال مبدأ توسعة الأصدقاء لا سيما في القارة اللاتينية.

صوَّرت الدراسة واقع واتجاهات العلاقات الإيرانية مع الدول اللاتينية خلال الأعوام العشرين الأخيرة في عدَّة مراحل:

أولها- مرحلة قمة التنسيق الإيراني اللاتيني: حيث توطَّدت العلاقات الإيرانية اللاتينية عقب الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ على أساس العداء المشترك للولايات المتحدة، ومثَّل وصول اليساري هوغو تشافيز إلى رئاسة فنزويلا نقطة تحوُّل كبيرة نحو التعاون والتحالف بين البلدين، ومع وصول الرئيس الإيراني أحمدي نجاد لسدَّة الحكم عام ٢٠٠٥ بالتزامن مع صعود التيار اليساري في دول أمريكا اللاتينية، أخذت العلاقات في النموِّ والتنسيق على كافَّة الأصعدة.

(١) أمل مختار، العلاقات الإيرانية - اللاتينية بعد تولي روحاني: فرص استعادة النفوذ في بيئة متغيرة، مركز الخليج للدراسات الإيرانية، مجلة الدراسات الإيرانية، المجلد ١، العدد ٤، ٢٠١٧.

ثانيها- المرحلة الراهنة بين التقدم والتراجع: فقد بدأت تتراجع هذه العلاقات مع رحيل أحمدي نجاد ووفاة الرئيس الفنزويلي تشافيز عام ٢٠١٣، بالتزامن مع التوصُّل إلى اتفاقية حول الملف النووي الإيراني عام ٢٠١٥ وبدأ رفع العقوبات المفروضة على إيران، ومع وصول دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ونهج سياسة أكثر شدة تجاه إيران، عادت العلاقات الإيرانية اللاتينية إلى ساحة اهتمامات الإدارة الإيرانية.

ثالثها- انحسار اليسار ومعوِّقات النُّفوذ الإيراني في الدول اللاتينية: توجد علاقة طردية بين تمكين التيار اليساري والعداء للولايات المتحدة وبين النُّفوذ الإيراني في الدول اللاتينية، فمنذ عام ٢٠١٥ شهدت المنطقة اللاتينية انحسارًا للتيارات اليسارية وهو ما أثَّر بالسلب على العلاقات الإيرانية اللاتينية، ومن مؤشِّرات هذا الانحسار فوز المرشح اليميني في الانتخابات الأرجنتينية عام ٢٠١٥، وفي البرازيل عزل مجلس الشيوخ الرئيسة اليسارية وتولِّي نائبها اليميني، وخسارة التيار اليساري في الانتخابات التشريعية الفنزويلية في ديسمبر ٢٠١٥.

وحدَّدت الدراسة أهداف إيران من حضورها في دول أمريكا اللاتينية في عدَّة أهداف:

أولًا- مقاومة العزلة وبناء التحالفات: حيث إنها تواجه عقوبات اقتصادية منذ بداية إدارة ملفها النووي، لذا يمكن تفسير التوجُّه الإيراني نحو دول القارة اللاتينية لجزء من استراتيجية إيرانية تهدف إلى توسيع دائرة أصدقائها وكسب تأييدهم في المحافل الدولية.

ثانيًا- الاقتراب من حدود الولايات المتحدة: إذ تسعى إيران إلى تعزيز تواجدها الفعلي في المناطق الاستراتيجية المتاخمة للولايات المتحدة وهو ما يعتبر رد فعل منطقي على التواجد العسكري في الدول العربية المجاورة لإيران، وفي ذلك استغلال مباشر لوتيرة العداء المتزايد في الدول اللاتينية.

ثالثًا- أهداف اقتصادية وثقافية: حيث يرتبط الوجود الإيراني في الدول اللاتينية بتأكيد مصالحها الاقتصادية فيما يتعلَّق بقضايا إنتاج النفط والتبادلات الاقتصادية بينها وبين دول مثل فنزويلا صاحبة أكبر احتياطي نفطي في العالم، ويندرج ضمن ذلك سعي إيران لنشر مذهبها الشيعي على ما يواجهها في ذلك من صعوبات نظرًا لقلَّة أعداد المسلمين في دول أمريكا اللاتينية.

أوضحت الدراسة عددًا من الآليات التي تبنَّتها إيران لتنفيذ أهدافها من التوجُّه نحو دول القارة اللاتينية:

أولًا- المساعدات الاقتصادية: حيث أبْرمت إيران في العقد الأول من الألفية الثالثة أكثر من ٣٠٠ اتفاقية اقتصادية تعاونية من شأنها تسهيل عمليات التجارة ونقل الأموال، وهو ما مثَّل كسْرًا شديدًا للعقوبات الاقتصادية التي وجَّهتها الولايات المتحدة ضدَّها.

ثانيًا- الثقافة والإعلام ونشر المذهب الشيعي: فعمدت إيران إلى مدِّ جسورٍ ثقافيةٍ بينها وبين الدول اللاتينية لنقْل الأفكار والمعرفة والثقافة إلى جانب مذهبها الشيعي، حيث افتتحت عددًا من القنوات الإعلامية بلغات مختلفة، وما يقارب من ٨٠ مركزًا ثقافيًّا شيعيًّا في أنحاء الدول اللاتينية.

ثالثًا- العمل الاستخباراتي: فعلى الرغم من سِرِّيَّةِ هذا الدور الاستخباراتي الإيراني فإنه يظهر بوضوح في التقارير الأمريكية وتصريحات المعارضة اليمينيَّة في الدول اللاتينية، بل وتقارير صادرة عن الإنتربول الدولي، حيث قامت إيران استخباراتيًّا بالعديد من العمليات من خلال خلايا حزب الله، والتي تقرَّر من خلالها وجودها ونُفوذها في العديد من الدول اللاتينيَّة، كما جنَّدت العديدَ من القيادات التابعة لها في مراكز قيادية حسَّاسة في هذه الدول من ضمنها نائب الرئيس الفنزويلي.

- **محور بكين - أمريكا اللاتينية[١]:**

تتمثَّل القضية الرئيسية للدراسة في رصد وتحليل أهم أبعاد ومظاهر السياسة الخارجية الصينية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بهدف استيضاح أهمِّ أهداف ودوافع الوجود الصيني في هذه المنطقة في إطار توسُّعاتها المترامية، خاصة في علاقاتها مع الدول الخارجية، وتقوم الدراسة على تحليل نتائج منتدى التعاون الأول بين الصين والدول اللاتينية الذي عُقد في يناير ٢٠١٥، ومن جانب آخر تتناول الدراسة أبعاد الموقف الأمريكي من التواجد الفعَّال في القارَّة اللاتينية التي تُعتبر بمثابة الفناء الخلفي والظهير الاستراتيجي للولايات المتحدة.

تنقل الدراسة عن الكاتب الصيني لين ليمين أن استراتيجية الصين الخارجية في القرن الحادي والعشرين تتمحْور حول تحقيق ثلاثة أهداف، وهي: تعزيز التنمية الاقتصادية - ضمان أمن الدولة - تحمل مسؤوليات دولية حقيقية، وترى الدراسة أن التحدِّي الأكبر الذي يواجه الصين هو التوفيق بين هذه الأهداف وتحقيق التوازن بينها بما يحقِّق الاستجابة المناسبة للبيئة الدولية المتغيِّرة، وذلك في ضوء التحديات التي تواجه الدولة من قبيل الاقتصاد الذي يعتمد على الاستثمار والصادرات لتحقيق النمو، وما تقوم به من إصلاحات هيكليَّة من أجل تحويل الاقتصاد من الاعتماد على الاستهلاك ليكون قائمًا على الإنتاج والابتكار، وكذلك تحديات التدهُور البيئي والتحديات الديمغرافية مع توقُّعات بتقلُّص عدد السكَّان بعد عام ٢٠٣٠، لذلك كان اتجاه الصين لفتح قنوات ومجالات جديدة للاستثمار في العديد من المناطق من أهمِّها دول القارة اللاتينية.

وتستعرض الدراسة أهدافَ الصين من وجودها في المنطقة اللاتينية، فإذا كان التواجد الصيني في أمريكا اللاتينية بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين كأولوية للجانب الصيني، فإن أهداف الصين لا يمكن حصرُها في الأهداف الاقتصادية وحسْب، حيث تسْعى إلى كسْب التأييد والدعم السياسي في هذه المنطقة، حيث أصبح لدى الصين زعامة دولية ربما أكثر مصداقية وبديلًا عن الهيمنة الأمريكية في نظر معظم الدول اللاتينية، وهناك العديد من المؤشِّرات على هذه الصورة الإيجابية التي صدَّرتها الصين لدول القارة اللاتينية، حيث تضاعفت الاتفاقيَّات الثنائيَّة الموقَّعة بين الصين ودول أمريكا اللاتينية في عديد من القطاعات، كما ارتفع حجم التجارة بين الجانبيْن من ١٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٢ مليار عام ٢٠٠٧.

وتتمثَّل المصالح الاستراتيجية للصين في جعل أمريكا اللاتينية مصدرًا للطاقة والواردات الزراعية والموارد الطبيعية، وإنشاء أسواق جديدة للحفاظ على مستوى النموِّ الاقتصادي، والاستثمار في قطاع البنية التحتيَّة في العديد من الدول اللاتينية لاستغلال ذلك في دفع عجلة القوة الناعمة الصينيَّة في هذه المنطقة.

وتجسَّدت الشراكة الاستراتيجية بين الصين ودول أمريكا اللاتينية بانعقاد منتدى التعاون الأول "سيلاك" في يناير ٢٠١٥، بهدف وضع خارطة طريق لتنفيذ الخطط المشتركة وتشكيل توافق سياسي، إذ يمكن تلخيص استراتيجية الصين من هذا المنتدي في سعيها لتأمين مواردها من النفط والطاقة من دول القارة اللاتينية، كما أنها تسْعى -من خلال هذا المنتدى- لتحسين وتعزيز صورتها في دول العالم النامي بشكل يوطِّد العلاقات مع تلك الدول من خلال زيادة الاستثمارات الصينية المباشرة وتواجد البنوك الصينية بما يؤدِّي إلى رفع كفاءة اقتصاد هذه الدول لدعم استراتيجية القوة الناعمة الصينية في القارة اللاتينية.

وقد أثار هذا المنتدى هواجس واشنطن حول التطلُّعات الصينية في أمريكا اللاتينية، حيث ترى أن الصعود الصيني يمثِّل

(١) محمود صافي، محور بكين - أمريكا اللاتينية: استراتيجية الصعود الصيني وفرص بكين الكبرى في أمريكا اللاتينية، المركز العربي للبحوث والدراسات، مجلة آفاق سياسية، العدد ١٦، ٢٠١٥.

عائقًا يقوِّض من رغبتها في فرض الهيمنة الأمريكية على الشؤون العالمية خاصة داخل الحديقة الخلفيَّة لها، وذلك في ظلِّ اختلاف رؤية كلٍّ من القُطبين لطبيعة النظام الدولي وآليات إدارته، وعليه؛ فإن الولايات المتحدة تحاول تقْويض التواجُد الصيني خاصةً في دول أمريكا اللاتينية لما تمثِّله هذه المنطقة من أهمية جيوسياسية للولايات المتحدة، وذلك من خلال فرض العقوبات والضغط على الصين في قضايا تتعلَّق بالديمقراطية وحقوق الإنسان وبَسْطِ النفوذ الأمريكي في المجال الحيوي للصين بقارة آسيا.

خاتمة:

من خلال النظر لطبيعة علاقات دول أمريكا اللاتينية الخارجية -لا سيما مع إيران والصين- نخلص بعدد من الدلالات والدروس المستفادة:

أولًا- تُعَدُّ قضايا الدول اللاتينية -على ما فيها من دروس وعِبر يمكن الاستفادة منها في واقعنا العربي والإسلامي – على هامش الاهتمام العربي والإسلامي لاسيما البحثي، فعلى الرغم مما قد عرضْناه، فإن الدراسات المعروضة تُعَدُّ قديمةً نسبيًّا لما تمرُّ به هذه العلاقات من تغيُّرات وتطورات متسارعة يمكن الوقوف عندها كثيرًا للدراسة والبحث والتحليل.

ثانيًا- تقوم إيران بجهد مضنٍ في نشر المذهب الشيعي -بأهداف سياسية- في دول أمريكا اللاتينية في ضوء استراتيجيَّتها لكسْر العُزلة الدولية المفروضة عليها، وهنا يأتي التساؤل: أين الدور العربي والإسلامي -سياسيًّا، وثقافيًّا، ودينيًّا...- في هذه المنطقة؟ وكيف يمكن توحيد الجهود العربية لدعم النشاط الديني برؤية سياسية شاملة لمواجهة التمدُّد الإيراني في المنطقة؟ وهل يمكن أن تكون هناك استراتيجية عربية إسلامية للاستفادة من التجارب اللاتينية في شتَّى القطاعات التنمويَّة؟

ثالثًا- مع أخذ التشابه في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدان العربية وبلدان أمريكا اللاتينية بعين الاعتبار؛ تنبع أهمية تنمية العلاقات بين الطرفين كونها قاطرةً تبادُليَّةً في قطاعات شتَّى، أهمها منح القضية الفلسطينية الدعم والثقل السياسي في المحافل الدولية من خلال اعتراف الدول اللاتينية بالحق التاريخي للفلسطينيِّين في بناء دولتهم وإنهاء الاحتلال الصهيوني، وذلك في ضوء الدعم التاريخي من الدول العربية لحركات التحرُّر اللاتينية، وكذا الاستفادة من خبرات هذه الدول وتجاربها في البناء الديمقراطي، والتنمية الاقتصادية المتوازنة... إلخ، وذلك من خلال زخم التبادلات السياسية والاقتصادية في ضوء القمم والمنتديات العربية اللاتينية على غرار مجلس العلاقات العربية مع أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي "كارلاك" الذي أنشئ مؤخرًا بدعم من الإمارات وبعض الدول العربية.

إجمالًا، يمكننا أن نصيغ رؤية حول تعزيز العلاقات العربية بأمريكا اللاتينية على مستويين: الأول- مستوى السياسات الحكومية، من حيث ضرورة وضع استراتيجية شاملة للتقارب وتنمية العلاقات مع الدول اللاتينية بما يُفيد عالمنا العربي والإسلامي في شتَّى القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال دعم الجهود التقاربية مع هذه الدول سواء كانت فردية أو جماعية، والثاني- مستوى مجتمعي بحثي، بأن يكون هناك جهد منظم ومدعوم برؤية بحثية تقوم عليها الجهات والمراكز البحثية لدراسة قضايا الشأن اللاتيني وما يتقاطع به مع واقعنا العربي بهدف استخلاص الدروس والعِبر، وأن يتَّسم هذا المسْعى بالدورية والاستمرارية لتغطية مستجدَّات الشأن السياسي والاقتصادي المتغير.

العرب والمسلمون وأمريكا اللاتينية

إيمان علاء الدين(*)

مقدمة:

تُعَدُّ قارة أمريكا اللاتينية من الأهمية بمكان بالنسبة للعالم الإسلامي. فمن جهة تقدِّم دول هذه القارة خبرات ثريَّة في التحولات السياسية وخطوات التقدُّم الاقتصادي، وكذلك في المجال الثقافي، يمكن الاستفادة منها من قبل دول العالم الإسلامي التي تزخر بالتحديات سواء في نظمها السياسية الداخلية أو في أوضاعها الاقتصادية وحتى الثقافية. ومن جهة أخرى تشكل الدول اللاتينية مساحة من الرحابة الدولية بالنسبة للملفَّات الحيوية في العالم الإسلامي والتي تحتاج تحركًا وتعاونًا دوليين، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. وعلى الرغم من هذه الأهمية الكبيرة إلى جانب تواجد الجاليات العربية والإسلامية وحضورها في هذه الدول، إلَّا أن الدراسات والأبحاث التي تهتم بأمريكا اللاتينية عامة وعلاقاتها مع العرب والمسلمين التي قُدِّمَتْ باللغة العربية نادرة بشكل مُلْفِتٍ. وأحاول هنا تقديم بعض هذه الدراسات التي نُشرت خلال السنوات العشر الأخيرة.

١) علاقات الدول العربية مع دول أمريكا اللاتينية: الأبعاد والتحديات والآفاق المستقبلية(١)

يتناول الباحث في هذه الدراسة أوجه التقارب بين الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية. حيث يؤكِّد عمقَ الرابطة التاريخية المتمثِّلة في الإرث الاستعماري الذي يشْمل جميع تلك الدول ومقاومتها له عبر الزمن؛ سواء في شكله القديم من استعمار مباشر للأرض، أو في شكله الحديث من جهود سيطرة الدول الغربية المتقدِّمة على الاقتصاد العالمي. وكذلك يربط الدولَ العربية بالقارة اللاتينية الأعدادُ الكبيرة من المهاجرين العرب الفاعلين في الاقتصاد والحياة اللاتينية لعقود طويلة.

كما تبرز الدراسة امتداد التنسيق السياسي بين العرب واللاتينيين منذ تجلّيه في حركة عدم الانحياز في ستينيَّات القرن الماضي، حتى استمرار انعقاد "أسبا" قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية التي تسْهم في زيادة التعاون السياسي والاقتصادي بين تلك الدول في السنوات الأخيرة. ويفصِّل الباحث في أهمية انعقاد "أسبا" بالنسبة للدول العربية، خاصة حينما تحتاج الدول العربية إلى تكتُّلات دولية لصالح قضاياها في المنظمات الدولية وفي مقدِّمتها مجلس الأمن. وتسلِّط الدراسةُ الضوءَ على دعم عدد من الدول اللاتينية للقضية الفلسطينية. وكذلك رفض بعض هذه الدول التدخلات الأجنبية في العراق وسوريا وليبيا.

ويلْفت مبروك النظر إلى أنه بالرغم من توافر الكثير من عوامل التقارب بين الدول العربية والدول اللاتينية فإن العلاقات بينها تواجه قدرًا غير يسير من التحديات التي تهدِّدها. ويمثِّل على ذلك بالخلاف الذي شهدتْه قمة بيرو عام ٢٠١٢ حول موضوع النزاع بين جزر الإمارات وإيران، بسبب مصالح بعض الدول اللاتينية مع الأخيرة، وكذلك الخلاف حول ملف الأزمة السورية والعداء مع نظام الأسد ذي العلاقات الوطيدة مع عدد من دول القارة اللاتينية، وغيرها من ملفات الخلاف.

ويختم الباحث ورقتَه بالتشديد على أهمية التركيز على التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية، والذي يحمل فرصًا هائلة للجانبين؛ في مجالات التكنولوجيا والاستخدام السلمي للطاقة النووية وصناعة الطائرات، وإدارة موارد المياه ومكافحة التصحُّر، إلى جانب تعزيز العمل المشترك في الملفات السياسية الدولية.

وتعتبر هذه الدراسة تقريرًا يقف على حالة التعاون بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية وما يعترض هذا التعاون

(*) باحثة دكتوراه في النظرية السياسية بجامعة القاهرة.

(١) شريف شعبان مبروك، علاقات الدول العربية مع دول أمريكا اللاتينية: الأبعاد والتحديات والآفاق المستقبلية، آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد ٢٩، ٢٠١٦، ص ص ٢٥-٣٣. متاح عبر الرابط التالي: http://search.mandumah.com/Record/760469

من عقبات في بعض الأحيان. حيث تسرد محطات هذا التعاون من عقد القمم والاتفاقيات والتحالفات في المنظمات الدولية. غير أن الدراسة لم تتعمَّق كثيرًا في تحليل التحديات التي تواجه التقارب العربي اللاتيني. ولم تقدِّم مواقف الدول الأخرى من تقوية العلاقات العربية اللاتينية التي قد تضرُّ بمصالحها سواء في المجالات الاقتصادية أو بخصوص الملفات السياسية الحيوية المتنازع حولها.

٢) مستقبل العلاقات العربية مع دول أمريكا الجنوبية[١].

تقوم هذه الدراسة برصْد وتحليل الأبعاد المختلفة للعلاقات العربية الأمريكية الجنوبية، كما تحاول استشراف مستقبل هذه العلاقات، من خلال رصد التحديات التي تقف في وجه تطويرها. وتختم الدراسة برصْد آليَّات وسُبل تدعيم العلاقات العربية الأمريكية الجنوبية، بما يعزِّز مصالحهم المشتركة، ويحقِّق الاستقرار الاقتصادي لشعوبهم، ويحسِّن مكانتَهم على الساحة الدولية.

وتُرْجِعُ الدراسةُ أهميةَ تعزيز التعاون بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، إلى مجموعةٍ من الأسباب، أهمها على الجانب السياسي: دعم أغلب دول القارة للقضية الفلسطينية (ما عدا كولومبيا)، وفي نفس الوقت احتفاظ هذه الدول بعلاقات قوية اقتصادية مع إسرائيل، وبالإضافة إلى العلاقات القوية لعدد منها مع إيران. وتشترك دول أمريكا الجنوبية وفي مقدِّمتها البرازيل مع الدول العربية في المطالبة بإصلاح مجلس الأمن الدولي. كما تحتاج الدول العربية إلى الاستفادة من الخبرات اللاتينية في استخدامات الطاقة النووية السلمية. أما في الجانب الاقتصادي، فتمتلك الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية قواسم اقتصادية وتنموية مشتركة يمكن أن تحقِّق التكاملَ الاقتصاديَّ بينها في مجالات متعدِّدة مثل الطاقة والصناعات الحديثة والأمن الغذائي. كما يقدِّم عدد من دول أمريكا الجنوبية تجارب تنموية ناجحة قد تكون ملهمة للدول العربية.

وترصد الدراسة الإطار المؤسَّسي الذي يتمُّ من خلاله تعزيز العلاقات العربية بأمريكا الجنوبية؛ الذي يتمثَّل في مؤسسة "أسبا" أو " قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية"، إلى جانب عدد من اللجان ومجالس رجال الأعمال المشتركة. ويمتدُّ عمل "أسبا" ليضمَّ مجالات الاقتصاد والثقافة والتربية والتعليم والعلوم والتكنولوجيا وحماية البيئة والسياحة، وغيرها من مجالات التنمية المستدامة والسلام العالمي. وخلال القمم الماضية فرضت ملفَّات المنطقة العربية؛ القضية الفلسطينية وأزمات سوريا والعراق وليبيا واليمن على طاولتها، إلى جانب قضايا النزاع الأرجنتيني البريطاني حول جزر الفوكلاند، والديون السياديَّة في أمريكا الجنوبية.

هذا وتؤكِّد الدراسة أن تبادل الزيارات الرسمية يزداد في الآونة الأخيرة بين وفود عددٍ من الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، مع تعدُّدِ وتفاوتِ مستويات الوفود. كما تتمتَّع عشرٌ من دول أمريكا الجنوبية بتمثيلٍ دبلوماسيٍّ في الدول العربية، وتمثَّل سبع عشرة دولة عربية في أمريكا الجنوبية. كما تمَّ توقيع عدد من الاتفاقيات السياسية لتسهيل حركة المواطنين بين هذه الدول، وتعزيز آليات التشاور والتعاون السياسي.

وتتناول الدراسة الاتفاقيات التي تنظِّم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية؛ وهي اتفاقيات التجارة الحرة بين دول الميركوسور (الأرجنتين والبرازيل والأوروجواي وباراجواي وعدد من الدول غير كاملي العضوية) من ناحية، وبعض الدول العربية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى مجموعة من الاتفاقيات الثنائية الأخرى. وكذلك ترصد الدراسةُ زيادةَ حجْم التبادل التجاري بين عددٍ من الدول العربية وعددٍ من الدول اللاتينية.

وتُشير الدراسة إلى أهمية البُعد الثقافي في العلاقات

(١) صدفة محمد محمود، مستقبل العلاقات العربية مع دول أمريكا الجنوبية. مجلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠١٦، ص ص ٤١-٥٩، متاح عبر الرابط التالي: http://search.mandumah.com/Record/748429

العربية الأمريكية الجنوبية، بسبب التاريخ الطويل للمشتركات الثقافية بين الجانبين. حيث يمتدُّ الإرث التاريخي إلى التواجد العربي في الأندلس وهجرات المسلمين إلى القارة اللاتينية، فضلًا عن الهجرات العربية في العصر الحديث. ويظهر اهتمام الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية بالتعاون الثقافي، فيجتمع وزراء الثقافة من الجانبين منذ عام ٢٠١٥، لتعزيز دور الحضارة الإسلامية في أمريكا الجنوبية لبناء الجسور وتطوير الحوار الثقافي بين هذه الدول. كما يجتمع وزراء التربية والتعليم لزيادة التعاون في مجال التعليم والبحث العلمي. حيث يتمُّ عقدُ ندوات ودورات تربويَّة مشتركة، والترويج لزيادة التبادل الطلابي.

وترى الباحثةُ أنه برغم كل هذه الجهود والاتفاقات، لا يزال مستوى التعاون بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية محدودًا، حتى على المستوى الاقتصادي. ولا يزال التمثيل الدبلوماسي لا يغطِّي جميعَ الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية. ويقتصر التنسيق السياسي على مواقف التأييد التي تُبديها دول أمريكا الجنوبية تجاه القضايا العربية في المنظمات الدولية. وتُجْمِلُ الدراسةُ أبرزَ التحديات التي تحُول دون التعاون العربي مع دول أمريكا الجنوبية، في استمرار الاختلاف في الرؤى حول العديد من القضايا الإقليمية، ودور بعض الأطراف -مثل إسرائيل- في عرقلة التقارب العربي اللاتيني، وضعف آليات تنفيذ قرارات الـ"أسبا"، واستمرار افتقاد دول أمريكا الجنوبية للقوة العسكرية والاقتصادية الكافية للتأثير في مجريات الأحداث العالمية. ولا يزال البُعد الجغرافي واختلاف اللغات من العوائق الأخرى.

تقدِّم هذه الورقة عرضًا مستفيضًا لمسارات وأسس التعاون العربي اللاتيني، والمعوقات التي تواجهه.

٣) التحديات الثقافية التي تواجه الجاليات المسلمة في أمريكا اللاتينية وسبل مواجهتها: الأرجنتين نموذجًا[1].

تبحث هذه الدراسة في التحديات التي تواجه الجاليات المسلمة في قارة أمريكا اللاتينية؛ حيث يعيش مسلمون في بلاد غير إسلامية بعيدة جغرافيًّا عن العالم الإسلامي، وتتَّخذ الدراسة من الجالية المسلمة في دولة الأرجنتين نموذجًا للبحث. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتستخدم فيه أداة الاستبيان لتتبُّع التحديات الثقافية التي تواجهها الجالية المسلمة في الأرجنتين من خلال آرائهم. وتقع الدراسة في مقدمةٍ تتحدَّث عن أهمية الموضوع ومنهجية البحث، وتمهيد يقدِّم لمحة موجزة عن الوجود الإسلامي في أمريكا اللاتينية، وثلاثة فصول؛ تتناول التحديات الثقافية التي تواجه الجاليات المسلمة في أمريكا اللاتينية، وسُبل مواجهتها، والتطبيق على حالة الجالية المسلمة في الأرجنتين، على الترتيب، وخاتمة بنتائج وتوصيات الدراسة.

يؤكِّد الباحث أن الإسلام قد سبق كريستوفر كولمبس إلى أمريكا اللاتينية، من طريق الأندلس وشمال وغرب أفريقيا. ثم توالت أربع موجات من هجرة المسلمين إلى أمريكا اللاتينية؛ كان أولها مع وصول كولمبس إلى هناك عام ١٤٩٢م والذي تزامن مع سقوط غرناطة، الذي تسبَّب في موجة من الهجرة هربًا من الاضطهاد وحملات التنصير ومحاكم التفتيش في إسبانيا والبرتغال، التي لحقتْهم وقَضَتْ على أغلبهم عدا قلَّة في المكسيك والأرجنتين والبرازيل. ثم بدأت موجة ثانية بنقل آلاف الأفارقة ومن بينهم عددٌ كبير من المسلمين تمكنوا من إقامة دولة إسلامية عام ١٨٣٨م استمرَّت لعدَّة سنوات في البرازيل لكنها هُزمت وطُرد المسلمون ومُنع الإسلام في البرازيل لمدة نصف قرن بعد ذلك. وكانت الموجة الثالثة في منتصف القرن التاسع عشر مع جَلْبِ بريطانيا للعبيد من جاوة والهند للعمل في مستعمراتها. أما الموجة الرابعة فشملتْ مهاجرين من سوريا ولبنان وفلسطين والأردن، وكانت ذروتها مع الحربين العالميَّتين والحرب الأهلية

(١) ناصر بن إبراهيم بن عبدالله آل تويم، التحديات الثقافية التي تواجه الجاليات المسلمة في أمريكا اللاتينية وسبل مواجهتها: الأرجنتين نموذجا، مجلة الإسلام والعالم المعاصر، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد ٧، العدد ٣-٤، ٢٠١٢، ص ص ٧-١٤١، متاح عبر الرابط التالي: http://search.mandumah.com/Record/913650

اللبنانية بسبب الأوضاع الاقتصادية والرغبة في البحث عن فرص جديدة للعيش.

أنتجت موجاتُ الهجرة تواجُدًا للعرب والمسلمين في عددٍ من دول أمريكا اللاتينية، يواجهون تحديات ثقافية كبيرة خاصة فيما يتعلَّق بالعقيدة والعبادة، تزداد مع تعاقُب الأجيال، حتى أصبح العددُ الكبيرُ منهم منصهرًا في المجتمع ذي الأكثرية النصرانية والبعيد جسدًا وروحًا عن العالم الإسلامي. حيث يفتقد عددٌ كبيرٌ من المسلمين في أمريكا اللاتينية معرفة تعاليم الإسلام الأساسية، ما يؤدِّي إلى تقليد واتِّباع غيرهم في أمور الحياة المختلفة. حدث ذلك بسبب انتشار الجهل عند المهاجرين الأوائل، واحتفاظ أغلبهم بالأسماء الأجنبية التي أُعطيت لهم عند وصولهم، وتأخُّرهم في بناء المساجد على عكس العرب النصارى. هذا بالإضافة إلى سهولة الردة، على الرغم من الإقبال الملاحظ في أمريكا اللاتينية على الدخول في الإسلام. إلا أن مسؤولية التقصير تشمل العالم الإسلامي نفسه حيث قلَّة البعثات الإسلامية إلى أمريكا اللاتينية وقلَّة المنح الدراسية الممنوحة للقارة وانتشار الجهل بالإسبانية والبرتغالية بين الدعاة. إلى جانب الدور الكبير الذي تلعبه الجهات المعادية للإسلام وعلى رأسها الحركة الصهيونية والنفوذ المهيمن للكنائس.

ورصدت الدراسة أهم التحديات الثقافية والفكرية التي تواجه الجاليات المسلمة في أمريكا اللاتينية؛ لتضمَّ قلَّة المدارس الإسلامية، وضعف التعليم الإسلامي البديل في المراكز والجمعيات أيام العطلات، وقلَّة المؤسسات الثقافية والمراكز الإسلامية في القارة. وربما يكون التحدِّي البارز هو عدم معرفة اللغة العربية لدى عددٍ من أفراد الجاليات المسلمة في أمريكا اللاتينية، حتى من ذوي الآباء أو الأجداد العرب، إلى جانب نُدرة المكتبات لبيع المصادر والمراجع الإسلامية، وقلَّة الإصدارات الثقافية الإسلامية باللغتين الإسبانية والبرتغالية، وكذلك عدم وجود قنوات فضائية إسلامية بهذه اللغات. ويزيد موقع القارة الجغرافي من ضعف التواصل مع البلدان العربية والإسلامية. كما تُعاني التنشئةُ الثقافيةُ بسبب ضعف قدرة الأسرة على تنشئة الأولاد على الثقافة الإسلامية، وفقدان البرامج الثقافية الإسلامية للأطفال والشباب على مستوى القارة، وغلبة الفكر الغربي وضعف الفكر الإسلامي.

وكذلك رصدت الدراسة أهم التحديات الاجتماعية التي تواجه الجاليات المسلمة في أمريكا اللاتينية، على النحو التالي؛ الزواج من غير المسلمين، الذي يؤدِّي إلى عدم وجود بيئة اجتماعية إسلامية مناسبة للأولاد، والتساهل في العلاقات قبل الزواج بين الذكور والإناث من محاكاة للغرب. حيث تغلب العادات الاجتماعية لمجتمع الأكثرية على الجالية المسلمة. وترتفع نسبة الطلاق بين أفراد الجاليات المسلمة في القارة. وكما تقلُّ المدارس والمؤسسات الثقافية، تقلُّ أيضًا المؤسسات الاجتماعية لدى الجاليات المسلمة، وتُعاني من ضعف البرامج الاجتماعية وقلَّتها خاصة المعنيَّة بالمرأة والطفل. كما يصعب على الكثيرين اتِّباع تعاليم الإسلام في أمور الحياة العادية؛ مثل ضعف الاهتمام بالطعام الحلال لدى الجاليات المسلمة في أمريكا اللاتينية، وقلَّة المقابر الإسلامية في بلاد المهجر. وبالرغم من الإقبال النسبي على الدخول في الإسلام فإن المعتنق يصْعب عليه الاندماج في الجالية العربية المسلمة، والتي تُعاني بدورها من ضعف الترابط الاجتماعي بين أفرادها، وضعف صلة الرحم. هذا بالإضافة إلى عدد من التحديات الأخلاقية الناتجة عن التحديات الفكرية والاجتماعية السابق ذكرها.

ومن خلال أداة الاستبيان، تمكَّن الباحث من استطلاع آراء ٢٥ عينة من الجالية المسلمة في الأرجنتين. حيث كانت أهم التحديات بالنسبة لهم قلة المدارس الإسلامية، يليها غلبة العادات الاجتماعية لمجتمع الأكثرية.

وتقدِّم الدراسة سبلًا مقترحة لمواجهة هذه التحديات؛ مثل الاهتمام بغرْس العقيدة الصحيحة، وإنشاء المدارس الإسلامية، وتعليم العلم الشرعي، وتوفير كتب ومصادر للمعرفة الإسلامية بلغة البلد. وتشدد على أهمية رعاية المسلمين الجدد، وتعزيز الهوية الإسلامية، والتسمِّي بأسماء إسلامية، والوعي بكيفية التعامل مع غير المسلمين وعاداتهم وثقافتهم. وتوجِّهُ إلى حَثِّ الناس على أداء شعائر الإسلام وعدم التهاون بها، وزيادة المساجد والمراكز الثقافية.

يمكن اعتبار هذه الدراسة مرجعًا رصديًّا لأهم المشكلات

التي يعاني منها الوجود الإسلامي في قارة أمريكا اللاتينية. إلا أن الدراسة نشرت في عام ٢٠١٢، أي مر عليها قرابة العقد، ما يدفع إلى ضرورة البحث في التطوُّرات التي شهدتها الجاليات المسلمة في أمريكا اللاتينية مؤخَّرًا.

خاتمة:

اتَّفقت هذه الدراسات الثلاث على توافر العديد من عوامل التعاون بين الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية، بسبب الإرْث التاريخي المشترك منذ هجرات المسلمين والعرب في القرن الخامس عشر، والهجرات اللاحقة بداية من القرن التاسع عشر، إلى جانب إرث مقاومة الاستعمار وهيمنة الدول الغربية. وفي الوقت الحالي تتَّفق دول الجانبين حول عدد من القضايا الإقليمية العربية واللاتينية. وتقدِّم عددٌ من دول أمريكا اللاتينية تجارب تنموية واعدة يمكن الاستفادة من خبراتها، كما يمكن تفعيل سُبل التعاون والتكامل الاقتصادي معها.

وتُشير الدراسات إلى عدد من التحديات التي تواجه التقارب العربي اللاتيني الخارجي، وأيضًا التحديات التي يُعاني منها التواجد العربي والإسلامي داخل دول أمريكا الجنوبية. ويمكن القول إن علاج التحديات الخارجية يتَّفق كثيرًا مع علاج التحديات الداخلية. فتحتاج الدول العربية إلى بذل قدرٍ أكبر من الاهتمام والجهد للتقارب مع دول أمريكا اللاتينية.

ويجب السعي كذلك إلى زيادة عدد المؤسسات الثقافية والتعليمية العربية والإسلامية في القارة اللاتينية لنشر اللغة العربية وتعاليم الدين الإسلامي، وتقديم نماذج مغايرة للثقافة الغربية السائدة هناك. ومن المهم أن تنظر دول العالم العربي والعالم الإسلامي نظرة أكثر جدية لتحقيق التعاون الاقتصادي مع الدول اللاتينية، وربما يمكن خلق مساحات من الحركة الاقتصادية خارج معايير واشتراطات وهيمنة الدول الغربية.

عروض رسائل أكاديمية باللغة العربية

عدم الاستقرار السياسي في أمريكا اللاتينية: أسبابه ودلالاته(*)

محمد جمال علي(**)

مقدمة:

أطروحة "ظاهرة عدم الاستقرار الرئاسي في أمريكا اللاتينية: دراسة مقارنة لكل من البرازيل والأرجنتين والإكوادور" تناقش "عدم الاستقرار السياسي" باعتباره ظاهرة ميَّزت الحياة السياسية في دول أمريكا اللاتينية خاصة منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي وحتى نهايات العقد الثاني من القرن الحالي. ويُقْصَدُ بظاهرة عدم الاستقرار السياسي تكرار حالات عَزْلِ وسقوطِ رؤساء الدول المنتخبين ديموقراطيًّا، ليس بسبب انهيار النظام الديمقراطي والتحوُّل للحكم الاستبدادي، بل يحدث ذلك مع بقاء واستمرار النظام الديمقراطي المدني ولكن مع إجبار بعض الرؤساء على ترك مناصبهم قبل الموعد الدستوري المقرَّر لذلك.

ففي الفترة بين عامي ١٩٧٩ و٢٠١٩ أُجبر ٢١ رئيسًا على ترك مناصبهم قبل نهاية فترة ولايتهم الدستورية، ولم يحدث ذلك بفعل الانقلابات العسكرية، ولكن بفعل الصراع المتواصل بين البرلمان والرئيس بما يهدِّد استمرارَ الرئيسِ في منصبه، ومن ثم فإن الأزمة السياسية في أمريكا اللاتينية هي أزمة استقرار الحكومات وليس استقرار النظم الديمقراطية ذاتها.

وتُقارن الدراسة بين ثلاثة نماذج، هي البرازيل (١٩٩٢، ٢٠١٦)، والأرجنتين (٢٠٠١)، والإكوادور (١٩٩٧، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥)؛ حيث تمثِّل هذه المراحل التاريخية السنوات التي وقعت فيها حالات عزْل الرؤساء عن مناصبهم في الدول الثلاث قبل انقضاء مدة ولايتهم الدستورية، وتتمثَّل المشكلة البحثية في محاولة تفسير واستقصاء العوامل المؤسسيَّة والمجتمعيَّة التي قادتْ إلى حدوث عدم الاستقرار الرئاسي في البلدان الثلاثة.

- **المداخل النظرية للدراسة**

اعتمد الباحث على اقترابات المؤسسية الجديدة والحركات الاجتماعية كإطار نظري لدراسته؛ حيث ترتبط ظاهرة عدم الاستقرار السياسي بطبيعة الترتيبات المؤسسية داخل النظام السياسي، والتي تتمثَّل غالبًا في قدرة البرلمانات على توجيه الاتهام للرؤساء وإجبارهم على مغادرة مناصبهم في حالة عدم حيازة حزب الرئيس للأغلبية في البرلمان. كما ترتبط بهذه الظاهرة أيضًا الاحتجاجات الشعبية والتظاهرات الرافضة للرئيس والمطالبة بعزْله والتي تقودُها حركات اجتماعية وقيادات شعبية فاعلة في المجتمع. ويستخدم الباحث مقولة بيريز لينيان عن "عدم الاستقرار الرئاسي" الذي هو جزء من "عدم الاستقرار السياسي"؛ والتي تفيد بأن نظرية عدم الاستقرار الرئاسي تنطلق من افتراض أن بعض القوى السياسية سواء مُثِّلَتْ داخل البرلمان أو الحركات الاجتماعية قد تمثِّل تحديًا للسلطة التنفيذية إذا ما تمكَّنت من خلق ظروف من شأنها تسهيل إنهاء حكم رئيس أو إدارة معيَّنة. وفي المقابل فإن القوى السياسية المؤيِّدة للرئيس داخل البرلمان أو على مستوى الحركات الاجتماعية بإمكانها تشكيل درعٍ يحمي الاستقرار الرئاسي. هذا فضلًا عن طبيعة سياسات الرئيس واستجاباته لمطالب البرلمان ومطالب الحركات والقوى المجتمعية المختلفة وقدرته على التعامل معها بما يضْمن منعَ الاحتقان الشعبي والتوتُّر السياسي ويحفظ استقرار حكمه وشرعيَّته خلال مدَّة ولايته.

(*) تعرض هذه الورقة رسالة: رامز إبراهيم حمودة حسن نصر الدين، ظاهرة عدم الاستقرار الرئاسي في أمريكا اللاتينية: دراسة مقارنة لكلٍّ من البرازيل والأرجنتين والإكوادور، رسالة دكتوراه، إشراف: د.جابر عوض، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٢١.

(**) باحث دكتوراه في العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

● **أسباب عدم الاستقرار الرئاسي في دول أمريكا اللاتينية**

١) إرث نضالي ثري لحركات الاحتجاج ضدَّ السلطوية:

القوى الاجتماعية الفاعلة بالمجتمع هي العامل الرئيسي في عدم الاستقرار الرئاسي في أمريكا اللاتينية؛ فكما سبقت الإشارة لم تكن ترتبط ظاهرةُ عدم الاستقرار الرئاسي بتدخُّلات المؤسسة العسكرية، وإنما بالصراع السياسي بين القوى المدنية ذاتها سواء كانت أحزابًا ممثَّلةً في البرلمان أو حركات اجتماعية واحتجاجية واسعة النطاق.

تستعرض الدراسة في الفصل الأول أبرز الملامح التاريخية لتشكُّل الحركات الاجتماعية المعاصرة في الدول الثلاث؛ وتشْرح أوجهَ التشابه والتقارب بينها فيما يتعلَّق بالطبقات الاجتماعية وعلاقات العمل ونمط الإنتاج منذ الحقبة الاستعمارية وبعد الحصول على الاستقلال والخضوع للحكم الملكي أو الإقطاعي وصولًا للحكم العسكري خلال منتصف القرن الماضي وقبل بداية الموجة الثالثة للتحوُّل الديمقراطي في النصف الثاني من القرن العشرين.

فعلى الرغم من تشكُّل بعض حركات المقاومة الشعبية للسلطات المحلية الإقطاعية وللسلطات الاستعمارية في الدول الثلاث؛ فإن هذه الحركات ظلَّت ضعيفةً وقابلةً للقمع والسيطرة، إمَّا نتيجة لنمط الإنتاج الذي كان يعتمد بالأساس على الإنتاج الزراعي في البرازيل والإكوادور والأرجنتين، خصوصًا في عهد الاستعمار والعصور الأولى في مرحلة ما بعد الاستقلال، أو نتيجة للعنف المفرط الذي مارستْه الحكومات العسكرية حتى في مراحل تزايُد قوة المجتمع المدني وحركات المقاومة مع تغيُّر نمط الإنتاج والتوجُّه نحو التصنيع وتكوُّن الطبقات العمَّالية الفاعلة في كلٍّ من الأرجنتين والبرازيل، أو ظهور التنظيم الحديث لحركة السكَّان الأصليِّين في الإكوادور منذ ثلاثينيَّات القرن العشرين. وقد أسْفر ذلك عن تكوين "إرْثٍ ثَرِيٍّ" من النضال ضدَّ السلطات السياسية في البلدان الثلاثة، مثَّل لاحقًا أساسًا متينًا للحركات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع والتي أسْهمت في موجة التحوُّل الديمقراطي وفي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي اللاحق عليها في الوقت نفسه.

٢) تحوُّل ديموقراطي وصفقات سياسية مع العسكريِّين:

في الفصل الثاني تتناول الدراسةُ دورَ الأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدتْها دول أمريكا اللاتينية في التحوُّل من النُّظم السلطوية إلى النظم الديمقراطية، وفي عدم الاستقرار السياسي في إطار الأنظمة الديمقراطية. حيث شهد عِقدي السبعينيَّات والثمانينيَّات من القرن الماضي انسحاب العسكريِّين من الحياة السياسية في البرازيل (١٩٨٥)، والأرجنتين (١٩٨٣)، والإكوادور (١٩٧٩)، وذلك عقب الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي مَرَّتْ بها الكثيرُ من بلدان أمريكا اللاتينية والتي أضْعفت شرعيَّة الحكم العسكريِّ الذي كان يَعِدُ بتحقيق إنجازات اقتصادية ضخمة، كما تولَّد إدراكٌ لدى أفراد المؤسسة العسكرية أن السياسة والانغماس فيها له تأثيرٌ سلبيٌّ على وحدة صَفِّ القوَّات المسلَّحة واحترافيَّتها ومصداقيَّتها.

وفي المقابل أبْدت النُّخب المدنيَّة بما فيها التيارات اليسارية الراديكالية تفهُّمًا لمخاوف العسكريِّين من تبعات التحوُّل الديمقراطي، وهو ما أسْفر عن صفقات سياسية تقرَّر فيها العفوُ عن جرائم الماضي التي ارتكبَها عسكريُّون، وهو ما قَلَّلَ من التهديدات المتصوَّرة لأفراد المؤسسة العسكرية. وكان العامل الدولي من أهم العوامل في نجاح التحوُّل الديمقراطي في أمريكا اللاتينية؛ حيث كان السياق الدولي غير مرحِّب بالانقلابات العسكرية والحكم العسكري، ووصل الأمر إلى حَدِّ التهديد بالعقوبات الاقتصادية وفرْضها على الأنظمة العسكرية.

وعلى الرغم من نجاح بعض أنظمة الحكم العسكرية على الصعيد الاقتصادي، كما هو الحال في البرازيل التي حَقَّقَ فيها الحكم العسكريُّ تطوُّرًا اقتصاديًّا هائلًا وُصِفَ بـ"المعجزة"، كما استطاع القضاء على خطورة وتهديد التيار اليساري الراديكالي المسلَّح، فإن ذلك أيضًا اعتُبر عاملًا من عوامل انتهاء الحكم العسكري؛ إذْ أنجزَ النظامُ المهامَّ التي جاء من أجلها. وهو خلاف ما حدث في الأرجنتين مثلًا؛ التي نجح النظام العسكري فيها في القضاء على التهديد المسلَّح للراديكاليِّين اليساريِّين، ولكنه فشل على المستوى الاقتصادي ومارسَ عُنْفًا وإرهابًا شديديْن ضدَّ

الطبقة الوسطى، فضلًا عن انتشار تقارير حول الفساد الرسمي داخل النظام، وفاقم من الأمر الهزيمة العسكرية التي مُني بها الجيش الأرجنتيني في حرب الفوكلاند في مواجهة الجيش البريطاني عام ١٩٨٢. وقد أسْفر القمعُ الشديدُ الذي مارستْه الحكومةُ العسكريةُ في الأرجنتين عن تبلْور حركةٍ حقوقيةٍ قويةٍ داخل الأرجنتين تطالب بحقوق الإنسان بسبب ظروف الاعتقال الصعبة للمعارضين السياسيِّين، وأصبحت السِّمة الحقوقية هي السِّمة الأساسيَّة التي تميِّز الحركات الاجتماعية داخل الأرجنتين.

وبالتالي ثمة عاملان لانتهاء النظم العسكرية، الأول هو نجاح النظام العسكري في إنجاز مهمَّته، والثاني هو إخفاقه في فعل ذلك؛ وذلك في إطار سياق دولي داعم للانتقال الديمقراطي ورافض لاستمرار الحكم العسكري، وفي إطار سياق إقليمي من الانتقال الديمقراطي في الدول المجاورة.

وقد أسْفرت موجةُ التحوُّل الديمقراطي عن امتلاك الطبقات العمَّالية وتنظيماتها السياسية والنقابية قوةً هائلةً في مجتمعات أمريكا اللاتينية؛ وهو ما تعكسه الأعداد الضخمة من الإضرابات التي تمَّ تنفيذها في هذه الدول؛ والتي تدُلُّ على تحوُّل هذه الطبقة من "طبقة ضعيفة واهنة إلى واحدة من أقوى الفئات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية".

٣) النظم الحزبية وعدم الاستقرار الرئاسي في أمريكا اللاتينية:

تُعتبر طبيعة النظم الحزبية من أهم عوامل عدم الاستقرار الرئاسي في أمريكا اللاتينية؛ حيث تُعاني الأحزاب البرازيلية من ضعف وهشاشة شديديْن؛ بسبب عدم وجود صلات وجذور قويَّة بين أغلب الأحزاب السياسية من جهة، والمجتمع وفئاته وطبقاته المتنوِّعة من جهة أخرى، فضلًا عن ضعف أجهزة صنع القرار الداخلي بهذه الأحزاب، والضعف المؤسَّسي وغياب الانضباط الحزبي والأيديولوجي داخل الحزب الواحد، كما أن الانتماء الحزبي لا يُعَدُّ محددًا قويًّا للانتخابات في البرازيل؛ إذ يُعَدُّ المؤشِّرُ الأهم في نظر الناخبين هو شخصية المرشح وليس ولاؤه الحزبي؛ كما أثبتت استطلاعاتٌ للرأي افتقادَ الأحزاب للشرعية داخل المجتمع، واقتناعَ غالبية الشعب بإمكانية وجود نظام ديموقراطي بدون أحزاب. وتُعاني الحياة السياسية في البرازيل من حالة التفتُّت الحزبي والزيادة الكبيرة في أعداد الأحزاب الممثَّلة داخل البرلمان بما يُعيق قدرةَ اللاعبين السياسيِّين على تسْيير دفَّة الحكم، ويُعَدُّ ذلك من أهمِّ أسباب عدم الاستقرار الرئاسي في البرازيل.

وكما هو الحال في البرازيل، تُعاني الأحزاب السياسية في الإكوادور من ضعفٍ مؤسَّسي بالغٍ يمنح الحركات الاجتماعية خارج النظام الحزبي اليدَ العُليا في التحوُّلات السياسية في البلاد؛ حيث ينظر المواطنون للأحزاب السياسية كتجمُّعات مهتمَّة بتحقيق مصالح أعضائها وحسْب؛ فلا تتمتَّع الأحزاب بجذورٍ راسخةٍ داخل المجتمع، ولا تقوم بوظائفها التمثيلية كما ينبغي؛ وهو ما يدفع لإذكاء مشاعر السخط على الحكومات وانتظام الجماهير في حركات اجتماعية خارجة عن النظام الحزبي؛ ما ينتج عنه موجات من الاحتجاجات ضد الحكومات تنتج عنها ظاهرة عدم الاستقرار الرئاسي.

أمَّا النظام الحزبي في الأرجنتين فقد اتَّسم بالمؤسسية والاستمرارية مقارنةً بالبرازيل، بسبب هيمنة حزبيْن رئيسيَّين على الحياة السياسية في الأرجنتين لعقودٍ طويلة، وهما الحزب الراديكالي والحزب البيروني؛ ومع ذلك فإنه منذ تسعينيَّات القرن الماضي شهدتْ الأرجنتين أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية هائلة بلغت أوْجها في العام ٢٠٠١؛ وكان من توابع هذه الأزمة انخفاض كبير في الولاء الحزبي وصعود وهبوط الحظوظ الانتخابية للأحزاب الجديدة الأقل تأثيرًا، وتغيُّر في السلوك الانتخابي للمواطنين الذين تزايدت معدَّلات مقاطعتهم للعمليات الانتخابية. وانتهى الأمر بشبه انهيارٍ كبيرٍ للحزب الراديكالي أحد الحزبين الرئيسيَّيْن في البلاد؛ الذي أُطيح به من السلطة في عام ٢٠٠١، ومُني بخسارة هائلة في انتخابات عام ٢٠٠٣ حيث حصل مرشَّحه للرئاسة على ما يقارب ٢٪ فقط من أصوات الناخبين. واتَّجهت البلاد منذ ٢٠٠٤ إلى نظام سياسي يهيمن عليه حزبٌ واحدٌ هو الحزب البيروني الذي تمكَّن من الاحتفاظ بقوَّته رغم العواصف السياسية التي شهدتْها

الأرجنتين بفضل شبكاته التنظيميَّة وصلاته القويَّة بالمجتمع واعتماده على إرث الزعيم الأرجنتيني السابق خوان بيرون.

٤) انهيار التحالفات التشريعية وعدم الاستقرار الرئاسي في أمريكا اللاتينية:

تسلِّط الدراسةُ في الفصل الثالث الضوءَ أيضًا على بعض العوامل المؤسسية المؤدِّية لظاهرة عدم الاستقرار الرئاسي، وأبرزها في أمريكا اللاتينية ظاهرة انهيار التحالفات التشريعية وعدم قدرة الحزب الحاكم أو الرئيس على الاحتفاظ بقاعدة كبيرة مؤيِّدة له داخل البرلمان؛ بما يسبِّب عدم الاستقرار ومطالبة البرلمانات بعزْل الرؤساء وتوجيه الاتهام لهم في الأزمات الكبرى التي تواجه النظام السياسي.

ففي البرازيل في تسعينيات القرن الماضي واجهَ الرئيس كولور دي ميللو أزمةً كبيرةً حينما فشل في تعبئة تأييد البرلمان لصالح برنامجه للإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي كانت سَتُحَمِّلُ المواطنين تكاليف اجتماعية كبيرة، وانتهى الأمر بإعلان الرئيس عزل نفسه بعد تعطيل البرلمان لغالبية سياساته. ولم يكن الموقف الأيديولوجي أو الالتزام المبدئي هو السبب الرئيسي وراء رفض البرلمان لسياسات الرئيس؛ لأن الاتهامات والمعارضات لسياسات الرئيس جاءت حتى من أحزاب وشخصيات يمينيَّة لا تتعارض مع أجندة الرئيس، وإنما يرجع السبب في ذلك للمنظومة الحزبية والانتخابية في البرازيل والتي تتَّسم بهشاشة التكتُّلات الحزبية وسهولة انشقاق الأفراد عن أحزابهم بعد النجاح في الانتخابات؛ ومن ثم ضرورة احتفاظ الرئيس بعلاقات شخصية وسياسية قويَّة مع النُّخب المختلفة في البرلمان خاصة في ظلِّ عمله وحيدًا دون تكتُّل حزبي أو تحالُف تشريعي برلماني قوي.

وفي الأرجنتين انهار التحالف التشريعي بين الحزب الراديكالي وأحد أحزاب يسار الوسط بعد أن تمكَّن من السيطرة على البرلمان وإيصال مرشَّحه للرئاسة إلى رأس السلطة عام ١٩٩٩، إلَّا أن أزمات عديدة وقعت داخل التحالف نفسه، والذي ثبت عدم تجانُسه اجتماعيًّا، حيث شملت قاعدته الاجتماعية تنوعًا هائلًا، ولم يكن يمثِّل أية قوة اجتماعية محدَّدة، وقد أفْضت هذه الأزمات لخسارة فادحة للتحالف في انتخابات التجديد النصفي التي أعادت الحزب البيروني المنافس للسيطرة على المجالس التشريعية في ٢٠٠١ وإصابة الحكومة بشللٍ شبه كامل وانعدام قدرتها على تنفيذ أيَّة سياسات كانت قد وَعَدَتْ بها، قبل أن ينتهي الأمر لاحقًا بالانهيار شبه التام للحزب الراديكالي وهيمنة الحزب البيروني على السياسة في الأرجنتين كما سبقت الإشارة.لم يختلف الأمر كثيرًا في الإكوادور؛ حيث فشلت الحكومات المتعاقبة في الحفاظ على الائتلافات التشريعية والحكومية التي تشكَّلت هذه الحكومات على أساسها؛ وذلك بسبب عدم قدرة الرؤساء على استرضاء الأحزاب السياسية وحثِّها على البقاء في التحالف؛ وذلك منذ أن حَرمت التعديلات الدستورية في عام ١٩٩٦ رئيس الدولة من استخدام سلطته لتخصيص موارد مالية لإقليم بعينه. وقبل ذلك كان سلاح المخصَّصات المالية أهمَّ أداة في أيدي الرؤساء من أجل التفاوض حول التحالفات الحزبية والائتلافات التشريعية والحكومية.

- **لغز الرسوخ الديمقراطي في أمريكا اللاتينية رغم الأزمات؟!**

وَيُعَدُّ سؤالُ: لماذا تحتفظ النظم السياسية في أمريكا اللاتينية بالديمقراطية رغم كلِّ ما تُعانيه وتُنتجه من أزمات وغياب للاستقرار السياسي؟ أحدَ أهمِّ الأسئلة التي تواجه الباحثين عند دراسة نظم أمريكا اللاتينية.

فمنذ الموجة الثالثة للتحوُّل الديمقراطي ترفض المؤسسات العسكرية في أمريكا اللاتينية فكرة التدخُّل المباشر في الحياة السياسية مجدَّدًا بحجَّة إنهاء عدم الاستقرار وإنشاء نظم تسلُّطية كما كان يحدث في الماضي، ومن ثمَّ لم تُفْضِ التجارب المتعدِّدة من عدم الاستقرار الرئاسي إلى ظهور نظم عسكرية سلطويَّة واحتفظتْ بلدان أمريكا اللاتينية بنظمها الديمقراطية رغم أزماتها. وفي الفصل الثالث تفسِّر الأطروحةُ التي بين أيدينا ذلك بعدم رغبة المؤسسة العسكرية في التورُّط في أية أعمال قمع أو عنف والحفاظ على سمعتِها لدى الرأي العام وتجنُّب الوقوع في شَرَكِ الانشقاقات السياسية، وأنها باتت تهدف في مراحل الأزمات إلى الحفاظ فقط على مصالحها المؤسسية

والإنفاق العام على تدريبها وتسليحها ودفع مرتَّبات جيِّدة لأفرادها وحمايتهم من الملاحقات القضائيَّة، واقْتصر تدخُّل القوات المسلَّحة في أوقات الأزمات فقط على الحفاظ على الأمن في أوقات عجْز قوَّات الشرطة عن ذلك ومهامّ التعامل مع الكوارث الطبيعية وغير ذلك، دون أيِّ تدخُّل سياسي مباشر في الخلافات والصراعات السياسية.

ويمكننا القول إن السبب في ذلك يعود إلى شيوع ورسوخ ثقافةٍ سياسيةٍ ديمقراطيةٍ لدى النُّخب والجماهير، بالإضافة إلى حسابات أخرى متعلِّقة بالرفض الدولي للانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية، فضلًا عن قوة المجتمع المدني والحركات الاجتماعية الفاعلة ببلدان أمريكا اللاتينية، ولم تتناول الأطروحة إشكالية غياب الاستقرار السياسي مع وجود ديمقراطية راسخة، وبأن الديمقراطية المدعومة من الخارج ليس من الضروري أن تحقِّق الاستقرار السياسي وهو أحد أهداف الأنظمة الديمقراطية من الأساس.

- **عدم الاستقرار الرئاسي وتداعياته السياسية والاجتماعية**

يستعرض الفصل الرابع آراء متباينة لتقييم ظاهرة عدم الاستقرار الرئاسي وآثارها السياسية المختلفة؛ فينما يرى البعض أن هذه الظاهرة جد خطيرة نظرًا لتهديدها للمسار الديمقراطي وإمكانيَّة تغييب الثقافة الديمقراطية عن الشعوب وتفضيل الحكم السلطوي بدلًا منها، هذا فضلًا عن تسميم المناخ السياسي وإنهاك النُّخب في الصراعات السياسية حول بقاء الرئيس من عدمه بدلًا من التركيز على قضايا التنمية. ويرى آخرون أن الظاهرة ليست بهذا السوء وإنما تحمل بعض الأوجه الإيجابيَّة المتمثِّلة في تصحيح الديمقراطية لمسارها وعزْل الرؤساء الفاسدين والضعفاء وغير القادرين على صنع سياسات تكْفل استقرار أنظمتهم ونيْل القبول والشرعية لدى القطاعات الواسعة من الفاعلين السياسيِّين والاجتماعيِّين. وهو ما يحفِّز الرؤساء اللاحقين على تطوير سياساتهم والحرْص على بناء تحالفات سياسية قويَّة وجادَّة، وهو ما حدث بالفعل في البرازيل بعد عزْل كولر دي ميللو؛ حيث نجح الرئيس المؤقَّت الذي حَلَّ محلَّه في تكوين تحالفٍ برلمانيٍّ قويٍّ ضَمِنَ به الدعم للإصلاحات المالية الهامَّة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن فاعلية الحركات الاجتماعية داخل مجتمعات أمريكا اللاتينية وقدرتها على التأثير الكبير في السياسات ومحاسبتها ومراقبتها لأصحاب السلطة فيما يُعرف بـ"الاتهام الشعبي" لرئيس الجمهورية، يُعَدُّ في نظر الباحث من أهمِّ مؤشِّرات الديمقراطية داخل المجتمع؛ حيث يمثِّل ذلك تفعيلًا للمساءلة المجتمعيَّة للحكومات، ويتعلَّق ذلك بقضايا مهمَّة مثل حقوق الإنسان والفساد المالي وغير ذلك؛ ولكن في المقابل فإن استمرارَ الحراك الاجتماعي بصورة ثوريَّة دائمة لا تهدأ يمكنه تقويض الديمقراطية ذاتها؛ وهو ما عمل بعض القادة السياسيِّين في بعض دول أمريكا اللاتينية على تلافِيه من خلال تحقيق معدَّلات أكبر من الرضا الشعبي وتهدئة القطاعات الغاضبة ومراعاة مصالحها في السياسات العامة، فيما تُطْلِقُ عليه الدراسة "استعادة التوازن للنظام السياسي".

وقد حدث ذلك بصورة واضحة في الأرجنتين التي نجحت فيها النُّخبة الحاكمة في عام ٢٠٠٣ من تقليل حِدَّةِ الاستقطاب السياسي وإجراء انتخابات بدون استقطاب وصراع كبير، وانتهى الأمر بترويض الاحتجاجات الاجتماعية واستعادة الاستقرار. وذلك خلافًا لما حدث في الإكوادور التي حاول فيها النظام الديمقراطي إدْماج الحركات الاحتجاجية القائمة على أُسُسٍ إثنيَّة وعرقيَّة في النظام السياسي، ولكنه فشلَ في صنع سياسات اقتصادية واجتماعية تقلِّل معدَّلات الفقر وتحقِّق المصالح الاقتصادية المباشرة للقطاعات المهمَّشة، ولذلك ظلَّت قدرةُ الإكوادور على احتواء الاحتجاج السياسي محدودة.

وفي البرازيل كان المحدِّد الأهم لاستعادة توازن الاستقرار الرئاسي هو نضْج النخب السياسية وتعلُّمها من الأخطاء التي عرفتْها التجربة الديمقراطية البرازيلية في بدايتها؛ حيث باتُوا منذ منتصف التسعينيَّات أكثر قدرة على صناعة التحالفات التشريعية والحزبية الأكثر قوة وتماسكًا من ذي قبل، وتتمثَّل الأداةُ الرئيسيةُ في ذلك في حيازة الرئيس لسلطات واسعة في مخصَّصات الموازنة العامة وفي توسيع الحقائب الوزارية، وتكون

هذه السلطات أداته الرئيسية لتوسيع تحالفه التشريعي والسياسي الذي يمكِّنه من تمرير السياسات العامة التي يتبنَّاها.

خاتمة: أهمية التجارب اللاتينية للتحول السياسي العربي

تعتبر تجارب التحوُّل الديمقراطي في أمريكا اللاتينية ملهمةً للكثير من البلدان المتأخِّرة سياسيًّا في العالم العربي ودول الجنوب بشكل عام؛ حيث نجحت بلدان أمريكا اللاتينية في إحداث تحوُّل ديمقراطي في غالبية هذه البلدان ولم تتراجع نحو السلطوية العسكرية مجدَّدًا رغم ما تواجهه الأنظمة الديمقراطية من أزمات. فهل ثمة ما يمكن أن تتعلَّمه دول الجنوب والبلدان العربية من هذه التجارب اللاتينية؟

الإجابة على هذا السؤال ليست بسيطة؛ فليس ثمَّة حلول سحرية يمكن استلهامها من الحركات السياسية في أمريكا اللاتينية؛ وليس ثمَّة ممارسات وأشكال للفعل السياسي والتنظيم الاجتماعي وُجِدَتْ في أمريكا اللاتينية وغابتْ في العالم العربي؛ وإنما هي شروط الواقع والسياقات التاريخية التي أسْهمت في إحداث التحوُّل الديمقراطي ورسوخه في أمريكا اللاتينية، وهي الشروط والسياقات التي اختلفتْ بالنسبة للحالة العربية. خاصة فيما يتعلَّق بالدعم الدولي الكبير للتحوُّل الديمقراطي والضغط الهائل الذي مارستْه القوى الغربية على الأنظمة العسكرية من أجل التحوُّل نحو الديمقراطية في أمريكا اللاتينية.

وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى بعض أوجه النقد لأطروحة الدكتوراه التي نعرض لها في هذا التقرير، فعلى الرغم من ثراء الأطروحة بالمعلومات بالغة الأهمية، فإنه ثمَّة بعض المشكلات في طريقة عرض المعلومات وترتيب الفصول والمباحث بصورة تصعِّب من قراءة الأطروحة.

حيث تتداخل المعلومات الخاصَّة بالدول الثلاث محل الدراسة بشكل شبه عشوائي؛ فلم يخصِّص الباحث مباحث أو مطالب مستقلَّة داخل الفصول لشرح تفاصيل المعلومات والأحداث الخاصَّة بكلِّ دولةٍ على حدة، وفق خطٍّ تحليلٍ واحدٍ يُفيد المقارنة بين حالات الدراسة؛ وبدلًا من ذلك لَجَأَ إلى الحديث عن كلِّ البلدان في كل المباحث والفصول ربما بهدف التركيز على الموضوعات محل البحث بدلًا من التركيز على الدول ونماذج الدراسة نفسها؛ إلَّا أن ذلك أنتج نصًّا غير متماسك وغير مرتَّب على الإطلاق، كما تفرَّقت المعلومات الخاصَّة بكلِّ من حالات الدراسة بين الفصول والمباحث بشكلٍ يصعِّب على القارئ مهمَّة تتبُّع تطوُّر الأحداث داخل كلِّ دولة وفهمها بالشكل المناسب. هذا فضلًا عن مشكلات منهجية أخرى متعلِّقة بصياغة المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة، وكذلك مشكلات متعلِّقة بصياغة الفروض التي تسْعى الدراسة لاختبارها.

محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول أمريكا اللاتينية

فترة ما بعد الحرب الباردة

محمد علي إسماعيل(*)

مقدمة:

إن دراسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه جوارها الإقليمي، تُعطي لنا في العالم العربي صورةً عن التفاعلات في تلك المنطقة ومدى تأثير واشنطن كقوة عالمية على بلدانٍ نامية أو متوسطة. ذلك كون السياسة الأمريكية في هذا النطاق تتسم بتباينٍ مُفرط؛ فمن علاقات تعاونية مع بلدان مثل المكسيك والبرازيل في فترات إلى فتور تلك العلاقات عند صعود قادة في تلك الدول يسعون إلى الخروج من أسر الهيمنة الأمريكية كحالة البرازيل أثناء فترة حكم "**لولا دا سيلفا**" الأولى، أو قطع العلاقات عقب صعود ترامب وسياسته التي أُعتُبرت عدائية لدولة كالمكسيك. وفي الوقت نفسه، نجد أن علاقات واشنطن مع بعض الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية تتسم بعداءٍ شديد يكاد يصل إلى درجة الصدام، كما هو الحال مع دول مثل كوبا وفنزويلا.

في هذا السياق، نقوم بعرض دراسة أعدها الباحث **محمد سيد إمام أحمد وهيدي**، بعنوان "**محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول أمريكا اللاتينية فترة ما بعد الحرب الباردة**"[(١)]، وهي رسالة ماجستير حصل عليها الباحث من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة عام ٢٠٢٠. تقع الدراسة في ٢٤٥ صفحة، وتتألف من ثلاثة فصول يشتمل كل فصل على مبحثين فضلا عن مقدمة وخاتمة.

- **الإطار التحليلي للدراسة:**

في المقدمة يُحدد محمد سيد وهيدي أربعة مفاهيم أساسية ينطلق منها في الاقتراب من مشكلته البحثية، وهي: المحددات الداخلية / الخارجية - السياسة الخارجية - مناطق النفوذ والتدخل الدولي. كما يرتكز على نظرية التغير في السياسة الخارجية كإطار تفسيري لبحث مدى تغير أو استمرار سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول أمريكا اللاتينية خلال فترة دراسته التي امتدت من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٢٠، والتي تعاقبت فيها أربع إدارات أمريكية مختلفة (بيل كلينتون، وجورج دبليو بوش، وباراك أوباما، ودونالد ترامب).

ويعتبر وهيدي أن عملية الاستمرار أو التغير في السياسة الخارجية لأي دولة محكومة بعددٍ من المحددات الخارجية كـ (القدرات النسبية للدولة، والوحدات الدولية التي تتعامل معها السياسة، والقواعد الحاكمة للتفاعلات على الساحة الدولية.. وغيرها)، والمحددات الداخلية (تصورات النخبة الحاكمة عن الدولة وسياستها الخارجية، والبدائل المتاحة للسياسات القائمة، والتكلفة المادية والمعنوية لما يفرضه التغيير).

ومن ثم، يولي "وهيدي" اهتمامًا كبيرًا بأثر التغير في القيادة السياسية على التغير في السياسة الخارجية للدولة، محددًا ذلك التغير في القيادة بثلاثة أنماط، هي:

١. **تغير رئيس الدولة وإحلاله بغيره من نفس الاتجاه السياسي.**

(*) باحث في العلوم السياسية.

(١) محمد سيد إمام أحمد وهيدي، محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول أمريكا اللاتينية فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٢٠).

٢. إحلال بعض أعضاء النخبة بغيرهم من نفس الاتجاه السياسي، أو من اتجاه سياسي مخالف.

٣. إحلال النخبة القائمة بنخبة معادية للنظام القائم عن طريق تغيير ثوري؛ الأمر الذي يؤدي إلى تغييرٍ جذري في السياسة الخارجية.

ويعتمد الباحث في تحليله على المنهج المقارن، معللًا ذلك بقدرة هذا المنهج على "**رصد أوجه التشابه والاختلاف والتداخل في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول أمريكا اللاتينية**"، موضحًا أن الدراسة تعتمد على "**المقارنة الطولية، من خلال اختيار متغير واحد، ومتابعة أوجه التغير عبر فترة زمنية محددة، وتمر فترة الدراسة بأكثر من رئيس أمريكي يعبر عن توجهات أكثر من حزب، ومن ثم يعد المنهج المقارن وسيلة لرصد جوانب التشابه والاختلاف وعناصر التغير والاستمرار في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول أمريكا اللاتينية..**".

أولًا- محددات السياسة الخارجية الأمريكية

أ) المحددات الداخلية

يعتبر وهيدي أن طبيعة النظام السياسي الأمريكي تُتيح للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية لعب دور فاعل في صياغة ورسم معالم السياسة الخارجية بدرجاتٍ مختلفة من التأثير؛ مرجعًا ذلك لطبيعة النظام الأمريكي الذي يقوم على مبدأي الرقابة والتوازن بين المؤسسات، ففي الوقت الذي يمنح فيه مؤسسة سلطة يُعطي لغيرها سلطة الرقابة عليها، الأمر الذي أدى إلى أن تكون علاقة تلك المؤسسات ببعضها أقرب إلى "مؤسسات منفصلة تتقاسم السلطة".

استعرض الباحث أهم العوامل الداخلية التي تتحكم أو تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية بشكلٍ عام، واعتبر أن عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تتسم بالتعقيد والتشابك نظرًا لتداخل صلاحيات وتأثير أكثر من مؤسسة رسمية وغير رسمية، **وتشتمل المحددات الرسمية على:**

١. دور الرئيس في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية.

٢. أبرز الوزارات المعنية بصنع وتنفيذ تلك السياسة (الخارجية، والدفاع، والأمن الداخلي).

٣. الهيئات الرسمية المشاركة في صنع السياسة الخارجية (مجلس الأمن القومي، ووكالة الاستخبارات المركزية، والكونجرس، ونائب الرئيس).

توصل الباحث إلى أن الولايات المتحدة كنظام سياسي رئاسي فيدرالي تلعب فيه مؤسسة الرئاسة الدور المحوري والأبرز في عملية صنع القرار الخارجي ولكن في إطار مؤسسي يشارك فيه الكونجرس؛ الأمر الذي يحد من صلاحيات الرئيس أحيانًا، ويؤدي إلى عمليات جذبٍ وشد بين المؤسستين في عملية صنع القرار الخارجي.

أما المحددات غير الرسمية، فقد حددها الباحث في:

١. الأحزاب السياسية.

٢. الرأي العام.

٣. الإعلام.

٤. جماعات الضغط والمصالح.

استنتج الباحث أن أكثر تلك المحددات غير الرسمية تأثيرًا هي الأحزاب السياسية، ويرجع ذلك إلى أنه قد تؤثر الأيديولوجيا والانتماء الحزبي للرئيس الأمريكي على سياسته الخارجية، فالأمر مرتبط بالرئيس الذي أعطاه الباحث الدور المحوري والفاعل في عملية صنع السياسة الخارجية.

ب) المحددات الخارجية

انصب اهتمام الباحث في هذا الجزء على إبراز أهمية منطقة أمريكا اللاتينية وخصائصها الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية، وما شهدته من تحولات –في أعقاب الحرب الباردة– أدت إلى زيادة وزنها الإقليمي والدولي. وفي هذا الإطار، عرضت الدراسة لثلاث من تجارب التحول في دول (البرازيل، وفنزويلا، والمكسيك)، والتي نازعت الهيمنة الأمريكية في مجال أمنها القومي واتسمت بالاستقلال عن هيمنة واشنطن، ما أثَّر على نفوذها في تلك البلدان.

ومن ثم، تناول الباحث أثر التنافس الدولي على أمريكا اللاتينية في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاهها، معتبرًا أن ذلك التنافس محدد من المحددات الخارجية. هذا لكون وجود أي دولة أو فاعل دولي منافس للمصالح الأمريكية في منطقة أمريكا اللاتينية التي تمثل عمقًا استراتيجيًا ومنطقة نفوذ تقليدي للولايات المتحدة الأمريكية، وبما يستتبعه من تهديدات مباشرة للمصالح الأمريكية، سوف يؤدي إلى رد فعل أمريكي على تلك التحركات.

ثانيًا- السياسة الخارجية أثناء حكم الديمقراطيين

يعود الباحث في هذا الجزء ليُطبق فرضياته النظرية على الممارسة العملية، وفيما يتعلق بالمحددات الداخلية الرسمية في فترة حكم الرئيسين أصحاب الخلفية الديمقراطية، فإنه يرى أن المحدد الأول، المتعلق بدور الرئيس في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، يتأثر بمجموعة من العوامل التي تتكامل وتشكل محددات السياسة الخارجية الأمريكية، تلك العوامل هي: سمات الرئيس الشخصية، والبيئة السياسية المحيطة به، وديناميات التفاعلات السياسية.

أ) عهد بيل كلينتون (١٩٩٣-٢٠٠١)

فيما يتعلق بسياسة إدارة كلينتون تجاه أمريكا اللاتينية، استعرض الباحث خمس قضايا، **الأولى** تتعلق باتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، التي أسست لانعقاد قمة الأمريكيتين (SOA) في أبريل ١٩٩٤، بهدف تعميق الممارسات الديمقراطية، وتحقيق النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر والتمييز، إلا أن تلك القمة وما نتج عنها من اجتماعات لم تحقق أهدافها. **القضيتان الثانية والثالثة** تتعلقان بدعم الأنظمة المتحولة إلى الديمقراطية في المكسيك وهاييتي؛ اقتصاديًا في حالة المكسيك وعسكريًا في حالة هاييتي مما أدى في حالة المكسيك إلى خروجها من الأزمة الاقتصادية بعد تقديم الدعم المالي اللازم من قبل إدارة كلينتون، وعودة الرئيس الهاييتي إلى الحكم بعد الضغط على قادة الانقلاب الذي شهدته.

أما **القضية الرابعة**، فتتعلق بسياسة احتواء كوبا، والتي يرى الباحث أن إدارة كلينتون قد فشلت في تطوير استراتيجية فعالة لتعزيز نمو الديمقراطية فيها، وأرجعت الدراسة الأمر إلى تناقضات سياسات إدارة كلينتون التي تعود إلى تناقض مصالح أعضائها، ما أدى في نهاية المطاف إلى انعزال واشنطن عن قضايا كوبا، الأمر الذي يؤكد تسيد برجماتية "كلينتون" مبادئ الليبرالية. أما **القضية الخامسة**، فتتعلق بموقف الإدارة من الإرهاب والمخدرات في أمريكا اللاتينية، حيث يرى الباحث أن تركيز إدارة كلينتون على سياسات مكافحة المخدرات دفعها إلى عدم الالتزام بقضايا الديمقراطية في عددٍ من دول أمريكا اللاتينية مثل كولومبيا وبيرو وغيرهما، مكتفيةً بإصدار التشريعات المغلظة وغلق الحدود مع المكسيك.

خلص الباحث إلى أن الإدارة الأمريكية في فترة حكم كلينتون افتقدت إلى القدرة على صياغة نهج شامل للتعاطي مع دول أمريكا اللاتينية، وأنها لم تستثمر نجاحاتها الأولية في تعميق الروابط والمشاركات الاستراتيجية بالمنطقة، مرجعًا ذلك إلى أسباب شخصية متعلقة بالرئيس كلينتون وأسباب هيكلية تتعلق بطبيعة النظام السياسي الأمريكي. وفيما يتعلق بالأسباب الشخصية؛ فقصرها على عدم إلمام الرئيس بقضايا المنطقة، وانشغاله داخليًا بقضايا عزله ومحاولته لإيجاد التوازنات اللازمة لتدعيم موقفه الداخلي. أما الأسباب الهيكلية؛ فأرجعها إلى تشابك المؤسسات الحكومية المنوطة بصنع السياسة الخارجية، وضعف اهتمام وزراء خارجيته بالمنطقة، فضلًا عن سيطرة الجمهوريين على الكونجرس التي أدت لتصاعد الخلافات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ما أدى إلى تراجع علاقات واشنطن مع دول أمريكا اللاتينية خلال سنوات حكم كلينتون.

ب) عهد باراك أوباما (٢٠٠٩-٢٠١٧)

ينطلق الباحث في هذا الجزء من عدة تساؤلات نُجملها في الآتي: هل انتهج أوباما نفس نهج سلفه الديمقراطي كلينتون في التعاطي مع أمريكا اللاتينية؟ أم أن سياسته الخارجية اختلفت نتيجة سماته الشخصية المختلفة عن كلينتون؟ أم أن هناك عوامل أخرى أدت لاختلاف النهج بين الإدارتين؟ وما محددات

سياسة أوباما الخارجية تجاه دول أمريكا اللاتينية؟

استعرض الباحث سبع قضايا لإبراز الاستمرار أو التغيير في نهج إدارة أوباما مقارنةً بإدارة كلينتون، وكذلك لتعقب السياسة الخارجية الأمريكية عامةً تجاه دول القارة اللاتينية فترة حكم أوباما. حيث اعتبر الباحث أن عدم اهتمام إدارة أوباما بالانقلاب العسكري في الهندوراس، وتوقيع إدارته لاتفاقية مع كولومبيا تُمنح بموجبها القوات الأمريكية الحق لاستغلال سبع قواعد عسكرية، وغضَّ إدارته الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان في المكسيك مع استمرارها في تقديم الدعم لها بشأن مسألة تأمين الحدود ومكافحة تهريب المخدرات والمهاجرين، بالرغم من فشل سياساتها تلك في إصلاح ما يتصل بالهجرة أو الحد من تهريب المخدرات عبر المكسيك، هذه القضايا الثلاث تبرز فشل وعدم اتساق الإدارة الأمريكية مع شعاراتها ومبادئها المعلنة عن دعم الديمقراطية.

كما فشلت إدارة أوباما في تقديم اتفاقيات مرضية لفنزويلا لاستعادة الوضع الاقتصادي والسياسي الذي تمتعت به سابقًا سواء في عهد شافيز أو مادورو. وقد أدت كل هذه القضايا وممارسات إدارة أوباما حيالها إلى توترات سياسية مع البرازيل، التي أعرب قادتها عن انزعاجهم حيال الممارسات "غير المسؤولة للإدارة الأمريكية"؛ الأمر الذي أدى لجمود العلاقات بين البلدين، وعلى الرغم من محاولة أوباما تحسين العلاقات مع البرازيل بعد صعود "ديلما روسيف" خلفًا لـ "لولا دا سيلفا" إلا أن العلاقات بين الدولتين افتقرت إلى الانسجام؛ نظرًا للتناقض الحاد في صميم السياسة الخارجية بين الجانبين والذي يتمثل في استقلال البرازيل في سياستها الخارجية عن الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بمسألة الاستمرار أو التغير في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما عن عهد سلفه الديمقراطي كلينتون، رأي الباحث أن أوباما استمر في متابعة سياسات المساعدات الاقتصادية التي أطلقها كلينتون للدول الموالية للولايات المتحدة. ونستطيع أن نستشف من الدراسة ما يتعلق بالتغيير -حيث لم يعقد الباحث مقارنة بالرغم من انطلاقه من سؤال الاستمرار والتغير بين أوباما وكلينتون- فنجد أن إدارة أوباما لم تول -كما إدارة كلينتون- اهتمام بمسائل التحول الديمقراطي في دول القارة حينما غضت الطرف عن الانقلاب العسكري في هندوراس، كما غضت الطرف عن الفساد وانتهاكات حقوق الانسان في المكسيك وانصب اهتمام الإدارة على مسائل تأمين الحدود وإيقاف حركة تهريب المخدرات والمهاجرين، في اختلاف شديد عن نهج إدارة كلينتون التي قامت بدعم عمليات التحول الديمقراطي خاصةً في المكسيك وهاييتي.

خلص الباحث إلى أن الإدارة الأمريكية في فترة حكم أوباما مزجت بين المدرسة المثالية في أهدافها ومنطلقاتها الفكرية؛ حيث حاول صياغة سياسة عالمية متكاملة لم يتخلَّ فيها عن قيادة واشنطن للعالم، والمدرسة الواقعية في استراتيجياته؛ إذ فرضت تلك الواقعية على أوباما تغييرات تكتيكية في أداء إدارته لم ترتقَ إلى مستوى التغيير الاستراتيجي عن نهج الإدارات السابقة.

ثالثًا- السياسة الخارجية أثناء حكم الجمهوريين

قام الباحث في هذا الجزء من دراسته بتحليل السياسات الخارجية لنموذجين من الرؤساء المنتمين إلى الحزب الجمهوري، ودراسة محددات وتوجهات كلٍ منهما تجاه أمريكا اللاتينية.

أ) عهد جورج دبليو بوش (٢٠٠١-٢٠٠٩)

استعرض الباحث خمس قضايا فيما يتعلق بسياسة إدارة بوش الابن الخارجية تجاه أمريكا اللاتينية، **الأولى** تتعلق بتعزيز العلاقات الأمنية ومكافحة الهجرة غير الشرعية مع المكسيك، حيث وضع بوش الابن المكسيك على أولويات إدارته، وتتمثل **القضية الثانية** في سعى إدارته إلى تجاوز الخلافات مع البرازيل، و**القضية الثالثة** هي عمل إدارة بوش على تسخير قدراتها لدعم الاستقرار في كولومبيا، من خلال تعزيز قدرات الدولة في مكافحتها لتهريب المخدرات وأنشطة المنظمات الإرهابية، إلا أن ذلك الاهتمام البالغ بالمحور الأمني من قبل إدارة بوش قد أدى إلى توتر العلاقات مع عددٍ من دول المنطقة على رأسها بوليفيا وفنزويلا.

أما فيما يتعلق **بالقضية الرابعة** المتعلقة بمجابهة المد

اليساري وطرد سفراء واشنطن من فنزويلا وبوليفيا، في إطار سعي الرئيسين الفنزويلي "تشافيز" والبوليفي "إيفو مورالیس" للخروج من هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة، فقد سعت إدارة بوش إلى تغيير النظامين عبر دعم المعارضة وأطراف في المجتمع المدني، الأمر الذي دفع تشافيز إلى عدائه للولايات المتحدة وقام بسحب سفيره لدى واشنطن وطرد السفير الأمريكي من كاراكاس، وهو نفس نهج الرئيس البوليفي "مورالیس" الذي قام بطرد السفير الأمريكي لدى بلاده بتهمة دعم الاحتجاجات المعارضة لحكومته. وفيما يتعلق **بالقضية الخامسة** المتمثلة في المساعدات الأمريكية لدول أمريكا اللاتينية، فإنها قد شهدت تراجعًا في نهاية فترة ولاية بوش خلافًا لبدايات حكمه؛ وذلك بسبب انصراف إدارته عن الاهتمام بالمنطقة وانصباب اهتمامه على الشرق الأوسط.

وخلص الباحث إلى أن استراتيجية بوش الاستباقية قد بالغت في استخدام القوة الصلبة، وأن إدارته عجزت عن التقارب مع دول أمريكا اللاتينية، وفشلت في تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في تحقيق الأمن، سواء بمفهومه الشامل الذي يتمثل في الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، أو بمفهومه العسكري الضيق الذي يتمثل في منع وقوع الصراعات العسكرية. وعلى العكس من ذلك، أدت استراتيجية إدارة بوش الابن التي أفرطت في استخدام عناصر القوة الصلبة إلى إضاعة فرص التقارب المتاحة مع دول المنطقة اللاتينية، وقد أرجع الباحث ذلك إلى أسباب شخصية متعلقة بالرئيس جورج دبليو بوش وأسباب هيكلية تتعلق بطبيعة النظام السياسي الأمريكي، وفيما يتعلق بالأسباب الشخصية ربطها الباحث بسعي بوش لتحقيق انتصارات شخصية ليُضاهي بها انتصارات والده، الأمر الذي جعله ينصرف عن قضايا أمريكا اللاتينية. أما الأسباب الهيكلية، فأرجعها إلى طبيعة الحزب الجمهوري وسيطرته على النظام السياسي فترة حكم بوش الابن، والتي جاءت رؤية قادته متوافقة مع طموحات الرئيس الأمريكي في اهتمامهم الشديد بمنطقة الشرق الأوسط على حساب باقي العالم بما في ذلك منطقة أمريكا اللاتينية.

ب) عهد دونالد ترامب (٢٠١٧-٢٠٢٠)

أدت استراتيجية ترامب الانعزالية للأمن القومي -"أمريكا أولًا"- إلى انسحاب واشنطن من المسرح الدولي خاصةً من الشرق الأوسط ودول أمريكا اللاتينية؛ الأمر الذي أُعتُبر قطيعة عن سياسات الإدارات الأمريكية السابقة الديمقراطية والجمهورية على السواء، وذلك رغم سعي إدارة ترامب للحفاظ على تفوق القدرات الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، والإبقاء على دورها الريادي على الساحة الدولية، إلا أنه "**عمد إلى استخدام أدوات جديدة مثل التخلي عن الدفاع المشترك، وعن تصدير الديمقراطية والامتناع عن الاستمرار في العديد من الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف**".

تضمنت استراتيجية ترامب الخارجية تجاه دول أمريكا اللاتينية إلغاء جميع الاتفاقات التي أُبرمت في عهد الإدارات الأمريكية السابقة، منها إلغاء اتفاقية (NAFTA)، الذي أدى إلغاؤها إلى توتر العلاقات مع المكسيك، في الوقت نفسه صعدت الإدارة الأمريكية من حدة خلافاتها مع فنزويلا بإدراجها ضمن الأنظمة اليسارية التي تُمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الأمريكي، وذلك على الرغم من أن فنزويلا واحدة من أكبر خمسة موردين للنفط للولايات المتحدة الأمريكية. كما اتجهت الإدارة الأمريكية إلى تخفيض المساعدات إلى دول أمريكا اللاتينية بما فيها الدول الحليفة والصديقة لواشنطن، مع تأكيدها على ضرورة مشاركة دول أمريكا اللاتينية "الأعباء المترتبة على التعاون في المجالات الأمنية".

إن سياسة ترامب الانعزالية قد أفرزت سياسات خارجية عدائية تجاه دول أمريكا اللاتينية، وأحدثت فوضى دولية، أدت إلى تراجع الدور الأمريكي على الساحتين العالمية والإقليمية خاصةً في أمريكا اللاتينية. أرجع الباحث هذه السياسات إلى سمات الرئيس الشخصية التي تتمثل بكونه شخصية سلطوية تميل للانفراد بالرؤية والقرارات، والذي لا يثق في المؤسسات الأمريكية، الأمر الذي دفع به إلى الإدارة من خلال دائرته العائلية الضيقة من مستشاريه كابنته "إيفانكا"

وزوجها "جاريد كوشنر"، الأمر الذي أدى إلى تنامي تأثير اللوبيات على القرار الأمريكي متجاوزةً بذلك تأثير المؤسسات الأمريكية.

وفي شأن التغير والاستمرارية، فقد خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم مما بدا من انصراف الرؤساء الأربعة محل الدراسة عن صياغة سياسة خارجية متكاملة تجاه أمريكا اللاتينية، فإن البراجماتية قد سيطرت في كثيرٍ من الأحيان من حيث الحرص على تكريس نمط سياسة التبعية في العلاقات. ولكن على جانب آخر، ورغم رسوخ تقاليد النظام السياسي الأمريكي، ظل لشخصية وسمات الرئيس أثرها في السياسة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية بين التغير والاستمرار.

خلاصة نقدية:

على الرغم من إسهاب الباحث في عرض المحددات الداخلية والخارجية لكل فترة رئاسية، على غرار ما جاء في المقدمة النظرية للدراسة والتزامه الشديد بتلك الطريقة المدرسية، إلا أن الدراسة جاءت مفككة ولا تعبر عن وحدة زمنية، وذلك على الرغم من المنهج المقارن والأسئلة البحثية التي طرحها الباحث والمنصبة جُلها على عملية الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول القارة اللاتينية.

من جانبٍ آخر، تظل منهجية الدراسة القائمة على التجميع دون النقد والتعقيب تصم الدراسة بالضعف في بعض النواحي النظرية، لذلك نقدم هنا بعض الملاحظات كتعقيبٍ عام:

الملاحظة الأولى: على الرغم من المادة الغزيرة التي أُتيحت للباحث، فإنه لم يعمل على توظيفها بالشكل الذي يُظهر هويته وبصمته البحثية ويضيف إلى تلك المادة، بل إننا وجدناه عبر صفحات الدراسة يُجمع تلك المادة ويرتبها ويضيف إليها كتابات أخرى خارج نطاق الدراسة، فعلى سبيل المثال، توسع الباحث في ذكر الأنماط الشخصية لكل رئيس دون توضيح أثر تلك الأنماط في توجيه السياسات الخارجية، خاصةً في ظل العوامل المؤسسية الأخرى، وأثر ذلك كله على مسألة التغير والاستمرارية.

الملاحظة الثانية: عدم التزام الباحث بالمنهج المقارن الذي اعتمده كمنهج للدراسة، وعدم إجابته عن الأسئلة البحثية التي وضعها في المقدمة المنهجية أو بداخل كل مبحث. ومن ذلك أنه لم يُجب على مسائل التغير والاستمرار في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في فترة بوش الابن مقارنةً بالفترة السابقة عليها، وكذلك مع أوباما مقارنةً بفترة بوش الابن، وترامب مقارنةُ بأوباما.

الملاحظة الثالثة: ترتبط بما سبقها، وتتعلق بالقضايا التي قام الباحث باختيارها حتى يتسنى له مقاربة السياسة الخارجية لكل رئيس، لم نجد الباحث قام باختيار قضايا موحدة بما يُتيح له اختبار منهجه وأسئلته البحثية، وذلك قد يعود إلى المادة البحثية التي أُتيحت له ووجهته للكتابة عن مسائل منقطعة لا يوجد بينها رابط.

الملاحظة الرابعة: تتعلق بكون عنوان الدراسة لا يُعبر عن محتواها الداخلي المتوقع، حيث لم يقم الباحث بدراسة علاقات الولايات المتحدة بقطاعات فرعية داخل القارة اللاتينية، فضلًا عن دراسة علاقة واشنطن بكافة دول القارة. الأمر الذي أدى لانتقائية الاختيار من القضايا، وكان من الأجدى تقسيم دول القارة إلى قطاعات أو فئات فرعية تُسلط الضوء على الخصائص البارزة التي تجعل أعضاء كل فئة فرعية يتصرفون بشكلٍ مشابه في بعض الجوانب المهمة، حتى يكون من اليسير بعد ذلك تقييم سياسات واشنطن تجاه تلك الدول، ومن ثم دراسة عملية التغير والاستمرارية في سياستها بتغير الإدارات في البيت الأبيض[1].

(1) Abraham F. Lowenthal, Disaggregating Latin America: Diverse Trajectories, Emerging Clusters and their Implications, Brookings, 01 November 2011, Accessed: 25 December 2022, 01:00, available at: https://cutt.us/w7Vxw.

العلاقات السياسية الأمريكية الفنزويلية

عبد الرحمن فهيم(*)

مقدمة:

تمثل التجربة الفنزويلية في سعيها للتخلُّص من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية -التي كانت تحت ظلِّها لعقودٍ- إحدى الخبرات والتجارب المهمة لدول أمريكا اللاتينية في قدرتها على التعامل مع العديد من الأزمات المشابهة لأزمات العالم العربي والإسلامي بحثًا عن الاستقلال والتنمية والتقدُّم والديمقراطية، والتي وقعت ضمن جغرافيا لطالما اعتبرتها "واشنطن" حديقة خلفية لها ومنطقة نفوذ، منذ ظهور مبدأ مونرو ١٨٢٣ الرافض لأيِّ تدخُّل أوروبي في شؤون دول أمريكا اللاتينية، ولم تكن فنزويلا استثناءً من ذلك، وظلَّ حكَّامها من المقرَّبين إلى واشنطن حتى رئاسة "هوجو تشافيز" الممتدَّة من ١٩٩٨ حتى ٢٠١٣، فقد توتَّرت العلاقات الأمريكية الفنزويلية منذ أن وصل تشافيز إلى السلطة نظرًا لتوجُّهاته اليسارية، ولتأسيسه نظامًا ثوريًّا يساريًّا ولدولة اشتراكية بوليفارية، وتبنَّى سياسة خارجية معادية للسياسة الخارجية الأمريكية في القارة والعالم، وقد زاد العداء بين البلدين على إثر انقلاب فاشل ضدَّ تشافيز في أبريل ٢٠٠٢، اتُّهمت واشنطن بتدبيره؛ ما وَتَّرَ العلاقات بين البلدين بشدَّة، ولتستمرَّ عقبه سنوات من التوتر بين البلدين أضرَّت بالعلاقات الثنائية، وبعلاقات واشنطن بالقارة ككل، فقد أثَّر سلوك تشافيز في القارة (كسعيه لتكوين تكتُّلات إقليمية مضادَّة لواشنطن)؛ وخارجها (كرفضه للحرب العالمية على الإرهاب وعلاقاته السياسية والتجارية مع خصوم واشنطن كالصين، وروسيا، وإيران)، على الهيمنة الأمريكية على القارة، والذي تزامنَ مع تنامٍ لحالة رفض للهيمنة الأمريكية امتدَّت لكثيرٍ من دول القارة.

ونظرًا لأهمية التجربة "الفنزويلية التشافيزية" في سعيها للاستقلال والانعتاق من الهيمنة الأمريكية ونموذج الاقتصاد الليبرالي؛ فإنها تأتي ضمن التجارب المهمَّة بأمريكا اللاتينية لمعرفة طبيعة علاقاتهما السياسيَّة وتطوُّراتها، وما يمكن استنتاجه منها، بالإضافة إلى كيفية استفادة المنطقة العربية والإسلامية من دراسة هذه العلاقات المتشابكة مع دولة عظمى مجاورة تحاول الهيمنة على هذه المنطقة ولا تريد منازعًا لها هناك. وذلك من خلال عرض دراسة "**العلاقات السياسية الأمريكية الفنزويلية: دراسة للفترة ١٩٩٧ - ٢٠١٥**"(١)، التي قدَّمها محمد شاكر حسين في رسالة ماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

أولًا- ماهية القضية الأساسية محور الرسالة

تبحث هذه الدراسة العلاقات السياسية الأمريكية الفنزويلية؛ للتعرُّف عليها ومدى تأثيرها في القارة، ومدى تأثير تغيُّر الإدارات الأمريكية عليها، ودور العوامل الشخصية للرؤساء في هذه العلاقات، ودراسة تأثيرات التوجُّهات اليسارية الثورية المقاومة للهيمنة الأمريكية للرئيس السابق "هوجو تشافيز" على تلك العلاقات، في أرجاء القارة، ومدى اختلاف هذه العلاقات بعد وفاة تشافيز، وتحاول أن تكشف سِرَّ معاداة الولايات المتحدة لنظام هوجو تشافيز منذ ولايته الأولى في ١٩٩٧، وتداعيات الانقلاب الفاشل عليه في أبريل ٢٠٠٢ على تصاعُد العداء بين البلدين، وتغطِّي الدراسة الفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠١٥؛ حيث إنها شهدت تعاقُب إدارات أمريكية وفنزويلية مختلفة بما يسْمح بإجراء مقارنات واستخلاص عِبَرٍ ودروسٍ منها.

وتنبع أهمية تلك القضية من كونها تقدِّم تفسيرًا ونموذجًا

(*) باحث علوم سياسية.

(١) محمد شاكر حسين، العلاقات السياسية الأمريكية الفنزويلية: دراسة للفترة ١٩٩٧-٢٠١٥، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٦.

شارحًا للمنطلقات الفكرية للمدرسة الواقعية ونظرية التبعية معًا في العلاقات بين البلدين؛ حيث إن فنزويلا دولة صغيرة ذات ثروة نفطية هائلة، ثارتْ في عهد تشافيز على الهيمنة الأمريكية، كما أنها مع ثوريَّتها تلعب دورًا إقليميًّا ودوليًّا نشطًا يتحدَّى هيمنة واشنطن داخل القارة وخارجها، وتتعرَّض للضغط من النظام الدولي ومن القوى العظمي وتُظهر مقاومةً لهذا الضغط بنجاح يُغْرِي غيرَها بمقاومة الهيمنة الأمريكية، وهي بذلك تمثِّل نموذجًا لعلاقات دولية صراعية متوتِّرة، وتقدِّم صورةً عن الثبات والتغيير الذي يطْرأ في تلك العلاقات المتوتِّرة مع تغيير الإدارات المتعاقبة في الدولتين. بالإضافة إلى أنها تتشابه في واقع علاقتها ودول أمريكا اللاتينية مع واشنطن، مع واقع علاقات الدول العربية والإسلامية بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى حدٍّ كبير، وذلك التشابه يدفع نحو استقراء تفاعلاتها، وطبيعة العلاقات بين الدول الكبرى المهيمنة في النظام الدولي والدول الصغرى التابعة، ومحاولة التعرُّف على نمطٍ قد يساعد الدول العربية في علاقاتها مع الدول العظمي.

ثانيًا- المدخل التحليلي والنماذج

قدَّمت الدراسةُ مجموعةً من المداخل التحليلية لاستكْشاف تطوُّرات العلاقات السياسية الأمريكية الفنزويلية، فعلى المستوى المفاهيمي والنظري؛ تعرَّضت الدراسة لعدَّة مفاهيم: كالهيمنة، والتبعية، ومناطق النفوذ؛ والدول الثورية، والدول المارقة، والليبرالية الجديدة. ومزج الإطار النظري بين مستوى داخلي ركَّز فيه على دور النظام السياسي في توجيه علاقات الدولة الخارجية، ومستوى خارجي ركَّز على دور مكانة الدولة وقوَّتها داخل النظام الدولي في توجيه علاقاتها الخارجية. كما استخدمت المنهج التاريخي لتتبُّع العلاقات في تطوُّراتها عبر إدارات مختلفة على الجانبيْن، ليتناولَ التحليلُ التطوُّراتِ على المستويات الثلاثة: المحلي، والإقليمي، والدولي سواءً بالنسبة للاستراتيجيَّات والتحرُّكات الأمريكية أو الفنزويلية عبر مسيرة العلاقات في الفصلين الأول والثاني. واستخدم الباحث فيهما أيضًا المنهج المؤسَّسي في إطار "منهج النظم"؛ فكلا النظامين (الأمريكي والفنزويلي) يعمل في إطار بيئة داخلية؛ وإقليمية ودولية. كما أن تشافيز كان محور الدراسة نظرًا لأن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية في فنزويلا، تتمُّ من خلال رئيس الدولة؛ خاصةً بعد تعديلات تشافيز الدستورية التي أطْلقت يدَه في إدارة العلاقات الخارجية للدولة، ثم كان "المنهج المقارن" الذي أفادَ في إجراء مقارنات بين مراحل معيَّنة، وإداراتٍ مختلفة، وقراراتٍ متناظرة، أو رؤساء مختلفين بالنسبة للبلدين، وقد أجْرت الدراسةُ في فصلها الرابع مقارنات بين دور الرؤساء في هذه العلاقات وفي طبيعتها في فترة حكم تشافيز والتي تزامنت مع رئاسة كلينتون وبوش الابن، ثم أوباما ثم مقارنة حكم تشافيز بحكم مادورو.

ثالثًا- المضامين العملية للقضية محل الدراسة

قدَّمت الدراسة عددًا من المضامين العملية والنتائج والمستخلصات في قراءة وتقييم العلاقات السياسية بين البلدين، وتداعيات سياسات واشنطن العدائية مع كاراكاس على العلاقة بينهما وبين باقي دول القارة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

أ) سياقات العلاقات السياسية بين واشنطن وكاراكاس: تناولت الدراسة عددًا من السياقات المهمَّة في العلاقات السياسية بين البلدين، منها تاريخ علاقات الولايات المتحدة بأمريكا اللاتينية منذ إقرار مبدأ مونرو، وبدأت بتناول التعريف بأمريكا اللاتينية والسِّمات المشتركة لدولها، والتي منها فشل السياسات النيوليبرالية في تحقيق التنمية، وأنها مخزون استراتيجي للطاقة، والاعتماد المتبادل بين دولها، والتنوُّع الإثني والعرقي بالقارة، والأقل تعرُّضًا للنزاعات الدولية، وجهود التوحُّد الإقليمية، والخضوع للهيمنة الأمريكية لفترة طويلة، وتحدِّي بعض دول القارة لواشنطن، وتأثير قوة واشنطن في علاقتها بالقارة؛ باعتبارها قوة عظمي مهيمنة وعلاقتها غير المتكافئة مع دول القارة. ثم تناول العلاقات الأمريكية بالقارة مع التركيز على علاقة الولايات المتحدة بالنُّظم الثورية في القارة، ومحاولتها استرجاع الهيمنة الأمريكية على القارة، والتوجُّس الأمريكي من النظم الوطنية الثورية خوفًا على مصالحها وهيمنتها، وتنوُّع مواقفها منها بحسب موالاة أو معاداة تلك

النظم لها، بالإضافة لظاهرة الانقلابات والدور الأمريكي فيها، وتأثير المعونات الاقتصادية والعسكرية في الهيمنة على دول القارة من خلال جيوشها. ثم تناولت تنوُّع أشكال مقاومة النظم الثورية لهيمنة واشنطن بين المقاومة العنيفة، والاقتصادية، والتعاون مع منافسين دوليّين لواشنطن. ثم تناولت تاريخ العلاقات الأمريكية الفنزويلية، وعلاقات البلدين قبل مجيء تشافيز، والتي كان يسودُها التعاون مع رؤساء البلديْن والتبعيَّة للقرار الأمريكي، ثم سياقات تدهور العلاقات بينهما عقب وصول تشافيز للسلطة ثم سياقات وتداعيات محاولة الانقلاب عليه.

ب) محددات العلاقات بين البلدين: هناك عدد من المحدِّدات كان لها تأثير على كلا البلديْن وعلى العلاقات بينهما، منها محددات: في الجانب الأمريكي؛ تتمثَّل في قصور الإدراك الأمريكي لتطوُّرات السياسة الداخلية الفنزويلية وبعض دول القارة، حيث وصل إلى السلطة في هذه الدول حكَّام يساريُّون مناهضون للنيوليبرالية، ولم يكونوا يمثِّلون مجرَّد ديماجوجيَّة سياسية مؤقَّتة، بل مثَّلوا اتجاهًا جادًّا ضدَّ هيمنتها، بالإضافة إلى تراجع القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية.

أمَّا محددات الجانب الفنزويلي؛ فتتمثَّل في تنامِي الهُوية الاشتراكية الوطنية مع حكم تشافيز، ثم الدور الإقليمي لفنزويلا؛ فعلى الرغم من قدرات واشنطن الهائلة فإن سياسات الدولة الصغيرة "فنزويلا" قيَّدت ورسمت وحدَّدت وأفْشلت سياسة واشنطن في القارة كلها في أمدٍ قصير، بالإضافة لنجاح وطنيّين آخرين مناهضين لسياسات واشنطن في الوصول للحكم في عديد من دول القارة، واستغلال تشافيز الانقلاب على مانويل زيلايا رئيس هندوراس ٢٠٠٩؛ لحشْد الموقف الإقليمي الرافض لهيمنة واشنطن.

وكذلك تحرُّكات تشافيز الخارجية؛ التي تُعتبر من أهمِّ المحددات التي أثَّرت في علاقات البلدين؛ فقد أدَّت إلى مزيدٍ من التباعد بينهما وربما إلى التآمر ضدَّ شافيز؛ كما أدَّت هذه التحرُّكات إلى سَدِّ خطِّ الرجْعة بالنسبة لفنزويلا، مثل: رفضه الحرب والعدوان الأمريكي على العراق، ورفض السياسات النيوليبرالية ودعوته إلى مناهضتها داخل القارة، وسياساته المعادية للكيان الصهيوني وقطعه العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين؛ ممَّا جَلَبَ عداء اللوبي الصهيوني في واشنطن ضدَّ نظامه.

أمَّا المحددات الدولية، حيث تأثرت العلاقات بين البلدين بعدد من الظروف والمحددات الدولية، منها: حروب واشنطن الخارجية في أفغانستان والعراق، والتي استخدمها تشافيز كدليلٍ بحقيقة الموقف الأمريكي الاستعماري، ومنها ازدياد حركة التجارة بين الدول اللاتينية مع دول آسيا، خاصة مع الصين، ممَّا أضْعف نُفوذ واشنطن الاقتصادي، ومنها أيضًا التغيُّرات في النظام العالمي التي سمحتْ للصين باستغلال قوَّتها الناعمة للتواجُد في أمريكا اللاتينية، وانفتاح فنزويلا على العالم الخارجي خاصة مع دول ليست على وفاق مع واشنطن مثل الصين وروسيا وإيران.

ج) قضايا العلاقات البينيَّة: تدور القضايا التي حدَّدت العلاقات بين واشنطن وكاراكاس حول مفهومي المصلحة والقوة، وامتدَّت هذه القضايا عبر إدارات مختلفة، وهذه القضايا تؤثِّر في علاقة البلديْن وتتعلَّق بالسياستيْن الداخلية والخارجية للبلديْن، وهي قضايا اقتصادية، وسياسية، وعسكرية وأمنية: **أولها-** القضايا الاقتصادية المتنوِّعة التي كانت دافعًا نحو التصالح أو التنافر بينهما، كارتباط الشركات الأمريكية بالطبقة الغنية في فنزويلا والذي خلق نُخَبًا مواليةً تعتمد عليها واشنطن في تمرير برامجها الاقتصادية والسياسية، لذا خَشِيَتْ واشنطن من تأثير تشافيز وسياساته على هذه الشركات وفقدان الطبقة الموالية لنُفوذها السياسي، وقد صَبَّ تشافيز جام غضبه على هذه الشركات وعلى النخب المرتبطة بها بعد انقلاب أبريل ٢٠٠٢؛ إذ حمَّلها مسؤولية ما حدث بالتواطؤ مع واشنطن. ثم تأتي قضية "الشراكة التجارية"؛ حيث تعتبر فنزويلا الشريك التجاري الأكبر في القارة بالنسبة لواشنطن، ورغم ذلك تضافرتْ عدَّة عوامل جعلت من فنزويلا نقطة تحدٍّ للشركات الأمريكية، منها: التوتُّرات السياسية والاعتبارات

الأيديولوجية، وتدخُّلات الدولة في الاقتصاد وقيودها الصارمة على نظام العمالة، والعقوبات الأمريكية على شركات فنزويلية مملوكة للدولة؛ ممَّا أجْبر كثيرًا من الشركات الأمريكية على تخفيض أو إيقاف نشاطها في فنزويلا. وكان الموقف من "النيوليبرالية" أحد عوامل الشدِّ والجذب بين البلدين، فقد كانت سياساتها في فنزويلا أكثر تحيُّزًا ضدَّ الفقراء وأضْعفت الاقتصاد القومي وأحدثت أزمات اقتصادية متعاقبة. ثم قضية "المساعدات الاقتصادية" التي راجعتْها واشنطن منذ ٢٠٠٥ بدعوى أن فنزويلا لم تتعاون معها في مكافحة المخدِّرات والإرهاب، كما أن فنزويلا كانت تحاول تقييد تلقِّي هذه المساعدات عبر صندوق خاص تشرف عليه الحكومة.

ثانيها- القضايا العسكرية والأمنية والثقافية والتي تشْمل: البعثات العسكرية والمعونة العسكرية الأمريكية، وقد لعبت دورًا مهمًّا في التأثير على علاقاتهما، حيث ترى فنزويلا أن المعونات أداة لإحداث انقلابات عسكرية بالسيطرة الناعمة على الجيوش لحماية مصالحها، فقد استخدمتْها أنظمةٌ كثيرةٌ في القارة لدعم مركزها في الحكم بالقوَّات المسلَّحة، وهو ما كان يدْركه تشافيز فعارضَها.

ثالثها- القضايا السياسية؛ حيث تدور القضايا بين البلدين على محاور سياسية تقريبًا، وتتمايز إلى قضايا السياسة الداخلية والمسائل الأيديولوجية كقضية **"الهيمنة الأمريكية"**؛ ففي بداية حكم المحافظين الجدد المتزامن مع وصول تشافيز للسلطة، كانت واشنطن تريد بَسْطَ هيمنتِها على العالم، لكن تشافيز والقادة الثوريّين، كانوا يرون أن الهيمنة الأمريكية يجب مقاومتها وعدم الاستسلام لها، فَسَعَتْ واشنطن لتوطيد هيمنتها على فنزويلا بكلِّ الوسائل الممكنة والمتاحة، ونظرًا لوجود مؤيّدين لتشافيز في المنطقة؛ انزعجتْ واشنطن من هذا الموقف الفنزويلي المفاجئ الذي ألْحق ضررًا بالمصالح الأمريكية. ثم قضية **"الهوية الوطنية"**؛ حيث حدَّدت الهوية الوطنية الاشتراكية البوليفارية السلوك الفنزويلي في سياستها الداخلية والخارجية بتمسُّكها بالقيم الاشتراكية فيها. ثم **"الموقف من الديمقراطية وحقوق الإنسان"** حيث دَأَبَتْ واشنطن على انتقاد حكومة تشافيز ومن بعده مادورو، كثيرًا بحجَّة أنهما لم يطبّقا الديمقراطية وأنهما انتهكا حقوق الإنسان. وقد تربَّصت واشنطن بكلِّ تصرُّف اتَّخذه تشافيز مع المعارضة ورأتْ فيه اعتداءً على الديمقراطية وحقوق الإنسان، خاصة عندما حاول تشافيز زيادة سلطاته. ثم قضية **"تهريب المخدرات"**؛ وكان تشافيز قد أنهى التعاون مع إدارة مكافحة المخدِّرات الأمريكية عام ٢٠٠٥ وسط اتهامات بأن عملاءها يتخابرون وينتهكون السيادة الفنزويلية، وما زالت واشنطن تتَّهم بعض قيادة فنزويلا (مادورو) بنفس التُّهم القديمة التي وَجَّهَتْهَا إلى تشافيز بأنهم حوَّلوا بلدهم إلى ممرٍّ لتهريب الكوكايين وغسيل الأموال. ثم قضية **"التأميم والتوجُّه الاشتراكي"** حيث كانت سلسلة التأميمات التي قام بها تشافيز محلَّ اعتراض من واشنطن، وتسبَّبت في النهاية في إضعاف الاقتصاد الفنزويلي إلى حَدٍّ كبير، وبدأ تشافيز في أبريل ٢٠٠٨ حملة تأميم في مجال التجارة والصناعات الثقيلة والزراعة والتمويل والنفط والاتصالات والطاقة الكهربائية، ليحكم تشافيز بها قبضته على الاقتصاد في مواجهة خصومه، إلَّا أن ذلك ألحق أضرارًا بالجانبيْن من حيث الإضرار بالاقتصاد القومي الفنزويلي بسبب الفساد وعقوبات واشنطن، وتهديد المصالح الأمريكية من وارداتها من النفط. ثم قضية **"التحيز الإعلامي الأمريكي"** حيث يتسلَّط الإعلام الأمريكي على فنزويلا ويتناولها بالنقد والتقريع ممَّا يخلق رأيًا عامًّا أمريكيًّا منحازًا ضدَّها وضدَّ كلِّ القادة الثوريّين في القارة.

د) اتجاهات العلاقات بين البلديْن: أمَّا عن اتجاهات العلاقات الأمريكية الفنزويلية، فقد ركَّزت الدراسة على التحديات التي تواجهها واشنطن في القارة، واتِّباع واشنطن في تعاملها مع فنزويلا سياسات واستراتيجيات؛ أدَّت إلى فشل الجهود الأمريكية في الهيمنة على القارة، والفشل في بناء علاقات طيِّبة مع القارة وفنزويلا وتنامِي رفض بالقارة لتحرُّكات واشنطن، وتفوُّق أيديولوجية تشافيز، وعجز واشنطن عن احتواء تداعياتها حتى الآن، واستمرارها في سياسات العسكرة والتهديد والفشل في إضعاف تأثير نموذج تشافيز على القارة، ورغم ذلك استمرَّ التعاون بين الجانبين ومارسا قدرًا من

البرجماتية في تدفُّق العلاقات بينهما في بعض الملفَّات رغم الاتهامات المتبادلة في ملف الطاقة والتجارة الدولية.

هـ) مستقبل العلاقات بين البلدين: على الرغم من أن الدراسة أكَّدت أن كلا الجانبيْن يحتاج كلٌّ منهما الآخر، إلَّا أن ما قدَّمته من مؤشِّرات حول مستقبل العلاقات بينهما يوحِي باستمرار حالة الترصُّد والترقُّب للتحوُّلات المحتمَلة في النظام الفنزويلي من قبل واشنطن، مع استمرار سياسات واشنطن ونخبها الحاكمة التي تدفع نحو مزيدٍ من العقوبات ورفض التطبيع مع نظام مادورو، أملا في أن يدفع الواقع الاقتصادي المتردِّي نحو تغيير نظام الحكم في فنزويلا، مما قد يدفع نظام مادورو إلى الارتماء في أحضان الاشتراكية الراديكالية على الرغم من تفضيل نظام مادورو العمل مع النظم الاشتراكية الديموقراطية، وحتي مع النظم المحافظة.

خاتمة:

تقدِّم التجربة الفنزويلية -في علاقاتها السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تحظى بنفوذٍ كبيرٍ وتدخُّلات واسعة في دول أمريكا اللاتينية، في ظلِّ تحوُّلات العلاقات بينهما من التعاون للصراع، ومن التبعيَّة للبحث عن الاستقلال- عددًا من النتائج المهمَّة والدروس المستفادة للعالمين العربي والإسلامي، خاصة في التعامل مع الدولة العظمى المهيمنة على النظام الدولي وعلى منطقتنا، وكيفية إدارة العلاقات معها في ظلِّ ما لديها من قوةٍ ونفوذ، وكيفية الموازنة بين استقلالية القرار والتعاون مع الدول الكبرى.

<u>ويمكن استخلاص الدروس المستفادة من دارسة العلاقات السياسية الأمريكية الفنزويلية في النقاط التالية:</u>

أن التكاتُف الإقليمي والإجماع العربي والإسلامي يمكن أن يتصدَّى لمشاريع الهيمنة التي تستهدف العالميْن، كما أن المنظمات الإقليمية يمكن أن تشكِّل عنصرًا فعَّالًا في ذلك، وأن الالتصاق بتطلُّعات الشعوب والتمركُز حول قضاياها؛ يمنح قادةَ الدول قوةً في الداخل تنعكس على مواقفهم وسياساتهم في الخارج، وذلك أحد الملامح الجليَّة في تجربة تشافيز والشعب الفنزويلي، وأهمية الموازنة بين التمسُّك بالاستقلال ومجابهة هيمنة الدول الكبرى وتحقيق التنمية الاستراتيجية دون إرهاق الشعوب بتكاليف الصراعات مع الخارج، فيوفِّر ذلك على مواقف الشعوب من قضايا الاستقلال والتوجُّهات الاقتصادية، كما حدث في أواخر عهد تشافيز وامتدَّ لخلفِه مادورو، وهو ما يمكن مقارنتُه بتجارب عربية وإسلامية شبيهة، كتجارب الاشتراكية العربية المناهضة للهيمنة الغربية التي أنتجتْ حالةً من فشل التنمية وتراجُع مؤشِّرات استقلال السيادة الوطنية.

كما أكَّدت تجربة "فنزويلا-تشافيز" أهمية المؤسسية في صنع القرار الاستراتيجي (الداخلي والخارجي)، فبالرغم من تأكيد شافيز وخلفه مادورو على الالتزام بالنهوض بالأهداف الدولية الرئيسية لفنزويلا وتوطيد دورها الجيوسياسي الإقليمي والدولي؛ فإنها لم تنجح في الجمع بين هذه الطموحات الجيوسياسية وتعميق وتقوية الثورة البوليفارية؛ نظرًا لميل تشافيز إلى مركزيَّة صُنْعِ القرار وبلا منازع في السلطة التنفيذية؛ ممَّا قَوَّضَ استدامة الثورة البوليفارية وأضعف استقلالية الحركات الاجتماعية؛ فتباطأ ظهور القيادة الجماعية والتطوير التنظيمي للحزب، وتأثير هذا الضعف المؤسسي والتنظيمي ظهر مع شخصية أقل كاريزمية كمادورو.

وأظهرت هذه التجربة أيضًا أهمية التوازن والتوازي في حلِّ الأزمات الداخلية وتحقيق الاستقلال الوطني بين العوامل المحلية والدولية، فعملية الإصلاح والسياسات المواجهة لأزمات الداخل؛ أصبح أحد محركاتها العامل الخارجي في ظلِّ التداخُل بين الخارجي والداخلي في الواقع السياسي المعاصر، فعلى الرغم من أن الثورة البوليفارية لتشافيز كانت موجَّهة في الغالب نحو إصلاح الشأن الداخلي، فإنها صارتْ مجبرةً على التصدِّي للعوامل الخارجية بهدف الدفاع عن الثورة في فنزويلا، وتعزيز دورٍ قياديٍّ سياديٍّ ومستقلٍّ لها في أمريكا اللاتينية، ومعارضة العولمة والسياسات النيوليبرالية، والعمل من أجل ظهور عالم متعدِّد الأقطاب يتم فيه كبح الهيمنة الأمريكية.

عروض كتب
باللغة الإنجليزية

جمهوريات الممكن وسبل بناء الدولة بأمريكا اللاتينية

يسرا عمر(*)

مقدمة:

في تأمُّل سياسة العالم وحال الأمم والحضارات على مَرِّ الأزمنة، دليلٌ كاشفٌ على أن محاولات التغيير الحثيثة وإنْ باءَتْ في أحيان كثيرة بالفشل والإحباط، فإنها تظلُّ تعبيرًا قائمًا عن حيوية تلك الأمم، ورغبة في حياة أفضل وأمل في استمرارها، في مقابل حالات الجمود والثبات التي تودي بحياة غيرها.

ولعل تجربة دول أمريكا اللاتينية تعبِّر بامتياز عن حالة حركة دائمة وتقلُّبات ممتدَّة عبر التاريخ، من ركونٍ لاستعمار وحركات استقلال لم تؤدِّ بالضرورة للحرية في كلِّ الأحوال، ومن بعدها سيطرة للنُّظم السلطويَّة وبزوغ للديمقراطية ثم تراجع لها بالإضافة إلى موجات صعود اليسار، وازدهار اقتصادي وأزمات ديون طاحنة، وتنوُّع عِرقي وثقافي وتوارث هرم مجتمعي متحجِّر أحيانًا. لذا كان اختيار عالم الاجتماع الأمريكي "ميجل سنتينو Miguel A. Centeno" والمستشار الدولي "أجوستين فيرارو Agustin E. Ferraro" لتعبير "جمهوريات الممكن" لوصف دول أمريكا اللاتينية في كتابهما اللذيْن قاما بتحريره "**الدولة وبناء الأمة في أمريكا اللاتينية وإسبانيا**"، اختيارًا موفَّقًا إلى حَدٍّ بعيدٍ يختصر تجربةَ قارةٍ كاملةٍ في حالة سعيٍ دائمٍ ومحاولاتٍ لبناء الأمة من جديد في فترات تاريخية استثنائية تستحق دون شكٍّ الوقوف أمامها.

من هذا المنطلق، سيتم عرض كتابي "**بناء الدولة في أوقات الرخاء**" و"**بناء الدولة والأمة في أمريكا اللاتينية وإسبانيا**"، في محاولة لرسم خريطة واضحة لتجارب عدد من دول تلك المنطقة في بناء الدولة عبر التاريخ، واستخلاص نقاط محدَّدة تساهم في وضع تصوُّر عن إمكانية إعادة بناء الأمة في العالم العربي والإسلامي وفقًا لسياقات الحاضر ومآلاته.

أولًا- بناء الدولة في أوقات الرخاء: الموارد الأولية والائتلافات في أمريكا اللاتينية و أفريقيا(١).

- **قدرة الدولة ومساراتها في دول أمريكا اللاتينية**

عند الحديث عن بناء الدولة، يتبادر إلى الذهن دراسة سُبل ذلك البناء ومساراته وإمكانات تطويره، إلَّا أننا هنا بصدد الحديث عن دوافع بناء الدولة من الأساس وتباين تلك الدوافع باختلاف سياقات الحياة في العالم، فتصورات مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على سبيل المثال عن مستوى المعيشة وشكل الحياة وممارسات الديمقراطية، تختلف بطبيعة الحال عن حيوات أخرى يقع فيها المواطنون تحت أَسْرِ ظروف صحية متردِّية ومستويات تعليم منخفضة وانشغال بسعيٍ دائمٍ نحو توفير الحدِّ الأدْنى من متطلبات الحياة الآدمية، في ظلِّ سيطرة نُظم سلطويَّة متقلِّبة.

ينقلنا ذلك إلى قضية رئيسية تناولها الكتاب بشكل مباشر وهي تعريف ماهية قدرات الدولة وحدودها (State Capacity) وبيان دوافع بناء الدولة في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية، وما وراء الضرورة الملحَّة لدى الحكَّام لخلْق سُبُلِ الدخل القومي وإيرادات الدولة.

على سبيل المثال، في أوروبا، كان في القلب من مشاريع بناء الدول، وجود حكَّام يسْعون سعيًا حثيثًا لتحقيق إيرادات تسْمح بخوْض الحروب التي شكَّلت ملمحًا رئيسًا للتاريخ الأوروبي من حيث تفشِّيها واحتياجها لتكاليف باهظة، ما دفع الحكَّام لتكوين

(*) باحثة في العلوم السياسية.

(1) Ryan Saylor, State Building in Boom Times: Commodities and Coalitions in Latin America and Africa, (Oxford: Oxford University Press, 2014).

بيروقراطيات وبناء مؤسَّسي قاد دولَهم للشكل الحالي للدولة الحديثة، ومكَّنها من أن تشكِّل كيانات قومية قوية رسَّخت أركانها، واستطاعت السيطرة على حدودها وفرض الضرائب على مواطنيها وتطبيق القانون.

وقد اعتمد بعض الباحثين ذلك المنطق الذي صاغه عالم الاجتماع "شارلز تيلي Charles Tilly" في قوله "الحرب تصنع الدولة" لتفسير فشل العديد من مجتمعات العالم النامي لإعادة إنتاج نموذج الدولة الأوروبية، أي إن قلَّة الحروب في خارج العالم الأوروبي أدَّى لصياغة دولٍ ضعيفةٍ بشكلٍ عامٍ وفقًا لرؤيتهم.

ما هي إذن قدرة الدولة؟ وما هي الدوافع الأخرى التي تؤدِّي لتكوين الدولة غير الحرب؟ يوضِّح الكاتب أن قدرة الدولة على تدبير شأنها تنعكس في تمكُّن الحكَّام من التعمُّق داخل المجتمع المدني وتنفيذ قرارات سياسة لوجستية في نطاقه. كما يشمل تفسير قدرة الدولة، تمكُّنها من فرض القانون وتوفير المنافع والخدمات العامة، وإقامة مؤسسات حكومية فعَّالة، وليس فقط جمع الضرائب وخوض الحروب.

من هذا المنطلق، يناقش الكتاب، بعض مشاريع بناء الدولة "من أسفل لأعلى Bottom up state building projects" أو في قول آخر "من داخل المجتمع إلى النخب الحاكمة"، وكيف يمكن للفاعلين الاجتماعيّين ذوي المصلحة الذاتية تنمية نطاق قدرة الدولة في فترات ازدهار الموارد الذي يدفعهم للضغط من أجل توفير المزيد من السلع والخدمات العامة وإيجاد مؤسسات أكثر قوة.

فإذا كان السعي لتحقيق الدخل القومي من قبل الحكَّام هو تعبيرٌ عن منطق العرض في بناء الدولة (Supply Side)، فالكتاب هنا يستعرض بالأساس منطق الطلب (Demand Side) في بنائها من خلال تحليل دافعين أساسيَّيْن في البناء يتمثلان فيما يظهر خلال فترات الرخاء ونمو الموارد الطبيعية من رغبة الفاعلين الاقتصاديّين في تعزيز مصالحهم، وسعْي الفاعلين الاجتماعيّين للحصول على مزايا سياسية وضمان تواجدهم داخل البناء المؤسَّسي للدولة.

في واقع الأمر، تعبِّر فترات الرخاء وظهور خدمات عامة جديدة عن حاجة الحكومات للدفع بقوة جديدة، كما يتطلَّب الحفاظ على تلك الخدمات وضمان استمرارها، القيام بأعمال جديدة لم تكن تقوم بها من قبل. على سبيل المثال، يتطلَّب توفير البنية التحتية للنقل، أن تتيح الدول الفرصة لتطوير الخبرة الفنية البشرية اللازمة للقيام بتلك المهمَّة، فضلًا عن حاجتها للإشراف المستمرِّ لضمان صيانتها وتطويرها على المدى البعيد، ما يعني أن تطوير مجال الخدمات العامة والتوسُّع في ظهور منافع جديدة يعزِّز من نطاق قدرة الدولة، كما أن المصالح السياسية والاقتصادية للفواعل الاجتماعية والاقتصادية قد تنعكس إيجابًا كذلك على قدرة الدولة وقوَّتها إذا ما تمَّ دمجهم في بنائها المؤسَّسي عبر سياسات الائتلافات الحاكمة، بدلًا من إقصائهم بعيدًا عن بؤرة القوة السياسية ومن ثم إمكانية تحوُّلهم ليكونوا خطرًا على الحاكمين.

- **المدخل التحليلي للكاتب والنماذج المساقة**

وفقًا لما سبق، ينطلق الكاتب لدراسة تأثير طفرة الموارد الأولية وسياسات الائتلاف والتحالف باللجوء لمدخل تحليل تاريخي مقارن يتناول بناء الدولة وفقًا للأساس الائتلافي الذي انتهجتْه ستة نماذج مختلفة من دول أمريكا اللاتينية تنقسم إلى مجموعتين قدَّمتا تنوُّعًا في ثنائية التحالفات السياسية وقدرة الدولة في فترات تاريخية محدَّدة.

تمثِّل المجموعة الأولى نموذجًا لقيام الفاعلين المهتمّين بسياسات التصدير، بقيادة الائتلافات الحاكمة وتقديم مشاريع معتبرة قدَّمت منافع عامَّة جديدة لدعم الصادرات، أدَّت لنموٍّ ملحوظٍ في قدرة الدولة، بينما تمثِّل المجموعة الثانية نموذجًا لقيام الحكومات بتهميش المصدرين سياسيًّا ولفظهم خارج الائتلافات الحاكمة وعدم إفساح المجال لمشاريعهم المقدَّمة، رغبةً في الاستحواذ على ثروات البلاد والمآثر السياسية؛ ما أدَّى لتقويض قدرة الدولة في نهاية المطاف.

تتمثَّل المجموعة الأولى في: تشيلي (١٨٤٠-١٨٨٣) - **الأرجنتين** (١٨٥٢-١٨٨٦) - **موريشيوس** (١٨٢٥-١٨٩٥) بينما

تتكوَّن **المجموعة الثانية** من: **كولومبيا** (١٨٨٠-١٩٠٥) - **غانا** (١٩٤٥-١٩٦٦)- **نيجيريا** (١٩٤٥-١٩٦٦).

- **فترات الرخاء وبناء الدولة:**

تشاركت النماذج الستة في شهودها وفرةً في الموارد الطبيعية وخضوعها لذات السياسات الاستعمارية قبل الاستقلال التي كرَّست من اعتمادها على صادرات الموارد الأولية وعلى الواردات بدلًا من التصنيع المحلِّي، إلَّا أنه بعد الحصول على الاستقلال، اختلف نهج تلك الدول في التعامل مع ما تملكه من موارد وفيرة، حيث تحوَّلت هذه الوفْرة إلى لعنة في بعض هذه الدول، بينما كانت دافعًا للنهوض في دول أخرى.

يطرح الكتاب تساؤلًا حول كيفية تأثير فترات الرخاء وسياسات الائتلاف في عملية بناء الدولة في النماذج الستة من حيث تناوله بالتحليل لدور الضغوط التي تلعبها الفواعل الاجتماعية من أسفل لأعلى في عملية البناء، وكيف يمكن لوفرة الموارد أن تفسحَ المجالَ لبُعْدٍ جديدٍ في قدرة الدولة بدرجة كبيرة لم تَنَلْ إلى الآن القدرَ الكافي من الاهتمام في الأدبيَّات المهتمَّة بدراسة أثر الثروات الطبيعية؛ ولا يعني ذلك أن وفرة الموارد تؤدِّي بالضرورة لزيادة مجال قدرة الدولة، ولكن الأمر يظلُّ مشروطًا بطبيعة سياسات الائتلاف التي يمكنها أن تحوِّل وفرةَ الموارد إلى لعنة أو مزيَّة ذات ثقل كبير.

بشكل عام، تشير نظرية "لعنة الموارد The Resourse Curse" إلى الاعتقاد بأن وفرة الموارد الطبيعية -كالوقود والمعادن وغيرها- تتحوَّل إلى لعنة في الدول النامية ذات البناء المؤسَّسي الضعيف، حيث تؤدِّي بها في نهاية المطاف لضعف التنمية الاقتصادية وعدم القدرة على الاستفادة من تلك الوفْرة. يوضِّح الكاتب أن الأمر لا يعود فقط لسياق ضعْف المؤسَّسات، بل إن طبيعة سياسات الائتلاف هي المفتاح الرئيس الذي مَكَّنَ المجموعة الأولى من النجاة من تلك اللعنة والقفز من وضعٍ اقتصاديٍّ متردٍّ إلى نهضة قوية الأركان.

على سبيل المثال، غلب على تشيلي وموريشيوس والأرجنتين سيادة الائتلافات الدافعة للتصدير ودمْج الفواعل الاقتصادية والاجتماعية في الحكم، بينما سيطرت النُّخب السياسية على الائتلافات الحاكمة في كولومبيا وغانا ونيجيريا، ما أدَّى بها في نهاية المطاف للإصابة بتلك اللعنة، رغم أن جميع الدول الست لم يشكِّلوا أبدًا دولة مؤسَّسات قوية في بداية فترة ازدهار الموارد، أي إن ضعف المؤسَّسات لم يكن هو المحرِّك الرئيسي لعدم الاستفادة من وفرة الموارد، بل طبيعة الائتلافات السياسية الحاكمة التي شهدتها تلك الدول كانت هي كلمة السر في الأمر برمَّته.

أدَّت الطفرة في القمح والنحاس في تشيلي (١٨٤٨-١٨٨٣) إلى عملية بناء للدولة مؤثِّرة. فقد شجَّعت فرصُ التصدير الجديدة على الاهتمام بالمزيد من المنافع والخدمات العامة كالسكك الحديدية لتخفيف اختنافات النقل، وتحسين الخدمات المصرفية لتوفير فرص ائتمان أكثر تطوُّرًا. في الواقع، لم يكن كلُّ المصدِّرين مشاركين في الائتلاف الحاكم، حيث تعرَّض منتجو النحاس في الشمال الصحراوي ومزارعي القمح في الجنوب للتهميش والتجاهل من قبل الحكومة؛ ما أدَّى لتضرُّرهم من السياسات العامة.

أدَّى ذلك الأمر إلى اتِّجاه هؤلاء لشنّ حربين أهليَّتين في الخمسينيات من القرن التاسع عشر؛ ما أثار قلق النُّخب الحاكمة آنذاك الذين خشوا من امتناع هؤلاء عن المشاركة في إنتاج القمح كردَّة فعلٍ لإبْعادهم عن السلطة، واستجابةً لذلك الوضْع، اتَّجه الائتلاف الحاكم لتعزيز مؤسَّسات الدولة خاصَّة على مستوى البلديَّات كي تتمكَّن من احتواء خصومهم، كما اتَّجهوا لتهدئة الحدود الجنوبية للقضاء على الخطر القائم من جانب مزارعي القمح والذي شكَّل تهديدًا للنُّخبة الحاكمة. أدَّت تلك الجهود لزيادة قدرة الدولة واتِّساع مدى تدبيرها بصورة كبيرة.

على نحو آخر، شهدتْ كولومبيا (١٨٨٠-١٩٠٥) طفرةً كبيرةً للمرة الأولى في إنتاج البُنّ في مرحلةٍ من تاريخها رسَّخت لتهميشٍ سياسيٍّ للفاعلين المهتمّين بالتصدير، دفعت تلك الطفرةُ المصدِّرين للرغبة في تطوير البنية التحتيَّة للنقل ودعم السياسات المصرفية والنقدية مثلما كان الحال في النماذج

الأخرى محل التحليل. لكن النُّخب الحاكمة في تلك الفترة من تاريخ كولومبيا لم يُولُوا اهتمامًا بسياسات التصدير، ولم تظهر كولومبيا في ذلك العهد كمعقلٍ لإنتاج البُنّ على مستوى العالم كما كان متوقعًا، بل على العكس من ذلك، لم تساهم سياسة الدولة آنذاك في دعم إنتاج البُنّ سوى بنذْرٍ يسيرٍ، فجاء تصميمُ السكك الحديدية بصورة مجزَّأة وبعيدةٍ عن بؤر إنتاج البُنّ، كما شهدت تلك الفترة حربًا أهليَّةً كارثيَّةً في كولومبيا، هي حرب الألف يوم (١٨٩٩-١٩٠٢) زادت من تردّي الوضْع.

على العكس من تشيلي والأرجنتين، لم يكن أعضاءُ الائتلاف الحاكم ذوي توجُّهات تصديريَّة ولم ينظروا للمصدِّرين كتهديدٍ خطيرٍ، وبالتالي شعروا أن بناء المؤسَّسات هو أمرٌ غيرُ ضروريٍّ حيث إن خصومَهم لا يشكِّلون خطرًا يرْقى لتهديد مصالحهم الأساسية.

إجمالًا تعبِّر مآلاتُ النماذج الستِّ عن وزن سياسات الائتلاف الحاكم في عملية بناء الدولة وكيف كان اختلافها عاملًا رئيسًا في خمول قدرة الدولة على تدبير شؤونها، في كولومبيا ومثيلاتها، ووقوعها في لعنة وفرة الموارد، وانطلاق تشيلي ومثيلاتها نحو نموٍّ اقتصاديٍّ غيَّر من مسار حياة شعوبها.

ثانيًا- بناء الدولة والأمة في أمريكا اللاتينية وإسبانيا[1]

- **أداء الدولة وفاعليتها**

عند الخروج من كَنَفِ المستعمِر، تواجه الدول حديثة العهد بالتحرُّر تحديًا جللًا لخلع ثياب الاحتلال بكلّ ما حمله من تفاصيل، والبدء في صياغة أسلوب حياة وسياسة جديدة ترسِّخ عبرها وضعيَّة الاستقلال، وتثبِّت أركانها في الأرض ككيان قائم بذاته. على عكس الثورات الفرنسية والأمريكية، لم تَسْعَ جمهوريات أمريكا اللاتينية لصياغة يوتوبيا سياسية وصناعة نماذج مؤسَّسية لم يكن لها وجود من قبل، بل كانت من أوائل الكيانات السياسية الحديثة التي تأسَّست وفقًا لقوالب مؤسَّسية وبيروقراطيَّات مُجَرَّبَةٍ بالفعل، وحقَّقت نجاحًا ملموسًا إلى حَدٍّ كبير.

من هذا المنطلق، بدأت دول أمريكا اللاتينية المستقلَّة وإسبانيا في مشاريع بناء للدولة وهي على وعي بضعف وعدم استقرار مؤسِّساتها القائمة، سعيًا لتطوير بناءٍ مؤسَّسي يضْمن قيامَ أنظمةٍ سياسيَّةٍ مستقرَّةٍ، وذلك بتكييف وتطبيق نماذج مؤسَّسات قائمة بالفعل، بما يتوافق وأوضاع دولهم في ذلك الحين، أملًا في صناعة جمهوريات الممكن وليس جمهوريات الأمثل.

كان التساؤل الرئيسي القائم طوال منتصف القرن التاسع عشر بأمريكا الجنوبية هو كيفية تطبيق نماذج مؤسسات الدولة الحديثة بما يتوافق والأوضاع الداخلية لتلك الدول، وذلك بعد ما شهدتْه من فشلٍ لمشاريع السياسة العامة وضعف مؤسَّسي ملحوظ.

من هنا، انصبَّ اهتمام الكتاب على دراسة أساليب وسياسات بناء الدولة في أمريكا اللاتينية وإسبانيا خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، منذ بداية عهد الاستقلال إلى تراجع الليبرالية كفكرٍ رئيسٍ شَهِدَ نوعًا من الهيمنة خلال القرن التاسع عشر في هذه المنطقة من العالم، وتراجع في الثُّلُثِ الأول من القرن العشرين في معظم أجزاء أمريكا اللاتينية.

يطرح الكتاب عدَّة أسئلة بحثيَّة في محاولةٍ لاتِّخاذ خطواتٍ للإجابة عليها عبر فصوله أهمها: كيف يمكن أن تحدِّد الموروثات التاريخية قدرة الدول ومداها؟ وما هي الطرق المتاحة والعوائق التي تقف أمام صياغة تنظيم فعال للقوة السياسية؟ وكيف يمكن أن تنجح الدول في تصميم مؤسَّسات قادرة على تقديم الخدمات الأساسية المرتبطة بحقوق المواطنة؟ وكيف يمكننا الجمع بين مفهوم المجتمع الذي يستوعب مجموعات متنوِّعة

(1) Miguel A. Centeno, Agustin E. Ferraro (Eds.), State and Nation Making in Latin America and Spain, (Cambridge: Cambridge University Press, 2013).

وثقافات مختلفة في إطار هُويةٍ واحدة، واحترام تفرُّد التقاليد والحفاظ عليها؟ إجمالًا، ما الذي يجعل من أداء الدولة أداءً فعَّالًا، مع الأخذ في الاعتبار كيف ظلَّت الدولة في أمريكا اللاتينية وإسبانيا خلال القرن التاسع عشر ضعيفة حتى يومنا هذا، ولكن تفاسير أسباب ضعفها لا تزال غير كافية إلى الآن، وبحاجة للمزيد من التفصيل.

● **المدخل التحليلي للكتاب والنماذج المساقة**

يرى مؤلِّفا الكتاب أن أمريكا اللاتينية مرَّت بتحوُّلات كبيرة خلال الفترة من العام ١٨١٠ إلى ١٩٠٠، ورغم نجاح العديد من دول المنطقة في تحقيق نموٍّ اقتصاديٍّ وتطوُّر اجتماعي، لكن ضعف البناء المؤسَّسي ظلَّ قرينًا لهم ولم تتمكَّن الدراسات في هذا المجال من فتح ذلك الصندوق الأسود للفشل المؤسَّسي وتحليل أسبابه بالقدْر الكافي الذي يسْمح بإسْقاط تلك التحليلات على الحاضر المُعاش والاستفادة من دروس الماضي لتجنُّب الوقوع في العوائق ذاتها.

من هنا، يعتمد الكتاب مدخل التحليل التاريخي، لدراسة أسباب ضعف البناء المؤسَّسي في أمريكا اللاتينية وإسبانيا خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ليس من خلال مقارنة نماذج بعينها بعضها ببعض بصوة مباشرة، ولكن باعتماد تحليلات عامة بدايةً من نشأة الدول القومية وعمليات بناء الدولة في أمريكا اللاتينية وإسبانيا، فضلًا عن دراسة عملية بناء الدولة في أوروبا الغربية وأمريكا خلال الفترة الزمنية ذاتها، ثم الانتقال لدراسة نماذج متعدِّدة في تلك المرحلة التاريخية كالبرازيل، والمكسيك، ونيكاراجوا، وتشيلي، والأرجنتين، وأمريكا الوسطى، وكولومبيا، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على الليبرالية في بدايات القرن التاسع عشر في إسبانيا وأمريكا، ونظرة على دور القضاء والقانون في تلك المرحلة من بناء الدولة بعد الاستقلال.

● **القوة والاقتصاد والمؤسسات**

مرة أخرى، وفي محاولة للإجابة على التساؤل القائم عن ما الذي يجعل الدول كيانًا ذا أداءٍ فعَّال، يظهر مفهوم "قدرة الدولة State Capacity" والذي شكَّل عنصرًا رئيسًا من النظرية الاجتماعية الألمانية خلال القرن التاسع عشر. يأتي السؤال هنا كيف يمكن تتبُّع أنماط قدرة الدولة المتنوِّعة خلال قرن كامل في أمريكا اللاتينية وإسبانيا للوصول إلى أساليب وسياسات بناء الدولة في تلك المرحلة التاريخية وتلك الرُّقعة الجغرافية من العالم.

يحدد الكتاب أربعة أوجه لقدرة الدولة وقوَّتها. يتمثَّل الوجه الأول في صفة الإقليمية (Territoriality) التي تعبِّر عن احتكار الدولة لممارسة القوة، تلك القوة التي تتمكَّن النُّخب الحاكمة من فرضها على المجتمع المدني دون الحاجة للدخول في مفاوضات أو نقاشات مع فواعل أخرى. في قول آخر، تلك القوة هي قدرة الدولة على فرض الأوامر والنظام. ويتمثَّل ذلك الجانب من قدرة الدولة خارجيًّا من حيث فرض الدولة سيادتها على أرضها أمام الدول الأخرى، وداخليٍّ تجاه أي مجموعات مضادَّة لها.

أمَّا الوجه الآخر من قدرة الدولة فهو الوجه الاقتصادي (economic) الذي ينعكس في دور الدولة في تحقيق رفاهية المجتمع وخلق مجال لسوق قومي، وتوفير البنية التحتية التي تُتيح دمجَ الاقتصاد القومي في حركة التبادل والاقتصاد العالمي. ويعتبر وجهَا القوة والاقتصاد هما الوجهان الكلاسيكيَّان لقياس قدرة الدول القومية في أوروبا حيث يتحوَّل مجال قدرة الدولة لمجال ممارسة للسيطرة على الأموال والأجساد والسلوك العام.

أمَّا الوجه الثالث من قدرة الدولة فهو المختص بالبنية التحتيَّة (Infrastructural) أو بمعنى آخر قدرة الدولة على صياغة بناء مؤسَّسي يضْمن تقديم الخدمات العامة وسُبل النقل والاتصال وتناقُل المعلومات، أي قدْرتها على ربْط أجزاء المجتمع عبر إنْفاذ القانون والإدارة في مناحي الحياة الاجتماعية وهو ما لم يكن يدْخل ضمنَ نطاقِ اهتمامِ الدولةِ قبل التوسُّع الكبير في ممارسة ذلك النوع من القوة أو القدْرة في القرن التاسع عشر.

ويمكن قياس تلك القوة على سبيل المثال من خلال تحديد مدى نجاح السياسات العامة، أو إلى أي مدى نجحت الدولة في الدفاع عن النظام العام، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية

وتقديم الخدمات العامة؟ يعبّر هذا النوعُ عن أهمّية البناء المؤسَّسي للدولة وقدرتها على بناء هيكلها الإداري المنخرط في خدمة متطلَّبات المجتمع بصورةٍ غير مركزيَّة، وهو مساحة للتلاقي بين الدولة والمجتمع المدني.

يتمثَّل الوجهُ الأخيرُ لقوَّة الدولة في القوة الرمزية (Symbolic power) أو الشرعية أو بتعبير آخر "احتكار الدولة لممارسة الشرعية أو تلك القوة التي تثبت حتمية وجودها دون لجوء لنزاع أو فرض بالقوة".

انطلاقًا من تلك الرؤية، يحاول الكتاب تقسيم مشاريع بناء الدولة وفقًا لتلك الأوجه الأربعة، حيث يعبّر وجها القوة الكلاسيكية والاقتصاد عن محاولات تثبيت دعائم قوة الدولة الملموسة، وهو ما تَمَّ بالفعل في أمريكا اللاتينية وإسبانيا بنهاية عام ١٨٦٠، وبناء قوة اقتصادية مدْمجة في الاقتصاد العالمي وهو ما أخذ مجْراه بين ١٨٦٠ إلى ١٩٣٠ بنسب نجاحٍ متفاوتةٍ. على الجانب الآخر، لم يَنَل الجانب الرمزي والمؤسَّسي الاهتمامَ ذاته في دراسة عملية بناء الدولة مثلما كان الحال مع القوة الكلاسيكية، بل تعرَّض للتهميش في أدبيَّات بناء الدولة، لذلك حاول الكتاب التركيز على بناء القوة المؤسَّسية والرمزية كأساس لدراسة مشاريع بناء الدولة في أمريكا اللاتينية وإسبانيا خلال تلك المرحلة التاريخيَّة.

في هذا الصدد، من الأهميَّة بمكانٍ بيان الاختلاف بين مسارات دول أمريكا اللاتينية ومسار إسبانيا تحديدًا في عملية بناء الدولة، فرغم اشتراكها في خصائص وأحوال متشابهة خلال القرن التاسع عشر، فإن مساراتها اختلفت بشكل كبير بعد ذلك، حيث شهدت إسبانيا نوعًا من المعجزة اتَّضحت معالمها في النصف الثاني من القرن العشرين.

على سبيل المثال، نالتْ إسبانيا قدرًا كبيرًا من الثقة على مستوى أسواق المال العالمية في بدايات القرن العشرين حتى إنها كانت ملزمة بدفع أقساط من دينها أقلَّ كثيرًا مقارنة بدول أمريكا اللاتينية مع بداية الحرب العالمية الأولى. على الجانب الآخر، خاضتْ إسبانيا في ذلك الوقت عملية دمقرطة كبيرة مع ارتفاع نسبة السكَّان الممنوحين -ولو اسميًّا- حق الاقتراع مقارنةً بأمريكا اللاتينية، حيث ظلَّت النسبة ثابتةً كما هي. أيضًا، شهدت إسبانيا انخفاضًا ملحوظًا في نسبة السكَّان الذين لم يلْتحقوا بالتعليم، وهو الأمر الذي ظلَّ في تصاعدٍ مع الجمهورية الثانية، واستمر بعد ذلك منذ نهايات عام ١٩٥٠.

كانت الثقة التي اكتسبتْها الحكومة الإسبانية في الأسواق العالمية، فضلًا عن النتائج الإيجابية الملحوظة في مجال التعليم وغيرها من السياسات العامة الموفقة، تعبيرًا عن ازدياد حجم قدرة الدولة خاصَّةً فيما يتعلَّق بالبنية التحتيَّة والبناء المؤسَّسي وتحوُّلها من دولةٍ مهزوزةٍ إلى دولةٍ ذات اتِّزانٍ وثباتٍ كبيرَيْن مع بدايات القرن العشرين، وهي الفترة ذاتها التي شهدتْ فيها معظم الدول الأوروبية الحديثة ازديادَ قوَّتها على الأوجه الأربعة وليس خلال القرن التاسع عشر كما هو شائع، ويستوي في ذلك الدول الأوروبية الكبْرى كفرنسا وألمانيا وبريطانيا، أو الأقل قوَّة مثل إسبانيا.

يتَّضح الفارق بين مآلات إسبانيا ودول أمريكا اللاتينية في استمرار النموّ وخطوات بناء الدولة الحديثة عند المقارنة بين إسبانيا والأرجنتين على وجه الخصوص حيث تشارَك البلدان في بداية الأمر العديدَ من أوجه الإصلاح، وبدت الأرجنتين في السنين الأولى من القرن العشرين واحدة من أكثر دول أمريكا اللاتينية اتِّزانًا، ومرشَّحة بقوَّة للتحوُّل إلى دولة حديثة قويَّة البنيان. كان الاهتمام بالتعليم وإقامة مؤسَّسات للتعليم العام ملمحًا مشتركًا ضمن جهود التطوير في العديد من دول أمريكا اللاتينية مثل تشيلي وكوستاريكا وبيرو، ولكن إسبانيا والأرجنتين شكَّلتا أكثر النماذج نجاحًا حيث شهدت كلتاهما إصلاحات معتبرة في مجال التعليم مثل قيام الحكومة في إسبانيا بتمويل رواتب المدرِّسين من الميزانية الرئيسية للدولة، وقيام الأرجنتين بتأسيس مدارس عامة في كلِّ المقاطعات يتمُّ تمويلُها مباشرةً من الدولة. ولكن بشكل عام، اختلف مسار البناء المؤسَّسي وأُسس الإدارة والتحديات التي واجهتْها في كلِّ دولة من دول أمريكا اللاتينيَّة، ما كان له أكبر الأثر في عملية بناء الدولة في مجملها في كلِّ حالة.

وكان من التحديات الواضحة التي واجهتْها العديدُ من دول

المنطقة على سبيل المثال: مقاومة النخب المحافظة للتعليم العام بما في ذلك إسبانيا، وعدم القدرة على تحقيق الاستقلال واللامركزية في إدارة السياسات العامة كما كان الحال في الأرجنتين.

بشكل عام واجهت العديد من دول أمريكا اللاتينية مشاريع تحديث مؤسَّسي غير مكتمل أَدَّتْ لحدوث ضعفٍ في بناء الدولة وعدم استقرار مساراتها في الحاضر المُعاش.

خاتمة:

تختلف سياقات كل حقبة تاريخيَّة ومفاتيح كلّ عصر يمرُّ على الإنسانية، ولكن تظلُّ مسارات الأمم والدول والشعوب نماذج حاضرة للتأمُّل دومًا، وظلالًا تُلْقَى على حاضر ومستقبل تلك الأمم، التي تشهد أحيانًا تكرار أخطائها ومآسيها، أو تخطِّي ما يكابدها من عقبات أملًا في المزيد من القوَّة والرُّسوخ. اختلفت رؤى صنَّاع الإسهامَيْن من حيث اختيارهم لزوايا التحليل ومواضع الأهمية التي يرسمون عبرها ملامح بناء الدولة في أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر والعشرين بصورة ساهمتْ في تشكيل رؤية أكثر تكامليَّة لعملية البناء في ذلك الجزءِ الهامّ من العالم، والذي لم يَنَلْ حظَّه إلى الآن من الدراسات العميقة.

قادنَا الإسهامُ الأول "**بناء الدولة في أوقات الرخاء**" لرؤيةٍ مختلفةٍ لم ترَ في ضعف البناء المؤسَّسي لدول أمريكا اللاتينيَّة السببَ الرئيسيَّ لاختلاف مآلات بعضها عن بعض في النموّ والتطوُّر بعد نَيْلِ الاستقلال، حيث انصبَّ الاهتمامُ بالأساس على طبيعة سياسات الائتلاف الحاكمة وكيف يمكن لدمج مصالح الفواعل الاجتماعية والاقتصادية في سياسات الحكم أن يكون له أكبر الأثر في تحقيق المصلحة العامة وصناعة تطوُّرٍ واقعيّ ملْموس يغيّر من مسارات الدول وأوضاع شعوبها على الخريطة عالميًّا، وكيف أن وفرة الموارد لا تؤدِّي في حَدِّ ذاتِها لنموٍّ أو تراجعٍ بقدْر ما يكون الفكر الحاكم ومدى اتِّساعه وقدرته على استقراء الأوضاع الداخلية والخارجية واستيعاب مختلف فواعل المجتمع دون البحث عن استئثار بالسلطة أو الثروات هو العنصر الرئيس للنهوض من عدمه.

على الجانب الآخر، انصبَّ اهتمام الإسهام الثاني "**بناء الدولة والأمة في أمركيا اللاتينية وإسبانيا**" على ذلك الضعف المؤسَّسي وأسبابه ودراسة العوائق التي جعلتْ من عملية البناء في العديد من النماذج عملية غير مكتملة الأركان لم تستطع الاستمرار بوتيرة ثابتة. ولكن رغم اختلاف المنطلق ونقاط التركيز، فإن كلًّا من الإسهامين بَنَيَا تحليلَهما على قياس "قدرة الدولة" ومداها وانعكساتها، سواء تمَّ قياسها من داخلها على مختلف زواياها الإقليمية والرمزية والمؤسَّسية والاقتصادية، أو دوافع تشكُّلها وفقًا لدوافع بناء الدولة من الأساس.

وبحكم تكرار سياقات التاريخ وتشابُه الأوضاع التي تَمُرُّ بها الدولُ الناميةُ مع الاحتفاظ بخصوصيَّة كلّ دولة، تظلُّ تلك النماذج من التحليلات قابلةً للإسقاط بشكلٍ كبيرٍ على أوضاع الكثير من دول العالم العربي والإسلامي مع الأَخْذِ في الاعتبار اختلاف طبيعة الحقبة التاريخيَّة، وتعقيدات التركيبات الداخليَّة لكلّ دولةٍ والمرحلة التي تَمُرُّ بها. ولكن قياس قدْرة الدولة ودوافع البناء هو نموذجٌ يصْلح كأداةِ تحليلٍ مرنةٍ تُساهم في تفصيل مدى نموّ الدول وفقًا لنقاطٍ واضحةٍ قابلةٍ للقياس دومًا.

سياسات الديمقراطية وحكم الخبراء في أمريكا اللاتينية

محمد كمال محمد(*)

مقدمة:

شهدت أمريكا اللاتينية تجارب عدَّة فيما يتعلَّق بالديمقراطية، سواء كانت تمثيلية أوتشاركية، وتنوَّع الفاعلون في صياغة وتنفيذ السياسات العامة فيها ما بين سياسيِّين وبيروقراطيِّين وتكنوقراط ومؤسسات دولية، وهذه الخبرات جديرة بالدراسة للاستفادة منها نظريًّا وعمليًّا. وقد قُدِّمت الديمقراطية التشاركية وحكم الخبراء كبدائل أو مكمِّلات للديمقراطية التمثيلية وسيطرة السياسيِّين أو البيروقراطيِّين على صياغة السياسات العامة على التوالي في أكثر من سياق أو مجال جغرافي أو ثقافي، ومن بينها أمريكا اللاتينية.

والديمقراطية التشاركية نظام يمكِّن المواطنين من المشاركة في صنع القرارات السياسية ذات الأولويات بالنسبة إليهم عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة والمشكلات المطروحة، وهى تركِّز على دور المواطنين في المشاركة في تدبير الشأن العام، كما أنها تتَّسم بالتفاعل بين المواطنين والحكومات أو المستشارين المحليِّين.

أمَّا التكنوقراط فهم أفراد ذوو مستوى عال من التدريب الأكاديمي المتخصِّص، وهو ما يُعَدُّ معيارًا رئيسيًّا يتمُّ على أساسه اختيارهم لشغْل أدوارٍ رئيسية في صنع القرار أو استشارية في المنظمات الكبيرة والمركَّبة العامة والخاصَّة على حَدٍّ سواء. وللتعرُّف على الديمقراطية التشاركيَّة وحكم الخبراء في أمريكا اللاتينية، ستركِّز تلك الورقة على عرض كتابيْن.

أولًا- الديمقراطية التشاركية في أمريكا اللاتينية:

على الرغم من الانتخابات المنتظمة في دول أمريكا اللاتينية على مدى العقدين الماضيين، لا يزال تحدِّي التحوُّل الديمقراطي قائمًا كجزءٍ من هذه العملية. تُقَدِّم فرانسواز مونتامبولا Françoise Montambeault الأكاديمية بجامعة مونتريال كتابها "سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية في أمريكا اللاتينية: المؤسَّسات والفاعلون والتفاعلات"[1]، وهو في الأصل أطروحة نالتْ عنها المؤلِّفة درجةَ الدكتوراه من جامعة ماكجيل بكندا.

تدرس المؤلِّفة في هذا الكتاب آليَّات الحكومة المحلية في أربع مدن: مدينتين في المكسيك، ومدينتين في البرازيل. وقد وجدت خلافات تعزوها إلى الطرق التي اتجهت بها البرازيل والمكسيك نحو أنظمة أكثر ديمقراطية وكيف تعامل كلٌّ منهما مع المحسوبيَّة أو الزبائنيَّة الراسخة. في دراسات الحالة التي أجرتْها الكاتبة، أسَّست سلسلةً متَّصلةً (أي: المحسوبية - التعاون غير الممكَّن - الإدماج المجزأ - التعاون الديمقراطي) التي سيكون لها استخدام أوسع في تحليلها السياسي المقارن لموضوع الكتاب. وهي تقدِّم حُجَّةً مفادها أن المؤسَّسات السياسية وحدها لن تؤدِّي إلى مزيد من الديمقراطية ولكن المشاركة الفعَّالة في الشؤون المحلية هي التي تساهم في علاقة إيجابية بين الدولة والمجتمع والتي تؤكِّد على تعزيز السياسة الديمقراطية. وأثناء إجرائها تحليلًا أكاديميًّا صارمًا، لم تغفل أبدًا عن أن حياة البشر الحقيقيِّين هي في قلب عملية التحوُّل الديمقراطي هذه.

- **حول الديمقراطية التشاركية**

تتَّضح أهمية القضية التي يتناولها الكتاب في أن التجارب المؤسَّسية الديمقراطية التشاركية التي تهدف إلى إعادة المواطنين إلى عمليات الحكم المحلي أصبحت عنصرًا أساسيًّا في

(*) باحث في العلوم السياسية.

(1) Françoise Montambeault, The Politics of Local Participatory Democracy in Latin America institutions, actors, and interactions, (Stanford, California: Stanford University Press, 2016).

مسار ما يُعرف بالتحوُّل الديمقراطى لتجذير القيم والممارسات لجعل المواطن في قلب عملية الحكم الرشيد، كما أن هذه التجارب صارت في صميم أجندة التنمية الديمقراطية الدولية مع الملاحظات العديدة على هذه الأجندة وأهدافها وسجلّها العملي. ففي جميع أنحاء العالم، وخاصة في أمريكا اللاتينية، نفَّذت العديدُ من الحكومات المحلية، من اليسار واليمين، آليَّات لتضْمين مدخلات المواطنين رسميًّا في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القضية التي يناقشها الكتاب تمثِّل إضافة ثريَّة للجدل النظري والعملي بين فريقين من أنصار ما يمكن وصفه بالديمقراطية من أعلى والديمقراطية من أسفل أو الديمقراطية القاعدية في أنحاء عديدة من العالم، وبالأخصّ أمريكا اللاتينية. فقد كانت الأدبيَّات حول التحوُّل الديمقراطي في أمريكا اللاتينية لسنوات عديدة مسرحًا لصدام بين اتجاهيْن من الأبحاث؛ رأى البعض عمليات انتقال من منظور مؤسَّسي بحْت يمثِّل فيه احترام نتائج الانتخابات الدورية التي تروّج لها الأحزاب السياسية المنظَّمة بحُرية شرطًا كافيًا لتعريف الانتقال. على الجانب الآخر، ذهب آخرون إلى أن دورًا مستقلًّا للمجتمعات المدنية المحلية في الشؤون الحكومية كان شرطًا ضروريًّا لتغيير الوجه الاستبدادي للدولة، التي تُهيمن عليها النُّخب السياسية التقليدية التي تُديم سلطتَها في مجتمعات غير متكافئة بشكل صارخ.

يُضاف لجملة ما سبق، أن الكتاب يقدِّم تجارب مفيدة وإطارًا تحليليًّا يتميَّز بقدرة تفسيريَّة جيِّدة للباحثين في مجال الديمقراطية التشاركية الذين ينقِّبون بحثًا عن أكثر من نماذج "عالمية" مفترضة لحلّ أوجه القصور الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. فالمؤسَّسات التشاركية لا توجد في فراغ، فهي تتأثَّر بالسياقات السياسية الموجودة بالفعل وتؤثِّر فيها، ويمكن أن تكون وسائل لتعزيز مكاسب المواطنين المهمَّشين في الأطراف في مواجهة القوى المحتكرة للسلطة والموارد في تلك الأطراف، وأيضًا في مواجهة تغوُّل وسطوة السلطات المركزية.

ويسْعى الكتاب إلى الإجابة عن سؤالين: هل يمكن للتغيير المؤسَّسي أن يُعَزِّزَ جودةَ الديمقراطية في أمريكا اللاتينية؟ ويرتبط بهذا السؤال سؤال آخر: كيف يمكن تقييم نجاح التغيير المؤسَّسي في تعزيز الديمقراطية في أمريكا اللاتينية؟ وإلى أي مدى يمكن للإصلاح المؤسَّسي أن يعزِّز تطوير مجتمع مدني مستقلٍّ قادرٍ على المساهمة في تحسين نوعية الديمقراطية؟ ولماذا تختلف مستويات النجاح؟

وترى الكاتبةُ أن آليَّات المشاركة المؤسَّسية ليست -في الواقع- حلًّا سحريًّا لجميع أمراض الديمقراطية. فقد كان لها نتائج متباينة في الممارسة على مستوى المحليات، ليس بين البلدان وحدها، ولكن أيضًا بين المحليات داخل البلد الواحد، كما هو الحال بالنسبة لآليَّات التخطيط التشاركي في المكسيك وبرامج الميزانية التشاركية في البرازيل.

وبالاعتماد على دراسة مقارنة لخمس تجارب ديمقراطية تشاركية تقع في مدينتيْن مكسيكيَّتيْن ومدينتيْن برازيليتيْن، يطوِّر الكتاب **إطارًا مفاهيميًّا ومقارنًا** لفهم النجاح الديمقراطي بشكلٍ أفضل من خلال النظر في العلاقات المتنوِّعة بين الدولة والمجتمع التي لُوحظت داخل هذه المؤسَّسات. ويقدِّم الكتابُ مجموعةً من الأدوات النظرية التي طوَّرتها المؤلِّفة من خلال مجموعةٍ متنوِّعة من البيانات والحقائق التجريبيَّة التي جمعتْها من خلال المقابلات التي أجرتْها مع المواطنين والمسؤولين المحليِّين عبر حالات الدراسة، وتسْعى إلى شرحها، أي إن الأدوات النظرية المستخدمة ليست سابقة التجهيز أو مفروضة على بيئة البحث.

تكْشف المقارنةُ الجديدةُ التي تمَّ إجراؤها أنه إذا كان التصميم المؤسسي مهمًّا، فإن كيفية تخصيص هذه الآليات المؤسَّسية من قبل الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية هي أكثر أهمية؛ لأنها تحدِّد إمكانية ظهور مجتمع مدني مستقل، والمشاركة بنشاط مع الولايات والأقاليم المحلية.

يقدِّم الفصل الثاني قضية إعادة تعريف النجاح الديمقراطي للديمقراطية التشاركية المحلية، التي تحدِّدها طبيعة العلاقات بين الدولة والمجتمع التي تتطوَّر من خلال التفاعلات التشاركية الرسمية وغير الرسمية. ويقدِّم الفصلُ تصنيفًا يفسِّر التبايُن على طول البُعدين المحدَّدين للعلاقات

بين الدولة والمجتمع:

- أشكال تعبئة المجتمع المدني المتولِّدة عن الآليات (من الأشكال الفردية الخاصة إلى الجماعية).

- درجة الاستقلالية التي يكتسبها المشاركون في المؤسَّسات التشاركية (من الخضوع للسيطرة إلى الاستقلالية).

ومن خلال هذيْن البُعدين تقترح المؤلِّفة تصنيفات أربعة لوصف تنوُّع النتائج التجريبية التي لُوحظت عبر الحالات:

١- المحسوبية/ الزبائنية (التعبئة الخاصة والاستقلالية المنخفضة).

٢- التعاون غير الممكَّن (التعبئة الجماعية والاستقلالية المنخفضة).

٣- الدمج المجزَّأ (التعبئة الخاصة والاستقلالية العالية).

٤- التعاون الديمقراطي (التعبئة الجماعية والاستقلالية العالية).

ويعرض الفصل الثالث المدنَ الأربع المختارة: "بيلو هوريزونتي Belo Horizonte" و"ريسيفي Recife" في البرازيل، و"ليون León" و"سيوداد نيزاهوال كويوتل Ciudad Nezahualcóyotl" في المكسيك، بمزيد من التفصيل، ويستكشف التفسيرات الحالية السائدة للاختلافات في النجاح من خلال التأكيد على أوجه التشابه التاريخية والمؤسَّسية للحالات.

ومن خلال تسليط الضوء على الصراعات التي تشارك فيها الأحزاب للسيطرة على المؤسَّسات التشاركية، تنتقد وتقوِّض المؤلِّفةُ العديدَ من المفاهيم التي يتمُّ حشدُها عادةً لشرح نتائجها غير المتكافئة في أمريكا اللاتينية: مفهوم "الإرادة السياسية" أولًا، ثم مفهوم "الثقافة السياسية" الذي غالبًا ما يتمُّ تعريفه بشكلٍ سيّئ بحسب المؤلِّفة.

وتقدِّم المؤلِّفة إطارًا لشرح مختلف نتائج العلاقة بين الدولة والمجتمع، محدِّدَةً المؤشِّرات لسلسلة من العوامل الثقافية والمؤسَّسية، وهذه العوامل -مجتمعة وفي تفاعل مع بعضها البعض- يمكنها أن تفسِّر التبايُن على طول كلٍّ من أبعاد التعبئة والاستقلالية للعلاقات بين الدولة والمجتمع عبر الحالات وداخلها.

وترى المؤلِّفة أنه عند تقييم التغييرات في العلاقات بين الدولة والمجتمع على المستوى المحلي، فإن الطريقة التي تعمل بها الأطر المؤسَّسية على المستوى الوطني لا تهم، ولا حتى التصميم المؤسَّسي لآلية المشاركة نفسها، فالمهم في رأيها هو كيفية ارتباط المجتمع المدني نفسه بها وإلى أي مدى يؤدِّي التحزُّب السياسي المحلي إلى خلق مستويات أكثر استقلالية أو سيطرة أكبر من قبل المجتمع المدني.

لذلك، فإن مجرد وجود آليات مشاركة مؤسَّسية غير كافٍ لإحداث تغييرات في العلاقات المحلية بين الدولة والمجتمع. لأن هذه الآليات ترتبط ببيئة اجتماعية وسياسية من التنافس بين الأحزاب وداخل الأحزاب، لذا فإن الخلافات حول العمل ضمن هذه الآليَّات تعزِّز مواقف هذا الفصيل السياسي أو ذاك.

لكن كيف ترتبط المنافسة السياسية بفكرة الحكم الذاتي؟ توضِّح المؤلفة كيف أنه في البيئات التي لا تتعرَّض فيها الائتلافات الحكومية لهجوم شرس من خصومها، هناك احتمالٌ أكبر بأن يقوم المجتمع المدني بعمل مستقل. وفي البيئات الأكثر إثارة للجدل، غالبًا ما تدفع النزاعات السياسية التي تتغلْغل في آليَّات المشاركة المؤسَّسية شرائح المجتمع المدني إلى تعزيز موقف الحزب الأقرب لمصالحها.

- **المشاركة في التخطيط ووضع الموازنات**

تتناول الدراسة كما أشرنا خمس تجارب في أربع مدن في أمريكا اللاتينيَّة: مدينتين في المكسيك، ومدينتين في البرازيل. وتتمحْور الحالات حول آلَتَيْنِ للمشاركة: التخطيط التشاركي والموازنة التشاركية.

والتخطيط التشاركي نموذج للتخطيط الحضري، الذي يركِّز على إشْراك المجتمع بأسْره في العمليات الاستراتيجية والإدارية للتخطيط الحضري؛ أو عمليات التخطيط على مستوى المجتمع المحلي، الحضريَّة أو الريفيَّة. وكثيرًا ما يُعتبر

ذلك جزءًا من التنمية المجتمعيَّة. ويهْدف التخطيط التشاركي إلى تنسيق وجهات النظر بين جميع المشاركين فيه، فضلًا عن منْع الصراع بين الأطراف المتعارضة. وبالإضافة إلى ذلك، تُتاح للفئات المهمَّشة فرصةٌ للمشاركة في عملية التخطيط.

أمَّا الموازنة التشاركية فهي عملية يقوم من خلالها المواطنون بالنقاش والتفاوض على توزيع الموارد العامة، ومن ثم فهي عملية مشاركة في قرارات تخصيص جزءٍ من الميزانية الخاصة بالبلدليات المحلية. وتُتيح الموازنة التشاركية للمواطنين مناقشة أولويات الإنفاق العام، وبالأخصِّ قرارات الإنفاق التي تتعلَّق بالبنية التحتيَّة. وعند أخذ الموازنة التشاركية على محمل الجدِّ وبناءً على الثقة المتبادلة، يمكن للحكومات المحلية والمواطنين تحقيق الاستفادة على حَدٍّ سواء.

يوضِّح الفصل الرابع أن حالة التخطيط التشاركي في مدينة "سيوداد نيزاهوال كويوتل" في البرازيل تمثِّل بشكل وثيق تصنيفَ "المحسوبية / الزبائنية"، ويفسِّر استمرار هذا النوع التقليدي من العلاقة بين الدولة والمجتمع في المدينة على الرغم من وجود قنوات تشاركية رسمية بعاملَيْن: أولًا، لُوحظ وجود اتجاه في التصميم المؤسَّسي لتشجيع الأشكال الفردية والخاصة للتعبئة. ثانيًا، السياق الاجتماعي السياسي المحلي، الذي يتَّسم بمنافسة سياسية عالية بين الأحزاب وداخلها، واختلال في توازن منظمات المجتمع المدني المنخرطة في العملية التي تحافظ على فهم متفاوت لأدوار الدولة والمجتمع في العملية، مما يسهم في الحفاظ على استراتيجيات التحكُّم في آليات المشاركة التي بدورها تقوِّض استقلالية المشاركين من المجتمع المدني.

أمَّا حالة التخطيط التشاركي في ليون التي يتناولها الفصل الخامس فهى تمثِّل ما وصفتْه المؤلفة بـ"الدمج المجزَّأ"، وتطوير مثل هذه العلاقة بين الدولة والمجتمع يُفسَّر من خلال عنصرين رئيسيَّين. أولًا، تشير الحالة إلى اتجاه التصميم المؤسَّسي المختار لتشجيع أشكال التعبئة الفردية المنظَّمة حول مطالب خاصة. ثانيًا، يميل السياق الاجتماعي - السياسي الذي يتميَّز بحالة مستقرَّة نسبيًّا للمنافسة السياسية بين الأحزاب وداخلها وبمشاركة جميع قطاعات المجتمع المدني إلى تشجيع تطوير فهم الشراكة لأدوار الدولة والمجتمع في العملية التشاركية وتقليل الاستخدام إلى الحدِّ الأدْنى، من استراتيجيَّات التحكُّم وفتح الاحتمالات لزيادة الاستقلالية بين المشاركين.

الفصل السادس ينقل التحليل إلى حالة "ريسيفي" في البرازيل، تقدِّم هذه المدينة حالتيْن في حالة واحدة، وعلى هذا النحو تسمح بمقارنة عبر الزمان، تضيف ثراءً إلى المقارنات عبر المكان التي أُجريت في الكتاب. ويوضِّح الفصل أن تجربتي ريسيفي المتميِّزتين للموازنة التشاركية، التي تمَّ تنفيذُها في ظلِّ حكومات محلية مختلفة، تكشفان عن أنماط متناقضة للعلاقات بين الدولة والمجتمع: الأولى في الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٠) في ظلِّ تحالف (حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية، والحزب الليبرالى الفيدرالي) وهي تتوافق بشكل وثيق مع نوع مثالي من المحسوبية، بينما تتميَّز الفترة الأخرى (٢٠٠١-٢٠٠٩) في ظلِّ (حزب العمال) بخصائص عدم تمكين التعاون غير الممكَّن. تمثِّل هذه النتائج المتفاوتة بالتالي تباينًا في محور التعبئة، والذي يمكن تفسيره بشكل أفضل من خلال التغييرات المهمَّة التي أُدخلت على التصميم المؤسَّسي من قبل حزب العمال في عام ٢٠٠١. ومع ذلك، فقد حافظ السياق الاجتماعي والسياسي على شراكة غير متكافئة وممارسات السيطرة السياسية في كلتا التجربتيْن.

- **قصة نجاح: الأسباب والتحديات**

يقدِّم الفصل السابع الحالة الأكثر نجاحًا، وهي "بيلو هوريزونتي"، ويوضِّح كيف تتوافق بشكل وثيق مع حالة نجاح ديمقراطي، عند ظهور تعاون ديمقراطي بين الدولة والفاعلين في المجتمع، ويمكن تفسير ذلك بشكل أفضل من خلال عنصرين رئيسيَّيْن: فمن ناحية، عزَّز التصميم المؤسَّسي المعتمد في بيلو هوريزونتي التنظيم الجماعي لمجموعات من المواطنين لتحديد الصالح العام. من ناحية أخرى، السياق الاجتماعي والسياسي الذي تمَّ فيه تنفيذ العملية عزَّز استقلالية المشاركين، وبدلًا من الحفاظ على استراتيجيَّات السيطرة السياسية، أدَّى ذلك إلى تطوير شراكة متكافئة بحسب المؤلفة بين الدولة والفاعلين في المجتمع في العملية التشاركية.

يوضِّح هذا الفصل أن الديمقراطية التشاركية كان لها تأثيرٌ فعَّال على العلاقات بين الدولة والمجتمع في بيلو هوريزونتي، حيث تُظهر دراسة الحالة هذه أن الابتكار في التطوير المؤسَّسي يمكن أن يساهم بشكل إيجابي في تحويل ما كان يتمُّ استخدامه في السابق لإعاقة مشاركة المواطنين، والمحسوبية السياسية كما في حالة جمعيات الأحياء إلى أدوات للتعبئة الجماعية والشعبية، وعمليات صنع وصياغة مطالب سكان هذه الأحياء.

ومن أسباب نجاح هذه التجربة أيضًا، اقتران فهم الممارسات الفعلية للمشاركة (مستوى الاستقلالية) مع وجود التصميم المؤسَّسي، تصبح هذه المؤسَّسات ذات جدوى وصلة بالنسبة للناس، كما تصبح ذات صلة بتقييم درجات النجاح المتفاوتة. إن المنافسة السياسية الداخلية والخارجية المنخفضة مع تحالف حزب العمال الحاكم في السلطة، جنبًا إلى جنب مع توازن القوى التعدُّدية في المجتمع المدني، يعني أن هذه المؤسَّسات يمكن أن تصبح مساحةً لأشكال المشاركة المستقلَّة لكي تنمو وتظل خاليةً نسبيًّا من تلاعُب السياسيِّين أو محاولاتهم إعاقتها.

هذا التوازن أمكن تحقيقُه عن طريق نشْر استراتيجيَّات العمل الجماعي المستقلِّ في داخل المؤسَّسات التي ترْعاها الدولة، مع وجود تصوُّر إيجابي ونشطٍ بقوة بشكل عام من جانب كلٍّ من المشاركين والمسؤولين الحكوميِّين لدورهم في العملية التشاركية.

ومع ذلك، لا يزال من الممكن ملاحظة بعض الديناميات الإقصائية في عملية الموازنات القائمة على المشاركة، حيث إن عمليات المشاركة والتعبئة المتعلِّقة بالأشغال العامة ومشاريع التنمية الحضرية مكَّنت في الغالب القطاعات الأكثر فقرًا في المجتمع.

وقد تمَّ بذل العديد من الجهود لمواجهة محاولات الإقصاء هذه، مثل تطوير منصَّة رقمية لتسهيل عملية وضع موازنات للمناطق والمقاطعات المحلية قائمة على المشاركة وإنشاء مناطق فرعية خاصة في أحياء الطبقة الوسطى. وعلى الرغم من استمرار البرامج التشاركية في جذْب جزءٍ كبيرٍ من السكَّان المهمَّشين الذين هم في أمسِّ الحاجة إلى الوصول إلى الولايات المحلية والذين هم أيضًا الناخبون التقليديُّون للائتلاف اليساري الحاكم للمدينة منذ عام ١٩٩٣، فإنه يتمُّ بذل جهود واعية لتكون شاملة وتجذب الطبقة الوسطى التي كان من الممكن أن يتمَّ تهميشُها من خلال برنامج يستهدف الفقراء في الأصل.

بالطبع، سيكون من المبالغة الادِّعاء بأن الممارسات الزبائنيَّة لتوزيع الموارد قد اختفتْ تمامًا، فلا تزال الموارد الموزَّعة من خلال مداولات الموازنة العامة محدودة بالنموذج الذي تمَّ تكييفه مع السياق المحلي الخاص والمحافظ بشكل عام في مدينة بيلو هوريزونتي، فضلًا عن حقيقة أن أعضاء المجالس البلدية تمكَّنوا من الاحتفاظ بجزءٍ من الميزانية ليتمَّ توزيعُها وفق إرادة تقديرية.

ومن المهمِّ التأكيد على أن الموازنات القائمة على المشاركة نفسها ظلَّت معزولةً عن مثل هذه الممارسات التقليدية في بيلو هوريزونتي، ممَّا أدَّى إلى استمرار التعبئة الجماعية والمداولات الحقيقية حول المطالب المجتمعية بين المشاركين الذين تمكَّنوا من التنظيم من خلال منظمات اجتماعية متنوِّعة، والأهم من ذلك، بشكل مستقل عن الوسطاء السياسيِّين وعن أجندات الأحزاب السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مبدأ العدالة الاجتماعية يقع في قلب المشروع، والقدرة المكتسبة حديثًا للمنظمات الاجتماعية والمواطنين العاديِّين على التعبئة والتنظيم لصياغة المطالب بشكلٍ منفردٍ والعملِ مع الحكومة المحلية نحو تبنِّيها وتنفيذها من خلال لجنة مراقبة ومتابعة الموازنة، وهو ما يغيِّر ديناميكيَّات الإدْماج الاجتماعي، ويحافظ على تنمية مواطنين أكثر انخراطًا وتنظيمًا وتعزيز مساءلة الدولة. كما أكَّد أحد المديرين العاملين بأن الموازنة التشاركية لها دور تعليمي أساسي للسكَّان للحصول على فكرة عن مشاكل المدينة، وفهم المجال الحضري ككل.

ونتيجة للعملية التشاركية وما يرتبط بها من تعليم اجتماعي، فإن أحد المنخرطين منذ فترة طويلة في أنشطة تنظيم

المجتمع في الأحياء المعروفة بـ"فافيلا" -ما يُسَمَّى بالأحياء العشوائية أو القصديرية التي تنتشر في البرازيل، ويعاني سكَّانها من نقص البنية التحتية والدخل القليل- وهو أيضًا أحد المندوبين الذين يعملون في عملية الموازنة التشاركية يصف هذه العملية بأنها "آلية للدمج الاجتماعي"، وهو يقول:

"بفضل الموازنة التشاركية، نشعر بأننا جزء من العملية، وأن الحكومة البلدية تلتزم الآن بمطالبنا، ويتمُّ تنفيذ الأعمال في المحليَّات. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فنحن نشكوهم ونحاسبهم، وهو الجزء الأهم: متابعة العمل ورفع الشكاوى عندما لا تسير الأمور على ما يرام"[١]. ويضيف ناشط آخر منذ فترة طويلة في الأحياء الفقيرة قائلًا إن "المكسب الرئيسي من الموازنة القائمة على المشاركة هو تمكين السكان، وهو ما يمكننا تسميته تمكين المواطن"[٢]. وبشكل عام، ساهم نموذج الموازنة التشاركية في مدينة بيلو هوريزونتي في تجديد طبيعة العلاقات بين الدولة والمجتمع وجعلها أكثر تعاونًا من خلال التفاعلات والمناقشات التي يشجِّعها، وبالتالي دعم عمليات الحكم الديمقراطي في المدينة.

وعلى الرغم من وجود بعض القيود الجوهرية، فإن تصميم المؤسَّسات ذو فعالية. فقد تمَّ تنفيذها وسنُّها من قبل الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية في سياقٍ مُوَاتٍ لتطوير أشكال مستقلَّة من المشاركة، مما يعزِّز قدرةَ المجتمع المدني على صياغة المطالب، والتفاوض بشأنها مع الحكومة المحلية، ومن ثم جعل السياسيِّين المحليِّين أكثر استجابة، وخضوعًا للمساءلة.

ثانيًا- حكم الخبراء في أمريكا اللاتينية

يتناول كتاب "التكنوقراطية والديمقراطية في أمريكا اللاتينية: الخبراء يديرون الحكومة"[٣] دور التكنوقراط في شؤون الحكم في أمريكا اللاتينية وهي في الأصل أطروحة المؤلِّف إدواردو درجنت Eduardo Dargent للدكتوراه من جامعة تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو أكاديمي في الجامعة البابوية الكاثوليكية في بيرو.

وقد حفَّزَ الدور المهم الذي يلعبه التكنوقراط في أمريكا اللاتينية نقاشًا نظريًّا ثريًّا حول تأثير الخبراء في صنع السياسات واستقلالهم الفعَّال عن اللاعبين الاجتماعيِّين السياسيِّين الآخرين، وخاصة السياسيِّين والمؤسَّسات المالية الدولية والشركات. حتى إن بعض المعلِّقين قد ناقشوا ما سمُّوه "الديمقراطيات التكنوقراطية" في أمريكا اللاتينية، والتي تمَّ تعريفها على أنها أنظمة يكون فيها "صياغة بدائل السياسة على أيدي الخبراء إلى حَدٍّ كبير".

ومن خلال تحليل متعمِّق لدور التكنوقراط في السياسة الاقتصادية والصحية في كولومبيا من ١٩٥٨ إلى ٢٠١١ وفي بيرو من ١٩٨٠ إلى ٢٠١١، ترى هذه الأطروحة أن التكنوقراط فاعلون مستقلُّون في أمريكا اللاتينية. ومع ذلك، فإن هذه الاستقلالية الفنية تختلف في قوَّتها من قطاع السياسة إلى قطاع السياسات، وحتى داخل نفس قطاع السياسة عبر الزمن.

ويتبنَّى المؤلِّف تعريفًا للتكنوقراط بأنهم "الأفراد ذوو المستوى العالي من التدريب الأكاديمي المتخصِّص، وهو المعيار الرئيسي الذي يتمُّ على أساسه اختيارُهم لِشَغْلِ أدوارٍ رئيسيةٍ في صنع القرار، أو يحتلُّون أدوارًا استشارية أساسية"[٤].

يقدِّم الكتابُ نظريةً مثيرةً للاهتمام حول الآليَّات التي تحدِّد درجة استقلالية التكنوقراط مقارنة بـ"السياسيِّين"، ويعرض بطريقة جيِّدة التناقضات التي يولِّدها وجودُ التكنوقراط في نظام ديمقراطي، على الرغم من أنه لا يستكْشفها بعمق كما كان يودُّ ولكنه يسُهم في تطوير معرفة الباحثين النظرية والتجريبيَّة عن التكنوقراط في أمريكا اللاتينية.

(1) Ibid., p. 214.

(2) Ibid., p. 215.

(3) Eduardo Dargent, Technocracy and Democracy in Latin America: The Experts Running Government, (New York: Cambridge University Press, 2015).

(4) Ibid., pp. 13-14.

وترجع أهمية قضية حكم الخبراء في أمريكا اللاتينية إلى أنه عندما أبدتْ أمريكا اللاتينية وجهًا جديدًا للتحوُّل السياسي والاقتصادي خلال أوائل التسعينيَّات، تمَّت صياغة مصطلح لوصف مجموعة من الأشخاص الذين دخلوا في صراع السياسة من الخطوط الجانبية: التكنوقراط. وركَّزت العديدُ من الدراسات التجريبية من التسعينيات على الأكاديميّين الحاصلين على درجات أكاديمية عُليا (عادةً في الاقتصاد) من الجامعات الأمريكية الذين أتوا لشغل مناصب رفيعة في الإدارات السياسية خلال المراحل الأولى للتحوُّل إلى اقتصاد السوق؛ وغالبًا ما كان صعودهم إلى مناصب قوية سياسيًّا يُنظر إليه على أنه ضروري للتنفيذ الناجح للإصلاحات النيوليبرالية. ومع ذلك، عندما بدأ نجمُهم يتلاشَى في أواخر التسعينيَّات، كان التكنوقراط يُعتبرون عادةً أدوات أو وكلاء بالنيابة في أيدي جهاتٍ فاعلةٍ أخرى، سواء كانوا سياسيّين أو مصالح تجارية أو مؤسَّسات مالية دولية، وبمجرد أن أنجز التكنوقراط المهامَّ الموكلة إليهم، كان عليهم أن يختفوا من المشهد السياسي.

ومع ذلك، وكما أظهرت التجربة في أمريكا اللاتينية، فإن التكنوقراط موجودون ليبقُوا بحسب المؤلف، ولكن ليس في كل مكان وفي كل قطاع سياسي. ما الذي يفسِّر هذا الاختلاف عبر الزمان والمكان؟ يتجادل المؤلِّف مع المنظور الذرائعي للتكنوقراط في أمريكا اللاتينية ويطوِّر نظرية "الاستقلال التكنوقراطي" التي تمنح هؤلاء الفاعلين مكانةً بارزةً كلاعبين مؤثِّرين في اللعبة السياسية بغضِّ النظر عن الفاعلين المجتمعيّين والدوليّين الآخرين. وبعبارة أخرى، فإن تأثيرَهم على القرارات السياسية لا يرتبط بالضرورة بمصير سياسي معيَّن يُدخلهم في اللعبة في المقام الأول. يهدف دارجنت إلى الإجابة على ثلاثة أسئلة بمساعدة نظريته: (١) ما هي مصادر الاستقلالية التكنوقراطية؟ (٢) لماذا يوجد تباين عبر مجالات السياسة من حيث تأثير التكنوقراط؟ (٣) ولماذا الاستقلالية التكنوقراطية دائمة في بعض المواقف وهشَّة في حالات أخرى؟

فيما يتعلَّق بالسؤال الأول، فإن الإجابة واضحة وراسخة في الأدبيَّات الموجودة: نظرًا لأن صنع السياسات أصبح أكثر تعقيدًا، فقد احتاج السياسيُّون إلى جلْب المعرفة التقنية. في المقابل، فإن الخبرة شديدة التخصُّص هي تذكرة دخول التكنوقراط إلى الدوائر السياسية، أولًا: كمستشارين في الخلفية، ولاحقًا: كوزراء في المقدِّمة من أجل تزويد السياسات النيوليبرالية بهالة من الشرعية والحتمية. وتكْمن مساهمة دارجنت الجديدة في إجابته على السؤالين الثاني والثالث: ما الذي يفسِّر تنوُّع الاستقلالية التكنوقراطية داخل وكالات الدولة عبر قطاعات سياسية محدَّدة؟ لماذا، على سبيل المثال، نرى استقلاليةً عاليةً في السياسات الاقتصادية، واستقلالية منخفضة في السياسات الصحية؟

أولًا وقبل كل شيء، حدَّد المؤلِّف عاملَيْن تمَّ تصنيفهما على أنهما "سياسة السياسة العامة" ويعتبران عاملين حاسمين عندما يتعلَّق الأمر بشرح استدامة الاستقلالية التكنوقراطية خلال الزمان والمكان:

١- ما إذا كان السياسي (رئيس الدولة) حسَّاسًا تجاه التكلفة التي يتحمَّلها من ضعف أداء السياسة العامة، وبالتالي مدفوعًا للحدِّ من مجال المناورة للتكنوقراط.

٢- توازن القوى بين أصحاب المصلحة، أي كلما زادت المنافسة بين أصحاب المصلحة، زادت المساحة المتاحة للخبراء لاتخاذ خياراتهم بأنفسهم.

وهناك عاملان إضافيان مرتبطان بمجال القضية المحدد قيد البحث هما:

٣- مدى تعقيد قطاع السياسات.

٤- وجود إجماع بين الخبراء حول ما يشكِّل سياسة مناسبة.

واعتمادًا على توليفة محدَّدة من العوامل الأربعة في ظرف زمني أو مكاني يتمتَّع التكنوقراط بتدخُّل أكبر أو أقل من السياسيّين والفاعلين الاجتماعيّين الاقتصاديّين واستقلاليَّتهم إما مترسِّخة أو قصيرة العمر.

يختبر دارجنت حجَّته في حالتين: صنع السياسة في كولومبيا وبيرو خلال النصف الثاني من القرن العشرين في مجالين من

مجالات السياسة: السياسات الاقتصادية والصحية. بتطبيق مصفوفته التحليلية، يصنِّف فترات مختلفة في التاريخ السياسي للبلدين على أنها تتميَّز باستقلالية تكنوقراطية عالية أو منخفضة، مما يؤدِّي بدوره إلى ترسيخٍ تقنيّ أو لا. وفي كلا البلدين، تتميَّز السياسة الاقتصادية باستقلالية عالية ودائمة، بينما تتمتَّع السياسة الصحية في أفضل الأحوال باستقلالية متوسِّطة تؤدِّي إلى استمرارية ذات مغزى (كولومبيا ١٩٩٣-٢٠١٣)، أو استقلالية منخفضة مقترنة بعدم تثبيت (بيرو ١٩٩٠-٢٠٠٢).

ويقدِّم الكتاب طرحًا نظريًّا للاستقلالية التكنوقراطية لشرح أُسُسِ استقلالية الخبراء والمحددات التي تشرح التباين في درجة الاستقلالية عبر قطاعات السياسة وعبر الزمن. وبشكل أساسي، فإن توفُّر درجة عالية من الخبرة للتكنوقراط توفِّر لهم تأثيرًا كبيرًا على الفاعلين الاجتماعيِّين السياسيِّين وتسْمح لهم بتعزيز نفوذهم.

أربعة عوامل توضِّح درجة استقلالية الخبراء وتنوُّعها عبر مجالات السياسة. أولًا، يعزِّز المستوى العالي من التعقيد التقني في مجال السياسة الاستقلالية عن طريق زيادة صعوبة مواجهة السياسيِّين لمقترحات التكنوقراط. ثانيًا، تحد درجة الإجماع التكنوقراطي في مجال السياسة من إمكانية استبدال الخبراء بخبراء آخرين لديهم تفضيلات أقرب إلى السياسيِّين. ثالثًا، من المرجح أن يحصلَ الخبراءُ على الاستقلال الذاتي في مناطق الولاية حيث يتسبَّب الأداء السيئ للسياسات في تكاليف سياسية باهظة لشاغل الوظيفة. أخيرًا، فإن وجود مجموعة متوازنة من أصحاب المصلحة الأقوياء المتنوّعين الذين لديهم مصالح في مجال السياسة يعزِّز أيضًا الاستقلالية الفنِّية. ويراقب أصحاب المصلحة هؤلاء أصحاب المصلحة المتنافسين وشاغلي الوظيفة، مما يفتح مساحةً للتكنوقراط للعمل بمزيد من الاستقلالية.

ويرى المؤلِّف أن هذه العوامل الأربعة تفسِّر لماذا من المرجَّح أن يكْتسب الخبراء الاقتصاديُّون، بشكلٍ عامٍّ، الاستقلالية وترسيخها بمرور الوقت، في حين أن خبراء الصحة يظلُّون أكثر عُرضة للخطر، وتفسِّر هذه العوامل أيضًا التبايُن في الاستقلالية التكنوقراطية بمرور الوقت ضمن نفس منطقة السياسة.

تحلِّل هذه الدراسة متى وكيف يحدِّد التكنوقراط غير المنتخبين في كولومبيا وبيرو السياسة الاقتصادية والصحية بشكلٍ مستقلٍ. يجادل دارجنت بأنه، على عكس توقُّعات العلماء بأن الخبراء يعملون كوكلاء للسياسيِّين أو أصحاب المصلحة الآخرين المؤثِّرين الذين يتبعونهم، فإن التكنوقراط غالبًا ما يتصرَّفون ضدَّ مصالح السياسيِّين وقطاع الأعمال والمؤسَّسات المالية الدولية في معظم الأحيان بحسب المؤلف.

ويمكن القول بأن عنوان الكتاب مخادع إلى حَدٍّ ما، فالدراسة لا تذكر سوى القليل عن الديمقراطية وتركِّز بدلًا من ذلك على الاستقلالية، لكنها تنجح في شرح متى وكيف تتفوَّق تفضيلات الخبراء على تفضيلات اللاعبين الآخرين لإملاء نتائج سياسية حاسمة. وسنعود لنقطة المخادعة في عنوان الكتاب في نهاية عرضه، ونشير هنا سريعًا لاختلاف عنوان الكتاب عن أطروحة الدكتوراه التي يقوم عليها.

- **نماذج من التكنوقراط**

تناول الفصل الرابع دورَ التكنوقراط في مجال السياسة الاقتصادية في كولومبيا في الفترة (١٩٥٨-٢٠١١)؛ وبحسب الكتاب فإن الحالة الكولومبية في تلك الفترة حالة نموذجية على الاستقلالية التكنوقراطية فهذه المرحلة الاقتصادية الكولومبية تُظهر بوضوح صياغة الاستقلالية الفنية وترسيخها بمرور الوقت. كانت الإجراءات الاستراتيجية للخبراء، بما في ذلك الاستبعاد النشط للجهات الفاعلة الأقل تأهيلًا من صنع السياسات وضبط المؤسَّسات لضمان استمراريَّتها، مهمَّة لتحقيق الاستقلالية الفنية. وحقَّق التكنوقراط هذا الترسيخ على الرغم من أن كولومبيا لم تعانِ من الأزمات الاقتصادية الحادَّة التي حدثتْ في أماكن أخرى من أمريكا اللاتينية، ورسخ التكنوقراط الكولومبيُّون هذا الاستقلال الذاتي التقني خطوةً بخطوة، من خلال بناء مجتمع معرفي داخل الدولة والمجتمع

المدني، ممَّا يدلُّ على أن الإجراءات الاستراتيجية للخبراء ساعدتْ في تعزيز استقلاليَّتهم. ولايذكر الكتاب إنجازات ذات قيمة لهؤلاء التكنوقراط، ولكنه يُسْهِبُ في سرد مؤهِّلات الاقتصاديِّين من شهادات من جامعة هارفارد وجامعة لندن، ومن اللافت للنظر أنه ذكر أنهم استخدموا وأساؤوا استخدام قوة الرئيس الذي عيَّن بعضهم في إعلان حالة الطوارئ عام ١٩٦٢.

وناقش الفصل الخامس الاقتصاديون التكنوقراط في بيرو في الفترتين (١٩٨٠-١٩٨٣، ١٩٩٠-٢٠١١)، وخلص إلى فشل الخبراء الاقتصاديِّين البيروفيِّين في تحقيق أهدافهم في الثمانينيّات، لكنهم ارتقُوا فيما بعد وترسَّخوا بنجاح بعد عام ١٩٩٠. وتغيُّر الظروف بين العقود يفسِّر هذا الاختلاف، فقد أعطى الانهيارُ التضخميُّ المفرط للخبراء قوةً كبيرةً، ممَّا مكَّنهم من السيطرة على السياسة الاقتصادية، وإسْكات منتقدي نهجهم القائم على السوق، ممَّا سهَّل ظهورَ توافقِ الخبراء. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت مجموعةٌ أكثر توازنًا من أصحاب المصلحة في البلاد بينما أصبح السياسيُّون أكثر وعيًا بتكاليف تقديم نتائج سياسية سيئة، وأصبح أصحاب المصلحة، مثل رجال الأعمال والمؤسَّسات المالية الدولية والمعارضة السياسية، يرون أن الإدارة من قبل الخبراء أفضل من ترك السياسيِّين مسؤولين عن السياسة الاقتصادية، نتيجة لذلك، أصبح الخبراء الاقتصاديون جهات فاعلة مستقلة في بيرو.

أما الفصل السادس فقد تعرض لمسيرة التكنوقراط في مجال الصحة في كولومبيا (١٩٦٦–١٩٧٠؛ ١٩٩٣-٢٠١٣)، تظهر هاتان الفترتان بحسب الكتاب أنه يمكن للخبراء اكتساب الاستقلالية حتى في مجالات السياسة غير المحتملة مثل الصحة. في كلتا الحالتين، تمتع الخبراء بنفوذ كبير لاعتماد إصلاحاتهم المفضلة وقدرًا كبيرًا من الاستقلال عن السياسيين والفاعلين الاجتماعيين الآخرين. فبنى تكنوقراط السياسة الصحية في الستينيات نظامًا للصحة العامة وحقق نظرائهم في التسعينيات إصلاحات طموحة. ويذهب المؤلف إلى أن الدرجات المنخفضة في جميع عوامل نظريته في الفترة الأولى أدت إلى زوال الخبراء عندما عادت المنافسة السياسية المفتوحة بعد فترة حكم الجبهة الشعبية.

ومثَّل التكنوقراط في مجال الصحة في بيرو (١٩٩٠-٢٠٠٢) موضوع الفصل السابع، ويذهب المؤلف إلى أن الحاجة إلى إصلاح الرعاية الصحية أدَّت إلى تعيين خبراء في وزارة الصحة، وتمكَّن الخبراء الذين يستخدمون استراتيجيات مختلفة من إجراء إصلاحات جزئية للسياسة الصحية وعزْل هذه التغييرات عن التدخُّل السياسي. ساهمت الدرجات الأعلى في عامليْن (تعقيد السياسات، ومجموعة أصحاب المصلحة) في الاستقلال الذاتي المؤقَّت لخبراء الصحة في وزارة الصحة. ومع ذلك، فإن الدرجات المنخفضة في العوامل المتبقية تفسِّر لماذا لم تكُن هذه التكنوقراطية قويَّة بما يكْفي لمقاومة التطفُّل، ونتيجة لذلك، فشلت في النهاية في ترسيخ نفسها؛ فلم تكن الظروف مواتية للاستقلالية الفنية، خاصة بعد أن فقدت المؤسَّسات المالية الدولية بعض اهتمامها بإصلاح السياسة الصحية في نهاية العقد.

ويُرجع المؤلفُ الاختلافَ الجوهريَّ مع تكنوقراطية الصحة الكولومبيَّة الأكثر نجاحًا في عدم وجود أصحاب المصلحة الأقوياء المستثمرين في إبقاء الخبراء مسؤولين عن السياسة الصحية بعد الإصلاح. ففي بيرو، لا يزال توفير الخدمات الصحية مرتبطًا بالمستشفيات والمرافق العامة الأخرى، وهناك عدد قليل من الجهات الفاعلة الخاصة العاملة في مجال الصحة العامة، مثل مقدِّمي الخدمات الصحية في القطاع أو شركات التأمين كما هو الحال في كولومبيا، التي تخلق عبر الضغوط على شاغل الوظيفة لتعيين التكنوقراط ثم حمايتهم بشكل غير رسمي. فبدون أصحاب المصلحة هؤلاء يظل الخبراء البيروفيُّون ضعفاء ولديهم فرص أقل لتثبيت استقلاليَّتهم.

ويؤكِّد المؤلِّف على أن شمول النظام الصحي في كولومبيا الآن أفراد الطبقة المتوسطة والعليا يزيد من التكلفة السياسية لأداء السياسات الضعيف. ويواجه السياسيون الكولومبيُّون انتقادات علنيَّة شديدة إذا لم يستجيبوا لأزمات النظام الطبي. وعلى النقيض من ذلك، في بيرو، فإن نظام الرعاية الصحية

يهتمُّ بشكل أساسي بالقطاعات الفقيرة من المجتمع وهو إلى حَدٍّ كبير غير ذي صلة في النقاش العام باستثناء وقت الانتخابات. وفي المجمل فإن حالتي التكنوقراط في مجال الصحة في كولمبيا وبيرو توضحان من هم حلفاء التكنوقراط، إنهم ببساطة الطبقة العليا ومقدِّمو الخدمات الصحية من القطاع الخاص وشركات التأمين الصحي، الذين ترتبط مصالحهم ويعزّزون مواقف ومصالح بعضهم البعض.

- **حدود التكنوقراط: استقلال من أجل ماذا ولمصلحة من؟**

نجح الكتاب في شرح الاستقلالية، ولكنه يقدِّم القليل فيما يتعلَّق بالديمقراطية. في الواقع، تتجاهل النظرية المقدَّمة في الفصل الثالث نوعَ النظام، على الرغم من أن دراسات الحالة لا تغطِّي السياقات الديمقراطية فحسْب، بل تغطِّي أيضًا الحكم الاستبدادي في بيرو تحت حكم فوجيموري. يؤكِّد المؤلِّف على أن أحد الاختلافات بين السياسة الاقتصادية والصحية يكْمن في العواقب السياسية للسياسات الخاطئة، لكنه لا يقدِّم أيَّ دليل على ما إذا كان هذا يؤثِّر بشكلٍ أكبر على القادة خلال الفترات الديمقراطية. تحتاج النظرية الدقيقة التي تتناول كيفية تقاطع الديمقراطية والحكم التكنوقراطي في أمريكا اللاتينية المعاصرة إلى معالجة هذه الأسئلة وغيرها، لا سيما عواقب اللامركزية، التي كان لها تأثير عميق على عددٍ من مجالات السياسة الرئيسية، بما في ذلك الصحة، في كلا البلدين.

وثمة فرق مهم في الاستقلال الذاتي التكنوقراطي من حيث صلته بالإصلاحات الاقتصادية؛ إذ يمكن للخبراء إدارة سياسة الاقتصاد الكلي بشكلٍ مستقلٍّ إذا سَمَحَ لهم السياسيُّون بالقيام بذلك، لكن الديمقراطية تخلق ظروفًا لا يمكن فيها للسياسات في مجالات مثل الصحة أو التعليم أن تنجح دون قبولٍ من العديد من أصحاب المصلحة غير الحلفاء التقليديّين من القطاع الخاص والطبقة العُليا والمؤسَّسات الدولية، فضلًا عن أصحاب السلطة (الحزب الفائز في الانتخابات مثلًا) الذين عيَّنوا التكنوقراط.

يؤكِّد المؤلِّف أنه في حال انتشار أصحاب المصلحة ذوي المصالح ووجهات النظر المتنوّعة، كما هو الحال في قطاع الصحة، فإن التكنوقراط يكْتسبون استقلاليةً أكبر. هذا صحيح جزئيًّا، ولكن في سياقات اللامركزية التي تعزّزها السياسات الديمقراطية، قد يكون للخبراء قدرة أقلَّ على تنفيذ السياسات التي يرغبون فيها من جانب واحد، أو الحفاظ عليها بمرور الوقت.

وقد قدَّم المؤلف بعض الأدلَّة على أن التكنوقراط يستطيعون بالفعل الحصول على استقلال ذاتي عن رؤسائهم السياسيّين وأن يصبحوا ممثِّلين مستقلِّين بمفردهم. ومع ذلك، فإن حكمهم غير مضمون أيضًا، سواء تمكَّنوا من ممارسة سلطتهم المستقلَّة على مدى فترات زمنية أطول أو لم يستطيعوا، فالأمر رهين بالقوى السياسية البارزة داخل الدولة وربما كذلك القوى الإقليمية. نتيجة لذلك؛ قد يستمرُّ الاستقلال التكنوقراطي بعد رعاته السياسيّين، لكنه مع ذلك ينتهي فجأة عندما تتغيَّر الظروف السياسية أو الخاصة بمنطقة معيَّنة في البلدان.

وبالإضافة إلى ذلك فإن ما هو مفقودٌ إلى حَدٍّ كبيرٍ من تحليل الكتاب هو نظرة أعمق في التكنوقراط أنفسهم، إنهم يبدون كجهات فاعلة متجانسة إلى الأبد تسْعى جاهدةً إلى الاستقلال الذاتي من أجل تنفيذ حلولهم التقنيَّة وبالتالي مواجهة الرياح السياسية المتغيّرة باستمرار، فالكتاب يُغفل الجانبَ الشخصيَّ أو الأيديولوجي للتكنوقراط وشبكات علاقاتهم ومصالحهم وكأن هذه العوامل لا تلعب أيَّ دورٍ في مسار ومسيرة التكنوقراط ومصيرهم.

هل يمكن تفسير تأثير التكنوقراط في السياسة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية خلال الماضي القريب فقط بالرجوع إلى العوامل الهيكلية؟ هل الخصائص الخاصة بالشخص التكنوقراطي كفاعل غير ذي صلة بالمرَّة؟ سيكون الاختبار المثير لهذه الحجَّة هو التكنوقراط الذين عملوا في مجالات سياسية مختلفة خلال نفس الفترة الزمنية أو الإدارة السياسية. وفقًا لنظرية الكتاب، كانوا سيواجهون درجات مختلفة من

الاستقلالية في قطاعات السياسة المختلفة؛ لكن من النادر العثور على مثل هذه الحالات.

ومن اللافت للنظر أن عنوان الأطروحة التي يقوم عليها الكتاب هو "التكنوقراطية في ظلِّ الديمقراطية: تقييم الاستقلال السياسي للخبراء في أمريكا اللاتينية" بالطبع التجهيز لنشر أطروحة دكتوراه في كتاب يتطلَّب وضع عنوان أكثر جاذبية من العناوين الجامعية التي تتوخَّى الدقَّة، لكن التغيير من "فى ظل الديمقراطية" إلى "والديمقراطية" يعكس ميلًا للمقارنة بين الديمقراطية والتكنوقراطية أو توجُّهًا للمساواة بينهما على أدْنى تقدير أو ربما تفضيلًا للتكنوقراطية على الديمقراطية.

هذا التفضيل يَشِي به ما ذكره المؤلِّف من أن "الخبراء هم الذين يبادرون بجهود الإصلاح في مجال الرعاية الصحية الريفيَّة، والتي تجاهلها القادة السياسيُّون إلى حَدٍّ كبير، وساعد التكنوقراط الاقتصاديُّون في إبقاء التضخُّم تحت السيطرة والحفاظ على استقرار اقتصادي كلي محكم، وهو أمر حاسم لإضفاء الشرعية على الأنظمة الديمقراطية الحالية"[١].

ويضيف المؤلِّف جانبًا إيجابيًّا آخر للتكنوقراط يتمثَّل في أن شبكات الخبراء مسؤولة عن دمج اقتراحات التنمية الجديدة محليًّا مع بعض النتائج الإيجابية. ويدعو المؤلِّف أولئك الذين يركِّزون حصريًّا على تجارب الخبراء السياسية التي كانت لها نتائج سيئة إلى عدم نسيان السياسات الأخرى التي أدَّت إلى نتائج إيجابية، والتي انتشرتْ بعد ذلك من خلال الشبكات التقنية. ويُشير إلى دراسات عديدة تدْعم رأيَه في أن التكنوقراط عملوا على نشْر السياسات من خلال الجهات الحكومية رفيعة المستوى كآلية مهمَّة لإصلاح السياسات في العالم النامِي، فالتكنوقراط كجزءٍ من المجتمعات المعرفية الدولية، هم على دراية بتجارب الإصلاح في جميع أنحاء العالم. وفي رأي الكاتب أنه إذا كان البيروقراطيُّون المهنيُّون ذوو الفعالية أفضلَ حَلٍّ للسياسيِّين الطموحين (إلى تحقيق إنجازات تدعم سلطتهم)، فإنه في غيابهم، يُعَدُّ التكنوقراط "ثاني أفضل" خيار أو بديل.

خاتمة:

لا يغيب عن بال المتابع -فضلًا عن الدراس- ما وَصَلَ إليه حالُ الديمقراطية عمومًا والديمقراطية التمثيليَّة بشكلٍ خاصٍّ في العالم العربي والإسلامي من سوءٍ وَتَرَدٍّ، باستثناءات قليلة غير عربية، فقد سجَّلت منطقة العالم العربي أدْنى المراتب واحتلَّت خمسُ دول عربية وهي سوريا، واليمن، وليبيا، والسعودية، والسودان والبحرين أسوأ مستويات التصنيف للديمقراطية، كما وُضِعَتْ ١٧ دولة عربية من أصل ٢٠ ضمن تصنيف "النظام السلطوي". وكانت تونس أول الدول العربية في القائمة والتي صنَّفها المؤشِّر إضافةً للمغرب (في المرتبة ٩٥) ضمن فئة الديمقراطية المختلطة. ويشير التقرير الذي تعدُّه الإيكونوميست إلى أن تونس سجَّلت تراجعًا كبيرًا في العام الماضي، واصفًا إيَّاها بـ"الضحية" الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العام ٢٠٢١، وقد حَلَّتْ في المرتبة ٧٥ عالميًّا، بعد أن كانت في المركز ٥٤ عالميًّا سنة ٢٠٢٠ وفق التقرير[٢].

وتشهد الخبرة العربية سجلًّا أقل ما يُوصف به أنه سلبي لدور التكنوقراط في الحكم في الماضى القريب قبل المحاولات الثورية العربية التي أخفقت، أو في حاضرنا الذى نعيشُه. ففي أفضل الحالات العربية وهي تونس، بَرَزَ وزراء غير حزبيِّين وتكنوقراط كفاعلين سياسيِّين بعد الثورة، خمسة رؤساء حكومات من أصل ثمانية تمَّ تعيينهم بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠ لم يكونوا منتمين إلى أيِّ حزب سياسي، حيث عُيِّنت الحكومات التي يقودُها التكنوقراط في خضمِّ الأزمات السياسية الحادَّة بسبب خبرتها الفنِّية المزعومة وشخصيَّتها غير الحزبية، صحيح أن ظهورهم على مدى عقود من التحوُّل التكنوقراطي بدأ في عهد بن علي، والذي اختار استبدال السياسيِّين المحترفين في عهد

(1) Ibid., p. 167.

(٢) مؤشر الديمقراطية لعام ٢٠٢١: ما هو ترتيب البلدان العربية؟، يورونيوز، ١٤ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١١ ديسمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/NHMyr

بورقيبة بتكنوقراط من الإدارة العامة. وبعد عام ٢٠١١، ساهمت مجموعةٌ من عوامل العرض والطلب في زيادة مشاركتهم في الحكومة؛ حيث كانت الاستقلالية المؤسَّسية للجهاز التكنوقراطي، وضعف الأحزاب السياسية، وتفضيل الخبرة الفنية والسياسات التوافُقية، والضغوط من المؤسَّسات المالية الدولية، عوامل رئيسية في صعود الوزراء غير الحزبيّين والتكنوقراط في تونس ما بعد الثورة[1]. إلَّا أن الوضع الاقتصادي الحالي في تونس شاهدٌ على إخفاقهم، الشاهد هنا أن التكنوقراط موجودون قبل محاولات الثورة وبعدها، والفشل حليفهم في الحالتين.

من عرض الكتابين عن تجربة أمريكا اللاتينية في الديمقراطية التشاركية ومشاركة التكنوقراط في الحكم يمكن الإشارة إلى عدَّة دروس يمكن أن نستفيدَ منها في العالم العربي والإسلامي:

١- يمكن أن تؤدِّي المؤسَّسات التشاركية دورًا مهمًّا في تنشيط الممارسات الديمقراطية على المستوى المحلي في العالمين العربي والإسلامي. ومع ذلك، فهي ليست الدواء الشافي إن جاءت منفردة، فالأرجح أنه يجب أن يسبقَها أو يرافقها إصلاح العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهو أمر ليس سهلًا لأنها عملية مركَّبة طويلة الأمد تحدِّدها القواعد الرسمية بقدْر ما تحدِّدها القواعد غير الرسمية؛ أي الممارسات والسلوكيات والاستراتيجيات الفعلية للفاعلين الاجتماعيّين والسياسيّين الذين تتأثَّر اهتماماتهم بالسياق الاجتماعي والسياسي المعيَّن الذي يتطوَّرون فيه ويتفاعلُون بعضهم مع بعض.

٢- حدود نماذج الإصلاح العالمية التي تتجاهل السياق السياسي والاقتصادي الذي تعمل فيه أجهزة الدولة ويمرُّ به المجتمع في العالمين العربي والإسلامي. وعلى نطاق أوسع، تُشير هذه النتائج إلى قيود استراتيجيَّات ترتيبات الديمقراطية التشارُكية والإصلاح التكنوقراطي في قطاعات السياسة الاجتماعية بشكل عام.

٣- تشكيل وتطوير آليَّاتٍ ومؤسَّساتٍ تؤهِّل أفرادَ المجتمعات المحلية للمشاركة في تدْبير معاشِهم من خلال الديمقراطية التشاركية يستغرق وقتًا وموارد، ولكن هذا لا يعني عدم البدْء فيه وإن بَدَا أن الوقت والظروف لا يسْمحان بذلك.

٤- للديمقراطية التشاركية دور إيجابي في تجديد العلاقة بين الدولة والمجتمع، والعالمان العربي العربي والإسلامى في حاجة ماسة لهذا التجديد.

٥- ضرورة التركيز في تجارب الديمقراطية التشاركية على آليَّات عملية وليس مجرَّد الترشُّح في الانتخابات المحلية.

٦- آليات الديمقراطية التشاركية كالتخطيط التشاركى والموازنة التشاركية لها دور تعليمي اجتماعي تزيد من معرفة المشاكل المحلية والمساهمة في بلْورة حلولٍ لها.

٧- ضرورة الاستعداد لهذه الآليَّات من خلال نشْر مبادئها والتعريف بها، ومحاولة تزويد بعض قطاعات المجتمعات المحلية خصوصًا الشباب بأُسس ومبادئ ومهارات التخطيط التشاركي والموازنة التشاركية.

٨- بناء المؤسَّسات الفنِّية القادرة على إعداد وتدريب تكنوقراط يعملون لصالح الناس والمجتمع والدولة، لا لصالح أقليَّة حاكمة تمثِّل طائفةً أو جماعةً أو مؤسَّسةً، أمرٌ مكلِّف، لكن على المدى الطويل يُعَدُّ مكسبًا من الشرعية أي قبول المواطنين لدور التكنوقراط في الحكم فضلًا عن توفير نوعٍ من الاستدامة لهذا النوع وتخلُّصه من الارتباط بالمؤسَّسات الدولية خصوصًا الاقتصادية منها كصندوق النقد الدولى والبنك الدولي.

(1) Andrea Carboni, Non-party ministers and technocrats in post-revolutionary Tunisia, The Journal of North African Studies, 2 February 2022, Accessed: 12 December 2022, avalible at: https://cutt.us/9d3t8

٩- الاعتماد المبالغ فيه على التكنوقراط الذين تلقوا إعدادًا وتدريبًا في الخارج قد يكون معوقًا للتنمية، خصوصًا إذا ما قاموا بصياغة الاستراتيجيَّات، فتقوم الحكومات أيضًا بالتعاقُد معهم للتنفيذ، على أساس أنهم يعرفون الاستراتيجيَّات بشكلٍ أفضل من أيِّ شخصٍ آخر. وهذا أمرٌ يتخطَّى موظَّفي الخدمة المدنية والتكنوقراط الذين تمَّ إعدادُهم محليًّا والمسؤولين الحكوميِّين المنتخبين أو المعيَّنين، وهو أمر لا يحدُّ من تطورهم المهني فحسْب، بل يقوِّض أيضًا بناء القدرات الأوسع لخبرة السياسة العامة الوطنية.

١٠- تحتاج جهود دعم المشاركة الشعبية في الديمقراطية التمثيلية إلى دعم ومساندة من التكنوقراط، ليس فقط من خلال تعليمهم أساسيات المسائل الفنية في مجال صياغة السياسات في الاقتصاد والصحة والتعليم حتى يتجاوبوا معهم عند طرحها وتنفيذها في إطار خلق لغة مشتركة بين الطرفين، ولكن من أجل كسب تأييدهم لهذه السياسات عندما لا تأتي على هوى ومزاج الفئات المحتكرة للسلطة والثروة.

١١- في مواجهة التكنوقراطية الشعبوية التي تلقَى إعجابًا حماسيًّا غير بصير من أفراد يُفتنون باللكنات والشهادات الأجنبية، أو النخبوية المرتبطة بمصالحها الفئوية وتحالفاتها مع محتكري الحكم، على حَدٍّ سواء، يحتاج التكنوقراط الإصلاحيُّون إلى دعم ومساندة المواطنين الطامحين إلى المساهمة في تدبير أمرِ معاشِهم، وقد لا يتمُّ ذلك في القريب العاجل إلَّا من خلال تكوين جيل جديد من التكنوقراط من أجل الوطن والناس.

أمريكا اللاتينية.. الاقتصاد والمجتمع والأزمات

سارة أبو العزم(*)

مقدمة

تتناول هذه الورقة الاقتصاد في أمريكا اللاتينية، حيث تتناول الدورات الاقتصادية وما يرافقها من إعادة هيكلة للمجتمع ومخاضات سياسية، كما تتناول أحد الحلول المطبَّقة لمكافحة إحدى أبرز أزمات القارة وهي أزمة الفقر، ولذا تقع الورقة في جزأين، الجزء الأول: الاقتصاد السياسي وتشكُّل الطبقات في القارة اللاتينية. الجزء الثاني: برامج التحويلات النقدية المشروطة لمعالجة الفقر في أمريكا اللاتينية.

في الجزء الأول ترصد الورقة مراوحة الماركسية في أمريكا اللاتينية بين المدِّ والجزر، فبينما تتراجع خلال حقبة الاستبداد، نجد أنها تعود للحياة والتمدُّد مرة أخرى، كما تتناول أيضًا موضوعيْن هامَّيْن هما "النيوليبرالية والطبقات" حيث يتم تفسير الدور الذي لعبتْه النيوليبرالية في تغيُّر تكوُّن الطبقات في أمريكا اللاتينية، إضافةً إلى نقد ماركس للاقتصاد السياسي في ضوء أربع حالات دراسة هي: الأرجنتين، وبوليفيا، والبرازيل، والمكسيك.

أمَّا في الجزء الثاني فنناقش برامج التحويلات النقدية المشروطة لمعالجة الفقر في أمريكا اللاتينية وذلك من خلال استعراض آليَّاتها وتحدياتها ونجاحاتها وتطبيقاتها في مختلف الدول ومستقبلها.

أولًا- الاقتصاد السياسي في أمريكا اللاتينية

يعرض هذا الجزء لكتاب "**الأزمة والتناقض: رؤى ماركسية حول أمريكا اللاتينية في الاقتصاد السياسي العالمي**"[1]، حيث خاض اليسار في أمريكا اللاتينية عدَّة جولات بين الصعود والأفول، وكانت لحظات أفوله هي لحظات مَدِّ النيوليبرالية والتي طوَّعت أدواتٍ سياسيةً واقتصاديةً وعسكريةً لصالحها، وعلى الصعيد الموازي لهذه الجولات أُعيد تشكيل المجتمع وطبقاته وتراتُبية الطبقات وحضورها على أولويَّات الفئة الحاكمة، كما أعاد المنظِّرون اليساريُّون النظرَ في أفكارهم تبعًا لذلك. ونستعرض فيما يلي الدورَ الذي لعبتْه النيوليبرالية في تغيير تكوُّن الطبقات في أمريكا اللاتينية، إضافةً إلى نقد ماركس للاقتصاد السياسي وذلك من خلال أربع تجارب هامة هي: بوليفيا، والأرجنتين، والبرازيل، وفنزويلا.

- **التجربة الفنزويلية (محاولة لتقديم نموذج بديل للتنمية)**

حاول تشافيز تقديم نموذج تنمية مغاير للنموذج النيوليبرالي عن طريق نموذج اشتراكي للإنتاج يتضمَّن أنماطًا مغايرة (جديدة) لتوليد الثروة الاقتصادية وامتلاكها وتوزيعها كما يتضمَّن نمطًا جديدًا لتوزيع عوائد النفط، ونموذجًا للإدارة عرف بالإدارة المشتركة "Congestion"، أعادت جهود هوجو تشافيز بعد وصوله للحكم في جمهورية فنزويلا النقَّاد اليساريّين للتفكير في تنظيراتهم، لا سيما ما يتعلَّق بدور الحزب في التغيير وإعادة هيكلة المجتمع نتيجة الصراعات الطبقية، وفيما يلي تفصيل ذلك.

١- دور الأحزاب في التغيير

يواجه أي حزب تقليدي تحديان أثناء محاولات التغيير وهما قدرة الحزب على التحلِّي بالمرونة في مواجهة التغيير التاريخي، وتحدِّي حكم الأقلية، فلا بدَّ للحزب الذي يتمتَّع بالقدرة على

(*) باحثة في العلوم السياسية.

(1) Susan J. Spronk and Jeffery R. Webber (eds.), Crisis and Contradiction Marxist Perspectives on Latin America in the Global Political Economy, (Leiden, The Netherlands: Koninklijke Brill nv, 2015).

إحداث تغيير ثوري جذري -وفقًا لجرامشي- أن يتمتَّع بما يلي: الديمقراطية الداخلية - الروابط الأفقية مع كلٍّ من المجتمع المدني وطبقة العمل الحضرية الريفية - الالتزام العملي والأيديولوجي بالتصوُّرات المسبقة للاشتراكية الديمقراطية - مد روابط مع الدولة القومية مع الاحتفاظ بالاستقلالية عنها. وقد امتثل حزب تشافيز في بلدية توريس لهذه المعايير، ونجح بالفعل في إحداث تغيير بغض النظر عن مدى الاتفاق أو الاختلاف مع طبيعة التغيير.

٢- التحول الاجتماعي في فنزويلا وتصاعد صراع الطبقات

لم تطبِّق التجربة الفنزويلية المبادئَ اليسارية التقليدية بحذافيرها، وتباينت الآراء حولها حتى داخل المعسكر اليساري ذاته بين مؤيِّد ومعارِض، ويفسِّر بعض الباحثين التغيير الحادث في فنزويلا بأنه نتاج تدافع بين القوة المُؤسِّسة والقوة الصاعدة (الناتجة عن التدافع)، فالقوة المُؤسِّسة هي قدرةُ البشر الخلَّاقة الجماعية المشروعة والتي يتم التعبير عنها في شكل الحركات والقواعد الاجتماعية المنظَّمة الساعية إلى إبداع شيء جديد وإن لم يكن له جذور موجودة سلفًا، أمَّا القوة الناشئة عن هذا التدافع -أي الدولة ومؤسَّساتها- فعليها أن تلتزم بضمان إطار هذه العملية وشروطها، وتدافعت القوتان خلال عهد تشافيز.

يُعَدُّ نضالُ الوافدين الجدد أو Brarrios من أبرز نماذج التدافع، فالوافدون وهم من وفدوا إلى المدن ولم يتمتَّعوا بملكية خاصة فيها ولجأوا لوضع اليد وثبَّتوا أنفسهم في المدن، وحاولت الدولة إخلاءهم أو تهجيرهم عدَّة مرات لكنهم قاوموا واستكملوا مقاومتهم للحصول على الخدمات الأساسية حتى مكَّنتهم هذه النضالات من تكوين آليات جماعية لتبادل الدعم والمساعدة.

وتهيمن الدولة في فنزويلا على توزيع الثروة الاجتماعية وتتوسَّط في الصراع الطبقي، وقد تزايد الصراع الطبقي في عهد تشافيز بسبب تزايُد نقاط المواجهة بين القوة المُؤسِّسة الشعبية والقوة الناتجة عن التدافع معها (الدولة)، أو التدافع طبقيًّا بين رؤيتي رأس المال والعمَّال، فبينما تسْعى الأولى إلى دولة برجوازية كضرورة للإنتاج الرأسمالي وإعادة الإنتاج، نجد أن الثانية تبحث عن دولة بنظام حكم تشاركي، ورغم تزايُد الصراع الطبقي في فنزويلا وتزايُد الاحتجاجات الاجتماعية وارتفاع عدد الإضرابات العمَّالية، تقلَّصت التفاوتات الاجتماعية وهذه إحدى أكبر المكْتسبات، حيث احتلَّت فنزويلا المرتبة الثالثة في القارة اللاتينية بين الدول التي تتمتَّع بالمساواة، كما تحسَّنت مؤشِّرات حصول المواطنين على الغذاء والصحة والتعليم.

كما أقْدمت الإدارة على عددٍ من الإجراءات للتوفيق بين القوَّتين، وتتضمَّن هذه الإجراءات إشراكَ السكَّان في الإدارة المحلية وصنع القرار من خلال "مبادرة المجالس البلدية" ودعمها ماليًّا، وطرح قانون المجالس البلدية أمام الجمعية الوطنية في أبريل ٢٠٠٦ وتمَّت الموافقة عليه، ثمَّ تمَّ تعديله لاحقًا عام ٢٠٠٩، ودعم عمليات تنظيم المجتمع؛ لذا استُحدثت وزارة الاقتصاد الشعبي عام ٢٠٠٤، وتحوَّلت إلى وزارة الاقتصاد المجتمعي عام ٢٠٠٧ ثم وزارة البلديات عام ٢٠٠٨.

وبذلك أثبتت التجربة الفنزويلية عدم قدرة الدولة على أن تكون العامل المركزي للتغيير، وحتى لو رغبت الحكومة في إشراك العمَّال في إدارة الاقتصاد، فإن على العمال خوض النضالات من أجل الإنجازات الاستراتيجية والتغييرات الهيكلية التي تتجاوز مجرد تحسين ظروف المعيشة، كما أثبتت أن مكافحة الفساد أولوية أولى عند تمكين العمَّال، للحفاظ على الموارد الاقتصادية المقدَّرة لعملية التمكين.

٣- نقد للإدارة المشتركة Cogestión في فنزويلا

كان مشروع الإدارة المشتركة Cogestión مصمَّمًا لإدارة المصانع المملوكة للدولة وإعادة تنظيم هياكلها بشكل ديمقراطي، وكان أحد الدوافع لتطبيق الإدارة المشتركة الدفع بالصناعات الأولية المملوكة للدولة لتكون منتجِة ومربِحة وفعَّالة في ظلِّ منطقٍ غير رأسمالي، وكانت الغاية الأكبر تحقيق الاستقلال الصناعي المربح والقادر على التنافسية في السوق العالمي كمصدر بديل للثروة إلى جانب ريع النفط كأحد مصادر الثروة، وللتحوُّل إلى نموذج تنموي حقيقيٍّ بعيدًا عن نموذج الاقتصاد الريعي لفنزويلا.

باءتْ عمليةُ الإدارة المشتركة بالفشل لانطوائها على تناقضات، يتمثَّل أولها في اعتمادها على تمويل الدولة القادم من ريع النفط والموارد الطبيعية، وبالتالي فحين انخفض ريع عائدات النفط حدثت أزمة مالية تسبَّبت في تأجيج الاحتجاجات ضدَّ الحكومة. أمَّا التناقض الثاني الذي تضمَّنته الإدارة فهو الحرص على توظيف العمَّال وإدراجهم في المؤسَّسات على مستويات مختلفة (ابتداءً من مجلس الإدارة) وصولًا إلى تقديم خدمات الصيانة أو التوزيع وغيرها، مما سبَّب تناقضًا في الرؤى بين الإداريّين، فأدَّى ذلك إلى انخفاض مستوى الاستثمار وتراجع مستوى التكنولوجيا التي تسيِّر المصانع، وبالتالي تراجعت جودةُ المنتجات وقُدرتها على التنافس عالميًّا، وصناعة الألومنيوم خير دليل على ذلك، حيث أقْدمت الحكومة على تفكيك الخطَّين الأول والثاني لتصنيع الألومنيوم.

- **التجربة البوليفية (الاحتجاجات لمقاومة النيوليبرالية)**

تُعَدُّ التجربة البوليفية شاهدًا على مقاومة التداعيات الكارثية للسياسات النيوليبرالية، فقد تبنَّت بوليفيا سياسات التكيُّف الهيكلي النيوليبرالية عام ١٩٨٥، وكان برنامجها بالغ القسوة، حيث تبنَّت برنامج "العلاج بالصدمة" الذي يطْرحه صندوق النقد الدولي لمواجهة الديون المتراكمة على الدولة، وتسبَّب ذلك في ضرب القوة العاملة بغلق معظم المناجم وخفض عدد عمَّالها من ٣٠ ألفًا عام ١٩٨٥ إلى ٧ آلاف عام ١٩٨٧، وتسريح ٣١ ألف عامل في القطاع العام من أصل ٢٠٠ ألف عامل، وخلال المرحلة الثانية من برامج التكيُّف الهيكلي خصخصت بوليفيا نصف أسهم شركات القطاع العام وسط معارضة الأطياف البوليفية المختلفة، ومن هذه الشركات "مرافق المياه البلدية" في إقليمي لاباز-ألتو وكوتشابامبا.

وقد تسبَّبت النيوليبرالية في إحداث تغيُّرين هامَّيْن أثَّرا على ديناميكيات الطبقة العمَّالية، وهما: الهجرة من الريف إلى الحضر بوتيرة متسارعة؛ ترتَّب على ذلك تحوُّل المدن إلى مزيج متنوّع من الطبقات والأعراق، وتيسُّر بناء أشكال جديدة للهُوية داخل البيئة الحضرية - تدهور النقابات العمَّالية وظهور الطبقة العمَّالية الجديدة الحضرية، ممَّا أدَّى إلى تنامِي القطاع غير الرسمي للعمل بسبب الظروف الاقتصادية والتشريعات القانونية، فتشتَّت العمَّال رسميًّا لأن القطاع غير الرسمي يفتقر أصلًا إلى الامتيازات مثل المعاش ومكافآت نهاية الخدمة والرعاية الاجتماعية وغيرها، وأعاق التشتُّت تكوين هويات جماعية مترابطة وقوية وتراجَعَ دور نقابة العمَّال.

أ) حروب المياه

تراوحت ردود فعل الجماهير البوليفية بين الصمت أحيانًا والاحتجاج أحيانًا، ومن أشْهَر الاحتجاجات وأكثرها راديكالية احتجاجات عرفت بحرب المياه، واندلعت في مدينة "كوتشابامبا" عام ٢٠٠٠ ومدينة "أن إلتو" عام ٢٠٠٥، حيث تُعاني المدينتين من نقص موارد المياه ويُعاني ما يقارب نصف سكَّانها من عدم وصول مياه البلدية إليهم، ولذا اضطروا لحفر آبار خاصة وتمكَّنوا من بناء أنظمة ماءٍ مستقلَّة خاصة بهم، ثم منحت الحكومة شركة أجنبية خاصة الحق في فرض رسوم عليهم، وارتفعت رسوم المياه بشكل باهظ.

ائتلفت عدَّة تنظيمات بقيادة منظمة تُدْعَى Coordinora لمجابهة قرارات الحكومة، فنظَّم السكان احتجاجات سلمية ولكن الحكومة واجهتْها بالعنف الشديد واعتقال قيادات المنظمة وحالات معدودة قُتِلَتْ بالرصاص أثناء الاحتجاجات، وبعد مداولات مع الحكومة نجح التحالف في الضغط على الحكومة لإلغاء عقود خصخصة مياه البلدية مع شركات متعدِّدة الجنسيات.

نجحت احتجاجات كوتشابامبا لأنها تجاوزت التنظيمات التقليدية للنقابات القائمة على خلق حدود بين الأعضاء وغير الأعضاء، والقيادات الهرمية، والعضوية المغلقة، واستبدالها بالمنظمات التي تعتمد في تنظيمها على "الطبقة العاملة الجديدة"، وبنت تحالفات متعدِّدة الطبقات والأعراق يربط بينها التضرُّر من الأوضاع التي سبَّبتها النيوليبرالية، ووطَّدت الصلات التنظيمية بين النشطاء في حروب المياه، ودمجت بعض القضايا مثل مطالب الأجور وظروف العمل تحت مظلَّةٍ جامعةٍ أوسع للعدالة الاقتصادية والاجتماعية، كما اختارت قضايا تمسُّ جميع البوليفيّين مثل "الحق في المياه" في إقليم "كوتشابامبا"

فانعتقت بالتالي من المطالب الفئوية، واستطاعت استقطاب فئة واسعة من السكَّان خاصة من يعملون في قطاعات غير رسمية. وفي النهاية أَجْبَرت الاحتجاجات رئيسيْن متواليْن على التخلِّي عن الحكم خلال عاميْن، كما نجحت في طرد شركة قوية متعدِّدة الجنسيات كانت محتكرةً لإمدادات المياه في المناطق الحضرية.

ب) نزاع محمية تيبنز Tipnis والاحتجاج على نهب النيوليبرالية للثروات

تكرَّرت الاحتجاجات المقاومة لتداعيات النيوليبرالية في بوليفيا في عام ٢٠١١ عندما أعطى الرئيس إيفوموراليس الضوء الأخضر لبناء طريق سريع يربط بين مقاطعتيْن ويمرُّ عبر أراضي السكَّان الأصليِّين والمنتزه الوطني المعروف باسم (تيبنز)، فتضامنت حركات السكَّان الأصليِّين مع الحركة العمَّالية الخضراء وانخرطوا في احتجاجات لمنع بناء الطريق ومعارضة الدولة الرأسمالية، والتحرُّر من الاستغلال الطبقي والاضطهاد العنصري والممنهج ضدَّ السكَّان الأصليِّين الذين يمثِّلون أغلبية؛ فتمَّ تنظيم مسيرة احتجاجية دامت لمدة ٦٥ يومًا، وانخرطت فيها اثنتي عشرة منظمة للسكَّان الأصليِّين، ورافقتْها تظاهرات بالآلاف في المدن الكبرى لتأييد هذه التظاهرة، ثم قابلتْها الحكومة بالعنف، فدعت نقابة العمال في بوليفيا لإضراب شامل، واستقالَ عددٌ من الوزراء احتجاجًا على سياسات القمع التي انتهجتْها الحكومة، واستجابت الحكومة في نهاية المطاف لمطالب المتظاهرين.

رغم الاحتجاجات لاقت سياسات موراليس قبولًا ورواجًا لدى صندوق النقد الدولي، والذي أشاد بتحسُّن مؤشِّرات الاقتصاد الكلي في بوليفيا مؤخرًا، حيث حققَ فائضًا في الميزانية وكبح جماح التضخُّم وراكم احتياطات دولية ضخمة، لكن ظلَّ الإنفاق الاجتماعي منخفضًا، ولم تشهد العدالة الاجتماعية تغيرًا يُذكر، حيث لم تتغيَّر معدَّلات الفقر ولا التفاوتات الاجتماعية تغيرًا ملموسًا.

- **التجربة البرازيلية (الموارد كمنفذ للاقتصاد العالمي)**

١- إيثانول قصب السكر: الكنز النفيس للبرازيل

يعد القطاع الزراعي عمومًا وقصب السكر خصوصًا موردًا هامًّا تتمتَّع به البرازيل وتعتمد عليه لتوطيد وجودها في الاقتصاد السياسي العالمي، وقد انخرطت الدولة في عملية "التحديث المحافظ للريف" في الستينيَّات، وازدهرتْ معها صناعة الإيثانول حيث تم إنشاء (البرنامج الوطني للكحول) عام ١٩٧٥ لتقليل آثار الصدمة البترولية الأولى وذلك بمزج الكحول مع الزيت المستورد واستعماله كوقود بديل يستعمله أصحاب مصانع قصب السكر، ومع الصدمة البترولية الثانية عام ١٩٧٩ تمَّ إنشاء سيارات تعمل بالكامل بالكحول، ثم زادت أهمية الإيثانول مع غزو العراق عام ٢٠٠٣ مع إنشاء محرِّك مرن يمكن أن يعمل بالبترول أو الإيثانول، ونمت صناعة "السيارات المرنة" في البرازيل حتى غدتْ تمثِّل ٧٥٪ من إجمالي السيارات في البرازيل عام ٢٠٠٧، وتتنامى أهمية هذه الصناعة مع تنامي المخاطر البيئية العالمية.

ورغم تبنِّي النيوليبرالية، أبقت الدولة البرازيلية على ثلاث مؤسَّسات هامَّة بعيدة عن الخصخصة من أجل أن تكون الظهير الخلفي لدعم صناعة الإيثانول، وهي: بنك البرازيل (ثاني أكبر البنوك في أمريكا اللاتينية)، وشركة بتروبراس (كبرى شركات أمريكا اللاتينية ورابع أكبر شركة عالميًّا من حيث القيمة السوقية)، وبنك التنمية البرازيلي (وهو أهم مصدر للائتمان طويل الأجل للمؤسسات البرازيلية ويعد حاليا البنك الأكبر للتنمية عالميًّا).

وقد دعمت الدولة الترويج لصناعة الإيثانول في بدايات عهد دا سيلفا باعتبارها محرك النمو للدفع بالبرازيل إلى مصاف الدول الصناعية العظمى، تزامنًا مع تكهُّنات نهاية عصر النفط، وصعود عصر الوقود الحيوي، كما استثمرتْه الدولة لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وخلق فرص عمل وتجديد الأراضي المتدهْورة، وعوَّلت عليه أيضًا لتحديث الزراعة ككل، لأنه يتطلَّب تحديث ميكنة الآلات الزراعية وتطوير بنية تحتية

لنقل قصب السكر وتوزيعه مما قد ينعكس على قطاع الزراعة بأكمله.

واجهت صناعة الإيثانول تحديًا مع الأزمة العالمية عام ٢٠٠٩، حيث انحسرت الاستثمارات في قصب السكر، ولذا بذل لولا دا سيلفا جهدًا مكثَّفًا تمثَّل في الدعاية عالميًّا لاستخراج الإيثانول من قصب السكر باعتباره صناعة "خضراء" و"صديقة للبيئة".

ولذا يمكن وصف سياسات لولا دا سيلفا بأنها "تنموية جديدة" لأنها حاولت التوسُّط بين مصالح الطبقة الرأسمالية وبين حقوق العمَّال، فهي وإن لم تنتصر لحقوق العمَّال بشكل تام، إلا أنها حرصت على تحسين أوضاعهم بشكل مباشر من خلال السياسات الاجتماعية واتفاقيات تحسين أوضاع العمَّال، أو بشكل غير مباشر من خلال العمل على تحسين المؤشِّرات الكلية للاقتصاد، ومع ذلك ظلَّت بعض الفئات داخل شريحة العمَّال مهمَّشة ومغبونة، ومن هذه الفئات النساء العاملات في قطاع الزراعة.

٢- ضحايا النيوليبرالية: العاملات في البسْتنة المعدة للتصدير نموذجًا

لوحظ ارتفاع نسبة النساء العاملات في قطاع الزراعة خاصة الزراعة المعدَّة للتصدير، نظرًا لقابلية هذه الفئة للعمل المرن والمحفوف بالمخاطر لارتفاع مستويات الضعف الاقتصادي والاجتماعي، ويعدُّ قطاع البسْتنة المعدَّة للتصدير (خاصة العنب) بوادي ساو فرانسيسكو شمال شرق البرازيل مثالًا على ذلك.

تشكِّل النساء في ساو فرانسيسكو الغالبية العظمى من القوى العاملة في هذا القطاع، وفي حين كان أغلب العاملين في توريد العنب على مدار التسعينيَّات بعقودٍ دائمةٍ من النساء، إلَّا أن هذا العدد تراجع مع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ويعود استمرار النساء في هذه الأعمال لعدَّة أسباب، منها دقَّة النساء في أداء عملهن مع عدم المطالبة بالحوافز، وتقديم النساء لأولوية أخرى على العمل وهي "رعاية أسرهن"، وقلَّة تذمُّر النساء من الإشراف الدقيق لمشرفيهم مقارنةً بالرجال، وأخيرًا نظرًا لقلَّة فاعليَّة النساء سياسيًّا ونقابيًّا خلال الثمانينيَّات والتسعينيَّات فضلًا عن محاباة النقابات للرجال عند الحديث عن حقوق العمَّال.

وقد تمكَّنت النساء لاحقًا من الحصول على بعض الحقوق مثل: الحق في الحضانة والحق في أجازة شهرية لمدَّة يوم من أجل الذهاب للطبيب والحق في أجازة لمدة شهرين عند قدوم مولود جديد مع الاحتفاظ بالحق في العودة للعمل بعد ذلك، إضافة إلى حق العاملات في مساحة كافية بوسائل النقل تجنُّبًا للمضايقات.

وانخرطت بعض النساء في نقابة العمَّال فنجحت في الحصول على حقوق عمَّالية أكثر، وذهبت إلى أبعد من ذلك فعملت على رفع مهاراتهم، فارتفعت نسب محو أمية العاملين، وبالتالي تعزَّزَ تحوُّل القوة الهيكلية إلى قوة تنظيمية، كما تعزَّزَ وجودُ النساء في مجالات العمل ومجالات التمثيل النقابي.

- **التجربة الأرجنتينية (حركات شعبوية ومحاولات لتقديم نموذج تنموي جديد يدعى النيوليبرالية الديمقراطية)**

تبنَّت الأرجنتين النيوليبرالية عام ١٩٩١ وانهار الاقتصاد بعدها بعقد تقريبًا في عام ٢٠٠١ تزامنًا مع الأزمة الاقتصادية العالمية، لتخوض الأرجنتين بعدها ما يشبه مرحلة انتقالية من النيوليبرالية لتنتقل إلى نمط جديد للتنمية، وخلال هذا العقد أعادت الطبقة العاملة تنظيم نفسها، ونظَّموا احتجاجات شعبية في المقاطعات الجنوبية عام ١٩٩٦ وكان وقودُها العاطلين عن العمل، فحالت دون تقدُّم المشروع النيوليبرالي.

لم تكف النيوليبرالية عن الاستمرار في الأرجنتين بل أعادت تشكيل ذاتها، وتمخَّض عنها مشروع تنموي جديد احتفظ بعنصرين هيكليَّين من النيوليبرالية هما: نهب السلع العامة من خلال الاعتماد على استخراج المعادن والزراعة بدرجة كبرى والاستغلال الفائق للعمالة بالاعتماد على العمالة غير المستقرَّة في عمليات الاستخراج، وأدَّى العاملان معًا لزيادة الأرباح، وتزامن ذلك مع صعود الصين وتزايد حجم التبادل التجاري بينها

وبين الأرجنتين، وتزايد حجم صادرات الأرجنتين من فول الصويا والصادرات المعدنية فزادَ معدَّل صافي الصادرات (الصادرات مطروحًا منها الواردات) وانعكس ذلك إيجابيًّا على الاقتصاد.

وعليه، فقد أدركت الطبقات المهيمنة في الأرجنتين القوة المتصاعدة لطبقة العمَّال وتأثيرهم على الاستقرار السياسي، ولذا اتَّبعت الحكومة سياسة الجمع بين القمع المعتدل وتطبيق سياسات اجتماعية كخطوة استباقية تهدف إلى دعم دخول الفئات المختلفة لتثْبيط الاحتجاجات ضدها، واستمالت الحكومة دعم الفئات البرجوازية المحلية خاصة العاملة في مجال التصدير، وتبنَّت خطابًا شعبويًّا ينبذ النيوليبرالية على مستوى الخطاب، ويسترضيها على المستوى العملي، وقد قسَّمت الحكومة برنامج الدعم القديم إلى برنامجين، الأول: برنامج دعم الأُسر من خلال دعم الأمَّهات (المطلقات أو الذين يعولون أطفالهم بأنفسهم Single Mothers)، ودعم الرجال القادرين على العمل لكن تعوزهم الفرصة. الثاني: تأمين البطالة والتدريب.

- إعادة إنتاج النيوليبرالية الديمقراطية في الأرجنتين: حل كيرشنر لأزمة عام ٢٠٠١

قادت هذه الفترة حكومة كيرشنر، محمَّلةً بتركةٍ اقتصاديةٍ مهلهلة، حاول نيستور كيرشنر معالجة الأزمة الاقتصادية، ولذا قامت حكومته بما يلي: تخفيض قيمة العملة مقابل الدولار الأمريكي للحصول على سعر صرف تنافسي، وأفاد ذلك القطاع الخاص لكنه ألْحق الضررَ بالفئات الفقيرة - الحفاظ على مستوى متدنٍّ لأجور العمال - إنشاء كيانات عمَّالية موازية للكيانات القائمة، ودعمها في مقابل تبنِّيها لخطط الحكومة لإخماد الاحتجاجات - استغلال الحالة الدفاعية التي تبنَّاها صندوق النقد الدولي بسبب الانتقادات الموجَّهة له لتخلِّيه عن الأرجنتين في خضمِّ أزمتها آنذاك - الاعتماد على موارد البلاد النفطية والزراعية (فول الصويا) وتصديرها للخارج، ممَّا ساعد على زيادة معدَّلات النموِّ وتحقيق فائض مالي - استثمار الفائض المالي لإنشاء برامج دعم اجتماعي للفقراء ودعم أسعار المرافق العامة وبالتالي تحقيق توافق سياسي واجتماعي - التنسيق مع المنظمات غير الحكومية لدعم شبكات الأمان الاجتماعي، وبالتالي تخفيف العبء عن الحكومة - استيعاب أزمة الثقة في المؤسسات الديمقراطية التقليدية، والاعتماد على خطاب شعبوي متحرِّر من الأحزاب والمؤسَّسات الديمقراطية.

وحاولت حكومة كيرشنر كذلك بَسْطَ هيمنتها من خلال إقرار ثُلَّةٍ من قوانين الطوارئ بصلاحيات استثنائية لاتخاذ قرارات تقديرية بشأن إنفاق الميزانية الوطنية، ونجحت في إخراج البلاد من حالة الركود، وفتحت قنوات تفاوض بين العمَّال وبين إدارة الشركات، فلم تعُد النضالات راديكالية، ونجحت كذلك في منع الاضطرابات السياسية والاجتماعية أو إدارتها إدارة فعَّالة وذلك دون إحداث أيِّ تغيير جذري في بنية السلطة أو التفاوتات الاجتماعية؛ ونتيجة لهذا الأداء الجيد كان تأثير الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ على الأرجنتين طفيفًا.

لم تُسْهِمْ هذه التغييرات في تغيير الموقع الهامشي للأرجنتين في الاقتصاد السياسي العالمي، لكنها سمحت بتغلغُل رأس المال الخارجي، واستمرَّت في استغلال العمَّال، واستحدثت نمطًا جديدًا من السيطرة أو الهيمنة الاجتماعية (بنشر القلق من عدم الاستقرار الاقتصادي ليحلَّ محلَّ القلق بشأن النزاعات الطبقية وتحويل تبعات الأزمات للفئات الضعيفة، وتقليص شبكات الأمان الاجتماعي للحدِّ الأدنى).

وفي المجمل فإن الكتاب أضاف جديدًا فيما يتعلَّق بالحديث عن تنوُّعات الممارسة السياسية في القارة مثل الديمقراطية الاجتماعية الحديثة في البرازيل والنظام الشعبوي الكلاسيكي في الأرجنتين، لكن في المقابل يفتقر الكتاب إلى الاستراتيجية التحريرية حيث يعوزه التنظيم والترابط بين أجزائه حتى تُبْنَى فصولُ الكتاب على بعضها وتتكامل لتغذية الفكرة الرئيسية، وكان يمكن تحسين الكتاب ببذل جهد بحثي أو تحريري يُعْنَى بالمقارنات بين تجارب اليسار والنيوليبرالية في مختلف دول أمريكا اللاتينية، فقد كان من شأن ذلك أن ينشئ مفاهيم جديدة لها ثقلها في العلم مثل مفهوم "الأزمة" أو "التناقض".

ومن جانب آخر فإن الكتاب تصدَّر للحديث عن أمريكا اللاتينية، ولكنه يناقش أوضاع أربع دول فقط هي الأرجنتين

وبوليفيا والبرازيل وفنزويلا، ولم يعلِّل الكتاب في مطلعه سبب اختيار هذه البلاد دون غيرها لتمثيل القارة اللاتينية.

ومن جانب ثالث، فإن الكتاب يخلص أحيانًا إلى استنتاجات متناقضة ظاهريًّا، فمثلًا يتحدَّث فصل الأرجنتين عن ظهور شكلٍ جديدٍ للدولة جاهزٍ للاستجابة لمطالب رأس المال وقادرة على التكيُّف سياسيًّا مع تكوين طبقي جديد بحلول عام ٢٠١٠، لكنه في موضع آخر يقول إنه لم يحدث تغيير سوى أن النيوليبرالية غيَّرت شكلَها الخارجي لتتأقلمَ مع السياق الجديد.

ثانيًا- حلول اقتصادية للأزمات في القارة اللاتينية: التحويلات النقدية المشروطة في أمريكا اللاتينية

يعرض هذا الجزء لكتاب "**صياغة السياسات لإنهاء الفقر في أمريكا اللاتينية: التحول الهادئ**"[1]، فتُعَدُّ برامج "التحويلات النقدية المشروطة" إحدى وسائل مكافحة الفقر المستخدمة في أمريكا اللاتينية، فقد تم تطبيقها في ١٧ دولة في القارة ومنها الأرجنتين والمكسيك وبيرو وجواتيمالا وكولومبيا، وقد تمَّ تطبيقها تزامنًا مع انتشار الديمقراطية والأزمات الاقتصادية الحادَّة التي عصفتْ بالقارة، وتطبَّق البرامج في دول أخرى محسوبة على عالم الجنوب مثل اليمن وباكستان.

وتقوم برامج التحويلات النقدية المشروطة على فكرة "إصلاح السياسة الاجتماعية" لمكافحة الفقر، وتهدف إلى كسر حلقة انتقال الفقر عبر الأجيال من خلال دعم أبناء الفقراء بتحويلات نقدية عينية تتفاوت وفقًا لعدد أفراد الأسرة وأعمارهم وجنسهم، ويُشترط على هذه الأسر الالتزام بذهاب أبنائهم المنتظم إلى المدارس وخضوعهم لكشوفات دورية في المراكز الصحية وحضور جلسات توعية كذلك.

يُعَدُّ البرنامج الذي طبَّقته المكسيك تحت عنوان Oportunidades النموذج الأصلي من هذه البرامج، ويستهدف البرنامج الاستثمار في تعليم الأطفال وتغذيتهم وصحتهم، ولذا يقدِّم المساعدات إلى ربَّات الأسر الفقيرة في المجتمعات الريفية، ويتألَّف البرنامج من ثلاثة مكونات:

١- تحويل نقدي مباشر يهدف إلى دعم الإنفاق على الغذاء، وصرف مكمل غذائي للنساء الحوامل والمرضعات والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين أربعة أشهر وعامين.

٢- تحويل نقدي مباشر للأسر لتعويضها عن عائد عمل أطفالها المتوقِّف نظرًا لالتزامهم بحضور المدارس.

٣- تقديم رعاية صحية لكافَّة أفراد الأسرة، مع التركيز على بُعد الوقاية من الأمراض.

وعادة ما يتمُّ معاقبة الأسر -ويكون ذلك غالبًا عن طريق إيقاف التحويلات- في حالة عدم التزامها بالشروط، كما تكون هناك مسوحات دورية للتأكُّد من أهلية الأُسر المنضوية تحت البرنامج لاستمرار الاستفادة منه.

تفضِّل الحكومات هذه البرامج نظرًا لتكاليفها المتواضعة مقارنة ببرامج أخرى مثل المعاشات التقاعدية (حيث يخصَّص لها أقل من ١٪) فقط من الناتج المحلي، كما تُجَنِّبُ الحكومات والدول الاعتمادَ طويل الأجل على الرعاية الاجتماعية لأن الانضمام للبرنامج مقيَّدٌ بشروط وليس دائمًا، كما تجتذب التحويلات اليسارَ لأنها وسيلة لإعادة التوزيع والدمج الاجتماعي، كما أن صلاحيتها أطول مقارنة بالمساعدات الغذائية العينيَّة، وأخيرًا توفر صلة مباشرة بالمواطنين الفقراء، وهذا مما يهمُّ السياسيِّين.

تمرُّ البرامج عمومًا بثلاث مراحل هامَّة هي التصميم والتنفيذ وتقييم الأداء والوقوف على النتائج، ويتفاوت نجاح هذه البرامج من دولة لأخرى لعوامل متعدِّدة، فتعدُّ كل من المكسيك والبرازيل وبوليفيا من أنجح التجارب في تطبيق برامج التحويلات النقدية لأنهم تمكَّنوا من منع السلطات التنفيذية من استغلال البرامج للتربُّح الانتخابي، ففي المكسيك تحظر القواعد

(1) Ana Lorena De Lao, Crafting Policies to End Poverty in Latin America: The Quiet Transformation, (New York: Cambridge University Press, 2015).

التشغيلية لبرنامج التحويلات النقدية المعروف بـ Oportunidades أو Progresa التوسُّع في البرنامج قبل الانتخابات بستَّة أشهر، وأمَّا في بوليفيا فتوزيع المساعدات موكولٌ إلى القوات المسلَّحة للحدِّ من قدرة السلطة التنفيذية على التدخُّل مباشرةً في عملية النقل، وأمَّا في البرازيل فقد ساهمت كلٌّ من نزاهة الحكومة في تنفيذ البرنامج ونجاح البرنامج بالفعل في مكافحة الفقر في نجاح لولا دا سيلفا في الدورة الثانية له، وتتَّسم البرامج الناجحة بمجموعة من السمات المشتركة، وهي:

١- استقلالية البيروقراطية: تسهم قوة البيروقراطية واستقلالها عن القوى الاقتصادية والاجتماعية في إنجاح برامج التحويلات، وتعدُّ المكسيك والبرازيل النموذجين الأنجح في هذا الصدد.

٢- قوة الدولة: ويقصد بذلك قدرتها على تحمُّل الأعباء الإدارية التي تتطلَّبها التحويلات النقدية.

٣- تبنِّي بعض المؤسَّسات الدولية للبرامج: مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية للدول الأمريكية ووكالات دولية أخرى.

٤- شفافية البرنامج، واحتواء وثائقه على ما يلي:

أ) أخطاء التضمين والاستبعاد في نظام الاستهداف.

ب) التحقُّق من امتثال الأسر المنضوية تحت ظلِّ البرنامج لشروطه، وتوقيع العقوبة على الأسر غير الملتزمة.

ج) التأكيد على إتاحة المعلومات الخاصة بالبرنامج أمام الجمهور، مثل نفقات البرنامج وجداول التحويلات وغيرها.

د) صدور وثيقة من منظمة غير حكومية محلية أو دولية لتقييم أثر البرنامج.

- **آليات تنفيذ البرنامج:**

يبدأ تنفيذ البرنامج حين تختار الحكومة وكالةً لتشغيل البرنامج، وتحديد أنشطة الوكالة والحصول على التمويل، تُمْنَحُ السلطة الخاصة ببرامج التحويلات النقدية المشروطة إلى فئتين، هما:

١- السلطة التنفيذية: وعادة ما تتمثَّل في الرئيس، ولها سلطة التصرُّف في ميزانية البرنامج وتصميم السياسة والقواعد التشغيلية لتحديد التفاصيل المتعلِّقة بتوزيع المساعدات.

٢- المجلس التشريعي: وله سلطة التصرف بوجه عام في الميزانية المخصَّصة للبرنامج ككل، ولذا ترجع إليه الموافقة على الموازنة التي يقترحها الرئيس أو رفضها.

هناك أربعة احتمالات لطبيعة العلاقة بين الرئيس والمشرعين كما يلي:

أ) مشرّع من حزب الرئيس، ومن جناح الحزب التابع للرئيس.

ب) مشرّع من حزب الرئيس، ومن جناح الحزب المعارض للرئيس.

ج) مشرّع من أحزاب المعارضة للرئيس.

د) مشرّع من أحزاب المعارضة التي ائتلفت مع حزب الرئيس.

ففي حين ينصب اهتمام المسؤولين السياسيِّين على نتائج السياسة، ينصبُّ اهتمام المشرِّعين على وضع القواعد التشغيلية ومراجعة ميزانية البرامج سنويًّا، وهناك سيناريوهات مختلفة كما يلي: فالتناغم بين المشرِّعين والمسؤولين السياسيِّين يفتح الباب للفساد والمحسوبية. وغياب التحالف يزيد فرصة عدم التلاعُب بالبرامج. أما تطبيق البرامج التي تتميَّز بدورٍ محايدٍ للرئيس واتِّباع قواعد تشغيلية صارمة فإنه يزيد من فرص مكافحة الفقر.

في ضوء السياق السياسي والاقتصادي، فإن أمام الرئيس واحدًا من ثلاثة سيناريوهات، الأول: أن يكفَّ الرئيسُ يدَه تمامًا عن التدخُّل في آليَّات عمل البرنامج، ويواصل برنامج التحويلات عملَه كأداة سياسية لمكافحة الفقر. الثاني: تدخُّل الرئيس في تصميم برنامج التحويلات النقدية وتصميم قواعد تشغيلية لا تحدُّ من سلطة الرئيس فيما يتعلَّق بتنفيذ السياسة. الثالث: تدخُّل الرئيس في تصميم برنامج التحويلات النقدية وتصميم قواعد تشغيلية تحدُّ من قدْرة الحكومة على التلاعُب بالبرنامج

لتحقيق مكاسب سياسية.

يفترض الكتاب أن هناك عددًا من المتغيّرات الهامَّة التي تؤثّر على تصميم السياسة الاجتماعية لتطبيق برامج التحويلات، منها: العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية - الأزمات الاقتصادية التي تدفع الرؤساء للتدخُّل لحلِّ الأزمة بشكل فعلي وليس للتربُّح السياسي منها خاصة مع ارتفاع تكلفة اتِّخاذ الرئيس قرار تصميم برنامج يمكن التلاعُب به، ولذا يتبنُّون البرامج بقواعد تشغيلية صارمة غالبًا كإحدى محاولات إصلاح السياسة الاجتماعية - التوجُّه الأيديولوجي للرئيس، حيث يميل الرؤساء ذوي الخلفية اليسارية للإنفاق الاجتماعي بدرجة أكبر مقارنة بالرؤساء ذوي الخلفية اليمينية، لكن قوة البرنامج لا تتأثَّر بكون الرئيس يمينيًّا أو يساريًّا - الناتج المحلي الإجمالي للفرد وذلك للوقوف على حجم النفقات على الرفاهيات - مدى تراجع التصنيع في البلاد والذي يتزامن معه غالبًا ارتفاع معدَّلات عمالة الأطفال فضلًا عن البطالة أو العمل غير الرسمي ويتزايد عدم الاستقرار الأسري ويزداد الضغط على الحكومة لإصلاح سياستها الاجتماعية - تأثير العولمة الاقتصادية على الإنفاق الاجتماعي.

أمَّا نتائج السياسة فتتأثَّر بثُلَّةٍ من العوامل الأخرى، منها: الرقابة الشديدة من قبل المجالس التشريعية على الرئيس، فكلَّما واجهَ الرؤساءُ رقابةً أشد من المجالس التشريعية كلَّما كان تصميمهم لبرامج التحويلات النقدية أكثر صرامةً؛ وبالتالي تكون البرامج أقرب للكفاءة في مكافحة الفقر، وكذلك درجة قوة الدولة، ويتعدَّد تعريفُ قدرة الدولة، ويرتبط التعريف الأشهر بقوة البيروقراطية، والتي تتَّسم بالعمليَّات الموحَّدة والتوظيف على أساس الكفاءة والقدرة على تقديم الخدمات والعمل بمعزل عن الضغوط السياسية، وكلَّما كانت البيروقراطية أقوى كلَّما كانت نتائج البرامج أفضل.

- **البرامج والمحسوبية:**

قد يتلاعب المسؤولون السياسيُّون ببرامج التحويلات لتحقيق مصالح خاصة، والقواعد التشغيلية الصارمة هي الضامن الأوحد لزوال المحسوبية من برامج التحويلات النقدية، وذلك لثلاثة أسباب هامة، أولًا: تضمن القواعد التشغيلية الصارمة وجود إدارة عالية الجودة للبرامج، وبالتالي فإن تحديد المستفيدين يكون دقيقًا، فتنأى الأسرُ ذات المستوى المالي المرتفع عن الاستفادة بهذه البرامج، ممَّا يجعل تكلفةَ شراء أصواتها مرتفعةً. ثانيًا: يتمتَّع البرنامج القوي بخدمة إعلامية دعائية قوية تمكِّن المستفيد من معرفة الامتيازات التي يمكِنُه الحصول عليها من البرنامج مباشرة دون الحاجة لوسيط، فيحصل المستفيدون على الامتيازات بشكل عادل وتتلاشى المحسوبية. ثالثًا: تتضمَّن القواعد التشغيلية الصارمة أنظمة صارمة للتنفيذ والمراقبة، مما يقلِّل من فرص التلاعب من قبل الوسطاء بموارد البرامج لتحقيق أغراض موازية للبرنامج.

- **البرامج والسياسيون والانتخابات:**

بالنسبة لتأثير البرامج على الساسة في الانتخابات، يُعَدُّ نجاحُ البرنامج عمومًا مصلحةً هامَّةً من مصالح الرؤساء حتى لو كانت استفادتهم المباشرة منه ضعيفة، لأن إخفاق البرنامج كليًّا أو جزئيًّا قد يدْفع المشرِّعين إلى سحب التمويل من البرنامج، وهذا لا يَصُبُّ في مصلحة الرؤساء، لأن ذلك قد يعرِّضهم لاحتجاجات مجتمعية وسخط شعبي، فلذا يلجأ الرؤساء أحيانًا لتنفيذ سياسات بضوابط صارمة تفاديًا لهذا السيناريو، وهو ما يعني أن الرؤساء يهتمُّون بكلٍّ من تصميم السياسة وتنفيذها ونتائجها.

وقد يدفع نجاح البرنامج الناسَ لاختيار الحزب أو الرئيس مرةً أخرى، وقد فسَّرت بعضُ وسائل الإعلام نجاح لولا دا سيلفا في انتخابات عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ بنجاح تنفيذه لبرامج الدعم النقدي المشروط، وذات الأمر في المكسيك وكولومبيا وجواتيمالا.

- **نجاحات البرنامج:**

ساهمت هذه البرامج في خفض نسبة الفقر وعدم المساواة في القارة اللاتينية، حيث انخفضت نسبة السكَّان الذين يعيشون على أقل من ٢,٥ دولار يوميًّا من ٢٨٪ إلى ١٦٪ من

إجمالي السكَّان، كما انخفضتْ نسبة السكَّان الذين يعيشون على أقل من ٤ دولارات يوميًّا من ٤٤٪ إلى ٣٠٪ من إجمالي السكَّان وذلك بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٩، كما ساهمت هذه البرامج في خفض نسبة عدم المساواة في ١٢ دولة من دول القارة.

● **مستقبل برامج التحويلات:**

لقد أحرزتْ برامجُ التحويل النقدية نجاحات هامَّة فيما يتعلَّق بمكافحة الفقر في أمريكا اللاتينية، ومن المحتمل توسيع نطاقها لتشمل عددًا أكبر من المستفيدين، إلَّا أنها مع ذلك قد تواجه تحديات مستقبلية، ومنها: تأثير التوسُّع على جودة خدمات التعليم والصحة، وما يتطلَّبه من زيادة الاستثمار في قدرات القطاعين الصحي والتعليمي وإلَّا تأثَّرت جودة خدمات التعليم والصحة سلبًا - توفير الموارد المالية اللازمة لتوسيع البرنامجين، حيث يلزم توسيعَ البرامج مواردُ ماليةٌ خاصة، وقد تضطر الحكومات إلى الاعتماد على القوى المجتمعية الداخلية لتمويل هذه البرامج، وبعض هذه المجموعات لا تستفيد من البرامج شيئا (خاصة أبناء الطبقتين المتوسطة والعُليا) لذا قد تواجه الحكومة ردًّا عنيفًا من قبل هذه الفئات - إضفاء الطابع المؤسَّسي على هذه البرامج باعتبارها أحد أعمدة السياسة الاجتماعية، حيث إن تبنِّي البرامج يكون مدفوعًا إمَّا بالاضطرابات الاجتماعية الناتجة عن الأزمات الاقتصادية أو بالرقابة التشريعية، ويبقى السؤال حول ديمومة هذين الدافعين قائمًا، فإذا غاب الدافعان، فهل سيظلُّ الإلحاحُ لتبنِّي هذه البرامج قائمًا؟ - تحديد نطاق المستفيدين من البرنامج، فمن خلال تحديد عتبة الفقر التي تحدِّد استحقاق المساعدات من عدمه، إضافة إلى مراعاة المتغيِّرات في المستوى الاقتصادي للمستفيدين من البرنامج، وما يترتَّب على ذلك من استمرار استحقاقهم لتلقِّي المساعدات أم لا - وعلى الرغم من ذلك فقد ساهمت هذه البرامج في تحسين مستويات المشاركة السياسية وتفعيل المرأة في قضايا الشأن العام.

يحسب للكتاب أنه قدَّم ما يشبه "الدليل التنفيذي" لتبنِّي مثل هذه البرامج، وإن كان الكتابُ يحتاج إلى معرفة متقدِّمة بالمناهج الكمِّية لأنه اعتمد على هذه المناهج من أجل دراسة البرامج في أمريكا اللاتينية اعتمادًا كبيرًا، كما قدَّم التجارب المختلفة لتطبيق البرامج تقديمًا موجزًا وركَّز في أغلب الورقة على استعراض النماذج الناجحة والأسباب النظرية المجرَّدة لنجاح البرنامج أو فشله، بينما لم يطل الحديث عن أيِّ تجارب فاشلة باستثناء حديث سريع وموجز عن برامج ناجحة لكنها أتتْ بعد تجارب فاشلة في التطبيق، وكان سبب الفشل تطبيق قواعد تشغيلية متساهلة لتطبيق البرنامج.

خاتمة:

في ضوء ما سبق، يمكن الخروج بثُلَّةٍ من الدلالات الجامعة والدروس المستفادة في السياقين العربي والإسلامي، منها أنه لا بدَّ لأيِّ تغيير أن يتحلَّى بفقه الواقع؛ بمعنى الاستبصار بالذات وإدراك مواطن القوة والضعف والوعي بالسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفاعلين فيه، كما يتطلَّب التحلِّي بفقه الممكن وليس المثال، فهناك تغييرات لن تتخطَّى الأماني لأن الفاعلين غير جادِّين أو لأنها فوق مستوى الممكن، كما يتطلَّب التغييرُ فاعلِين في ميادين شتَّى لأن المواجهة مع النيوليبرالية شاملة متعدِّدة الأدوات.

وقد برز دورُ المثقَّف في أمريكا اللاتينية في عملية التغيير، حيث لعب المثقَّفون اليساريُّون دورًا هامًّا مما ساعد على فتح الباب لعودة اليسار للنقاش العام والأكاديمي، ويثور هنا تساؤلٌ عن دور المثقَّف في السياق العربي والإسلامي، وفقهه بواقعه، وقدرته على ابتكار حلول للتعامل مع تحديات سياقه.

وتتناول الورقة كذلك آليَّات التعامل مع أزمة الفقر كإحدى أبرز أزمات القارة اللاتينية، ويتَّضح من الورقة أن مكافحة الفقر لها مستويان أحدهما ضيِّقٌ يتعلَّق بآليَّات تطبيق البرامج ذاتها ابتداءً من تصميم السياسة ومرورًا بتنفيذها وانتهاءً بإحصاء نتائجها، أمَّا النِّطاق الآخر فهو نطاقٌ أوسع يتعلَّق بتهيئة السياق لتطبيق هذه البرامج سواء السياق المؤسَّسي المتعلِّق ببناء قُدرات الدولة الإدارية والبيروقراطية، أو الثقافية المتعلِّقة بفقه التوافقات والمواءمات السياسية بين الفاعلين، أو القيمية المتعلِّقة بالحرص على الشفافية في تداول المعلومات وما يترتَّب عليها من مساءلة، ويمكن الخروج بمجموعة من التأمُّلات كما

يلي:

١- يلزم أي دولة بصدد استنساخ هذه البرامج لمكافحة الفقر الوقوف على تجارب الدول السابقة عليها في تنفيذ هذه البرامج، سواء كانت تجارب ناجحة للتأسِّي بها أو تجارب فاشلة لتجنُّب ثغراتها، وإلى جانب الدول المذكورة في ثنايا البحث فهناك بعض الدول العربية والإسلامية التي طبَّقت هذه البرامج، والتي يمكن الاستفادة من خبراتها مثل: تركيا - كمبوديا - إندونيسيا - نيجيريا - باكستان - اليمن.

٢- برامج مكافحة الفقر لا تكفي وحدها إن لم تُنَفَّذْ بآليَّات ضابطة وحازمة للفاعلين في إطار هذه البرامج لضمان فاعليَّتها.

٣- القضاء على الثُّغرات التي تتسبَّب في فشلٍ بالبرامج بحلولٍ عملية، فمثلًا تُعَدُّ المحسوبية أحد أبرز الثُّغرات التي قد تؤول بالبرامج إلى الفشل، ولذا فقد عالجتْها بعضُ الدول قانونيًّا بتجريمها، بينما عالجتْها أخرى بتشديد أساليب المراقبة والتقييم التي يخضع لها المسؤولون السياسيون، وغيرها من الوسائل.

٤- التطبيق الناجح يضمن تعظيم مكاسب هذه البرامج، فلا تقف النجاحات عند مكافحة الفقر وتحقيق المساواة، بل تتعدَّاها للارتقاء بمستوى المشاركة السياسية والعملية الانتخابية.

كما يمكن الخروج بمجموعةٍ من الخطوات العملية، مثل:

الحفاظ على ممتلكات القطاع العام، والبُعد عن الخصخصة وبرامج التكيُّف الهيكلي، لأنها تكون في صالح رأس المال فقط وتغضُّ الطرف عن الطبقات الفقيرة وتعمِّق الديون، وتطوير ثقافة كفالة الضعيف في أوقات الأزمات، ويقصد بذلك تأمين الفئات الأكثر ضعفًا وتضرُّرًا من هذه البرامج، مثل كبار السن وأصحاب المعاشات، وكذلك حرص المجتمع على التنظيمات القوية فيه، ليس لمصلحة هذه القوى وحدها، بل لصالح الشعب، حتى إذا ما استبدَّت الحكومات تجد مقاومةً منظَّمةً لها، فمثلًا إضعاف الحركة العمَّالية في بوليفيا كان له أكبر ضرر على البلاد لأن الحكومة طبَّقت حينها برامج التكيُّف دون رادع، وتغوَّلت بعدها في القمع الاجتماعي، ومن الخطوات العملية أيضًا الحصول على رأس المال من خلال استغلال الموارد الذاتية وتسويقها عالميًّا، مثلما استغلَّ كيرشنر في الأرجنتين الموارد الطبيعية، واستغل لولا دا سيلفا قطاع الزراعة والإيثانول في البرازيل ليكون له موطئ قدمٍ في الاقتصاد العالمي ويحصل على الاستثمارات.

وفي ذات الوقت، تثير الورقة عدَّة تساؤلات تحتاج إلى مزيدِ بحثٍ، ومنها: كيفية إدارة الدولة للمصالح المتناقضة، وكيف توفِّق بين التنمية التي تُحابي رأس المال والعدالة لإنصاف الفقراء وتوفير حياة كريمة له؟ وما سبب إخفاق الأحزاب في التغيير الجذري في السياق العربي والإسلامي من خلال الاستفادة من تجربة تشافيز في فنزويلا.

العدالة والعنف والجريمة في أمريكا اللاتينية

مروة يوسف(*)

مقدمة:

شهدت دولُ أمريكا اللاتينية العديدَ من الإشكاليات المتعلِّقة بالعنف في مجتمعاتها، وذلك عبر عقود ممتدَّة من سبعينيَّات القرن الماضي وحتى الآن، فمشاهد العنف في أمريكا الجنوبية كانت في غاية التعقيد لتعدُّد الفاعلين والمستويات، فالعنف جاء من أعلى نتيجةَ السلطويات والانقلابات العسكرية التي سيطرت على مسار القارة في أواخر القرن الماضي، ومن أسفل نتيجةَ انتشار الجريمة المنظَّمة، خاصة عصابات (كارتيلات) المخدِّرات في دول القارة وعبر الحدود، هذا بالإضافة إلى التدخُّلات الخارجية والعلاقات بين مستويات العنف. كل ذلك له العديد من الآثار على الأمن والسلام الداخلي في تلك الدول قبل وصولها لمرحلة من الاستقرار؛ وعليه تركِّز تلك الورقة على قراءة كتابيْن حول هذين الموضوعين، الكتاب الأول حول العنف والذاكرة في أمريكا التاريخية (العنف من أعلى)، والثاني حول دور الجريمة المنظَّمة في أمريكا اللاتينية (العنف من أسفل)، في محاولةٍ لقراءة وضع موضوع العدالة والعنف داخل دول أمريكا اللاتينيَّة للنظر والاستفادة في عالمنا العربي والإسلامي، خاصةً مع ما شهدتْه دولُنا -ولا تزال- عبر العقد الماضي على وجه الخصوص.

أولًا- الذاكرة والتاريخ والعنف السياسي في أمريكا اللاتينية

يتناول كتاب "الكفاح من أجل الذاكرة في أمريكا اللاتينية: التاريخ الحديث والعنف السياسي"[1] عملية تأريخ لماضي العنف خلال القرن العشرين في أمريكا اللاتينية وإشكاليات بناء ذاكرة تمنع من تكراره وتحقيق العدالة للضحايا، وذلك عبر استعراض العديد من حالات الدول التي خاضت معارك العنف السياسي وبالتحديد عنف الدولة أو إرهاب النظم السياسية مثل الأرجنتين وشيلي، وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء، يتناول الجزء الأول الأنظمة الديكتاتورية والسلطوية عبر خمسة فصول، حيث يشرح كلُّ فصل حالة دولة من دول أمريكا اللاتينية، أما الجزء الثاني: الحروب والأنظمة السلطوية ففيه خمسة فصول تشرح حالات الدول التي دخلت في حروب، أما الجزء الأخير فحول كتابة التاريخ المعاصر وهو فصل واحد ويعدُّ خاتمة الكتاب.

- **الذاكرة والعنف في أمريكا اللاتينية**

يحاول الكتاب الوصولَ إلى نظرةٍ كليةٍ حول موضوع ذاكرة ماضي العنف السياسي في دول قارة أمريكا اللاتينية مع الأخذ في الاعتبار خصوصية السياقات المختلفة لكلِّ دولةٍ على حدة، وذلك من خلال تحليل تاريخي لتوضيح حجم العنف من أجل فهم أنماطه وتحليل عمليَّاته في كلٍّ من النماذج التي يدرسها الكتاب لتحديد الأُطر الاجتماعية للذاكرة، والفاعلين المعنيِّين وعلاقات القوة بينهم، ووجود الماضي في الحاضر.

ويركِّز الكتاب على توضيح القواسم المشتركة بين الدول المختلفة، وبالتحديد في فترات الاضطراب السياسي والمشاريع الثورية، والديكتاتوريَّات والسلطوية والحروب الأهلية، والتحوُّلات، وبناء ذكرى ماضي العنف كهدف محدِّدٍ للسياسات العامة، وذلك من خلال:

١. بيان ظهور ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها في أمريكا

(*) باحثة بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(1) Eugenia Allier-Montano and Emilio Crenzel (eds.), The Struggle for Memory in Latin America: Recent History and Political Violence, (New York: Palgrave Macmillan, 2015).

اللاتينية، والتي تتضمَّن إعادة تقييم الحقوق المدنية والسياسية التي انتهكتْها الديكتاتوريَّات ودمَّرتها الحروبُ الأهليةُ والدورُ السياسيُّ الذي لعبه -ولا يزال يلعبه- النظام الدولي لحقوق الإنسان والشبكة غير الحكومية عبر الوطنية.

٢. إبراز أهمية علاقات القوة أثناء التحوُّلات، من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، ومن الحرب إلى السلام، وكيف تجذَّرت نماذج معيَّنة للتعامل مع ماضي العنف الشديد.

٣. إلقاء الضوء على كيفية بناء الحقائق العامَّة حول العنف السياسي والديكتاتوريَّات والحروب الأهلية، من حيث تشكيل لجان الحقيقة، وتشكيل الذاكرة، والمفاهيم المتعلِّقة بهذا الموضوع، مثل تعريف الضحية وتحديد سياسات التعويض، والعديد من المفاهيم المتعلِّقة بحقوق الإنسان.

٤. توضيح علاقات وطبيعة العمليات السياسية في القارة وإشكاليَّات الخطاب حول العنف والذاكرة، وتأثير ذلك على عملية العدالة ونتائجها في دول القارة.

٥. يبرهن الكتاب على البُعد الجيلي لصراعات الذاكرة، حيث عايشت العديدُ من الأجيال داخل الدولة الواحدة تجارب القمع والاستبداد ممَّا أثَّر على عملية تشكيل وإنتاج المجتمعات في أمريكا اللاتينية، وكيف أثَّر ذلك على إنتاج خطاب حقوق الإنسان في القارة.

٦. يؤكِّد الكتاب على الطبيعة الديناميكيَّة والمتغيِّرة للذاكرة الاجتماعية، ويوضِّح كيف يمكن أن تتآكل وتهزم سرديَّات السلطة عن الماضي القريب والبعيد حول السياسة والعنف في سياق صراع الذاكرة بين السلطة والمجتمع، وذلك من خلال كسر حاجز الصمت وتحقيق العدالة على الرغم من اختلاف الأجيال.

- **الأنظمة الديكتاتورية والسلطوية:**

يتناول الجزء الأول من الكتاب خمس حالات لدولٍ عانتْ من السلطويَّة والديكتاتوريَّة وما تَبِعَهَا من انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان ومشاهد عنف، ومسار كل دولة من الحالات في تحقيق العدالة وإنشاء الذاكرة السياسية حول العنف في محاولة لعدم تكراره، ويؤكِّد الكتابُ في هذا الجزء أهميةَ بناء ذاكرة حول ماضي العنف، وأنها حجر الزاوية في تعافِي المجتمعات والوصول إلى السلام المجتمعي والاستقرار، وأن الدول التي لم تعطِ أهميةً لبناء ذاكرة، أو تخلَّتْ عن إظهار الحقيقة وتعويض الضحايا، ما زالتْ في صراعٍ وانقسامٍ مجتمعيٍّ على أقلِّ تقديرٍ حتى الآن.

١- **الأرجنتين:** وهي الحالة الأولى من حالات الدراسة، والتي تُعَدُّ من أهمِّ الدول التي قامت بتحقيق العدالة وإنشاء الذاكرة السياسية، والمنظمات الحقوقية بها تُعَدُّ رائدةً على مستوى العالم بالدفع بعملية العدالة الانتقالية، والتي استلهمت منها العديد من الدول مساراتها، تلك المنظمات هي التي قادت الحراك من أجل تحقيق العدالة، فالعدالة جاءت من أسفل في حالة الأرجنتين.

ويشرح الكتاب الانتهاكات الناتجة عن الانقلاب العسكري في ١٩٧٦، وقد بدأ مسار العدالة والذاكرة بصراعٍ حول حقوق الإنسان في الأرجنتين، وكان من قادَ هذا الحراكَ المنظماتُ الحقوقيةُ وعائلاتُ الضحايا عبر أربعين عامًا منذ بدء الانتهاكات وحتى الآن، خاصة حركة أمهات ساحة مايو، وهي الحركة التي أسَّستها أمَّهات المعتقلين والمختفين؛ في محاولة لمعرفة مصير أبنائهم، وعلى الرغم من قدرة تلك الحركات والمنظمات على تحقيق العدالة وفتح ملفات الاختفاء والبحث عن مصير هؤلاء المختفين فإنَّ العدالة في الأرجنتين -رغم ريادتها ورفعها شعار «لن يتكرَّر مرة أخرى»- ما زالت تحمل إشكاليَّات لم يتمَّ الفصل فيها حتى الآن، ومنها مسؤوليات مختلف الفاعلين في ملف الاختفاء القسري، فهناك الكثير من المتورِّطين في ملفَّات الانتهاكات والاختفاء لم يُقَدَّمُوا للعدالة حتى الآن.

٢- **أوروجواي:** فشلت أوروجواي فيما نجحت فيه الأرجنتين، فما زالت ملفَّات العنف والانتهاكات التي مارسها الانقلاب العسكري بداية من ١٩٧٣ لم يتمَّ التحقيق فيها، ولو حتى من خلال الخطوات الأولى للعدالة، فعلى الرغم من مرور ما يقرب من أربعين عامًا على تلك الأحداث، فإن التحقيق فيها لم يبدأ إلَّا في عام ٢٠٠٥، ولم يتمَّ اتِّخاذ خطوات جدِّية في تلك

التحقيقات أو تحويل المتورّطين للمحاكمات أو تعويض الضحايا، وهو ما نتج عنه مجتمع منقسم يعيش مجالُه العام حالةً من التشرذُم حول ملف حقوق الإنسان والعدالة من جهة، والرغبة في نسيان الماضي وتكلفته على المجتمع من جهة أخرى، وذلك على الرغم من أن ملفَّات الماضي العنيف مرتبطةٌ بالمستقبل وتكرار الأخطاء نتيجة تغييب الوعي حول ذلك الماضي، وعليه فأوراجواي ما زالت بعيدة عن الاستقرار، سواء المجتمعي أو السياسي.

٣- **تشيلي:** دخلت تشيلي أسوأ مراحلها على الإطلاق مع انقلاب ١٩٧٣وصعود نظام بينوشيه الذي مارس العنف ضدَّ المجتمع، وبعد مرور ما يقرب من ثلاثين عامًا على نهاية ذلك النظام، فإن العدالة لا تزال غائبةً نتيجةَ صدورِ قراراتٍ بالعفو عن الجرائم للحفاظ على سلامة المجتمع، إلَّا أن تلك القرارات لم تحقِّق السلامةَ المطلوبةَ بل تتصاعد المطالبُ لتحقيق تلك العدالة التي باتت تواجهُ الكثيرَ من الإشكاليَّات، منها تحديد الضحايا نتيجة مرور مدةٍ كبيرةٍ، أو تحديد الانتهاكات والمسؤولين عنها، وعليه ما زال المجال العام التشيلي يشهد صراعات قوية واستقطابات نتيجة ذلك الوضع، فدخل المجال العام حالةً من الجمود حول الانتهاكات دون التفكير في المستقبل.

٤- **البرازيل:** كانت سياسات الذاكرة في البرازيل تتعلَّق دائمًا بالنظام السياسي، فالمسؤول عن تحريك ملفِّ الانتهاكات وحقوق الإنسان ليس المنظمات الحقوقية كما في الأرجنتين، إنما النظام السياسي هو من يقود الحراك حول التحقيق في انتهاكات الماضي. حيث تختلف الأنظمة، بين نظام يُتيح المجالَ أمام المنظمات الحقوقية ويصنع سياسات تهتمُّ بالماضي العنيف للبلاد، ونظام لا يهتمُّ بالأمر ويركِّز على نسيان الماضي، وعليه فالانتهاكات التي وقعت في الفترة بين ١٩٦٤ و١٩٨٥ لم تنشأ لجانُ تقصِّي حقائق حولها إلَّا مع انتقال البرازيل للديمقراطية، وعليه يمكن النظر لمسار البرازيل لتحقيق العدالة على أنه نظام متعرِّج، حيث تتصاعد مطالب تحقيق العدالة في أنظمة وتختفي في أنظمة، وهو ما يختلف اختلافًا جذريًّا عن حالة الأرجنتين، والتي كان الدافعُ لتحقيق العدالة هو المجتمع وليس النظام، ونتيجة لتلك الذبذبة والتعرُّج في مسار العدالة والذاكرة؛ ما زالت البرازيل بعيدةً عن التصالح مع ماضي الأنظمة العنيف.

٥- **باراجواي:** لا تزال باراجواي تُعاني من تأثيرات ما بعد السلطوية، والذي يعني أن كثيرًا من السياسيِّين السابقين في الأنظمة السلطوية ما زالوا مؤثِّرين في المشهد السياسي الحالي؛ ممَّا يعني أنهم من المسؤولين عن الانتهاكات التي وقعت أثناء الحكم السلطوي ومن مصلحتهم أن يتمَّ نسيانُ تلك الانتهاكات وعدم التحقيق فيها، بالإضافة إلى ضعف المجتمع المدني وعدم قدرته على الدفع بملف الانتهاكات إلى أولويَّات الجدال في المجال العام، ونتجَ عن ذلك انقسامُ المجتمع والمجال العام إلى قسمين، جزء يطالب بإظهار الحقيقة وتحقيق العدالة، والجزء الآخر يصدِّق سرديَّة النظام السلطوي حول انتهاكات حقوق الإنسان، وعليه فالاستقطاب المجتمعي هو السائد في البلاد بين ثقافة ديمقراطية وأخرى سلطويَّة، ويعني ذلك أن باراجواي ما زالت بعيدةً عن مسار إنشاء ذاكرة حيَّة حول الانتهاكات لتفادِي تكرار حدوثها، وأنها بعيدة أيضًا عن حالة الاستقرار السياسي وتحديد مسار واضح للديمقراطية.

- **الحروب والأنظمة السلطوية**

يتناول الجزء الثاني من الكتاب أربع حالات لدول شهدت حروبًا أهلية نتيجةَ تصاعد الحكم السلطوي ورغبته في السيطرة على المجتمع بالقوة العسكرية؛ الأمر الذي أدَّى إلى نشوب نزاعات وحروب أهلية كان النظام السياسي أحدَ الأطراف في مواجهة المجتمع أو بعض جماعاته، وفي هذا الجزء تمَّ استبعاد حالة المكسيك لأنها لم تعانِ من ويلات الحرب الأهلية كما سبق الذكر.

١- **بيرو:** استمرَّت الحربُ الأهليةُ في بيرو منذ عام ١٩٨٣ حتى عام ٢٠٠٠، ومع انتهاء لجنة تقصِّي الحقائق من تقريرها في ٢٠٠٣ والذي اتَّهم الشرطة والجيش بمعظم الجرائم والانتهاكات خلال الحرب الأهلية ضدَّ السكَّان الأصليِّين. وعلى الرغم من

مرور التجربة البيروفية بلجان تقصّي الحقائق ومحاكمة الرئيس السابق واتهامه بالمسؤولية عن تلك الانتهاكات، فإن الوضع يشير إلى أن البلاد لا تزال بعيدةً عن تجاوز الماضي وتاريخ الحرب الأهلية؛ وذلك نتيجةً لتجاهل تقرير لجنة تقصّي الحقائق للعديد من الانتهاكات التي لم يتمَّ التحقيق فيها، بالإضافة إلى عدم محاكمة كثيرٍ من المسؤولين عن تلك الجرائم، فضلًا عن أن الأسباب التي أدَّت إلى الحرب الأهلية ما زالت مستمرَّة، مثل عدم منح حقوق مواطنة متساوية للجميع، وعدم وجود تنمية في المناطق الجبلية التي يسكنها السكَّان الأصليُّون.

٢- **كولومبيا:** شهدت البلاد انتشار العنف في أرجائها ثلاث مرات، الأولى في الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٦٥، حيث اشتعلت الحرب الأهلية، والثانية هي الأحداث التي بدأت في منتصف الثمانينيَّات وحتى نهايتها من القرن الماضي، أمَّا الثالثة فكانت الحرب الأهلية التي بدأت مع الألفية الثالثة وانتهت بتوقيع اتفاقية سلام في ٢٠١٦، وما زالت كولومبيا بعيدةً كلَّ البُعد عن الاستقرار وانتهاء الصراع، وعليه يركِّز الكتاب فقط على سرد محاولات السلام التي شهدتها البلاد، دون النظر في المسارات الطبيعية لتحقيق العدالة الانتقالية ومنها لجان تقصّي الحقائق أو المحاكمات، فالعنف ما زال يحكم المشهد والكل يهدِّد باستخدامه مرة أخرى في المشهد الكولومبي.

٣- **السلفادور:** شهدت السلفادور منذ ١٩٨٠ وحتى ١٩٩٢ نزاعًا أهليًّا قسَّم وفكَّك المجتمع السلفادوري، وكان المسؤول عن ذلك النزاعِ الأنظمةُ العسكريةُ والقمعُ وغيابُ الحقوق السياسية والاجتماعية، وبالرغم من مرور البلاد بمراحل مفاوضات واتفاقات لإنهاء الحرب الأهلية، فإنه وحتى طباعة هذا الكتاب كان هناك العديد من اللاعبين الأساسيِّين في الحرب ما زالوا في السلطة. واستغلَّ هؤلاء السياسيُّون ما حدث للتلاعُب السياسي دون محاولات جادَّة لتحقيق العدالة، وتمَّ رفع شعار نسيان الماضي من أجل بناء السلام فكان ذلك هو المحفِّز لنسيان السلام نفسه.

٤- **جواتيمالا:** استمرَّت الحرب الأهلية في البلاد منذ ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٦ من قِبَلِ الحكومة ضدَّ السكَّان الأصليِّين، وعلى الرغم من عمل لجان تقصّي الحقائق وبعض المحاكمات لبعض القادة العسكريِّين، فما زال الوضعُ في جواتيمالا بعيدًا عن تحقيق العدالة نتيجة اعتبار ما حدث نزاعًا داخليًّا مسلحًا وليس مذابح من قِبَلِ الحكومة والقوَّات المسلَّحة ضدَّ السكَّان الأصليِّين الذين طالبوا وما زالوا يطالبون بتحقيق العدالة الاجتماعية خاصة في توزيع الأراضي.

يطرح الجزء الثاني العديد من الإشكاليات التي يجب النظر إليها نظرةً فاحصةً في مسارات تحقيق العدالة في أمريكا اللاتينية أو أيِّ مكانٍ آخر، ألا وهي: كيف تتحوَّل السلطوية لنزاع داخلي مسلَّح وحرب أهلية؟ وهل يمكن إطلاق لفظ حرب أهلية على مذابح ترتكبها الحكومات والقوَّات المسلحة ضدَّ المجتمع أو بعض قطاعاته؟ أم يجب النظر إلى الأمر بشكل مختلف ومفاهيم مختلفة تصف الأمرَ على حقيقته، فلفظ حرب أهلية أو نزاع داخلي مسلَّح يعني وجودَ طرفيْن من نفس البلد يستخدم أتباعهما السلاح بعضهم ضد بعض. وليست الإشكاليات المفاهيمية وحدها التي يطرحها هذا الجزء، فهناك إشكاليات اجتماعية -نتيجة تهميش جزءٍ من المجتمع أو جماعة من جماعاته وبشكل خاص السكَّان الأصليين كما في حالات عدَّة- تتعلَّق بالعدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة في المواطنة والاقتصاد، وذلك يعني أن عدم حلِّ تلك الأزمات من الجذور لن يؤدِّي إلى تحقيق السلام، حتى وإن توقَّف العنف. الإشكالية الأخرى أنه لا يمكن النظر إلى مسارات العنف نظرةً جزئيةً وإنما لا بدَّ من نظرة كلية تحلِّل طبيعة العلاقات والسياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية في مجتمع من المجتمعات من أجل فهم مسار العنف وإدراك طبيعة الحلول، وعليه فإن هذا الجزء من الكتاب وعلى الرغم من محاولاته طرح قضية الحروب الأهلية في بعض دول أمريكا اللاتينية فإنه نظر إليها نظرة جزئية جعلتْها قاصرة على السلطويات وليس تاريخ وسياقات تلك الدول، وهنا لا ننفي دور السلطويات في تحويل عنفها إلى عنف شامل يُقاس بمعايير الحروب وليس الانتهاكات.

● **حول كتابة التاريخ الحديث في أمريكا اللاتينية**

يركّز هذا الجزء على دور الولايات المتحدة في دول أمريكا اللاتينية، خاصة فيما يتعلّق بالحروب القذرة داخل أمريكا الجنوبية، ومنها على سبيل المثال دور الولايات المتحدة الأمريكية في تشيلي أثناء الحكم العسكري من خلال تقديم الدعم المالي واللوجستي لذلك النظام، بالإضافة إلى التدخُّل في الحروب الأهلية لكلٍّ من السلفادور وهندوراس وجواتيمالا، ومساعدة النظم السلطوية في تشيلي والأرجنتين وأوروجواي، والتدخُّل في أحداث العنف في كلٍّ من كوبا والمكسيك.

ولا يمكن القول إن السلطويات في أمريكا اللاتينية ليست نابعةً من داخلها، إلا أن دور الولايات المتحدة الأمريكية مؤثّر وحاسم في كلّ تلك الحالات في استمرار السلطوية أو تحوُّل الأوضاع داخل دول أمريكا اللاتينية إلى حروب أهلية وذلك في مجمله من أجل ضمان المصالح الأمريكية في تلك الدول. لذلك فإن كتابة التاريخ لدول أمريكا اللاتينية في بحثها عن العدالة والحقيقة والتعويض لكلّ الضحايا الذين سقطوا، خاصة منذ بداية منتصف القرن الماضي وحتى الآن، يجب أن يأخذ في الاعتبار دور الولايات المتحدة الأمريكية دون أن يتم اعتبارها هي الوحيدة المسؤولة عن تلك المآسي.

وهذا الجزء يضيف جزءًا من الصورة الكلية لمشاهد العنف في أمريكا اللاتينية، ألَا وهو دور الخارج في دعم السلطويات وتأجيج العنف الشامل من قبل الحكومات ضدَّ المواطنين من أجل الحفاظ على مصالحها، وهو الدور الذي لا يجب إغفاله أو تعظيمه، وإنما يُقَدَّرُ حقَّ قدرِه، من أجل تحديد مسارات المستقبل. إن مشاهد العنف من أعلى قد تكون مفسِّرةً بشكل جزئي لميل شعوب أمريكا اللاتينية نحو اليسار، وللأزمات الاقتصادية التي عَانَتْ وتُعاني منها دول أمريكا اللاتينية، ولأزمات العنف من أسفل.

ثانيًا- الجريمة المنظمة والتمويل السياسي في أمريكا اللاتينية:

يتناول كتاب "علاقات خطيرة: الجريمة المنظمة والتمويل السياسي في أمريكا اللاتينية وما وراءها"[1] العلاقة بين الجريمة المنظمة والتمويل السياسي في أمريكا اللاتينية، حيث عَانَتْ وما زالت معظم دول القارة من تصاعد عنف العصابات، خاصةً عصابات المخدرات، وكان عِقْدَا الثمانينيَّات والتسعينيَّات من القرن الماضي مسرحًا للشدِّ والجذب بين تلك العصابات والحكومات، كان أهم مشاهدها في كولومبيا والمكسيك.

● **الجريمة المنظمة والسياسات في أمريكا اللاتينية**

يشير الكتاب إلى أن هناك علاقة قديمة قِدَمَ نشأة العديد من الدول بين الجريمة والتمويل السياسي، من حيث تقديم الرشاوى للسياسيِّين والتلاعُب بالانتخابات والفساد السياسي، ويُرجع الكتاب العلاقة بين الاثنين إلى ما قبل الحرب الأهلية الأمريكية في ١٨٦١ وصولًا إلى نشأة الولايات الأمريكية منفردة في القرن السابع عشر. يركز الكتاب على التمويل السياسي من خلال شقَّين: الأول تمويل الناخبين والأحزاب أثناء الانتخابات، والثاني تمويل السياسيِّين والتلاعب بالسياسات خارج الانتخابات.

وكانت الجريمة المنظمة خاصة كارتيلات المخدرات في أمريكا اللاتينية لها دور في تمويل بعض السياسيِّين، حتى في أقوى الديمقراطيَّات في أمريكا الجنوبية مثل كولومبيا والمكسيك في سبعينيَّات القرن الماضي، وكوستاريكا وبوليفيا في ثمانينيَّات القرن الماضي، وبنما في انتخابات ١٩٩٤، ومع انتخاب أشهر تاجر للمخدرات عالميًّا بابلو اسكوبار كممثِّل عن الشعب في مجلس النواب الكولومبي ١٩٨٢، أصبحت العلاقة بين كارتيلات المخدِّرات والسياسية فضيحة عالمية، إلَّا أن الأمر لم ينتهِ مع نهاية القرن الماضي وحملات مكافحة الجريمة المنظمة

(1) Kevin Casas-Zamora (ed.), Dangerous Liaisons: Organized Crime and Political Finance in Latin America and Beyond, (Washington: Brookings institution press, 2013).

والمخدِّرات في أمريكا اللاتينية في التسعينيَّات، فما زالت تجارة المخدرات تشكِّل عائقًا حقيقيًّا أمام التخلُّص من المال القذر في السياسة المكسيكية على سبيل المثال.

العلاقة بين الجريمة المنظمة والتمويل السياسي لم تقْتصر على تمويل الانتخابات والأحزاب، بل اتَّسعت الدائرةُ لتشمل كلَّ الجوانب السياسية المحلية والإقليمية والعالمية لدول أمريكا اللاتينية، وساعد على تقوية تلك العلاقة أربعة عناصر أساسية:

١- **الانتخابات التنافسية:** فالتنافس في الانتخابات الرئاسية على سبيل المثال يرفع من تكلفة الحملات الانتخابية وقُدرة المرشَّحين على الحصول على الأموال لتمويلِها، فعلى سبيل المثال كلَّفت الحملات الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٦ في البرازيل مليارين ونصف مليار دولار.

٢- **تطبيق ضعيف لقوانين التمويل الانتخابي:** على الرغم من وضع قوانين تحدُّ من التمويل القذر للانتخابات فإن تطبيقها ضعيف.

٣- **اللامركزية السياسية:** تفتح اللامركزية مناطق جديدة للتمويل السياسي القذر، حيث شُكِّلَتْ مناطق ومساحات انتخابية مختلفة وجديدة في العديد من الدول تستلزم تمويلًا لا تستطيع الأحزاب الحصول عليه إلَّا بطرقٍ غيرِ مشروعة.

٤- **الأحزاب السياسية الضعيفة:** كان ضعف التمويل الحزبي وضعف الأحزاب وسيلةً لدخول الجريمة المنظَّمة لشرائها.

ينتج عن تدخُّل الجريمة المنظمة في الحياة السياسية في أمريكا اللاتينية بهذا الشكل إعادة تشكيل تلك الحياة لصالح الجريمة المنظمة، وهذا لا يؤثِّر فقط على المسارات الديمقراطية والعدالة الانتخابية بين الناخبين، ولكن يؤثِّر على السياسات العامة التي تنتج عن هؤلاء السياسيِّين وما يتْبعه من تأثير على المجتمع والفرد، خاصة إذا تحالفت السلطوية مع الجريمة المنظمة، فيقع المجتمع بين المطرقة والسندان، بين عنف الدولة وعنف العصابات، ممَّا يزيد من الحالة المتأزِّمة للمجتمع والسياسة بها.

ويهدف الكتاب إلى تسليط الضوء على دور وطريقة عمل الجريمة المنظمة، ولا سيما منظمات الاتجار بالمخدرات، في تمويل السياسة في أمريكا اللاتينية، من خلال تحديد نقاط الضعف السياسية والقانونية والمؤسَّسية التي تسهِّل اختراق الجريمة المنظمة في تمويل الحملات السياسية، وعلى الرغم من ذلك يركِّز الكتاب فقط على الحالات التي تمَّ كشفها من قبل الإعلام وكانت فضائح محلية وإقليمية، ولا يضيفُ عليها تحليلًا شاملًا لحال الجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية أو تحديد نقاط الضعف التي أكَّد على كشفها. يعرض الكتاب خمس حالات عن أمريكا اللاتينية وحالتين في أوروبا وستقْتصر تلك الورقة على حالات أمريكا الجنوبية.

- **المال القذر داخل السياسة**

يتناول هذا الجزء خمس حالات دراسية وهي الأرجنتين، والبرازيل، وكولومبيا، وكوستاريكا، والمكسيك، وهي دول عانت من علاقة متشابكة بين (المال، والسياسية، والجريمة) وستكون هي المحرِّك للوضع السياسي في تلك البلاد عبر عدَّة عقود. يؤكِّد الكتاب على أن هذه النماذج ليست وحدها في أمريكا اللاتينية، ولكن تلك هي الدول التي يتوافر بشأنها حول هذا الموضوع معلومات، حيث إن تلك العلاقة دائمًا ما تدور في الخفاء إلَّا أن نتائجها واضحة.

١- **الأرجنتين:** تتراوح الجريمة المنظمة في الأرجنتين بين عصابات المخدِّرات والاتجار بالبشر والسلاح وتبييض الأموال، وتفاقمت أزمة تمويل الجريمة المنظمة للحملات الانتخابية في التسعينيَّات من القرن الماضي، ويطْرح الكتاب مثاليْن على تلك الأزمة: الأولى في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩، والثانية في الانتخابات الرئاسية أيضًا عام ٢٠٠٧. ففي الانتخابات الرئاسية في ١٩٩٩، كان التمويل يأتي من أحد قادة كارتيلات المخدِّرات في المكسيك، وكان أحد البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية هو الوسيط لتحويل تلك الأموال، حيث موَّل الكارتيل حملة أحد المرشحين بما يقرب من مليوني دولار، نتج عن تلك الفضيحة

إصدار قانون الأحزاب والتمويل الانتخابي، الذي أوجب على الأحزاب ومرشَّحيهم سواء في الانتخابات التشريعية أو الرئاسية الإبلاغ بالتفاصيل عن التمويل، وحظْر التمويلات المجهولة، ووضْع سقْف للتمويل من الشركات والأفراد، والإبلاغ عن الأموال المتلقَّاة والمصْروفة.

وفي ٢٠٠٧، ظهرت فضيحة أخرى على السطح في الحملة الانتخابية للمرشحة الرئاسية كريستينا فرناندیز دي كيرشنر، حيث قدَّمت حملتها تقارير مزيَّفة حول مصادر تمويل حملتها الانتخابية، والتي عُرِفَ بعد ذلك أنها أتتْ من أحد رجال الأعمال الفنزويليّين، وقد تمَّ تهريب الأموال بطرق غير مشروعة. ومن جانب آخر فإن الحملة تلقَّت أموالًا من بعض شركات الأدوية التي تمَّ اكتشاف أن بعض مالكيها متورِّطون في صناعة المخدِّرات في الأرجنتين، كان التلاعب بالحسابات البنكية وتعدُّد المصادر المشبوهة لتمويل تلك الحملة لتفادي القوانين وخاصة قانون الأحزاب والتمويل الانتخابي يؤكد أن العلاقة بين الجريمة والسياسية لن يقوِّضها فقط إصدار قوانين، وإن الاعتماد على الأداة القانونية غير كافي لمجابهة تلك الإشكالية في الأرجنتين إلا أن الأخيرة استمرت في إصدار قوانين وتعديلها باعتبارها الأداة الأساسية لمواجهة تلك الأزمة.

٢- البرازيل: إن الجريمة المنظمة أعمق في البرازيل من تجارة المخدرات والاتجار في البشر والخطف من أجل الفدية، فهي تتعلق بفساد رجال الشرطة وعدم رغبتهم أو عدم استطاعتهم إنفاذ القانون، فهناك بالإضافة إلى ذلك فساد أصحاب المناصب وتورُّطهم في تلك الجرائم، وعلاقة تلك الجرائم بحالة الاقتصاد البرازيلي، الذي حيث يتم التجاوز عنها في بعض الأحيان طالما أنها تقدِّم إسهامًا اقتصاديًّا، وذلك على الرغم من معاناة ملايين البرازيليّين من تلك الجرائم، حيث أصبحت الجريمة المنظمة أحد المدخلات الرئيسية في الاقتصاد البرازيلي والذي ينتفع منه كبار رجال الدولة.

ففساد رجال الشرطة أحد أهم سمات الجريمة المنظمة في البرازيل، فهم من يقومون بنقل المخدِّرات، ويرهبون من يعترض طريقهم ويمكن أن يقتلوه، واندماج درجة الفساد تلك في المؤسسات المسؤولة عن إنفاذ القانون يجعل إشكاليَّات الجريمة المنظمة في البرازيل مضاعفة، حيث يسهل إدخال المال القذر في السياسة دون توضيح حجمه أو تأثيره، وهو ما يحاول الجزء الخاص بالبرازيل في الكتاب التفصيلَ فيه، ويركِّز أيضًا على العلاقة المباشرة بين الجريمة والتمويل الانتخابي ويطرح نموذجًا من بُعدين لتحليل تلك العلاقة، البُعد الأول هو منظور المرشَّحين والفوائد التي يتوقَّعونها من التفاعل مع الجماعات الإجرامية. مع ملاحظة الفرق بين المنافع الخاصة والسياسية، ويناقش هذا القسم دور تمويل الحملات كشكل رئيسي من أشكال الدعم السياسي. يغطِّي البُعد الثاني الفوائد التي تتوقَّعها الجريمة المنظَّمة من التفاعل مع المسؤولين المنتخبين، حيث يمكن للممثِّلين حماية المجرمين من إنفاذ القانون من خلال الاستفادة من الامتيازات المؤسَّسية أو سلطتهم السياسية أو شبكات التواصل الاجتماعي.

٣- كولومبيا: شهدت كولومبيا العلاقات الأكثر وضوحًا بين الجريمة المنظمة، خاصة كارتيلات المخدرات بالسياسة، وكانت ذروتها في ١٩٨٣ مع حصول بابلو اسكوبار على مقعد في مجلس النواب -كما سبق الذكر- ومقتل وزير العدل في ذلك الوقت على يد عصابات المخدِّرات، ونتيجةً لتلك الفضيحة، وفي ١٩٨٥ صدر القانون الأول الذي يكافح التمويل الإجرامي للانتخابات وهو القانون ٥٨، وإن لم يدخل حيِّز التنفيذ نتيجة ضغط كارتيلات المخدِّرات، ومع فضيحة أخرى في انتخابات ١٩٩٤ زاد الضغط على الحكومة الكولومبية من أجل تطبيق القوانين التي تفرض رقابة على التمويل الانتخابي.

وفي ٢٠٠٥ تمَّ إصدار القانون رقم ٩٩٦ لتنظيم الانتخابات الرئاسية، وبه قسم يركِّز على التمويل الانتخابي، وفي الوقت الحالي يمكن للمؤسَّسات والأفراد تمويل الانتخابات ولكن مع تحديد مبالغ معيَّنة يمكن أن تتلقَّاها الأحزاب أو تنفقها، وفي الانتخابات الرئاسية تمَّ وضع نسبة ٢٪ كحدٍّ أقْصي للتمويل الخاصِّ بالحملات، وأن يأتي ٨٠٪ من الأموال المنفقَة في الحملات الرئاسية من خزانة الدولة، وعلى الرغم من تلك القوانين فما زالت علاقة الجريمة المنظمة بالسياسة في

كولومبيا لم تنتهِ أو تتحدَّد كل معالمها بعد، فهناك طُرُقٌ ومساراتٌ يمكن للجريمة من خلالها التأثير المباشر وغير المباشر في الأوضاع السياسية، خاصة مع حالة الفساد بين السياسيّين ورجال الدولة، فالأمر يتعدَّى بكثير تمويل الانتخابات.

٤- كوستاريكا: يُعَدُّ الوضعُ في كوستاريكا أقلَّ حِدَّةً من بعض الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية، فكانت فضيحة انتخابات ١٩٨٦ والتي كان لتجَّار المخدِّرات دورٌ كبيرٌ في تمويل المرشَّحين فيها، صرخة إفاقة أمام صانعي السياسة لتحجيم ذلك الدور بدلًا من إغراق السياسية بالفساد والجرائم وإنهاك المؤسَّسات الديمقراطية بل وتدميرها، مما نتج عنه محاولات جادَّة لتنظيم التدفُّق المالي في الانتخابات وضمان نزاهتها، وكوستاريكا في المجمل تقدِّم نموذجًا جيدًا فيما يتعلَّق بوعْي النُّخب الحاكمة بأثر المال القذر على السياسة، ومن ثم فهناك صراعات أقل ورقابة أكثر صرامة فيما يتعلَّق بالتمويل الانتخابي أو التمويل السياسي في المجمل، مع الأخْذِ في الاعتبار أن كوستاريكا ليست أحد منتجي المخدِّرات في أمريكا الجنوبية وإنما كانت التجارة تمرُّ عبر أراضيها، لذلك فالأمر حدَّته أقل من دول أخرى.

٥- المكسيك: الجريمة المنظمة ليست ظاهرة حديثة في المكسيك، فتجارة المخدِّرات فيها ترجع لبدايات القرن الماضي، إلَّا أنه منذ الثمانينيَّات زاد تدخُّل الجريمة المنظمة في السياسة، وفي التسعينيَّات زادت قوة عصابات المخدِّرات حتى أصبحت لها أذرع في الشرطة المكسيكية، فعندما تَغُضُّ الشرطةُ الطرفَ عن الأنشطة الإجرامية، يصبح تجار المخدِّرات قادرين على العمل دون عوائق بل وحتى التوسُّع في تلك الأنشطة ممَّا يعني اتِّساع نفوذهم الاقتصادي.

ويمكن وصفُ أزمة المكسيك المتعلِّقة بالمال القذر في السياسة بأمرين: الأول- هناك أزمة حقيقية كبيرة ومتشعِّبة تتعلَّق بأثر أموال المخدِّرات في السياسات المكسيكية، الثاني- هناك اختلاف بين المقاطعات في تدخُّل أموال المخدرات في السياسة، ففي مقاطعات تكْمن الأزمة في الرشاوى لرجال الشرطة والموظَّفين، وفي مقاطعات أخرى تكْمن الأزمة في استطاعة عصابات المخدِّرات الاستيلاء على مؤسَّسات الدولة وتدميرها، وإذا كان الوضع بهذا الشكل على مستوى المقاطعات، فيمكن تخيُّل مدى تمويل وتدخُّل كارتيلات المخدِّرات في الحياة السياسية الفيدرالية في المكسيك.

وفي المجمل يركِّز الكتاب على العلاقة بين الجريمة المنظمة والتمويل السياسي بشكل جزئي، فهو لا يوضِّح كيف انتشرت الجريمة المنظمة في دول أمريكا اللاتينية من الأساس، وما هي السياقات المنشِئة والداعمة لتلك العصابات، ويُغرق في تفاصيل كلِّ حالة دون توضيح التشابة والاختلاف على مستوى القارة ككل، أو توضيح الجريمة العابرة للحدود وتأثير العصابات عبر الدولية على السياسات الإقليمية والمحلية، ويغيب عن الكتاب أيضًا نتيجة وجود تلك العصابات على المستوى الاجتماعي، أمَّا على المستوى السياسي -وهو محور الكتاب- فيغيب عن الكتاب ذكر نتائج العلاقات السياسية بالجريمة المنظمة على باقي السياسات، وتأثير الجريمة على العلاقة بين المجتمع والدولة عبر أجيال عدَّة، وأخيرًا يغيب عن الكتاب دور الولايات المتحدة -كما سبق الذكر- في تشجيع وتزكية عصابات المخدِّرات في العديد من دول أمريكا اللاتينية.

ويقوم الكتاب بشكل أساسي بوصف تلك العلاقة بين الجريمة والتمويل السياسي وتحليلها من الناحية القانونية بشكل خاص، فالكتاب قائم على الوصف بشكل كبير لحالات الدراسة دون استخراج استنتاج شامل لقارة أمريكا الجنوبية، كما يركِّز على السياسات الداخلية لكلِّ دولةٍ وعلاقتها مع الجريمة المنظمة بداخلها، وذلك على الرغم من أن حالات الدراسة تؤكِّد أن الجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية عابرةٌ للحدود، حيث يمكن لعصاباتُ في دولةٍ ما أن تقدِّم تمويلًا انتخابيًّا في دولة أخرى. ومن ناحية أخرى، لا يتطرَّق الكتاب إلى أثر الجريمة المنظَّمة وانتشارها في حالات الكتاب على المجتمعات، ولا إلى حالها نتيجة انتشار العنف من أعلى ومن أسفل في نفس الوقت. ومن ناحية ثالثة، لا يُشير الكتاب إلى العلاقة بين الجريمة المنظمة والسلطوية في دول أمريكا اللاتينية، حيث إن العقود التي يركِّز عليها الكتاب هي نفس عقود انتشار السلطوية في تلك الدول. ومن ناحية رابعة، لا

يُشير الكتاب إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية في تزكية ودعم عصابات المخدِّرات في أمريكا اللاتينية والاتفاقات التي عُقدت بين وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) وعصابات المخدِّرات في الدول المختلفة للسيطرة على المجتمعات والنخب السياسية في أمريكا اللاتينية؛ وبناء على ما سبق يقدِّم الكتاب رؤية جزئية للعلاقة بين الجريمة المنظمة والسياسة في أمريكا اللاتينية.

خاتمة:

يركِّز الكتابان على مفهوم العنف في أمريكا اللاتينية بمستويَيْه من أسفل ومن أعلى، والعنف مفهوم مركزي في تاريخ أمريكا اللاتينية لفهم وإدراك كيفيَّة تشكيل الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية، أمَّا فيما يتعلَّق بمستوى العنف من أعلى فإن الكتابين أكَّدَا على أن عنف الدولة يمكن أن يؤدِّي إلى تفكُّك المجتمعات وصولًا للحروب الأهلية، وهو المشهد الذي ليس بعيدًا عن الوضع الحالي في المنطقة العربية الآن، فالوضع في سوريا واليمن مشابهين، والخطوة الأولى لتجاوز ذلك الماضي المؤلم هو العدالة وإنشاء ذاكرة تمنع من تكرار العنف.

أمَّا العنف من أسفل، فكان نصيب أمريكا اللاتينية في عصابات المخدِّرات بشكل أساسي، ولكن يمكن أن يشهد العنف من أسفل مستويات أخرى مثل جماعات العنف أو أي ممارسات عنيفة من قِبَلِ المجتمع، والعنف من أسفل في الأغلب يكون نتيجة للعنف من أعلى واستمراره، ولا تُؤخذ العلاقة بين المستويَيْن على محمل الجدِّ فيما يتعلَّق بدراستهم وتأثيرهم على المجتمع أو كيفية تفكيك وتحليل مشاهد العنف تلك والفاعلين فيهما، فعادة ما يتمُّ التركيز على تجاوز العنف وليس النظر إليه، إلى أسبابه، وتفاصيله، وفاعِليه، وبالتبعيَّة نتائجه، تجاوز العنف بتلك الطريقة يخلق حالة من الصمت، ذلك الصمت يؤدِّي إلى التلاعُب في كتابة التاريخ، ممَّا قد يؤدِّي إلى خلق نفس السياقات التي نشأ فيها العنف، وتدور المجتمعات في دوائر مغلقة مع اختلاف الأجيال واختلاف المظاهر.

وعبر العقد الماضي شهدت المنطقة العربية مشاهد للعنف من أعلى ومن أسفل، سواء تمَّ دعمها من الخارج أو لا، وحتى الآن لم يتمَّ فتح تحقيقات حقيقية في الدول التي عاشت تلك المشاهد وما زالت، وهذا يعني أن العنف ما زال مسيطرًا على الساحة السياسية العربية.

تقدِّم أمريكا اللاتينية دروسًا في غاية الأهمية في هذا الشأن، منها:

- أنه لا استقرار ولا مستقبل دون عدالة وذاكرة، وأن إخفاء الحقائق ينتج مجتمعات مهزومة ومفكَّكة لا يمكنها دفع الضرر عن ذاتها، وأن استمرار السلطوية المنتجة لتلك الحالة في جميع الأحوال مؤقَّت وإن طالت سيطرتُها على السلطة لعقود.

- أن الذاكرة الحية للعنف في المجتمعات هي الضامن لعدم تكرار العنف، والذاكرة لا تعني فقط تذكُّر ما حدث ولكن إنتاج مؤسَّسات ومنظَّمات تحُول دون تكراره، خاصة في السلطة القضائية.

- أن عنف السلطوية هو أحد أهم أدواتها وضمان استمرارها في الحالات الطارئة، واستمرار هذا العنف يخلق مجتمع الخوف الذي يدخل في مرحلة من الجمود السياسي والفكري والثقافي، مما يؤخِّر تطوُّر المجتمعات على تلك الأصعدة. فالعنف من أعلى قد ينتج عنه نشوء العنف من أسفل، وتزواج مستويي العنف يؤدِّي إلى تأزيم المجتمع المأزوم، وخنق المجال العام المضيَّق، وإضعاف الاقتصاد الهشّ، ويمكن أن نلحظ ذلك في العديد من الدول العربية.

الهجرة والهويات الوطنية في أمريكا اللاتينية

د. آية محمود عنان(*)

مقدمة:

تُعتبر مسارات الهجرة إلى أمريكا اللاتينية من أضخم مسارات الهجرة عبر التاريخ، وذلك على الرغم من ندرة الدراسات التي قدَّمت تحليلًا لهذه الهجرات مقارنةً بدراسة موجات الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بل واقْتصارها على دراسة عرقيات أو قوميات محدَّدة، إلا أن أهمَّ ما يميّز هذا الكتاب[1] هو تقديم دراسة شاملة عن تاريخ الهجرات إلى أمريكا اللاتينية في الفترة بين بين عامي (١٨٥٠ و١٩٥٠)، من خلال منظورٍ متكاملٍ يتجاوز العرقيات والقوميات المختلفة مستخدمًا المدخل التاريخي لتقديم محتوى رصين يكشف عن تعقيداتِ وتقاطعاتِ القوى العالمية والإقليمية والمحلِّيَّة في تكوين أمَّة أمريكا اللاتينية ممَّا يعرض لتاريخ أكثر تكاملًا للتيارات المهاجرة إلى أمريكا اللاتينية، ومن الجدير بالذكر أن فكرة هذا الكتاب نشأتْ في الأصل من لجنة المؤتمر السنوي للجمعية البريطانية لدراسات أمريكا اللاتينية التي عُقِدَتْ في جامعة بريستول في عام ٢٠١٠، وذلك من خلال عددٍ من المؤلِّفين المتخصِّصين في دراسة وتحليل التاريخ والعلاقات الدولية على حَدٍّ سواء.

- **محور رسالة الكتاب وأهميتها:**

يسْعى الكتاب إلى تحليل تاريخ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشكلٍ أكثر عمقًا من خلال المناهج الحديثة لتاريخ الهجرات العالمية في ذروة انتشار اتجاهات دراسة الدول القومية في جميع أنحاء العالم. من أجل إفساح المجال لفحص المجموعات المهاجرة الأقل دراسة مثل الصينيّين، ولتحليل التداعيات طويلة المدى للهجرة إلى أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين الهجرات والهُويات الوطنية، من خلال المدخل التاريخي، حيث تأثَّرت العديد من الدراسات حول الهجرات إلى أمريكا اللاتينية بالعديد من المداخل التحليلية والنظريات ولا سيما بمدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع؛ حيث استندت النماذج الرئيسية لدراسات الهجرة على تجربة الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما ما يسمَّى بالموجة الثانية التي بدأت في حوالي عام ١٨٩٠ وجلبتْ بشكلٍ أساسيٍّ الأوروبيّين الجنوبيّين والشرقيّين إلى أمريكا الشمالية.

فمنذ العشرينيَّات من القرن الماضي، سيطرت مدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع على هذا المجال لعدَّة عقود من خلال نظرية "استيعاب" هؤلاء المهاجرين في المجتمع الأمريكي، وهو ما كان يُطلق عليه غالبًا "التيار الأمريكي السائد"، وكان مضمون الافتراضات الأساسية هو أن المهاجرين يجب أن يتخلَّصوا في النهاية من عاداتهم القديمة من أجل تحقيق الارتقاء الاجتماعي بالإضافة إلى السماح بإنشاء هُوية أمريكيَّة، ولكن منذ ستينيات القرن الماضي، تمَّ الطعن في مثل هذه الحُجج من قبل جيل جديد من علماء الهجرة أُطلق عليهم "التعدُّديون" فعلى الرغم من أنه من المفارقات أن "الاستيعاب" كما فهمته مدرسة شيكاغو قد أصبح بحلول ذلك الوقت حقيقة واقعة في المجتمع الأمريكي، فإن التعدُّديين أعلنوا أن "الاستيعاب" لم يكن واقعيًّا ولا مرغوبًا فيه؛ حيث رَكَّزَ هؤلاء المؤلّفون على المستوى الجزئي لشبكات الهجرة، التي وَجدوا أنها ساعدت على بقاء الخصوصيَّات الثقافيَّة والعِرْقِيَّة للمهاجرين وأحفادِهم، جاء هذا التغيير النموذجي في دراسات الهجرة جنبًا إلى جنب مع حركة الحقوق المدنية والطفْرة العامَّة في سياسات الهُوية.

(*) باحثة متخصصة في العلاقات الدولية.

(1) Nicola Foote and Michael Goebel (eds.), Immigration and National Identities in Latin America, (Gainesville, Florida: University Press of Florida, 2014).

ويُرجع الكتابُ أسبابَ تفاقُم الانقسام بين دراسات الهجرة والنظريَّات القوميَّة، إلى ثلاثة أسباب مترابطة مسؤولة عن هذا الاتجاه: أولًا- التركيز السائد في دراسات الهجرة التاريخية على الموجة الثانية من الهجرة إلى الولايات المتَّحدة والتاريخ المرتبط بها من التحيُّز السلبي ضدَّ المهاجرين الذين يعتبرون مختلفين عِرْقِيًّا. ثانيًا- النقاشات العامة المعاصرة حول الهجرة، خاصة في أوروبا والولايات المتَّحدة، مع تركيزها المعتاد على مسألة مدى "توافق" المهاجرين مع "الهُويات القومية" المفترضة. وثالثًا- نتيجة جزئية لكلّ ما سبق، وهي التضييق الضمني المتكرِّر لمصطلح "الهجرة" ذاته في المناقشات العلمية وكذلك العامة على نطاق أوسع لتلك الهجرات التي تعْبر الحدود الوطنية والتي يُنظر إليها على أنها مختلفة ثقافيًّا بشكل كبير.

ونتجَ عمَّا سبقَ افتقار تلك الدراسات إلى المدخل التحليلي التاريخي؛ حيث يمكن لدراسة التاريخ أن تخبرنا كثيرًا عن عمليات الهجرة بشكل عام، وتاريخ الهجرة في أمريكا اللاتينية بشكلٍ خاص، وكذلك عن العلاقة بين الهجرات والهُويات الوطنية، يسْعى هذا الكتاب إلى المساهمة في معالجة هذه المشكلة من خلال اتِّباع منهج مشترك يدرس التفاعل بين جهود الدولة والمثقَّفين لتشكيل الهويات الوطنية والعادات الشعبيَّة، ودراسة التفاعل بين الهجرة والقوميَّة معًا وليس باعتبارهما عنصريْن متضادَّيْن.

تكْمن أهمية الكتاب في تقديم منظور جديد متكامل لفحْص التفاعُل بين الهجرات العابرة للحدود وتشكيل الهُويات القومية على وجه التحديد بناءً على مجالات دراسات الهجرة ونظرية القومية على حَدٍّ سواء، ومن ثم يضع الكتاب دراسة الهجرات إلى أمريكا اللاتينية في السياق التاريخي الذي يفسِّر هجرتهم للوطن والطريقة التي تُستخدَم فيها الهُوية القومية لتشكيلِ العلاقات بين المهاجرين والوطن الأصلي.

اختار الكتاب إطارًا زمنيًّا منذ عام ١٨٥٠ وحتي عام ١٩٥٠؛ حيث تدفَّق خلال تلك الفترة أكبر عددٍ من المهاجرين الأجانب إلى أمريكا اللاتينية، تركَّزت بشكلٍ خاصٍّ في العقود الستة التي تَلَتْ عام ١٨٧٠، وهي جزءٌ لا يتجزَّأ من مجموعة أكبر من الهجرات العالمية، وكانت الوجهات الرئيسية داخل أمريكا اللاتينية، بترتيب تنازلي هي الأرجنتين والبرازيل وكوبا وأوروجواي وشيلي. وما يقرب من ٤ ملايين مهاجر استقرُّوا بشكلٍ دائمٍ في الأرجنتين بين ١٨٧٠ و١٩٣٠، و٢ مليون إلى ٣ ملايين في البرازيل، وربما مليون في كوبا، و٣٠٠٠٠٠ في أوروجواي. نظرًا لأنه في بعض البلدان، مثل الأرجنتين وأوروجواي، كان عدد السكان الموجودين مسبقًا صغيرًا، الأمر الذي أدَّى إلى تضاعف عدد سكان أوروجواي سبعة أضعاف في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتضاعف عددُ سكان الأرجنتين أربع مرات، ممَّا جعل من التأثير النسبي لهذه الهجرة في بعض الأحيان أكبر من تأثير الهجرة إلى الولايات المتحدة.

- **المدخل التحليلي والنماذج المستخدمة**

يطرح الكتاب عدَّة تساؤلات رئيسة، من ضمنها هل يمكن استبدال منظور الدولة القومية أو "الجماعة" بشأن الهجرة بنهجٍ مقارنٍ شاملٍ للقارات بإعادة تشكيل معرفتنا بعملية وأهمية الهجرات في أمريكا اللاتينية من خلال التركيز على الهجرة؟ وكيف يساهم إدخال الهجرة في تواصُلٍ واضحٍ مع القومية في بناء النظرية؟ يجيب الكتاب على هذه التساؤلات من خلال منظور متكامل يضمُّ عددًا من المداخل التحليلية مثل نظرية الاستيعاب، وتشكيل الأعراق، والمدخل التاريخي لاستكشاف كيف أن تطوُّر الدول القومية الإقليمية كان متشابكًا بشكل لا ينفصل عن تيارات الهجرة العالمية.

تدرس الفصول المختلفة للكتاب سياقات مختلفة للهجرات إلى أمريكا اللاتينية من ضمنها سياق الهجرة العابرة للقوميات، وتقييم دور المهاجرين في تشكيل المؤسَّسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية من خلال النظر إلى الدول من منظور مقارن عبر وطني، وهي القضايا التي تَمَّ تصنيفُها على أنها أكثر الاهتمامات إلحاحًا في هذا المجال.

كما يبحث الكتابُ الطرقَ التي شكَّلت بها أمريكا اللاتينية جزءًا من دائرة الهجرة المتكاملة والمتشابكة عبر المحيط الأطلنطي، ويعزِّز الحُجَّةَ القائلةَ بأن الهجرة وتكوين الأمة في

جميع أنحاء الأميركتين ككل والنظر إليهما على أنهما عمليات متشابكة وغير منفصلة. من خلال تحليل "التاريخ المتشابك" الذي أظْهر تشكيل الأمة الكاريبية من خلال الأحداث والتطوُّرات التي تشْمل الناطقين بالإنجليزية والفرنسية وجزر الأنتيل الناطقة بالإسبانية وسواحل المحيط الأطلنطي في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، حيث أدَّى هذا التشابك إلى تشكيل الهُوية في المنطقة. فعلى سبيل المثال، تأثَّرت القوانين المناهضة للصين التي تَمَّ تمريرُها في منطقة البحر الكاريبي الكبرى بتلك الموجودة في الولايات المتحدة وكندا والتي تَمَّ سَنُّهَا في ثمانينيَّات القرن التاسع عشر، والتي استُلْهمت بدورها من المناقشات التي دارت حول تجارب العمال الآسيويّين المتعاقَدِ معهم في كوبا وترينيداد وغينيا بدءًا من أربعينيَّات القرن التاسع عشر.

- **مسارات الهجرة إلى أمريكا اللاتينية:**

يتناول الجزءُ الأول من الكتاب خريطةَ الهجرات إلى أمريكا اللاتينية، وينقسم إلى أربع فصول يحلِّل كلٌّ منهم الهجرات إلى منطقة البحر الكاريبي، والمكسيك، والأرجنتين، والبرازيل. فقد قدَّمت أوروبا أكبرَ عددٍ من المهاجرين في أمريكا اللاتينية، حيث كانت إيطاليا وإسبانيا أهم دولتين مرسلتين من حيث أعداد المهاجرين، تلِيها من الدول الأوروبية البرتغال وألمانيا والجزر البريطانية وفرنسا. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أعدادٌ متزايدةٌ من الأوروبيين الشرقيين خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، ومن بينهم العديد من اليهود؛ لكن أوروبا لم تكن بأيِّ حالٍ من الأحوال المنطقةَ الوحيدة التي ترسل المهاجرين إلى أمريكا اللاتينية.

فمنذ خمسينيَّات القرن التاسع عشر ذهب العمَّال الصينيُّون إلى كوبا ودول الكاريبي الأخرى وبيرو. وبعد عام ١٩٠٠، استقبلت بيرو والبرازيل أعدادًا كبيرة من اليابانيّين. وهاجر إلى جميع بلدان أمريكا اللاتينية تقريبًا أعدادٌ من المهاجرين الشرق الأوسط (معظمهم من لبنان وسوريا)، وبشكلٍ خاصٍّ إلى الأرجنتين والبرازيل. وجاء الأرْمَنُ أيضًا للاستقرار في مدن مثل بوينس آيرس وساو باولو ومونتيفيديو. بدأ المهاجرون من جزر الهند الغربية البريطانية، الذين يعملون غالبًا في شركات السكك الحديدية أو الفاكهة في أمريكا الشمالية في تكوين أجزاء كبيرة من سكَّان بلدان مثل كوستاريكا وبنما والإكوادور. بينما ذهب العديد من الهايتيّين إلى كوبا، وإن كانوا مهمَّشين . وفي الوقت نفسه، شهدت بلدان الكاريبي وصول أعداد كبيرة من العمال الآسيويّين الذين غيَّروا التركيبةَ السكَّانية لسورينام وغينيا البريطانية وترينيداد، ممَّا أدَّى إلى نموِّ المراكز الحضريَّة مثل مكسيكو سيتي، وساوباولو، أو بوينس آيرس، كان لكلِّ هذه الحركات تأثيرات بعيدة المدى على الهُويات الوطنية لجميع بلدان أمريكا اللاتينية تقريبًا.

ويطرح الجزء الأول من الكتاب فكرة **"التاريخ المتشابك"** لتسْمية الدراسات التي تتعقَّب العمليات الاجتماعية والثقافية والسياسية المترابطة داخل دولتين أو أكثر، حيث لا يمكن فهم عمليات الهجرة وأسبابها وعواقبها إلَّا في نطاق سياقاتها التاريخيَّة، ويجادل هذا الجزءُ بأن تواريخ الجزر وأطراف منطقة البحر الكاريبي الكبرى كانت متشابكة من منتصف القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، وهذه التطوُّرات في المنطقة لم تكن مجرَّد تطوُّرات متوازية ولكنها متشابكة، تعكس الروابط التي امتدَّت عبر المنطقة وشملت الجزرَ الناطقةَ باللغة الإنجليزية والجزرَ الناطقةِ بالفرنسية، وكذلك الجزرَ والأراضي الناطقة بالإسبانية. وتعكس كذلك التاريخ المتشابك للعرْق والأمة وتشكيل الدولة، حيث لعبتْ مسائل الهجرة دورًا مركزيًّا.

كما يقدِّم هذا الجزءُ نظرةً موجزةً عن الهجرة إلى المكسيك والبرازيل والأرجنتين بين عامي ١٨٥٠ و ١٩٤٥ حيث تمَّت مناقشة دوافع الدولة البرازيلية لتعزيز الهجرة، ويدرس دور علم اجتماع الهجرة وسياسة الهجرة في بناء الأمة البرازيليَّة، كذلك المناقشات المتعلِّقة بـ"الأمة" و"الهجْرة ". كما برزت الأرجنتين كواحدة من دول أمريكا اللاتينية التي أُعيد تشكيلُها بعمق بسبب الهجرة بعد الاستقلال؛حيث رأى الليبراليُّون الأرجنتينيُّون في القرن التاسع عشر أن المهاجرين الأوروبيّين يحملون القيم اللازمة لبناء دولة حديثة ومزدهرة تنتمي إلى فلك الحضارة الغربية، واستهدفت الأرجنتين أن تصبح أُمَّةً من خلال الهجرات؛ فهي دولة شاسعة ذات كثافة سكانية منخفضة وتحتلُّ ما يقرب من ثلث الساحل الشرقي للقارة، وأصبحت

الأرجنتين الوجهة المفضلة لملايين الأوروبيّين الذين عبروا المحيط الأطلنطي خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بحثًا عن فرصة أفضل. واستقرَّ أكثر من ٤ ملايين مهاجر بشكلٍ دائمٍ في الأرجنتين بين عامي ١٨٧٠ و١٩٣٠، وقد اجتذبهم الاقتصاد المزدهر القائم على تصدير الحبوب والصوف ولحم البقر.

- **الهجرة والهويات والأمة:**

يتناول الجزء الثاني والمكوَّن من خمسة فصول تفاصيلَ تأثيراتِ الهجرات المختلفة على الهُويات، والإثنيَّات والعرقيَّات المختلفة وهجرات الأقليات من اليهود والعرب إلى أمريكا اللاتينية والتحيُّزات المختلفة ضدَّ هذه الهجرات، ويوضِّح هذا الجزءُ أن الهجرة لعبت دورًا تحوُّليًّا في عمليات بناء الدولة الإقليمية، ويرفض الكتاب بشكل قاطع تناولَ فكرةِ الهجرةِ كتدفُّقٍ أحاديِّ الاتِّجاه من النقطة (أ) إلى النقطة (ب)، ويدْعو الكتاب إلى النظر للهجرات إلى أمريكا اللاتينية كسلسلةٍ من الحركات التي تشْمل التوطين المؤقَّت والدائم والعودة، والسفر ذهابًا وإيابًا بين المجتمعات المرسِلة.

ويصلُ الكتاب إلى أن بناء الأمة في أمريكا اللاتينية حَدَثَ في جزءٍ كبيرٍ منه من خلال الهجرة، حيث أدَّى التوسُّع غير المسبوق في عدد السكَّان الذي جلبتْه الهجرة إلى ثورة ديموغرافية، من خلال استيعاب أعدادٍ هائلةٍ من المهاجرين. فعلى سبيل المثال: استقبلت الأرجنتين حوالي أربعة ملايين مهاجر في السنوات ما بين ١٨٧٠ و١٩٣٠، بينما وصل ١,٢ مليون مهاجر إلى البرازيل في تسعينيَّات القرن التاسع عشر.

كما يمثِّل التحضُّر شكلًا هامًّا من أشكال بناء الأمَّة الذي أدَّى إلى إنشاء مواقع جديدة للسلطة الوطنية؛ حيث دفع المهاجرون في المناطق الحضريَّة والريفيَّة التحوُّلات الاقتصادية التي عزَّزت الموارد الوطنيَّة ووسَّعت النطاق الإداري للدولة، كما جَلَبَ المهاجرون القوةَ العاملة والخبرة الفنية اللازمة لتحقيق التنمية الصناعية، كما ساهم المهاجرون في التقدُّم الزراعي، وعلى سبيل المثال: ساهم المهاجرون الصينيُّون في استمرار أنظمة إنتاج المزارع بعد إلغاء تجارة الرقيق، كما ساعد المهاجرون الألمان في البرازيل في تطوير صناعة القهوة.

ويُبرز الكتاب أيضًا أهمية الدولة كقاعدة انطلاق مركزية للتفاوض على الهُوية الوطنية، حيث كانت بمثابة مساحةٍ حاسمةٍ يتفاوض فيها المهاجرون وأولئك الذين يدعمونهم ويُعارضونهم للوصول إلى الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، إن الأفكار المتعلِّقة بالمواطنة والانتماء القومي قد تَمَّ إقرارها من خلال دساتير الدولة، وقوانين الهجرة، وسياسة العمل والتعليم، وتنظيم الخدمة العسكرية، والتركيز على المواطنة والدولة كمجالات تُوَزَّعُ فيها السلطة الاجتماعية والسياسية، حيث يعمل الكتاب على إدماج الحقوق كمتغيِّر قانونيٍّ ومؤسَّسي في تحليل الهجرة الدولية.

- **التحيُّزضد المهاجرين:**

أحد المضامين الهامَّة التي استعرضها الكتاب **هو تكرار التحيُّزضد المهاجرين كأجانب**، فعلى الرغم من أن العديد من النخب السياسية في أمريكا اللاتينية كانوا في منتصف القرن التاسع عشر متحمِّسين للهجرة الأوروبية، فإنهم أصبحوا أكثر تشكُّكًا بمرور الوقت، وأثَّر هذا التغيير في المواقف حتى على أولئك الذين كانوا في البداية من بين أكثر المجموعات المرغوبة "لتبييض" أمريكا اللاتينية (أي من يحملون سمات بيولوجية مثل اللون الأبيض، والشعر الأملس)، مثل الألمان في نظر النُّخب البرازيلية، حيث تحوَّل الألمان إلى أجانب انعزاليِّين بشكلٍ خطيرٍ، خاصة خلال الحرب العالمية الأولى. كما يكشف الكتاب عن مواقف النُّخب الأرجنتينية تجاه الهجرة عن تغيير مماثل مع مرور الوقت.

على سبيل المثال، كان الكاتبُ ورجلُ الدولة دومينجو فاوستينو سارمينتو، من أشدِّ المدافعين عن الهجرة الأوروبيَّة في خمسينيَّات وستينيَّات القرن التاسع عشر، لكنه انتقد بحلول ثمانينيَّات القرن التاسع عشر "إضفاء الطابع الإيطالي" على الأرجنتين.

- **هجرات غير الأوروبيِّين:**

بعض الدراسات الأكثر توضيحًا لتحليل التقاطُع بين الهجرات والهُويات الوطنيَّة تتعلَّق بالمجموعات الأصْغر عددًا، ومن الأمثلة على ذلك المهاجرون من الشرق الأوسط، فعلى الرغم من أن المهاجرين الأوائل من الأراضي العربية إلى البرازيل كانوا يهودًا مغاربة في أعقاب الحرب الإسبانية-المغربية بين عامي ١٨٥٩ و١٨٥٩، فإنَّه في كلٍّ من الأرجنتين والبرازيل كان يُطلق على المهاجرين من الدول العربية من تسعينيَّات القرن التاسع عشر اسم "الأتراك" لأنهم أساسًا جاؤوا من الإمبراطورية العثمانية، وتضمَّنت هذه الفئة المسيحيِّين العرب والمسلمين من لبنان وسوريا، واليهود من جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية وكذلك الأرمن، واعتمادًا على موطنهم الأصلي والعوامل الإثنية والدينية، "اكتسب" هؤلاء المهاجرون وأحفادُهم فيما بعد هُويات أخرى: فقد فَكَّ الأرمنُ أنفسَهم بشكلٍ ما (وبنجاح) من مصطلح "توركو"، كما فعل العديد من اليهود، خاصة بعد تأسيس إسرائيل في عام ١٩٤٨، بينما أصبح المسيحيُّون والمسلمون العرب "سوريين-لبنانيين" في الأرجنتين والبرازيل، و"فلسطينيِّين" في هندوراس، و"لبنانيِّين" في المكسيك والإكوادور.

ومن ثم فقد لعب المهاجرون الناطقون باللغة العربية من شرق البحر الأبيض المتوسِّط المقيمون في الأمريكتين دورًا حاسمًا في تكوين وتطوُّر ونشْر الأيديولوجيَّات القوميَّة والهُويات الوطنية في مجتمعاتهم الأصليَّة خلال النصف الأول من القرن العشرين، فقد كانت هناك ثلاث قضايا جيوسياسية تؤثِّر بشكلٍ مباشرٍ على هذه المجموعة من المهاجرين، وهي ثورة الشباب الترك عام ١٩٠٨، ودخول الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب القوى المركزية، وظهور وتراجع الانتدابين الفرنسي والبريطاني في سوريا ولبنان وفلسطين بعد انهيار الدولة العثمانية.

- **الهجرة والحروب:**

يناقش الكتاب أيضًا العلاقة بين المهاجرين والحروب، فعلى الرغم من الغياب النسبي للصراعات الحدودية والحركات الانفصالية والحروب الدولية في أمريكا اللاتينية مقارنة بمناطق العالم الأخرى فقد توصَّل الكتاب أيضًا إلى أن مشاركة المهاجرين في الحروب شكَّلت اختبارًا مهمًّا للهجرة، حيث يتناول أحد فصول الكتاب الذي يقارن بين المهاجرين الصينيِّين في ثلاث دول في أمريكا اللاتينية، فيقرِّر أن مشاركة الصينيين في حرب الاستقلال الكوبية أكسبتْهم موقعًا أكثر تفضيلًا في المجتمع الكُوبي ممَّا كان عليه الحال في بيرو.

خاتمة:

ممَّا سبق يتبيَّن أن الهجرات ظاهرةٌ متشابكةٌ ومعقدةٌ ومتَّصلةُ الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي ينتج عنها العديد من التأثيرات، سواء على المجتمعات المرسِلة أو المستقبِلة عبر الأنشطة والديناميكيَّات عبر القوميَّة؛ في إطار السياق التاريخي الذي يفسِّر هجرتَهم والطريقةَ التي تُستخدم فيها الهُوية القوميَّة لتشكيل العلاقات بين الدول المهاجَرِ إليها والوطن الأم.

ولعلَّ المثال العربي الواضح على ذلك هو الهجرات السورية منذ اندلاع الثورة السورية، فإلى جانبِ الجيل القديم من المغتربين، وصلَ مع بداية الحرب جيلٌ جديد من السوريِّين إلى أمريكا اللاتينيَّة كلاجئين، فقد اعتمدت بلدان مثل البرازيل والأرجنتين وتشيلي وأوروجواي "برامجَ خاصَّة" للسوريِّين الفارِّين. وبينما تعرَّض الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية للانتقاد بسبب فشلها في مَدِّ يدِ العون للاجئين السوريِّين، ظهرت دولُ أمريكا اللاتينيَّة بصورة أكثر إيجابيَّة بالمقارنة مع الأمم التي تدَّعِي أنها ترحب باللاجئين.

إلَّا أن هناك اختلافات كبيرة بين سياسات اللجوء في كلِّ بلد، وأصبحت البرازيل الوجهةَ الرئيسيَّة للُّجوء، وفي عام ٢٠١٣، أطلقت البرازيل "تأشيرةً إنسانيةً" لأيِّ مواطن سوري أو فلسطيني تأثَّر بالنزاع السوري. ووفَّرت هذه السياسة طريقًا آمنًا بديلًا للذين لا يجدون مكانًا آخر للذهاب إليه. وبحلول سبتمبر ٢٠١٥، تقدَّم ٣٣٤٠سوريًّا بطلب للحصول على صفة لاجئ وتمَّ تمديد البرنامج الذي كان من المقرَّر أن ينتهي في سبتمبر ٢٠١٥، وأعلنت الحكومة في أكتوبر ٢٠١٦ أنَّ البلدَ على استعداد لاستقبال ما لا يقلُّ عن ٣٠٠٠ سوريٍّ آخر من مخيَّمات اللاجئين

في الأردن وتركيا ولبنان.

وأدَّى وصولُ اللاجئين، ولا سيما في البرازيل، إلى إسْماع أصوات من اتجاهات مختلفة حول الأزمة السورية. وفي ساوباولو، تكوَّنت تنسيقيَّة الثورة السورية، وهي مجموعة صغيرة مكوَّنة من أفراد من أصول سورية-لبنانية وناشطين أبدوا دعمَهم وتضامنهم مع الانتفاضة السورية، في حين حظيَت حكومة بشار الأسد بدعم صريح بين أعضاء الجاليات السورية-اللبنانية في أمريكا اللاتينية. وكان ذلك نتيجة لتاريخ تعبئة هذه المجتمعات حول النظريَّات القوميَّة التي كانت تتصوَّر سوريا قويَّة مع دورٍ قياديٍّ في الشرق الأوسط. وفي الوقت الذي ساعدتْ فيه التعبئةُ السياسيةُ على رسم تقاسيم أكثر وضوحًا للهُوية السورية، قوَّضت تلك التعبئةُ إمكانيةَ وجودِ هُوية وطنيَّة سوريَّة مشترَكة على نطاق واسع، بسبب الاستقطاب الطائفي.

وعليه فإن التأثير المتبادل للمهاجرين ولا سيما العرب إلى بلاد المهجر هو عملية متشابكة ومتبادلة التأثير لها انعكاساتها على الدول المرسِلة والمستقبِلة، تتطلَّب تحليلًا متكاملًا للسياقات التاريخية المختلفة، في ظلِّ التأثيرات التي تركها المهاجرون على المؤسَّسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتكوين الأعراق العابرة ممَّا يفسِّر تأثيرَ الهجرة على بناء الهُوية الوطنية في جميع أنحاء العالم.

المشاكل والسياسات الإقليمية في أمريكا اللاتينية

يمنى صلاح(*)

مقدمة:

يُعَدُّ كتاب "المشاكل والسياسات الإقليمية (المناطقية) في أمريكا اللاتينية[1]"، الذي ألَّفه عددٌ من الأكاديميين والخبراء من المنطقة عام ٢٠١٣، أول كتاب باللغة الإنجليزية يقدِّم رؤية نقدية وتحليلية معاصرة للمشاكل والسياسات الإقليمية في أمريكا اللاتينية، ويتكوَّن الكتاب من ثلاثة أجزاء، يقدِّم الجزء الأول لمحة عامة عن الأداء والتفاوت الاقتصادي داخل الدول، والتركيزات المكانية، والسياسات الإقليمية (المناطقية) المُتَّبعة في أمريكا اللاتينية ككل. أما الجزء الثاني، فيركِّز على دولٍ بعينها حيث يقوم بتحليل المشاكل والسياسات الإنمائية الإقليمية في كلٍّ من المكسيك وكولومبيا والبرازيل وشيلي، والأرجنتين، وبيرو، والإكوادور. ويتعرَّض الجزء الثالث لموضوعات مشتركة بين دول أمريكا اللاتينية مثل الهجرة والسكان، والتعليم ورأس المال البشري، والفقر، واللامركزية، وغيرها.

● الفكرة الرئيسية للكتاب

ينطلق الكتاب من فكرة أنه على الرغم من مستويات النمو الاقتصادي المتزايدة، ومعدَّلات التوسُّع العمراني التي اقتربت من المعدَّلات الأوروبية، والانفتاح التجاري والتحوُّل الديمقراطي، توجد تفاوتات اقتصادية حادَّة ضمن البلد الواحد بين المناطق الأكثر تطوُّرًا والأخرى الأقل تطوُّرًا في معظم بلدان أمريكا اللاتينية. ففي بعض الدول يبلغ نصيب الفرد من الدخل في أغنى منطقة ما يقرب من عشرة أضعاف الدخل في المناطق الأشدِّ فقرًا. ففي الأرجنتين، على سبيل المثال، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ لأغنى مقاطعة (مقاطعة سانتا كروز) ٧,٨٥ أضعاف نصيب الفرد من أفقر مقاطعة في البلاد (فورموزا). وفي المكسيك، يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أغنى ولاية ٩,٣ أضعاف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أفقر الولايات (كامبيتشي وجيريرو). وحتى في الحالات التي لا توجد فيها اختلافات كبيرة إلى هذا الحدِّ، فإن السِّمَةَ المهيمنةَ لهذه التفاوتات الاقتصادية هي أنها لم تتغيَّر بشكل كبير على مدى العقود الماضية.

- أسباب وجود تفاوتات اقتصادية بين المناطق:

ترجع أسباب وجود وتطوُّر هذه التفاوتات الاقتصادية الهائلة بين مناطق دول أمريكا اللاتينية إلى تركُّز معظم الأنشطة الاقتصادية والسكَّان في مناطق أو محافظات بعينها ونُدرتها في المناطق الأخرى الأقلِّ تطورًا، ممَّا أدَّى إلى التبايُن الحادِّ بين هذه المناطق. ففي تشيلي، مثَّلت منطقة سانتياجو الحضرية ٤٩,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي و٤٠,٣٪ من السكَّان في عام ٢٠١٠. وفي الأرجنتين، شكَّلت مدينة ومقاطعة بوينس آيرس ٥٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي وما يقرب من ٤٦٪ من السكَّان في عام ٢٠٠٥. ويرجع تركُّز الأنشطة الاقتصادية والسكَّان في مناطق ومقاطعات بعينها إلى أسباب عدَّة أهمها وجود اختلافات واضحة في الموقع الجغرافي والموارد المتاحة لكلِّ منطقة، وتوافر شبكات النقل، والموانئ، والمناخ، وبعض القرارات التي اتَّخذها المسؤولون في الماضي والتي كانت تفضِّل بعض المناطق على غيرها، إلى غير ذلك من الأسباب التي أدَّت في النهاية إلى وجود تباينات كبيرة في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق.

(*) باحثة ماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

(1) Juan R. Cuadrado-Roura, Patricio Aroca (eds.), Regional Problems and Policies in Latin America, (Berlin: Springer, 2013).

- التداعيات الاقتصادية والسياسية للتفاوتات الاقتصادية بين المناطق:

ولهذه التفاوتات الاقتصادية المناطقية تبعات سلبية على المستوى الاقتصادي والسياسي على حدٍّ سواء. فمن الناحية الاقتصادية، يؤكِّد الكتاب على أن التفاوتات المحلية يمكن أن تشكِّل عقبةً أمام نموِّ الناتج المحلي الإجمالي الوطني على المدى المتوسط والبعيد بما يؤدِّي إلى زيادة الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمحتمل. كما أن التوزيع غير المتساوي للاستثمارات في المناطق المختلفة يؤدِّي إلى التفاوت في مستويات الدخل وزدياة معدَّلات البطالة بسبب زيادة الهجرة من المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية. ومن الناحية السياسية، قد تؤدِّي زدياة الفجوة بين المناطق الغنية والمناطق الفقيرة وغياب العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول إلى حالة من عدم الرضا والتمرُّد ممَّا يؤدِّى إلى زعزعة الاستقرار السياسي. وقد حدث بالفعل أن اندلعت موجةٌ من الاحتجاجات في عددٍ من دول أمريكا اللاتينية مثل تشيلي وكولومبيا والإكوادور في عام ٢٠١٩ حيث خرج السكَّان في تلك البلدان إلى شوارع عواصمهم مطالبين بالمساواة في المعاملة وتحسين الفرص. وممَّا لا شكَّ فيه أن جزءًا من هذا الاستياء متجذرٌ بعمقٍ في التفاوتات المحلية العميقة داخل تلك البلدان.

- **تحليل حالات الدراسة**

الجزء الثاني من الكتاب يتناول عن كثب مشكلة التفاوتات الاقتصادية المناطقية داخل الدول، وكيف نشأت والعوامل التي ساهمت في تطورها بالإضافة إلى أسباب فشل السياسات المحلية في الحدِّ من هذه الظاهرة وذلك في سبع دول من أمريكا اللاتينية:

١- **المكسيك**: والتي تنقسم إلى ثلاث مناطق رئيسية (الوسط والشمال والجنوب) وتتمتَّع **المناطق** الوسطى والشمالية باقتصادات أكثر ديناميكيَّة وتقدُّمًا من تلك الموجودة في الجنوب. وقد فشلت السياسات التي اتبعتْها الدولة في الحدِّ من هذه التفاوتات بسبب عدم إشراك المناطق المختلفة في صياغتها بما يناسب احتياجاتهم وبسبب عدم استمراريَّة هذه السياسات نتيجة التغيُّر المستمرِّ للحكومات.

٢- **كولومبيا**: كان اتِّباعُ سياسات إحلال الصناعات محلَّ الواردات خلال النصف الثاني من القرن العشرين قد أفاد بشكلٍ ملحوظٍ الاقتصادات الصناعية الواقعة في وسط البلاد، ممَّا زاد من ميزتها على المناطق الطرفية. ونتيجة لذلك، تخلَّفت التنمية الاقتصادية لكلٍّ من المناطق الساحلية الواقعة بمواجهة المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي، عن تلك المناطق الواقعة في الوسط مثل بوجوتا. كما أن السياسات المناطقية التي نفَّذتها الحكومة لم تنجح في الحدِّ من التفاوتات الاقتصادية بين المناطق، بل على العكس، قد أفادت التحويلات الحكومية المناطق الأكثر ازدهارًا بشكل رئيسي.

٣- **البرازيل**: نجد أن المناطق الشمالية والشمالية الشرقية لديها أدْنى معدَّلات النموِّ الاقتصادي، حيث تساهم هذه المناطق الفقيرة بحوالي ١٣,٥٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩، في حين أن المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية لديها أعلى معدَّلات التنمية وتساهم بحوالي ٥٦,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي الوطني في عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، فإن إنشاء عاصمة جديدة في الغرب الأوسط من البلاد، وإنشاء منطقة استيراد حرَّة في الأمازون، والتقدُّم التكنولوجي في مجال الزراعة دعمَ النموَّ في المنطقة الشمالية، خاصة في مجال التعدين، وفي منطقة الغرب الأوسط، خاصة في مجال الزراعة.

٤- **الأرجنتين**: والتي تتميَّز بتركيزٍ كبيرٍ للسكَّان والنشاط الاقتصادي في منطقة واحدة تُعرف باسم بامبيانا، ولا سيما في بوينس آيرس، أمَّا باقي المقاطعات في المنطقة الشمالية من الأرجنتين فيتمتَّعون بمعدَّلات نموٍّ اقتصاديٍّ منخفضٍ مقارنةً ببامبينا.

٥- **تشيلي**: حيث تُعَدُّ منطقة العاصمة أعلى المناطق دخلًا، أمَّا المناطق الجنوبية والشمالية، فتتمتَّع بمعدَّلات نموٍّ اقتصاديٍّ متوسط، وتعتمد بالأساس على إنتاج السلع الأولية مثل النحاس والنفط. وتقعُ بقيةُ المناطق، ذات الدخل المنخفض، في الجزء الأوسط من البلاد.

٦- **بيرو**: إن "المعجزة البيروفية" الاقتصادية التي تحقَّقت خلال السنوات الأخيرة مع الأسف لم تؤدِّ إلى الحدِّ من التفاوتات الاقتصادية بين المناطق المختلفة داخل البلاد، فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لأغْنى منطقة (موكيجوا) ٧,٥ أضعاف نصيب الفرد في أفقر منطقة (أبوريماك). ويرجع ذلك إلى خصائص معيَّنة للاقتصاد البيروفي، مثل الاعتماد على التعدين وتصدير المواد الأولية ممَّا ولَّد فرص عمل ذات إنتاجية منخفضة ومرتَّبات حقيقية منخفضة.

٧- **الإكوادور**: والتي تتَّسم بتركُّز نشاطها الاقتصادي والسكَّان في المناطق التاريخية الثلاث (بيتشينشا وجواياس وأزواي) بينما تتميَّز منطقتا نابو وسوكومبيوس بمستويات منخفضة من الدخل والكثافة السكَّانية.

وبالإضافة إلى ما تمَّ عرضُه من تفاوتات اقتصادية بين المناطق في دول أمريكا اللاتينية فيما يتعلَّق بالمساهمة في الناتج المحلّي الإجمالي والفرق بين دخل الفرد في المقاطعات الغنيَّة مقارنةً بنظيراتها الفقيرة، فإن هناك فروقًا أخرى أكثر من مجرَّد الناتج المحلي. ففي المتوسط، نجد أن الناس في الأقاليم المتأخِّرة أسوأ حالًا فيما يتعلَّق بالصحة والتعليم، حيث يُسجل بها معدَّلات وفيات الرضَّع أعلى من المناطق الغنيَّة كما أن متوسِّط العمر في الأقاليم الفقيرة أقلَّ من نظيرتها الغنية. وتتَّسم المناطق الفقيرة أيضًا بنسبٍ أقلَّ من العمالة ذات التعليم الجامعي.

- **علاقة بعض القضايا العامة بالتفاوتات الاقتصادية بين الدول**

يتناول الجزء الثالث من الكتاب علاقة بعض القضايا العامة بالتفاوتات الاقتصادية بين دول أمريكا اللاتينية مثل: التعليم، والهجرة، ورأس المال البشري، واللامركزية. فمن الناحية الاقتصادية النظرية، فإن للهجرة دورًا مهمًّا في الحدِّ من التفاوتات في دخول الأفراد في المناطق المختلفة، حيث يميلُ العمَّال إلى الانتقال من المناطق ذات الأجور المنخفضة إلى تلك المناطق ذات الأجور الأعلى، ممَّا يؤدِّي إلى انخفاض الأجور في المنطقة المتلقِّية وازديادها في منطقة الأصل، وهو ما يؤدِّي بدوره إلى التقارب في الدخول والحدِّ من عدم المساواة بين المناطق دون أيِّ تدخُّلٍ من الدولة. ولكن في دول أمريكا اللاتينية، فإن الهجرة لا تعمل للحدِّ من عدم المساواة المكانية **إلَّا في بعض البلدان مثل الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل** فقط، ممَّا يتطلَّب وضعَ سياسةٍ تنمويَّةٍ مناطقيَّةٍ لتعزيز التوازن في المناطق داخل البلدان.

ومن السياسات التنموية، نجد أن التعليم ومعدَّل الالتحاق بالمدارس عاملٌ حاسمٌ في النموِّ الاقتصادي طويل الأجل للدولة. فبينما تقيِّد القوى العاملةُ الحاصلةُ على التعليم الابتدائي النموَّ الاقتصادي على المدى القصير، فإن القوى العاملة الحاصلةَ على التعليم العالي تدعم النموَّ الاقتصادي طويل الأجل. وعليه؛ يجب على الدول ككل اعتماد سياسة جديدة تسعى إلى سَدِّ الفجوات في معدَّلات الالتحاق بالتعليم العالي، وذلك للحدِّ من التفاوتات المناطقيَّة. أمَّا بالنسبة لرأس المال البشري، فعلى الرغم من أن المخزون الوطني من رأس المال البشري قد ارتفعَ في بلدان أمريكا اللاتينية، فإنه ظلَّ أقلَّ بكثير مقارنة بالاقتصادات المتقدِّمة. وعلاوة على ذلك، فإن رأس المال البشري موزَّع بشكلٍ غيرِ متساوٍ عبر دول أمريكا اللاتينية، فيميل إلى التجمُّع في عواصم البلدان والمدن الكبرى وعواصم الوحدات الإدارية الأكبر. وكشف التحليل أيضًا أن توفير المرافق العامة هو العامل الأكثر انتشارًا في تفسير هذه الفروق المناطقيَّة في تراكم رأس المال البشري.

- **أسباب فشل سياسات التنمية المناطقية في الحد من التفاوتات بين الأقاليم**

يرجع فشل السياسات المناطقية في الحدِّ من التفاوتات الاقتصادية بين الأقاليم في أمريكا اللاتينية، إلى عددٍ من الأسباب، من أهمها:

أ) التركيز على النموِّ الاقتصادي وليس التنمية: حيث إن معظم السياسات المحلية التي تتبعها الحكومات تركِّز على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، بينما تحتلُّ السياساتُ الإنمائيَّةُ المناطقيَّةُ مكانةً ثانويةً ولا ترْقى لأن تكون خطةَ تنميةٍ لصالح المناطق الأكثر تخلُّفًا تسْعى لتعديل هياكل الإنتاج، وتعزيز النموِّ

الإقليمي، وإيجاد فرص عمل مستدامة.

ب) التقدُّم المحدود في تطبيق اللامركزية: حيث إن القرارات الأساسية التي تخصُّ المناطق مثل تطوير البنية التحتية، وتعزيز الصناعة، وما إلى ذلك تُتَّخَذُ وبشكلٍ حصريٍّ على المستوى المركزي دون إشراك المناطق في صياغة وتحديد السياسات المناسبة لكلِّ منطقة في إقليم الدولة.

وعليه؛ فقد حدَّد الكتاب بعض المعايير التي من المهمّ أخذها في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ سياسات التنمية المحلية، ومن أهم تلك الشروط:

١) التركيز: حيث ينبغي أن تكون سياسات التنمية المناطقيَّة موجَّهة لكلِّ منطقةٍ على حدة، وفقًا لمشاكل تلك المنطقة وإمكاناتها والموارد المتوفِّرة والقوى العاملة فيها والتدخُّلات التي تحتاجها، بدلًا من وضع سياسات عامَّة لكلِّ المناطق دون مراعاة الاختلافات بينها من حيث المشاكل والإمكانات.

٢) وضع برامج متوسطة / طويلة الأجل: إن أهمَّ عنصرٍ لنجاح سياسات التنمية المحلية هو الاستمراريَّة، وبالتالي يجب أن يكون لكلِّ سياسة في منطقة من المناطق أفق زمني طويل المدى يتجاوز مدَّة الحكومات، وذلك لأن التغيير الهيكلي أو تطوير أنشطة جديدة وتمكين السكَّان المحليِّين يتطلَّب وقتًا طويلًا. وعليه؛ لا يجب أن تكون سياسات التنمية سياسة حكومية تنتهي بانتهاء فترة الحكومة، بل يجب أن تكون سياسةَ دولةٍ تُنَفَّذُ على المدى البعيد بغضِّ النظر عن الحكومة الموجودة.

٣) المشاركة: يكْمن هامشُ نجاحِ سياساتِ التنميةِ المحليَّةِ في مشاركة المناطق ليس فقط في تصميم السياسات التنمية المحلية وإنما أيضًا في تنفيذها؛ وذلك للوصول إلى استراتيجية ناجحة معبِّرة بالدرجة الأولى عن الصالح العام. وهذا يتضمَّن نقل السلطة إلى المناطق (اللامركزية) وتنفيذ مبادئ التعاون والشراكة بين الحكومة المركزية، والمناطق، والوكلاء الاجتماعيين (المجتمع المدني والأهلي).

٤) وجود آليات التقييم: يُعتبر التقييم مرحلةً من المراحل المهمَّة لنجاح أيِّ سياسةِ تنميةٍ للمناطق المختلفة داخل الدولة. والتقييم عملية متواصلة (قبل، وأثناء، وبعد) يتمُّ فيها جَمْعُ المعلومات ودراستُها من خلال تشخيص نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المرتبطة بسياسةِ منطقةٍ معيَّنةٍ بالاعتماد على المنهج العلمي والمؤشِّرات الدقيقة لمعرفة مدى نجاح ودرجة تحقيق السياسة المحلية للأهداف التي وضعت من أجلها.

- **أهم الدروس المستفادة من تجربة أمريكا اللاتينية**

والدرس الذي يمكن استخلاصه من تجربة أمريكا اللاتينية هو أن التنمية المحلية تُعَدُّ إحْدى أبعاد التنمية الوطنية، وأن الاهتمام بالبُعد التنموي في المناطق والمقاطعات والمحافظات المختلفة يؤدِّي إلى ارتفاع معدَّلات النموِّ الوطنيِّ لكلِّ دولة، في حين نجد أن إغفالَه يؤدِّي إلى عدم نجاح التنمية الوطنية في تحقيق أهدافها المرجوة. وبالتالي لا يمكن استدامةُ أيِّ نموٍّ اقتصاديٍّ حقيقيٍّ بدون سياسةٍ محليَّةٍ شاملةٍ تهدفُ إلى إزالة العقبات وتمكين تنمية المناطق المتخلفة وتشجيع التغييرات الهيكلية طويلة الأجل من أجل زيادة القدرات الإنتاجية في المناطق المختلفة، خاصة وأن الوضع في الدول العربية لا يختلف كثيرًا عن دول أمريكا اللاتينية. فعلى الرغم من أن معظم البلدان العربية تقع ضمن فئة الدول متوسطة الدخل، فإن عدم المساواة المكانيَّة فيها مرتفع ومتزايد مقارنةً بالبلدان الأخرى في العالم. ففي مصر، على سبيل المثال، فإن مستويات المعيشة في المناطق الحضرية في الوجه البحري أعلى بكثير مقارنة بالمناطق الفقيرة في صعيد مصر[١]. وفي تونس يُعَدُّ مستوى دخل الفرد في وسط غرب تونس الأدْنى في البلاد. وفي الأردن، شهدت الأُسر التي تعيش في وسط وجنوب البلاد تدهورًا في متوسِّط دخل الفرد مقارنةً ببقيَّةِ السكَّان[٢]. ولمَّا كان تطوير الجزء يؤدِّي إلى تطوير

(1) Poor Places, Thriving People: How the Middle East and North Africa Can Rise Above Spatial Disparities, Report Number 58997, World Bank, 2011, p. 6.

(2) Nadia Belhaj Hassine, Economic inequality in the Arab region. World Bank, Policy Research Working Paper 6911, 2014, p. 17, available at: https://cutt.us/MW2iy

الكل، فإن التنمية المحلية من هذا المنطلق تُعتبر واحدةً من مكوِّنات عمليةِ التنميةِ الكلِّيَّةِ، ومن ثَمَّ يجب على صُنَّاعِ السياسات العامة في البلدان العربية، الطامحين لتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية متوازنة، أن يُولُوا اهتمامًا خاصًّا بتنمية مناطق الدولة وفقًا لحاجات كلِّ منطقة ومواردها، حتى تكون المحصِّلة النهائيَّة هي تحقُّق التنمية الكلِّيَّة في هذه الدولة.

أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية: تحدِّي الهيمنة

أحمد البوهي(*)

مقدمة:

ظلَّت أمريكا اللاتينية لفترة طويلة بعيدة عن متناول الدراسات العربية إلى حَدٍّ كبير. ربما كان ذلك لانشغال الدارسين في المنطقة العربية بالقضايا الآنية ذات الأهمية العاجلة مثل العلاقات العربية-الإسرائيلية أو العلاقات العربية-الأمريكية أو حتى علاقات الدول العربية مع الجيران من الدول الإسلامية مثل إيران وتركيا وباكستان. فإن كان ذلك مبررًا في فترات سابقة من تاريخ العالم، حيث هيمنت على السياسة العالمية قوتان عظميان في الحرب الباردة ثم قوة واحدة عظمى هي الولايات المتحدة الأمريكية فيما أعقب ذلك، فلم يعد ممكنًا اليوم وقد تشعَّبت العلاقات بين الدول وقرَّبت التكنولوجيا بين أقصى العالم وأدْناه، ولم تعد تسيطر عليه قوة أو قوتين كما كان في السابق. فالعالم اليوم بدأ يعود إلى تعدُّد القوى مرة أخرى مع ضعف الولايات المتحدة نسبيًّا وبزوغ عدد من الدول الأخرى التي يمثِّل صعودُها واقعًا دوليًّا جديدًا لا بدَّ من دراسته والتعامل معه. ولعل بعض أبرز هذه القوى الصاعدة في السياسة العالمية يقع في تلك القارة البعيدة، أمريكا اللاتينية. فكثير من دول هذه القارة قد بدأ يخرج حديثًا من نَيْرِ الدكتاتوريات العسكرية ليتَّجه بتؤدة وثبات نحو التحول الديمقراطي والتقدُّم الاقتصادي. وهذا بالتحديد ما يجعل لدراسة هذه المنطقة من العالم فائدة كبرى للباحثين في الدول العربية، التي ما يزال يُعاني كثيرٌ منها المشكلات نفسها التي عانت منها أمريكا اللاتينية لفترات طويلة من تاريخها. ولعل إحدى هذه المشكلات الكبرى هي هيمنة الولايات المتحدة الأميركية، الجارة القوية، على السياسة الخارجية لدول أمريكا اللاتينية لمدة استمرت لعقود طويلة، وهي المشكلة ذاتها التي تعاني منها كثير من الدول في المنطقة العربية.

لذلك سوف نتصدى في هذا التقرير لمراجعة كتابين من الكتب الهامَّة التي درست هذه المشكلة بشيء من التفصيل؛ لنتعرَّف على الكيفية التي تصرَّف بها قادةُ دول أمريكا اللاتينية في سياستهم الخارجية مع هذا العملاق القابع على حدودهم الشمالية، لعلَّنا نستخلص منهما دروسًا مفيدةً لحاضرِنا ومستقبلِنا.

أولًا- دول أمريكا اللاتينية في مواجهة الولايات المتحدة والسياسة الخارجية في ظلِّ تفاوت القوى

والكتاب الأول في تقريرنا **هو أمريكا اللاتينية تواجه الولايات المتحدة: تفاوت القوة و النفوذ (Latin America Confronts the United States: Asymmetry and Influence)**[1] لأستاذ العلاقات الدولية بجامعة ريدينغ البريطانية توم لونج (Tom Long)، في هذا الكتاب يبحث المؤلِّف كيف استطاع قادةُ أربعِ دولٍ من أمريكا اللاتينية تحدِّي فوارق القوة بينهم وبين الولايات المتحدة، في محاولتهم للاستقلال في ممارسة سياستهم الخارجية بل والتأثير على سياسة الولايات المتحدة نفسها وتحدِّي نفوذها في القارة لتحقيق المصالح القومية لهذه الدول. ويتناول الكتاب هذه المسألة من خلال التعمُّق في بحث أربع حالات رئيسية وقعت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ألَا وهي: السياسة الاقتصادية الخارجية قبل مبادرة تحالف من أجل التقدم، والمفاوضات حول معاهدات قناة بنما، واتساع التجارة من خلال اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وانتشار مكافحة المخدرات من خلال الخطة "كولومبيا". ويستخدم المؤلِّف في دراسة هذه المسألة منهجًا نظريًّا يبتعد عن المنظورات التقليدية للواقعية أو المدارس

(*) باحث دكتوراة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

(1) Tom Long, Latin America Confronts the United States: Asymmetry and Influence, (Cambridge: Cambridge University Press, 2015).

النقدية المختلفة، بل ينظر في دراسة كيف تصنع الدول الضعيفة والمتوسطة سياستها الخارجية في جوار قوة عالمية مهيمنة تفوقها بمراحل في القوة المادية. وهو في ذلك يعتمد على دراسة الحالة، بالتعمُّق في حالات بعينها من دول أمريكا اللاتينية ومقارنة بعضها ببعض من حيث كيفية تحديد قادتها لمصالحها القومية والسعي لتحقيق هذه المصالح في ظلِّ الفوارق الكبيرة في القوة المادِّيَّة بينهم وبين الولايات المتحدة الأمريكية. ففي بحثه لكلِّ حالةٍ من حالات الدراسة، اتَّبع منهج تتبُّع العملية، الذي يفنِّد جميع البيانات التاريخية عن هذه الحالة من مصادر شتَّى للوصول إلى أوثق ما يمكن من سَرْدٍ أحداثها من وجهات نظر متعدِّدة والتركيز في اختيار الحالات على أحداث معيَّنة وعمليات وفاعلين رئيسيِّين.

أمَّا في دراسته المقارنة لهذه الحالات فقد طبق منهج جورج وبينيت (George and Bennett) المسمَّى المقارنة الهيكليَّة المتركِّزة (Structured Focused Comparison). وقد تمَّ اختيار الحالات محل الدراسة لتعكس الاختلاف بين دول القارة اللاتينية لتوسيع وتعميم نتائج الدراسة على الدول الضعيفة والمتوسِّطة مهما تنوَّعت درجة قوَّتها وموقعها الجغرافي ونظامها السياسي. ولكن هذا الاختلاف كان مع مراعاة اتِّفاقها جميعًا في كوْن الولايات المتحدة طرفًا فاعلًا فيها له أهداف توافِق أو تخالِف ما يريده قادةُ هذه الدول الضعيفة أو المتوسِّطة، لكي يبيِّن المؤلِّف كيف استطاع قادةُ هذه الدول السعيَ لتحقيق مصالحهم القومية استقلالًا عن الولايات المتحدة القوية.

ويبدأ لونج أول حالات دراسته في **الفصل الثاني: "عملية الوحدة الأمريكية: محاربة الفقر والشيوعيَّة "**، بعرض جهود الرئيس البرازيلي جوسيلينو كوبيتشيك، الذي تولى قيادة البرازيل في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وبدايات الحرب الباردة، لمحاولة إقناع صناع السياسة في الولايات المتحدة الأميركية بتمويل التنمية في دول أمريكا اللاتينية على غرار ما فعلوه في أوروبا فيما عرف بخطة "مارشال"، فقد كان كوبيتشيك وغيره من قادة أمريكا اللاتينية يرون أن دولَهم، وبخاصة البرازيل، قدَّمت العون للحلفاء في الحرب العالمية الثانية وتحمَّلت ما عليها من تكاليف ذلك، وبهذا فقد استحقُّوا نصيبًا من مكافآت المنتصر وأن تَرُدَّ لهم الولايات المتحدة الجميلَ بتقديم معونة تنموية كبيرة كتلك التي حصلت عليها الدول الأوروبية. أما صنَّاع السياسة في الولايات المتحدة من الرئيس ترومان إلى خلفه أيزنهاور إلى أعضاء الكونجرس من الحزبين، فلم يكونوا يضعون أمريكا اللاتينية في أولويَّاتهم، فضلًا عن إيمانهم الفكري بأن التنمية الحقيقية لا تتحقَّق بتقديم المساعدات الاقتصادية كما يطلب البرازيليون، وإنما بالانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة وجذب الاستثمارات الأجنبية وغيرها من السياسات الاقتصادية الليبرالية المعروفة. كذلك فلم يكن صنَّاع السياسة الأمريكيِّين يهتمُّون بشيء في أمريكا اللاتينية إلَّا منع انتشار الشيوعية فيها، واقتصرت نظرتُهم في هذا الصدد على التعامل الأمني مع العناصر التخريبيَّة الشيوعيَّة التي قد يبعث بها الاتحاد السوفيتي إلى أمريكا اللاتينية، الفناء الخلفي لهم. ويتناول الفصل الجهود التي قادها رئيس البرازيل في تلك الفترة، كوبيتشيك، لتغيير رأي صنَّاع السياسة في الولايات المتحدة وإقناعهم بتزويد دول قارة أمريكا اللاتينية بما تحتاجه من إعانات وقروض التنمية. وكانت حجَّته الأساسيَّة هي أنه لكي تطمئنَّ الولايات المتحدة على ظهرها من انتشار الشيوعية، عليها أن تساعد في رفع مستوى معيشة تلك الشعوب الفقيرة، فالفقراء هم أخْصب بيئة يمكن للشيوعية أن تنتشر فيها. ولم يجد في بداية الأمر إلا آذانًا صُمًّا، فلم يقتنع أي رئيس أمريكي بهذه الحجَّة، سواء كان ترومان الديمقراطي، أم خلفه أيزنهاور الجمهوري. إلا أن كوبيتشيك استطاع اقتناص الفرصة التي سنحت له بعد زيارة نائب الرئيس الأميركي، نيكسون، للمنطقة وتعرُّضه لمحاولة اغتيال وما أثاره هذا الحادث داخل الإدارة الأمريكية من مراجعة لسياساتها تجاه أمريكا اللاتينية. فلم يضيِّع كوبيتشيك الوقت وسارع بتقديم مبادرته للتنمية التي شملت القارة جميعها وأسماها "عملية الوحدة الأمريكية" واجتهد في جمع دعم بقية قادة أمريكا اللاتينية عليها وقدَّمها إلى الإدارة الأمريكية، وما لبثت الإدارة الأميركية حتى غيَّرت سياساتها تجاه المنطقة، تحت هذا الضغط وبدعم بعض صنَّاع السياسة في وزارة الخارجية الأمريكية،

وأعلنتْ عن موافقتها على إنشاء بنك للتنمية في أمريكا اللاتينية. وبنهاية عام ١٩٥٨، كان كوبيتشيك قد نجح في كسب دعم ووحدة قادة أمريكا اللاتينية حول مبادرته واكتساب بعض الأصدقاء والداعمين في الإدارة والكونجرس الأمريكيين. وفي يناير من عام ١٩٥٩، أعلنت إدارة أيزنهاور عن الشكل النهائي الذي سوف يتَّخذه بنك أمريكا اللاتينية للتنمية، وأن رأس ماله سوف يصل إلى ٨٠٠ مليون دولار تساهم الولايات المتحدة فيه بالنصف وتتكفَّل بقية الدول بالنصف الآخر. إلَّا أن البرازيليّين كانوا قد طالبوا بأن تساهم الولايات المتحدة بملياري دولار وأن يبلغ رأس ماله الإجمالي نحو خمسة مليارات، ولم يكونوا مستعدِّين بالقبول بهذا الذي قدَّمته الولايات المتحدة. وعلى مدار السنة التالية وقعت العديد من الخلافات والمفاوضات التي انتهت بافتتاح بنك التنمية الذي أراده كوبيتشيك وإن لم يكن على تمام ما أراد. غير أن كوبيتشيك سرعان ما خرج من الرئاسة البرازيلية في انتخابات عام ١٩٦٠، وانتهت الجهود البرازيلية في هذا المضمار.

وعندما انتخب الرئيس جون كينيدي في نفس العام ليقود الولايات المتحدة أصدر مبادرة التحالف من أجل التقدم (Alliance for Progress) لدعم التنمية في دول أمريكا اللاتينية، التي استلْهمت الكثيرَ من مبادرة كوبيتشيك "عملية الوحدة الأميركية". وبذلك لم يذهب جهدُ هذا السياسي البرازيلي الفذِّ أدراجَ الرياح، بل ألْهم عملُه تغييرًا جذريًّا في سياسة الولايات المتحدة تجاه القارة اللاتينية، وإن اختُلف في نسبة فضْل ذلك إليه. ويختتم المؤلف هذا الفصل ببيان كيف أثَّرت جهود كوبيتشيك في تغيير السياسة الأمريكية، وإن لم تكن العامل الوحيد، فقد وفَّرت مبادرتُه شيئًا يمكن لقادة أمريكا اللاتينية الالتفاف حوله والعمل المنظَّم من أجل تحقيقه. كذلك استطاع كوبيتشيك فهم دوافع السياسة الأمريكية واللعب عليها لتمرير خطَّته، حيث ربط أهداف التنمية والاستقرار في القارة بمقاومة انتشار الشيوعية التي كانت أهم ما يشغل الإدارة الأمريكية. وعلى الرغم من هذه النجاحات، فإنها كانت جزئيَّة، فقد قاومت الإدارة الأميركية رغبة كوبيتشيك في توسيع المساهمة الأمريكية وجعل المبادرة متعدِّدة الأطراف لا تسيطر عليها الولايات المتحدة. كذلك أدَّت الصعوبات البيروقراطية في منظمة دول الأمريكتيْن (OAS) إلى بطء العملية وإضعاف جهوده فيها. وهذا الفصل يقدِّم لنا مثالًا واضحًا لكيف تستطيع دولة صغيرة أو متوسطة التأثيرَ في سياسة دولة كبرى لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

أما في الفصل الثالث: "استكمال الأمة: عمر توريخوس والسعي الطويل للفوز بقناة بنما"، فيناقش لونج فيه كيف استطاعت واحدة من أصغر دول أمريكا اللاتينية، بنما، تحقيق أهداف سياستها الخارجية من استقلال أراضيها والسيطرة على واحدة من أهم الممرات المائية في العالم، قناة بنما، مع ما يترتَّب على ذلك من ميزات اقتصادية كبيرة. وقد استطاع قادة بنما، لا سيما رئيسها ذو الخلفية العسكرية الجنرال عمر توريخوس، تغيير سياسة الولايات المتحدة سلميًّا فقط بالمثابرة والجهد المتواصل لأعوام عديدة استمرَّت لثلاث إدارات أمريكية. ويرى لونج أن بنما استطاعت تحقيق معظم أهداف سياستها الخارجية المتمثِّلة في استعادة سيطرتها على القناة بالكامل وإخضاعها للإشراف الدولي ومغادرة كافَّة القوَّات الأمريكية أراضي بنما، عن طريق وحدة القيادة وتركيز توجُّهاتها في مقابل اضطراب وتغيُّرات السياسة الأمريكية، خاصة في عهد الرئيس نيكسون وما تخلَّلها من أزمة ووترجيت. بل يُحاجج المؤلِّف أن ما أخَّر عمليةَ التفاوضِ أصلًا كان تلك الاضطرابات في السياسة الداخلية الأمريكية وغياب قيادة تتمتَّع بالنُّفوذ والقدرة السياسية اللازمة للتوصُّل إلى اتِّفاق مع بنما. كذلك يشير لونج إلى عوامل أخرى أدَّت إلى نجاح بنما مثل قدرة قيادتها على التكيُّف مع تغيُّرات السياسة الأمريكية وتعديل سياساتهم التفاوضيَّة وفقًا لها، ومن ذلك جهودهم في إعادة تعريف مشكلة أمن القناة التي كانت تؤرِّق الولايات المتحدَّة من قضية قواعد عسكرية أمريكية إلى قضية تمكين شعب بنما من مقدَّراتهم وبذلك تصبح مسألة أمن القناة مسؤولية أهل البلاد بما يضْمن المصالح الأمريكية دون تكاليف كبرى.

كذلك استطاع قادة بنما حشد الحلفاء في العالم من جيرانها

في أمريكا اللاتينية وغيرهم من دول عدم الانحياز بعد أن أعادتْ صياغة مشكلة قناة بنما على أنها قضية مقاومة للاستعمار واستعادة الأموال المنهوبة للشعوب الفقيرة، وتكلَّلت هذه الجهود بحصول بنما على عضوية مجلس الأمن، حيث نقلت القضية إلى أولويَّات السياسة العالمية ونبَّهت إليها كبار صنَّاع السياسة في الولايات المتحدة.

أحسنت بنما كذلك استغلال الفرص التي أتيحت لها بعد أن تولَّى الرئيس كارتر رئاسةَ الولايات المتحدة وإعلانه تغيير سياسة الولايات المتحدة تجاه دول أمريكا اللاتينية من التركيز على مسائل الأمن والحذر من انتشار الشيوعية إلى التركيز على التعاون المشترك. ولم يمنع ذلك الرئيس توريخوس من استكشاف فرص التقارب مع النظام الكوبي لكي يحسِّن موقفَه التفاوضي في العالم أمام الولايات المتحدة. ويرى لونج أن حالة بنما وتفاوضها مع الولايات المتحدة توضِّح كيف يمكن لدولة صغيرة استغلال وحدة قيادتها واستقرار سياستها الداخلية والخارجية، وإن كانت قيادة عسكرية دكتاتوريَّة كالرئيس عمر توريخوس، في تعويضِ ضعفِها المادي في مواجهة قوة عظمى مثل الولايات المتحدة، خاصة عندما تكون السياسة في تلك الأخيرة مضطربة مشتَّتة.

ثم يحكي لونج في **الفصل الرابع: "إعادة حساب المصالح: اتفاقية التجارة الحرة (نافتا) وسياسة المكسيك الخارجية"**، كيف أثَّر تغيير قادة المكسيك لحساباتهم بشأن مصالحهم الوطنية في مواجهة الولايات المتحدة في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، على العلاقات المكسيكية-الأميركية وجعل توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين أمرًا ممكنًا بعد أن ظلَّ مستبعدًا لفترة طويلة. ويرى لونج أن أحد العوامل الحاسمة التي ساعدت على توقيع معاهدة التجارة الحرة بين البلدين والتي عُرفت باتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (North American Free Trade Agreement) المعروفة اختصارًا (NAFTA)، هو ذلك التغيير في رؤية القيادة المكسيكية المتمثِّلة في الرئيس كارلوس ساليناس وفريقه من الجيل الجديد داخل الحزب الثوري المؤسَّساتي الحاكم الذين تلقَّى أكثرُهم تعليمَهم في الولايات المتحدة. لقد ظلَّت رؤيةُ قادة الحزب الحاكم للمكسيك لعقود تجاه الولايات المتحدة تتلخَّص في عدم السماح للولايات المتحدة بالتدخُّل في الشؤون الداخلية للبلاد ومقاومة تدخُّلها في شؤون دول أمريكا اللاتينية كذلك، وكانت محاولات رؤساء الولايات المتحدة لاقتراح أيِّ نوعٍ من تحرير التجارة عادةً ما تُجَابَهُ برفضٍ قاطعٍ من حكَّام المكسيك. فقد كانوا يرون أن الحجم الهائل للسوق والصناعة الأمريكية مقارنةً بالمكسيك سوف يؤدِّي إلى اعتماد المكسيك بشكل كلي على جارتها القوية ويلغي تدريجيًّا استقلالَها الاقتصادي والسياسي. إلَّا أنه عندما تولَّى ساليناس رئاسةَ المكسيك، بدأ ينظر إلى الأمر نظرة مغايرة. فقد أعاد حساباته فوجد أن هذه السياسة القديمة لم تحقِّق للمكسيك استقلالَها الوطني كما كان مأمولًا، بل زادت اعتمادها على الولايات المتحدة أكثر من أي وقت مضى، فهي أكبر سوق للبضائع المكسيكية وأكبر شريك تجاري وأكبر مصدر لتدفُّق السياحة إلى البلاد والواجهة الأولى لمهاجريها. ولكن مع ذلك، وبسبب عزل المكسيك نفسها عن السياسة الأمريكية، كانت القرارات بالغة الأهمية تُتَّخَذُ في واشنطن وتؤثِّر تأثيرًا هائلًا على اقتصاد المكسيك دون أن يكون للمكسيكيِّين قولٌ فيها. كذلك أثَّر تغييرُ الأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة في تغيير حسابات قادة المكسيك لمصالحهم الوطنية.

تولَّى ساليناس رئاسةَ المكسيك في الفترة بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٤. في تلك الفترة قام بمراجعة سياسة المكسيك الخارجية بهدف توقيع اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأميركية، وهي الاتفاقية التي سوف تجعل للمكسيك قولًا في السياسات الخارجية الاقتصادية الأمريكية تجاه المكسيك وتمكِّن هذه الدولة الصغيرة نسبيًّا من مقارعة الولايات المتحدة، القوة العظمى، مقارعة النِّدِّ بالنِّدِّ. ولكي يتمكَّن ساليناس من ذلك كان عليه تحييد العناصر التقليدية داخل حزبه وتمكين الشباب الذين تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة. كذلك كان عليه مد جسور التواصل بينه وبين قادة الولايات المتحدة من أول الرئيس بوش الأب وحتى قادة الكونجرس. رأى ساليناس

كذلك ضرورة إتقان العمل داخل السياسة الأمريكية بأسلوب جماعات الضغط في مجلسي الكونجرس ليضرب عصفورَيْن بحجرٍ واحدٍ. فمن ناحية، يستطيع إقناع أعضاء الكونجرس بدعم الاتفاقية بعد توقيعها، ومن ناحية أخرى، يكون بإمكانه الاطِّلاع على تفضيلات السياسة الأميركية من الداخل ومواقفها ومصالح مختلف أطرافها لكي يستطيع توجيه المفاوضات بشكل يخدم المصالح المكسيكية. وبالفعل تمَّ توقيع اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) في ديسمبر عام ١٩٩٢، وكان لها أثرٌ بالغٌ في تحويل العلاقات الأمريكية المكسيكية من جارتين متخاصمتين إلى شريكتين متعاونتين. وقد ساق المؤلِّف هذه الحالة في الدراسة ليبيّن كيف يمكن لتغيير يطْرأ على السياسة الخارجية لدولة صغيرة أن يؤثِّر على العلاقات بينها وبين دولة أكبر منها بكثير سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا. فقادة الولايات المتحدة كانوا دومًا يطالبون باتفاقية للتجارة الحرة مع المكسيك، ولكنهم لم يستطيعوا تحقيق ذلك إلَّا بعد أن غيَّر قادة المكسيك رؤيتهم للمسألة وسعيهم هم إلى توقيع مثل تلك الاتفاقية. كذلك توضِّح حالةُ المكسيك أن دولة صغيرة يمكنها الضغط على الدولة الكبرى واستغلال عمليات سياساتها الداخلية في التأثير على المفاوضات وتسْييرها في اتجاهٍ لا يتعارض مع مصالحها.

وفي الفصل الخامس: "فرصة عاجلة: ولادة خطة كولومبيا"، يطلعنا المؤلف على التدخُّل الأمريكي في كولومبيا من أجل الحَدِّ من تجارة المخدرات وتحقيق الاستقرار في البلاد من خلال خطة "كولومبيا". يسوق لونج هذه الحالة ليبيّن أن المنظورات التقليدية للعلاقات الدولية لم تستطع تبيُّن حقيقة ما جرى، لقصورها عن رؤية الدور الذي قد تلعبه دولة صغيرة مثل كولومبيا. فهو يحاجج بأن باسترانا، رئيس كولومبيا الذي تولَّى منصبه في مدخل القرن الواحد والعشرين، استطاع تحقيق أهدافه من السياسة الخارجية تجاه الولايات المتحدة، وهو تقوية الدولة الكولومبية، من خلال دعوة الولايات المتحدة للتدخُّل في كولومبيا لتحقيق أهدافها في مكافحة المخدرات وتحقيق الاستقرار. فكثير من المحلِّلين سابقًا ظنُّوا خطًا أن خطة "كولومبيا" تمَّ وضعها داخل أروقة وزارة الخارجية الأميركية، وأعماهم إغفالهم للدور الكولومبي عن حقيقة أن قادة كولومبيا هم من خطَّطوا لهذه العملية حتى جعلوها موافقة لأهدافهم في تقوية الدولة مستغلِّين رغبة الولايات المتحدة في مكافحة المخدرات وتحقيق الاستقرار. ومن ذلك أن باسترانا استطاع تحويل المساعدات الأمريكية من الشرطة إلى الجيش، فقوَّى بذلك الدولة الكولومبية في مواجهة حركة المتمرِّدين (القوات المسلَّحة الثورية الكولومبية) وورَّث لخلفه دولةً أقوى وأقدر على القضاء عليهم ممَّا ورِثه هو من سلفه. لذلك فحالة خطة "كولومبيا" تشير بشكلٍ واضحٍ إلى الدور الذي قد تلعبه دولة صغيرة مثل كولومبيا في توجيه السياسة الخارجية لدولة كبيرة مثل الولايات المتحدة في الاتجاه الذي يخدم مصالحها بشكل أكبر.

وأخيرًا يختتم لونج كتابه **بالفصل الختامي**. وفيه يقدِّم تحليلًا شاملًا ودراسةً مقارنةً للحالات الأربع التي ضمَّنها كتابَه ليدعم بها نظريَّته في الكتاب عن العلاقات غير المتكافئة بين الدول الضعيفة والدول القوية وليقوِّي المنظور العالمي (Internationalist Approach) في دراسة هذه المسألة في مقابل المنظورات التقليدية كالواقعية والاعتمادية. فهو يحاجج بأن تلك المنظورات التقليدية أغْفلت دورَ الدولِ الصغيرةِ في تشكيل وصياغة السياسة الخارجية خاصةً في علاقاتها مع القوى الكبرى مدَّعية أن الفارق الهائل في الإمكانات المادية والسياسية يلغي أيَّ دورٍ لهذه الدول الصغيرة. أمَّا المنظور العالمي فيري أن الدول الصغيرة يمكنها التأثير في العلاقات الدولية، لا سيما في المناطق محل اهتمامها. ويزيد المؤلِّف على هذا، فيرى أن الدول الصغيرة مثل دول أمريكا اللاتينية، لا يمكنها التأثير في العلاقات الدولية لمنطقة واحدة فحسب، بل يمكنها تغيير سلوك دولة كبرى كالولايات المتحدة بشكل أكبر بكثير ممَّا يمكن أن يستنتج من الفارق الكبير في المقدَّرات بينهما. ومن الدروس التي استخلصها لونج من الحالات الأربع كون صناعة السياسة الخارجية في دول أمريكا اللاتينية على اختلاف أحجامها وطبائعها، شأن رئاسي بامتياز. ففي الحالات الأربع كان الرؤساء

هم محرِّكو السياسة الخارجية مثل كوبيتشيك في حالة البرازيل وتوريخوس في بنما. وفيما يخصُّ العوامل المؤثِّرة على السياسة الخارجية، فقد ظهر أن العوامل الداخلية، مثل الحاجة إلى التنمية والكرامة الوطنية والاستقرار السياسي، كانت لها اليد الطولَى في التأثير على السياسة الخارجية للدول الصغيرة في أمريكا اللاتينية، على عكس الولايات المتحدة التي لم يكن للعوامل الداخلية فيها مثل هذا الوزن في صناعة سياستها الخارجية. إلَّا أنه على الرغم من استمداد أهداف السياسة الخارجية من العوامل الداخلية في دول أمريكا اللاتينية، فإن صياغة تلك الأهداف واستراتيجيات تحقيقها كانت دومًا تصطبغ بتقلُّبات السياسة الأمريكية وتصوُّرات القادة بشأن قوَّتها ونفوذها.

أمَّا بالنسبة لنجاح قادة أمريكا اللاتينية في التأثير على السياسة الأمريكية، فيرى لونج أن قدرة قادة أمريكا اللاتينية في التأثير على مجريات السياسة الأمريكية كانت تزداد مع الوقت في كلِّ حالةٍ تلوَ الأخرى. فالبرازيل في حالة الدراسة الأولى، عملية الوحدة الأمريكية، لم ينتبهوا إلى ضرورة العمل في أروقة السياسة الأمريكية إلَّا متأخرًا. أما الكولومبيون في حالة الدراسة الأخيرة، العملية كولومبيا، فقد تعلَّموا من التجارب المتراكمة لزعماء القارة فأدركوا ضرورة الاشتباك مع الكونجرس من البداية. وذهب لونج كذلك إلى أنه في الحالات الأربع جميعًا نجح قادة الدول الصغيرة في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية بشكلٍ أو بآخر، واستدلَّ على ذلك بأن الولايات المتحدة لم تكن لتسلك هذه السُّبل التي سلكتْها لولا تأثير الدولة اللاتينية في كل حالة من حالات الدراسة.

أمَّا عن الكيفية التي حقَّقت بها هذه الدول الصغيرة هذه النتائج، فيناقشها لونج في الجزء الأخير من كتابه معمِّمًا ما استخلصَه من استنتاجات على جميع الحالات التي يكون فيها فارقٌ كبيرٌ في القدرات المادية بين الدول في العلاقات الدولية. وأوَّل ما يُشير إليه في هذا الصدد هو أن الدول الصغيرة تحتاج إلى فرص سانحة لكي تتحرَّك على الساحة الدولية لتحقيق مصالحها، وبدون هذه الفرص التي تستمرُّ لوقت يسير، لن يمكن للدول الصغيرة تحقيق كبير تأثير على سياسة الدول الكبرى. ثم قسَّم الاستراتيجيات التي من الممكن أن تستخدمها الدول الصغيرة حال وجود تلك الفرص إلى ثلاثة أقسام. فيتمثَّل القسم الأول في استمداد الدولة الصغيرة قوة للفعل من الدولة الكبيرة تستخدمها في إنفاذ مصالحها الوطنية في الداخل أو الخارج. ومثال ذلك ما حاولت البرازيل فعله بمبادرة الوحدة الأمريكية التي كانت تسعى من خلالها إلى استمداد قوة اقتصادية من الولايات المتحدة لتحقيق التنمية الداخلية وتخفيض معدَّلات الفقر، وهي بذلك ترفع أيضًا من قيمتها عالميًّا بدخولها في حلْف الولايات المتحدة العالمي ضدَّ الشيوعيَّة. وتمثِّل حالة خطة "كولومبيا" أوضحَ مثال على هذه الاستراتيجيَّة حيث استمدَّت كولومبيا قوةَ الولايات المتحدة في تقوية الدولة والجيش فيها لهزيمة المتمرِّدين. أما القسم الثاني من استراتيجيَّات الدول الصغيرة فهو ما أسْماه لونج "القوة الجماعية للسياسة الخارجية"، وتتلخَّص هذه الاستراتيجية في جمع الحلفاء والأصدقاء على قضية واحدة أو تدويل القضية بحيث يكون في اجتماع الحلفاء العالميّين قوةً تُكافئ أو تُقارب قوةَ القوة العظمى. وقد أحسنت بنما استخدام هذه الاستراتيجية حين دوَّلت قضية القناة وجمعتْ عليها حلفاءها من دول أمريكا اللاتينية ودول عدم الانحياز، وهو ما أكسب القضية شرعية دولية كبرى وأجْبر الولايات المتحدة على التعامل معها. وأخيرًا، فقادة الدول الصغيرة يمكنهم استخدام مصادر خاصة للقوة في السياسة الخارجية. فعلى الرغم من فقدانهم لأسباب القوة المادية والسياسية التقليدية، فإنه يمكن لصنَّاع السياسة الخارجية في الدول الصغيرة استخدام خبراتهم الخاصة في مجال معيَّن أو اتصالاتهم الشخصية مع قادة الدول الكبرى أو قدرتهم على إعادة صياغة مسألة ما أو ما لدولهم من أهمية جيوسياسية أو استراتيجية خاصة، في تحقيق أهدافهم القومية والتأثير على سياسات الدول الكبرى.

ثانيًا: أمريكا اللاتينية في السياسة العالمية

أمَّا الكتاب الثاني الذي نعرضه في هذا التقرير فهو **أمريكا اللاتينية في السياسة الدولية: تحدي الهيمنة الأميركية**

Latin America In International Politics: Challenging US Hegemony[1]) لجوزيف تولشين (Joseph Tulchin) الباحث الكبير المتخصِّص في شؤون أمريكا اللاتينية بمركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين. ويناقش تولشين في هذا الكتاب، مسألة استقلالية دول أمريكا اللاتينية في صناعة سياستها الخارجية وتصوُّرها لدورٍ لها في العالم بعيدًا عن الهيمنة الأمريكية. ويرى أن دول أمريكا اللاتينية لم يكن لها تطلُّعات عالمية ولم تتصوَّر لها مكانة في السياسة الدولية منذ استقلالها وحتى نهاية الحرب الباردة، على عكس الولايات المتحدة التي خطَّط قادتُها لسياستها العالمية ومكانتها في موازين القوى الدولية منذ استقلالها، هذا على الرغم من أن المنطقتين بدأتا حركة الاستقلال عن القوى الأوروبية في نفس الوقت تقريبًا من أوائل القرن التاسع عشر. ويتتبع المؤلِّف رحلة السياسة الخارجية لدول القارة اللاتينية منذ استقلالها مرورًا بالحربين العالميَّتين والحرب الباردة حتى قريبًا من يومنا هذا، ليثبت أنه لم يكن لأحدها دور فاعل مستقل في السياسة الدولية حتى نهاية الحرب الباردة، ثم ليتتبَّع كيف حاول قادةُ بعضِها اختطاطَ مكانةٍ لهم على الساحة العالمية بعيدًا عن الهيمنة الأمريكية التي ظلَّت تؤرِّق القارة منذ أمدٍ بعيدٍ، وخلال هذه الرحلة يبيّن لنا تولشين تطوُّر السياسة الخارجية لهذه الدول تزامنًا مع التحوُّلات الديمقراطية التي أنْهت الحكم العسكري الديكتاتوري في كثير منها بعد الحرب الباردة وانتشار الكلام عن السياسة الخارجية في الأوساط العامة والإعلام والمؤسَّسات الأكاديمية والانتخابات في العديد منها بعد أن كانت شأنًا خاصًّا لا يتطرَّق له إلَّا حكَّام البلاد.

وخلال فصول الكتاب يقارن تولشين بين عملية صناعة السياسة الخارجية في الدول اللاتينية ويقابلها بالعملية نفسها في جارتها القوية الولايات المتحدة. فبخلاف الكتاب السابق الذي ناقشناه في هذا التقرير، لا يسعى تولشين إلى تبيُّن السياسة الخارجية لدول القارة اللاتينية تجاه الولايات المتحدة، بل يناقش السياسة الخارجية تجاه العالم بأسره ولكن في مقارنة مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية.

وفي المحصلة يرى تولشين أن دول أمريكا اللاتينية بدأت تستغلُّ فرصَ ممارسةِ سياستها الخارجية باستقلال بعد الحرب الباردة ولكن على استحياء. فالمكسيك على سبيل المثال استطاعت التأثير والعمل على عدَّة قضايا في المجتمع الدولي، ولكن ما زالت مشكلة تجارة المخدرات المحتدمة فيها تمثِّل عائقًا كبيرًا لها. أما البرازيل، التي هي أكبر دول القارة، فقد بدأت تؤكِّد على دورها في العالم بوصفها قوة كبرى منذ التسعينيَّات، ولكنها ما زالت حائرةً بشأن الكيفيَّة التي يجب أن تستغلَّ بها هذه المكانة. أما فنزويلا، فقد بدأت تحت قيادة هوجو تشافيز تشكيل تحالفٍ لاتينيٍّ ضدَّ الهيمنة الأمريكية، وطوَّرت علاقات دولية لها في العالم من هذا المنطلق، إلَّا أن هذا الدور سرعان ما فَقَدَ زخمَه وحيويَّته بعد رحيل تشافيز.

ففي الفصل الثاني: "من الإمبراطورية إلى الاستقلال"، يناقش تولشين كيف تباينتْ تصوُّرات قادة كل من الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية المستقلَّة حديثًا بشأن دورهم في العالم وسياستهم الخارجية تجاه القوى الكبرى. ففي حين رأى قادةُ الولايات المتحدة أنهم على أعتاب الدخول في توازنات القوى الكبرى في العالم، لم يهتم قادةُ أمريكا اللاتينية إلَّا بدورهم في القارة لتأمين حدود دولهم حديثة الاستقلال وحماية مصالحهم القومية في مواجهة جيرانهم المتربِّصين. وقد أورثت هذه الرؤى المتباينةُ أنماطًا شديدةَ الاختلاف لمؤسسات صنع السياسة الخارجية بين الشمال والجنوب.

وفي الفصل الثالث: "تعزيز الدول القومية"، يتحدَّى تولشين الرواية السائدة عن فترة القرن التاسع عشر في الأمريكتين القائلة بأن التوسُّع الناجح للولايات المتحدة وتمكُّنها من الاستيلاء على أجزاء هائلة من الأرض في أمريكا الشمالية

(1) Joseph S. Tulchin, Latin America In International Politics: Challenging US Hegemony, (London: Lynne Rienner Publishers, 2016).

أكْسبها قوةً كبرى لا تُقارن بدول أمريكا الجنوبية الصغيرة المتناحرة، الأمر الذي أدَّى إلى نشوء علاقة من الهيمنة الأمريكية على كافَّة نصف الكرة الغربي فيما عرف بمبدأ مونرو، في حين كان كل ما استطاع قادة دول أمريكا اللاتينية فعله هو محاولة مقاومة هذه الهيمنة بكلِّ ما أمْكنهم مع هذا الفارق الكبير بينهم وبين الولايات المتحدة في القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية. ويرى تولشين أن هذه الرواية أخطأت في ثلاثة أمور رئيسية أهمها افتراضها أن مبدأ مونرو كان هدفه الهيمنة على دول أمريكا اللاتينية، في حين لم يكن تبنِّي هذا المبدأ وما تَبِعَهُ من سياسات خارجية إلَّا دفاعًا عن نصف الكرة الغربي من تدخُّلات القوى الأوروبية الأخرى. وفي هذا الصدد يقصُّ تولشين في هذا الفصل كيف بدأت الدول الأوروبية التدخُّل في شؤون أمريكا اللاتينية بذريعة حماية أموال مقرضيها التي اعتمدت عليها كثير من دول القارة في تلك الفترة، وكيف تطور التدخُّل الأمريكي بالتدريج لكبْح جِماح هذا التدخُّل الأوروبي مرةً تلْو أخرى حتى انتهى بتدخُّلها العسكري المباشر في العديد من الدول لبناء حكومات مستقرَّة وقوَّات شرطة تستطيع تأمين الاستقرار. كذلك يعرِّج تولشين على السياسات الخارجية لكلٍّ من تشيلي، التي كانت أكثر هذه الدول تقدُّمًا وطموحًا، وإن اقتصرت طموحاتها على السياسة الإقليمية، وكذلك الأرجنتين والبرازيل اللتان بدأتا تتلمَّسان بحذر دورهما على الساحة العالمية بعد ارتفاع أسعار السلع الخام وزيادة الطلب الأوروبي عليها. وينتهي الفصل بتتبع أصولِ نظريةِ عدمِ التدخُّل في السياسة الداخلية للدول الأجنبية التي كان منشؤها في قارة أمريكا اللاتينية خوفًا من تلك التدخُّلات الأمريكية.

ثم يبدأ **الفصل الرابع: "صعود هيمنة الولايات المتحدة"**، فيناقش تولشين لماذا انصاعت دول أمريكا اللاتينية للهيمنة الأمريكية قبيل الحرب العالمية الأولى وأثناءها وبعدها مباشرة. فيحكي قصة وقوع دول أمريكا الوسطى الصغيرة بالكامل تحت الهيمنة الأمريكية نتيجة سياسة التدخُّل التي اتَّبعتها الولايات المتحدة في تلك الفترة، لا سيما في عهد الرئيس وودرو ويلسون، الذي كان يحلم بإقامة ديمقراطيات مستقرَّة في تلك المنطقة. ولكن بعد أن فشل في ذلك المسْعى، قرَّرت الإدارات التي تلتْه عدم التدخُّل المباشر لشدَّة تكلفته والاكتفاء بدعم أنظمة ديكتاتورية تحافظ على المصالح الأمريكية، وبذلك انتهتْ أيُّ فرصةٍ لممارسةِ هذه الدول سياستَها الخارجية باستقلال عن الولايات المتحدة. أما في الجنوب، فقد ظلَّت الدولُ الكبرى فيه مثل الأرجنتين والبرازيل، مستقلَّة إلى حَدٍّ ما عن التدخُّل الأمريكي في سياساتها الداخلية والخارجية. وبعد الحرب العالمية الأولى، وفي الفترة ما بين الحربين، وما تخلَّل ذلك من الكساد الكبير الذي يُعَدُّ أكبرَ أزمةٍ اقتصاديةٍ عرفها العالم، بدأت هذه الدول تفكِّر في دورها في السياسة العالمية وتقليل اعتمادها على الدول الأوروبية وإقامة سياسات اقتصادية تمنحها التقدُّم والاستقلال. ولكن أتى الكساد الكبير ليبْطش بِجُلِّ هذه الأحلام؛ فقد فشلت سياسات إحلال الواردات نتيجة ضعف الصناعات الوطنية وهبوط أسعار السلع الخام مثل البترول والمعادن التي كانت تعتمد عليها دول كثيرة مثل الأرجنتين والبرازيل. وفي ثلاثينيات القرن العشرين، بدأت الجيوش في العديد من الدول مثل الأرجنتين وتشيلي وبيرو وبوليفيا والبرازيل وفنزويلا وباراجواي، في الاستيلاء على السلطة أو الاقتراب للغاية من ذلك. وما إن اندلعت الحرب العالمية الأولى، حتى شدَّدت الولايات المتحدة من فرض مصالحها الأمنية على القارة وتدخَّلت في العديد من الدول لقطْع علاقاتها بدول المحور والانضمام إلى الحلفاء في الحرب. وفي حين رفضت الأرجنتين الانضمام للحلفاء فإن البرازيل والمكسيك استطاعتا التوصُّل إلى اتفاقيات أمنية واقتصادية مع الولايات المتحدة في مقابل انضمامها للحلفاء. وبعد الحرب، هُمِّشَ دورُ دول أمريكا اللاتينية إلى حَدٍّ بعيدٍ في صناعة النظام العالمي ما بعد الحرب، لا سيما الأمم المتحدة، لدرجة رفض الولايات المتحدة انضمام الأرجنتين إلى هذه المنظمة الدولية الوليدة. ولكن تكاتفت دول أمريكا اللاتينية في دعم حقِّ الأرجنتين في الانضمام وبدأت تحلم بنظامٍ عالميٍّ جديدٍ يمكنها من خلاله لعب أدوار أكثر فاعلية في السياسة العالمية وتحقيق حلم سيمون بوليفار في وحدة لاتينية كبرى تجعل من دول القارة قوة عالمية لا يُستهان بها. ولكن سرعان ما تبدَّدت هذه الأحلام على أعتاب حقائق الحرب الباردة التي بلغت الهيمنةُ

الأمريكيةُ فيها أقصى درجة من الإحكام على دول القارة في إطار جهودها لمكافحة الشيوعية في العالم.

ففي **الفصل الخامس: "الحرب الباردة في نصف الكرة الأرضية"**، يبيّن تولشين كيف هيمنت المخاوفُ الأيديولوجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية على دول القارة كافة حتى فرضت أولوية مكافحة الشيوعية على كافة المصالح الاقتصادية والسياسية واليحقوقية لشعوب أمريكا اللاتينية. وأدَّى ذلك إلى دعم الولايات المتحدة للعديد من الأنظمة العسكرية الديكتاتورية شديدة القسوة لمجرد أنها اتَّخذت موقفًا أيديولوجيًّا معاديًا للشيوعية. وقد عصف كلُّ ذلك بأيِّ حلم لاستقلال القرار في السياسة الخارجية لمعظم دول أمريكا اللاتينية، وأصبحت تدور في فلك السياسة الأمريكية في مُجابهة الاتحاد السوفيتي. إلَّا أنه كان ثمَّة بعض الاستثناءات التي خرجت عن ذلك النمط. فقد استطاعت حكومة الاشتراكيّين الديمقراطيّين في فنزويلا إنشاء منظمة الدول المصدِّرة للنفط (الأوبك) عام ١٩٦٠. وبذلك لعبت فنزويلا دورًا بالغ الأهمية في السياسة العالمية بريادتها لهذه المنظمة المتحكِّمة في أسعار أهمِّ سلعةٍ في العالم، وهي النفط. فإذا أضفْنا إلى ذلك تمتُّعها في هذا الوقت بنظام ديمقراطي، تصبح فنزويلا حالةً فريدةً من دول أمريكا اللاتينية التي استطاعت ممارسة سياستها الخارجية بشكلٍ مستقلٍّ بعيدًا عن الهيمنة الأميركية في وقت مبكِّر نسبيًّا من القرن العشرين. وتبيّن حالة فنزويلا أهمية النظام الديمقراطي المنفتح في استقلال السياسة الخارجية للدولة، فهو يُتيح للحكومة العمل في العالم بشكلٍ يتمتَّع بالشرعية الدولية والداخلية المستمدَّة من شرعية تمثيلها للمصالح الوطنية لشعبها بخلاف الحكومات الديكتاتورية التي لا تستطيع ادِّعاء تمثيل رغبات شعوبها. ومثَّلت كوبا الحالة الثانية لدولة لاتينية تتحدَّى الهيمنة الأميركية وتسْعى إلى شَقِّ طريقِها في العالم مستقلَّة بصناعة سياستها الخارجية. إلَّا أن ظروف الحرب الباردة وانقسام العالم إلى قوتين عظميين والحصار الذي فُرض عليها بعد أزمة الصواريخ، كل ذلك أضعف من قدرتها على ممارسة هذا الدور بشكل فعَّال حتى نهاية الحرب الباردة.

ومع دخول الحرب الباردة أعوامها الأخيرة، كانت النزعات المعادية للولايات المتحدة قد تصاعدت في قارة أمريكا اللاتينية، وباتت جميع دولها تحاول التملُّص من الهيمنة الأمريكية بشتَّى الطرق.

أما **الفصل السادس: "تفاؤل ما بعد الحرب الباردة"**، فيناقش بالأساس المعضلة التي وجد قادة دول أمريكا اللاتينية أنفسهم في مواجهتها بعد أن خفَّت حدَّة الصراع العالمي وبان أن ثمَّة فرصة للخروج من الهيمنة الأمريكية وممارسة السياسة الخارجية بشكلٍ مستقلٍّ في العالم. وتمثَّلت هذه المعضلة في سؤال ما الشكل الذي سوف تتَّخذه هذه السياسة الخارجية المستقلَّة؟ وهل تستطيع دول أمريكا اللاتينية تحمُّل تكاليف ممارسة هذا الدور في العالم بعد أن ظلُّوا متَّكئين على موارد الولايات المتحدة في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية؟ كذلك يتمِّم هذا الفصل قصصَ التحوُّلات الديمقراطية التي انتشرت في جميع دول القارة التي استُبدلت أنظمتها العسكرية بأنظمة ديمقراطية ناشئة، وكان آخرها تشيلي التي تخلَّت الولايات المتحدة عن دكتاتورها العسكري بينوشيه بعد عقود من الدعم. وبحلول القرن الحادي والعشرين، أدرك قادة أمريكا اللاتينية أن مجرد معارضة الولايات المتحدة لن يحقِّق لهم استقلالَ سياستهم الخارجية وتحقيق مصالحهم الوطنية وأن الوصول إلى وحدة دول القارة وتجميعهم على القضايا المشتركة لن يكون سهلًا.

وفي **الفصل السابع: "نهاية الهيمنة وتطوُّر القوة"**، يستعرض تولشين محاولات دول القارة استغلال فرصة تخفُّف الهيمنة الأميركية وتنفيذ سياسة خارجية ولعب دور في العالم. كذلك يناقش مجريات هجمات الحادي عشر من سبتمبر وتأثير السياسة الأُحادية في محاربة الإرهاب التي اتَّبعتها إدارة الرئيس بوش على العلاقات الأمريكية اللاتينية. وناقش الفصل كذلك محاولات إحياء هوية لاتينية لدول القارة في إطار جهود توحيد سياساتها الخارجية. إلَّا أن أولى تلك المحاولات التي قامت بها فنزويلا تحت قيادة الرئيس هوجو تشافيز باءت بالفشل. كذلك

فشلت البرازيل في تأكيد زعْمها بأنها تستحقُّ مكانةَ القوى الكبرى في العالم ومقعدًا دائمًا في مجلس الأمن. ولم يكن فشل البرازيل في هذا المضمار إلَّا انعكاسًا لانقسام دول القارة وصعوبة جمعهم على قضية واحدة. وممَّا رواه تولشين في هذا الفصل أيضًا تأثير الجهود الأكاديمية في المؤسسات البحثية على صناعة رؤية القارة لدورها ومستقبلها.

وأخيرًا في **الفصل الثامن والأخير: "القوة بعد الهيمنة"**، يمرُّ تولشين على دول أمريكا اللاتينية الرئيسية مناقشًا محاولاتها الاستقلال بسياسة خارجية خاصة بها في العالم. ويبدأ بموقف الولايات المتحدة في عهد أوباما من دول القارة ثم يعرِّج على محاولة إنشاء عددٍ من المنظمات الإقليمية في أمريكا اللاتينية بعيدًا عن الولايات المتحدة وفشل هذه المحاولات في تحقيق وحدة حقيقية وسياسة خارجية لاتينية مستقلة في العالم. بعد ذلك يمرُّ تولشين على تجربة كلٍّ من البرازيل وتشيلي والأرجنتين والمكسيك وكولومبيا وبيرو ودول أمريكا الوسطى مثل السلفادور وكوستاريكا. ثم يستعرض محاولة الصين إيجاد دورٍ لها في القارة وتعامل دول المنطقة معها. ليختتم الفصل بتجربة كوبا الفريدة التي استطاعت ممارسة سياسة خارجية فعالة في العالم عن طريق قطاعها الطبي الذي يتمتَّع بالكفاءة والتطوُّر.

ويخلص المؤلف في نهاية الكتاب إلى أن دول القارة اللاتينية، باستثناء تشيلي والبرازيل، ليست بعد جاهزة لأداءِ دورٍ مستقلٍّ على الساحة العالمية. ولكن التفاؤلَ الحَذِرَ الذي تبنَّاه يفرض عليه تصديق أن العولمة والتقدُّم في وسائل التواصل وتكنولوجيا المعلومات قد يُعِينُ دولَ القارة على تبيُّن دورها في السياسة العالمية.

الخاتمة:

تُشبه أمريكا اللاتينية إلى حَدٍّ كبير الكثير من مناطق العالم اليوم، لا سيما منطقتنا العربية والإسلامية. فهي تمثِّل مجموعةً من الدول الصغيرة والوسيطة التي تمتلك تاريخًا وثقافة وتراثًا مشتركًا إلى حَدٍّ كبير، بينما تتنازعها كذلك العديد من الصراعات التاريخية والمنافسات على المكانة والنُّفوذ. وهي أيضًا آخر منطقة في العالم، باستثناء بعض الدول العربية، التي تتخلَّص من أنظمتها العسكرية الدكتاتورية وتنجح في التقدُّم نحو التحوُّل الديمقراطي بصورة أو بأخرى.

أمَّا على صعيد السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، فطالما عانتْ أمريكا اللاتينية من التدخُّلات والهيمنة الأمريكية. لذلك تُعتبر تلك المنطقة منجمًا غايةً في الثراء لاستمداد الدروس في كافة مجالات العلوم السياسية، لا سيما العلاقات الدولية وصناعة السياسة الخارجية.

ومن خلال مراجعة الكتابين السابق ذكرهما، ربما أمكننا إجمال بعض الخلاصات التي قد تساعد على فهم السياسة الخارجية لدول المنطقة العربية والإسلامية والاستفادة منها في الرؤية الاستراتيجية للسياسة الخارجية العربية خلال السنوات القادمة.

فقد أظهرت هاتان الدراستان أن الدول الصغيرة والمتوسطة يمكنها لعب دور غاية في الفاعلية على الساحة العالمية، حتى وإن كان ذلك في مواجهة قوى كبرى مثل الولايات المتحدة. ولا يكون ذلك إلَّا بقيادة حاذقة منضبطة تستطيع صياغة مصالح شعوبها القومية واتِّباع استراتيجيَّاتٍ ناجعةٍ في السعي لتحقيق تلك المصالح. فقادةُ الدول العربية عليهم أولًا مراجعة أولويات سياساتهم الخارجية والانطلاق من هذه المراجعة إلى صياغة أهداف محدَّدة لعملِها على الساحة الدولية، ووضع خطط واستراتيجيَّات يمكنهم بها التأثير على سياسات الدول الكبرى. ويمدُّنا كلا الكتابين بأمثلةٍ عديدةٍ على دولٍ صغيرةٍ ومتوسطةٍ استطاعت وضع بصمتِها على السياسة العالمية، والأهم هو تنوُّع هذه الأمثلة في أحجامها واستراتيجيَّاتها وتفاوت النتائج التي أنجزتْها.

فممَّا تبيِّنه هاتان الدراستان أن طرق التأثير في السياسة العالمية متشعِّبة ومتنوِّعة ولا تسير دومًا على نمط واحد، فمن دولةٍ وسيطةٍ تمثِّل قوةً كبرى في منطقتها مثل البرازيل، تستغل هذه القوة النسبية في شَقِّ مكانةٍ لها على الساحة الدولية، إلى دولة صغيرة الحجم والقوة مثل كوبا، تستغل تفوقها في مجال بعيد عن السياسة، كفاءة القطاع الطبي، في تحقيق التأثير في جيرانها الأقوى بل وفي العالم.

كذلك من الخلاصات الجامعة التي يمكن تبيُّنها من هاتين الدراستين، أن الدول الصغيرة والمتوسطة، -إن كان لها أن تلعب دورًا مستقلًّا في السياسة العالمية تحتاج إلى تشكيل تحالفات وجمع الأصدقاء في العالم أو المنطقة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك. وأن هذه التحالفات ليست مهمَّة فحسْب، بل هي ضروريَّة لكي تستطيع تلك الدول صناعة سياستها الخارجية بأيّ درجةٍ من الاستقلالية كما أوضحت حالة بنما في الكتاب الأول وإدراك العديد من دول القارة أن إنشاءَ هُوية لاتينيَّة مشتركةٍ والاجتماعَ حولها هو أهم متطلبات السياسة الخارجية المستقلَّة في الدراسة الثانية. لذلك على دول منطقتنا العربية والإسلامية أن تدرك أهمية الوحدة وصياغة أهداف سياسية عالمية مشتركة لتصبح ذات وزن وقيمة على الساحة الدولية. وتقدِّم الدراسةُ الثانيةُ بالتحديد رؤيةً عن التحديات والعقبات التي قد تبطئ من هذه العملية، خاصة بين الدول التي يكدِّر علاقاتها تاريخ من الصراع والتنافس الإقليمي.

وأخيرًا، أشار كلا المؤلفين إلى أهمية الأنظمة الديمقراطية والتداول الواسع للسياسات الخارجية في المنتديات العامة الإعلامية منها والأكاديمية بشكلٍ من الحرية والانفتاح. فإخضاع هذه السياسات للنقاش العام وغربلتها وتدافُع مختلف فئات المجتمع حولها، يمنحها شرعيةً وقوةً في المنتديات العالمية، على خلاف ما إذا كانت هذه السياسات من صنع أنظمة دكتاتورية مستبدَّة مشكوك في مراعاتها لمصلحة شعوبها. وقد أكَّد تولشين في كتابه بشكل خاص وفي أكثر من مناسبة، الدور الذي يلعبه الأكاديميُّون في توجيه السياسات الخارجية وطرح القضايا الدولية على الرأي العام وجمع الدول على المصالح المشتركة وتقديم رؤى للمستقبل، حتى في أَحْلَكِ لحظاتِ التاريخ. ولكن تبيّن بعضُ حالات الدراسة الأولى خاصة أن الأنظمة الدكتاتوريَّة قد يكون لها نقاط قوة كذلك، خاصة إذا تمتَّعت القيادةُ بالاستقرار والرؤية الواضحة، كما وَقَعَ في حالة الجنرال عمر توريخوس الذي قاد بنما خلال مفاوضاتها مع الولايات المتحدة على قناة بنما. إلَّا أن هذه الحالة تبقى حالة فريدة ضمن الحالات المتعددة التي استغلَّ فيها قادة الدول اللاتينية تحوُّلات بلدانهم الديمقراطية في استمداد قوة على الساحة العالمية.

وختامًا نرجو أن تساعد هذه المراجعة في إلقاء الضوء على دول أمريكا اللاتينية وسياساتها الخارجية التي طالما غابت عن اهتمام الباحثين والدراسات العربية. كذلك قد تساهم قراءة هاتين الدراستين في تقديم رؤى نظرية ومنهجيات غير تقليدية لدراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، خاصة فيما يتعلَّق بالدول الصغيرة وقدرتها على حماية مصالحها في مواجهة القوى الكبرى. وعسى أن ينتبهَ بعضُ الباحثين إلى هذه المنظورات المختلفة ويستخدمها في دراسة السياسة الخارجية لبعض الدول العربية والإسلامية.

القواعد العسكرية الأمريكية والسياسة في أمريكا اللاتينية

عبد الرحمن عادل(*)

مقدمة:

يتناول كتاب "القواعد وشبه القواعد العسكرية الأمريكية والسياسة الداخلية في أمريكا اللاتينية[1]" التحوُّل في سياسات إنشاء القواعد العسكرية الأمريكية في أمريكا اللاتينية، ذلك أنه منذ العام ١٩٩٩ فشلت جميع المفاوضات الأمريكية لفتح قواعد جديدة -كبيرة كانت أم صغيرة- في أمريكا الجنوبية. وذلك بعد تاريخ طويل من الهيمنة والتواجد العسكري الأمريكي المكثَّف في المنطقة، وهو ما دفع العديد من الباحثين لدراسة مسألة التراجع والفشل الأمريكي في افتتاح قواعد عسكرية جديدة في المنطقة. وبينما جادلت معظم الدراسات التي تناولت المسألة بأن الأمر راجعٌ إلى تراجُع النفوذ والهيمنة الأمريكية في أمريكا اللاتينية، وكذلك صعود منافسين عالميّين كالصين وإقليميّين كالبرازيل وفنزويلا، فإن هذه الدراسة ترى أن قصْر هذا التراجُع والفشل في إنشاء قواعد جديدة على الافتراضات الواقعية القائلة بصعود منافسين جُدد وتحوُّل النظام الدولي نحو تقويض الهيمنة الأمريكية، يُغفل أسبابًا أخرى أهم، وهي المؤثِّر الحقيقي في هذا الفشل؛ ألا وهو تحوُّلات السياسة الداخلية وتصاعُد الديمقراطية في دول أمريكا اللاتينية.

ومن ثم فإن هذا الكتاب يسْعى إلى الإجابة عن تساؤلٍ رئيسيٍّ هو: لماذا عجزت الولايات المتحدة عن فتح قواعد عسكرية رسمية جديدة في أمريكا اللاتينية، بينما فعلت ذلك بنجاح في الماضي؟ ولماذا فشلت في الاحتفاظ ببعض القواعد التي نصبتها سابقًا في المنطقة؟ وذلك من خلال تقديم نموذج يمكن من خلاله تفسير عملية إنشاء قواعد عسكرية رسمية ونجاح المفاوضات بين الدولة المُنشِئة والدولة المستضيفة أو فشلها؛ ومن ثم اللجوء إلى ترتيبات شبه القواعد "Quasi- bases".

● تاريخ التدخُّل الأمريكي في أمريكا اللاتينية

بدأ التواجد العسكري الأمريكي في أمريكا اللاتينية منذ تأسيس قناة بنما والتدخُّل الأمريكي لطرد الإسبان من بورتوريكو وكوبا، فقد صاحب تأسيس بنما عام ١٩٠٣ شبكة من القواعد العسكرية على طول خَطِّ القناة كانت تمثِّل بدايةَ التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، ثم جاءت اتفاقية باريس ١٨٩٨ والتي قَضَتْ بخروج الإسبان من منطقة الكاريبي، ممَّا مَكَّنَ الأمريكيّين من تواجد عسكري حقيقي في بورتوريكو. كما منحت الاتفاقية المبرمة بين الولايات المتحدة وكوبا بشأن تأجير الأراضي لمحطَّات قوَّات التحالف والبحرية في عام ١٩٠٣ الولايات المتحدة إيجارًا دائمًا لمنطقة في جزيرة جوانتانامو لقاعدة جديدة؛ وهذه الأحداث الثلاثة هي التي شكَّلت المبرِّرات للوجود العسكري الأمريكي في أمريكا اللاتينية طوال القرن العشرين.

وخلال الحرب العالمية الثانية استخدمت الولايات المتحدة قواعدها في الإكوادور وبيرو وجواتيمالا وكوستاريكا ونيكارجوا وكثيرًا من القواعد البريطانية في منطقة الكاريبي. وفي فترة الحرب الباردة رأت الولايات المتحدة أن الثورات في كوبا ونيكارجوا تهدِّد مصالحها ووجودَها في المنطقة، فأسَّست شبكةً من القواعد وشبه القواعد العسكرية لمواجهة الشيوعية وإطلاق العمليات ضد الحكومات المعادية للولايات المتحدة والتي قد تسبِّب تهديدًا لمصالحها. أمَّا بعد انتهاء الحرب الباردة فقد ركَّزت الولايات المتحدة استراتيجيَّتها في المنطقة على مواجهة تجارة المخدِّرات، ولقيت تعاونًا كبيرًا من معظم دول المنطقة وعلى رأسها كولومبيا، والتي كانت تنتج آنذاك قرابة ٩٠٪ من إنتاج الكوكايين في العالم، وأصبح تعاون الولايات المتحدة في تلك المنطقة يكاد يكون مقصورًا على محاربة تجارة المخدِّرات. وأخيرًا وبعد أحداث

(*) مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية - جامعة حلوان.

(1) Sebastian E.Bitar, US Military Bases, Quasi-bases, and Domestic Politics in Latin America, (New York: Palgrave Macmillan, 2016).

١١ سبتمبر وسَّعت الولايات المتحدة استراتيجيَّتها لتشْمل مواجهة العصابات المسلَّحة وحركات التمرُّد التي تستفيد من الاتِّجار بالمخدِّرات، وهكذا وجَّهت قواعدها العسكرية لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة.

- **التحول في استراتيجية الولايات المتحدة بخصوص القواعد العسكرية**

أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن في عام ٢٠٠٤ مراجعةً شاملةً لاستراتيجية الولايات المتحدة الخاصَّة بتأسيس القواعد العسكرية عبر البحار، وكان الهدف من المراجعة تقليل القوَّات عمَّا كانت عليه في الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة. ولم تَعُدْ تهتمُّ الولايات المتحدة بشكلٍ كبيرٍ ببناء قواعد كبيرة وثابتة ودائمة على غرار تلك التي كانت في كوبا وبنما، وفضَّلت عوضًا عنها القواعد السرِّية "شبه القواعد" والصغيرة، حيث تستطيع إطلاق العمليات السرِّية وعمليَّات الانتشار غير الخاضعة للرقابة، دون أن يعلم بذلك المواطنون المحليُّون في الدول التي بها العمليات ولا المواطنون الأمريكيُّون.

ظهرت تفسيرات عديدة لهذا التحوُّل في الاستراتيجية الأمريكية، فأرجعَها البعضُ لتراجُع الهيمنة الأمريكية في أمريكا اللاتينية ونُزوع دول المنطقة نحو مزيدٍ من الاستقلالية، وذلك بسبب تراجُع الخطر الشيوعي الذي دفع واشنطن سابقًا للانخراط بقوة في المنطقة. واستدلَّ أصحاب هذا التفسير بالعديد من الشواهد؛ كفشل إتمام اتفاقية التجارة الحرة للأمريكتين (FTAA)، وظهور الصين في الوقت ذاته كمنافسٍ للولايات المتحدة في المنطقة، وقيامها باستثمارات ضخمة ومميَّزة عن نظيرتها الأمريكية، فقد قدَّمت لدول المنطقة استثمارات ومساعدات بدون قيود، وأخيرًا ظهور قوى مستقلَّة تناهض الولايات المتحدة وسياساتها كالبرازيل في عهد لولا دا سيلفا، والتي تزعَّمت مقاطعة دول أمريكا اللاتينية لمحادثات عام ٢٠٠٥ بشأن اتفاقية التجارة الحرة، وكذلك فنزويلا في عهد هوجو تشافيز.

- **السياسة الداخلية في دول أمريكا اللاتينية و أثرها على تحوُّلات السياسة الخارجية الأمريكية في إنشاء القواعد العسكرية**

تُقَدِّمُ هذه الدراسةُ تفسيرًا آخر لأسباب التحوُّل في الاستراتيجية الأمريكية عن القواعد الكبيرة والدائمة والرسمية، إلى شبه القواعد السرِّية والصغيرة، وكذلك لما يبدو أنه تراجُع في النفوذ والهيمنة الأمريكية في أمريكا اللاتينية. إذ يرى الكتاب أن اعتماد مقولات النظرية الواقعية القائلة بأن الدولة هي المؤثِّر الوحيد في السياسة الخارجية، بما يتضمَّنه هذا من مقولات صعودِ قوى جديدة منافسة، لا يكفي لفهم التحوُّل الحادث في استراتيجية الولايات المتحدة تجاه أمريكا اللاتينية. ويقدِّم في المقابل تفسيرًا يركِّز على السياسة الداخلية لدول أمريكا اللاتينية كمتغيِّر هامٍّ ومؤثِّرٍ قويٍّ في تحوُّلات السياسة الخارجية وسياسات بناء القواعد الأمريكية في دول المنطقة. فالديمقراطية والمجتمع المدني ومؤسَّسات الدولة المستقلَّة والقويَّة وقوى المعارضة واستقلالية القضاء، كلها عوامل تلعب دورًا هامًّا في نجاح أو فشل مفاوضات تأسيس قواعد جديدة أو تجديد عقود قواعد قديمة. وفي هذا الإطار، يقدِّم الكتاب نموذجًا تفسيريًّا لفهم علاقة السياسة الداخلية بعملية إنشاء القواعد، يقوم على خمسة افتراضات رئيسة هي:

١- إذا رأت المعارضة المحلية فوائد من فتح قواعد عسكرية أجنبية، فلن تُعيق المفاوضات التي تجريها الحكومة والدولة الأجنبية، ويصبح من الممكن إنشاء قواعد رسمية. وبهذا لن تصبح القواعد الأمريكية قضايا خلافية مُسَيَّسَةً تستخدمها المعارضة ضد الحكومة، كما ستتمُّ مناقشة اتفاقية القاعدة في الهيئة التشريعية للبلد المضيف بمشاركة المعارضة، وبهذه الطريقة تكتسب شرعية التصديق التشريعي.

٢- عندما لا ترى المعارضة منافع من القواعد العسكرية الأجنبية، وتكون قوية بما يكفي لمنع الاتفاقيات الخارجية من خلال التهديد بهزيمة الحكومة في الانتخابات، فإن الحكومة سترفض إنشاء قواعد عسكرية رسمية، حتى لو كان من مصلحتها إنشاؤها. وفي المقابل إذا لم تكن المعارضة قوية بما

يكفي لتشكيل تحدٍّ سياسيٍّ أو انتخابيٍّ للحكومة، فإن هذه الآلية لا تعمل ولا يزال بإمكان الحكومة الموافقة على عقد إيجار رسمي للقواعد تستفيد منه بشكل أساسي النخبةُ الحاكمة.

٣- إذا لم تُشكل المعارضة المحلية تحديًا انتخابيًّا للحكومة ولكن يمكنها استخدام مؤسَّسات الدولة بنجاح لتقييد تصرُّفات الحكومة والطعن في شرعية القواعد العسكرية الأجنبية -وهنا يبرز دور المؤسسة القضائية المستقلة والقوية- فإن ذلك قد يجعل تكاليف تقديم القواعد إلى الدول الأجنبية مرتفعة، مما يزيد من احتمالية اللجوء للاتفاقات البديلة (اتفاقيات شبه القواعد).

٤- عندما تكون المعارضة المحلية ضعيفة للغاية من الناحية الانتخابية ولا يمكنها كذلك الاعتماد على المؤسسات الدولية لتقييد تصرُّفات الحكومة، فإن القواعد الرسمية تصبح ممكنة إذا وافقت عليها الحكومة المضيفة والدولة الأجنبية.

٥- عندما تفشل مفاوضات تأسيس القواعد الرسمية بسبب النقطة ٢ أو٣؛ تسْعى الحكومات إلى أشكال بديلة من الاتفاقات للسماح للقوات الأجنبية بالعمل واستخدام القواعد العسكرية المحلية دون معاهدة رسمية، وعادة ما يكون ذلك من خلال تأطير الالتزامات الجديدة على أنها استمرارٌ لاتفاقيَّات التعاون السابقة والتي لا تتطلَّب بالضرورة الموافقة التشريعية. وهنا نجد أنه يصعب على المجتمع المدني مراقبة ترتيبات "شبه القواعد"، أو قيام أحزاب المعارضة بمنعها.

- **اتفاقيات قواعد ناجحة: السلفادور والإكوادور**

في ضوء النموذج التفسيري الذي يقدِّمه الكتاب، فإنه يعرض لاتفاقيات تأسيس قواعد عسكرية ناجحة تمَّت في كلٍّ من السلفادور والإكوادور. ففي السلفادور حظيت الولايات المتحدة بعلاقة خاصة مع الحزب الحاكم في التسعينيَّات، وهو ما دفع واشنطن للنظر إليها كموقع ملائم لإنشاء قاعدة جديدة ثابتة. وهكذا تمَّت عملية بناء قاعدة كومالابا وفقًا للفرضية الرابعة في النموذج السابق. فقد عارضت المعارضة المحلية بقيادة جبهة "فارابوندو مارتي للتحرير الوطني" الاتفاقية وحاولت منعها من خلال البرلمان والقضاء، إلا أنها فشلت في وقف الاتفاقية لأنها لم تُمَثِّلْ تحديًا انتخابيًّا كافيًا للحزب الحاكم من ناحية، ومن ناحية أخرى لم تكن المؤسَّسة القضائية مستقلَّة بالدرجة التي تُمَكِّنُها من إبطال الاتفاقية. فقد طعن بينيتو لارا عضو جبهة فارابوندو مارتي في عام ١٩٩٩ ثم وزير العدل لاحقًا في صلاحية الاتفاقية في المحكمة العليا بحجَّة أنها تؤثِّر على سيادة الدولة وأنها غير دستورية، إلا أنه حتى عام ٢٠١٤ لم تكن المحكمة قد أصدرت قرارًا بشأن هذه المسألة.

وفي الإكوداور أنشأت الولايات المتحدة قاعدة مانتا البحر-جوية، وهي قاعدة احتاجت لها الولايات المتحدة أثناء مواجهتها للقوَّات الثورية المسلَّحة في كولومبيا، حيث كانت القوات الأمريكية تتمركز في غابات الأمازون في الإكوادور والبيرو على حدود كولومبيا. وتمَّ افتتاح القاعدة دون الكثير من الجدل السياسي، لأنه على الرغم من إدانتها الشديدة للقاعدة لم تتمكن قوى المعارضة في الإكوادور من وقف الاتفاق، سواء من خلال التحديات الانتخابية أو من خلال الآليات المؤسَّسية. فالمؤسَّسات السياسية الرئيسة في الإكوادور كانت ضعيفةً بشكلٍ بالغ، ولم يكن في الدولة نظام حزبي ناضج وقوي، وكذلك كان القضاء الإكوادوريُّ ضعيفًا وخاضعًا للسلطتين التشريعية والتنفيذية، كما شهدت البلاد عدَّة انقلابات عسكرية على مدار الأعوام العشرين الماضية، وهو ما جعل الوضع السياسي الداخلي متدهورًا وضعيفًا، ونتج عن ذلك إنشاء الولايات المتحدة القاعدة وقامت بتشغيلها حتى مطلع القرن الحالي.

- **اتفاقيات قواعد فاشلة: الإكوادور وكولومبيا**

شهدت الإكوادور تغييرًا عميقًا في الوضع الداخلي للبلاد، فبعد سلسلة من الأزمات الاقتصادية والسياسية أدَّت لاضطراب الوضع السياسي بدأ نوعٌ من الاستقرار السياسي يبرز مع صعود رفاييل كوريا أول سياسي يُكمل فترة دستورية في الرئاسة وأُعيد انتخابه مرتين منذ فوزه الأول عام ٢٠٠٦. في جوهر هذا التغيير كان التحوُّل في علاقة الإكوادور مع الولايات المتحدة، حيث برز الاستخدام الفعَّال للخطاب المناهض

للولايات المتحدة لكسْب دعم منظمات المجتمع المدني والأصوات الشعبية. كما حشدت إدارةُ الرئيس القاعدةَ الشعبيةَ للبلاد من خلال الخطابات القومية وإعلان معارضة المصالح الأمريكية في الإكوادور وأمريكا اللاتينية، وفي هذا الإطار أصبحت قاعدة "مانتا" أحد رموز الصراع ضدَّ الولايات المتحدة كما أَمْسَتْ أحدَ أهداف حملة رفاييل كوريا الانتخابية، وأخيرًا طُرِدَ الجيشُ الأمريكيُّ من القاعدة عام ٢٠٠٩، وبهذا تُظهر هذه التجربة صلاحية الافتراض الثاني في النموذج.

أما في كولومبيا فقد اتَّفقت الولايات المتحدة مع الحكومة في الفترة ما بين ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٠ على افتتاح ٧ قواعد عسكرية أمريكية جديدة، وقد اعتقد الطرفان بأن الاتفاقيات ستتمُّ بسهولة بسبب العلاقات الوثيقة بين الرئيس الكولومبي ألبارو أوريبي وواشنطن. وظنَّ الطرفان أيضًا أنه لا حاجة لعرض الاتفاقيات على البرلمان الكولومبي لأن حزب أوريبي له الأغلبية، إلا أنه على عكس الإكوادور فإن المحكمة الدستورية الكولومبية كانت قوية بحيث تمكَّنت المعارضة من الاعتماد عليها لاعتراض الاتفاقية. وهو ما حدث بالفعل؛ فحكمت المحكمة الدستورية ضدَّ الاتفاقيات عام ٢٠١٠ وتمَّ قبول حكمها دون الكثير من الاعتراض من قبل الحكومة الكولومبية والولايات المتحدة، وبدورها تُظهر تجربة كولومبيا فاعلية الافتراض الثالث من النموذج.

- **شبه القواعد في أمريكا اللاتينية**

شبه القواعد: هي قواعد عسكرية أجنبية لا تدعمها اتفاقية رسمية. يمكن أن تعمل هذه القواعد عمليًّا بنفس الطريقة التي تعمل بها القواعد الرسمية، ولكن بلا اتفاق رسمي يحدِّد شروطَ استخدام القاعدة ونوع العمليات المسموح بها فيها، وغالبًا ما يتم وضعها كملاحق غامضة لاتفاقيات التعاون السابقة أو من خلال اتفاقيات ضمنية بين الدولة التي تُنشئ القاعدة والحكومة المضيفة دون أي مواصفات قانونية. وقد لجأت الولايات المتحدة إلى ترتيبات شبه القواعد بسبب تحوُّلات السياسة الداخلية في دول أمريكا اللاتينية، والتي جعلت من الصعب إنشاء قواعد جديدة أو حتى الحفاظ على القواعد الأمريكية القائمة هناك من خلال تجديد عقودها.

يمكن تقسيم أنواع شبه القواعد إلى ثلاث فئات مختلفة بناءً على إمكانية وصول الولايات المتحدة لمرافق الدولة المضيفة وكذلك الطبيعة الزمنية لوجودها: النوع الأول- يُمكِّن من الوصول للحدِّ الأدنى من المرافق، كأن تهبط الطائرات الأمريكية للتزوُّد بالوقود من مطارات الدولة أو قواعدها العسكرية وتنطلق مرة أخرى، وكذلك تسْمح بنشر طائرات للمراقبة لجمع المعلومات، ولا تسْمح بتمركُز القوَّات أو المعدَّات على أراضي الدولة. النوع الثاني- اتفاقيات يُسْمَحُ فيها للقوَّات والعمليَّات الأمريكيَّة باستخدام القواعد العسكرية المحلِّيَّة، وذلك دون عقد إيجار رسمي ولكن باتِّفاق يحدِّد الفترة الزمنية قبل أن يتمَّ إخلاءُ القواعد أو أن يتمَّ تجديدُ إمكانية الوصول. النوع الثالث- اتفاقيات تسْمح باستخدام طويل الأجل وغير محدود للقواعد العسكرية المحلية، وهو الشكل الأقرب للقواعد العسكرية الرسمية. وكما ذُكِرَ سابقًا فإن ما يدفع لهذا النوع من الاتفاقيات والترتيبات هو فشل التوصُّل لاتفاق إنشاء قاعدة رسمية. وتُعتبر الإكوادور وبيرو أمثلة على الدول التي تسهِّل للولايات المتحدة النوعَ الأولَ من ترتيبات شبه القواعد، أمَّا النوع الثاني فتُعد كوستاريكا وجواتيمالا أبرز الأمثلة عليه، وأخيرًا تُعتبر كولومبيا وهندوراس مثاليْن على النوع الأخير من هذه الترتيبات.

خاتمة:

اعتمدت الدراسة نموذجًا تفسيريًّا يركِّز على السياسة الداخلية لدول أمريكا اللاتينية لفهم التحوُّلات التي حصلت في سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة في فترة نهاية التسعينيَّات وبداية الألفية الجديدة من القرن الحالي. إذ كانت التحوُّلات الداخلية نحو ترسيخ الديمقراطية وبناء نظام حزبي ناضج وقوي وكذلك وجود حركات مجتمع مدني وحركات أهلية تمثِّل الشعوب، عاملًا جوهريًّا في رفض الهيمنة الأمريكية والوجود العسكري الأمريكي في تلك الدول؛ ومن ثم إفشال اتفاقيات إنشاء القواعد العسكرية الرسمية. كما لعبت مؤسَّسات الدولة القوية والمستقلَّة وخاصةً المؤسَّسة القضائية

والمحاكم العُليا دورًا هامًّا في حفظ السيادة الشعبية وتحقيق متطلبات الشعوب في رفض التواجُد العسكري لدولة أجنبية واستغلالها لأراضي البلاد لتحقيق مصالحها.

ومن ثم فإن أبرز الدروس المستفادة من تجربة دول أمريكا اللاتينية والتي يمكن الاستفادة منها في العالم الإسلامي والعربي ما يلي:

١- وجود استقلال وتمايُز حقيقي وفعلي بين السلطات الثلاث داخل الدولة (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، يُفيد في حماية الإرادة الشعبية والحفاظ على سيادة الدولة من الانتهاك.

٢- وجود حركات معارضة وأحزاب وطنية قوية ذات تمثيل شعبي حقيقي، يساعد على تقويض النخبة الحاكمة والموجودة في السلطة ويمنعها من اتِّخاذ أيِّ قرارات تحقِّق مصالحَها دون مصالح الشعب بشكل عام. وكذلك يمنعُها من التحالف مع دول أجنبية ضدَّ الإرادة الشعبية الداخلية.

٣- إذا تعذَّر قيامُ نظام حزبي قوي وحركات معارضة فعَّالة، فإن تنظيمات المجتمع المدني والتكوينات الأهلية والنقابات بإمكانها أن تعلب دورًا هامًّا من خلال الاعتماد على الآليَّات المؤسَّسية، في منع الحكومة من اتِّخاذ أي قرارات من شأنها تهديد سيادة البلاد وأمنها القومي.

٤- لا تَكُفُّ الدولُ الأجنبيةُ وعلى رأسها الولايات المتحدة من البحث عن سُبُلٍ لتحقيق مصالحها الذاتية، ومن ذلك ما يعرضه الكتاب من فكرة "شبه القواعد" العسكرية والتي تُسهل الوصول الأجنبي لأراضي الدولة بعيدًا عن الرقابة المؤسَّسية والتشريعية، وهو ما يلْفت النظر لضرورة أن تكون المؤسَّسة العسكرية ومنشآتها خاضعةً للرقابة من جهات من خارجها.

السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه أمريكا اللاتينية

الزهراء نادي(*)

مقدمة:

ربما تكون أوروبا، والآن الاتحاد الأوروبي (EU)، الشريك الأكثر تقليدية لأمريكا اللاتينية. فقد ساهم الاستعمار الأوروبي في تشكيل الأفكار والتطورات التاريخية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية في أمريكا اللاتينية، إلا أنه ومع ذلك، كانت العلاقات بين الجانبين في حالة تغير مستمر إلى أن وصلت إلى وضعها الراهن -الذي يرصد كتاب "السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه أمريكا اللاتينية"[1] أبرز ملامحه.

يتعامل هذا الكتاب للبروفيسور روبرتو دومينغيز مع علاقات غير متكافئة، غير متكافئة ليس فقط بسبب الفجوات الاقتصادية والتنموية التي تميز العلاقات بين الشمال والجنوب، ولكن الأهم أنها علاقة بين منظمة إقليمية: الاتحاد الأوروبي، ومنطقة: أمريكا اللاتينية. والفرق في الوضع بين الطرفين يكمن في أن الفاعل الأوروبي يدخل في العلاقة بناءً على مبادئ وقواعد ومصالح وسياسات مشتركة، بينما نظيره -أمريكا اللاتينية- يفعل ذلك من خلال سياسات وأفضليات ومصالح مادية تميل إلى الاختلاف من بلدٍ إلى آخر. ويؤدي هذا الاختلاف إلى إضعاف موقف أمريكا اللاتينية، ويعزز التفاوتات الأولية، وقبل كل شيء، يُفوّض هذا الوضع الوكالة وريادة الأعمال والمبادرة للجانب الأوروبي ويجعله المستفيد الأكبر من هذه العلاقات.

المدخل التحليلي، ونطاق الدراسة:

المدخل التحليلي الذي تناول منه الباحث العلاقة بين المنطقتين تبلور من خلال مفاهيم **الإقليمية والتكامل**، فأشار إلى أن تلك مفاهيم بمثابة مفاتيح أساسية لشرح خلفية العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية. وأضاف أن الهيكلة الإقليمية هي عملية تحدث في كلا المنطقتين منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي. الأمر الذي أدى إلى إنتاج كيانين إقليميين مختلفين بمستوياتٍ مغايرة من المأسسة، والتكامل، فهذه العملية سمحت للاتحاد الأوروبي بتطوير وجود، ومشاركة، إلى حد ما، فريدة من نوعها، كلاعب دولي بينما لم تحقق أمريكا اللاتينية الأمر ذاته.

ويُركز النطاق الزمني الواسع لهذا الكتاب على الأحداث عبر الأطلسي التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة. ومن خلال الإطار التحليلي لدراسة الإقليمية والعلاقات الدولية في إطارها، وجدت الدراسات عدة أنماط من العلاقات، وجادل الكتاب بأن العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية تتوافق مع سمات النوع الخاص بالتهجين بين الأقاليم -والمحددة من خلال الاعتماد المتبادل المنخفض، وعدم التناسق، والإطار النيوليبرالي، وهي كذلك العلاقات التي تكون بين منظمة لها سلطة رسمية تمثلها ومنطقة ليس لها هيكل مؤسسي موحد.

الجدير بالذكر أن الباحث في إطار سرده تطور الإقليمية في المنطقتين شبه النزعة الإقليمية في أمريكا اللاتينية **بمنطقة تتحدث بأصواتٍ عديدة في نفس الوقت. على عكس الاتحاد الأوروبي، حيث تجري عملية تكامل متعددة السرعات ويقودها نظام سياسي واضح المعالم.**

وفي هذا الإطار، فإن الكتاب يقوم على **مقولة أساسية** مفادها أن: طوال عقودٍ من التطور المؤسسي، تبلور نظام للعلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي في المقام الأول وإن تأثر الأمر بظهور الأزمات الدولية، فضلا عن قدرة نظام الاتحاد

(*) باحثة في العلوم السياسية.

(1) Roberto Dominguez, EU Foreign Policy towards Latin America, (London: Palgrave Macmillan, 2015).

الأوروبي على الاستجابة وفقًا لتوقعات اللحظة التاريخية، والاستعداد لتحسين آليات العمل الجماعي.

فمنطق المصالح التي كانت أساسا لشن الحرب تحول لمنطق المصالح المشتركة، وكان المستوى الأول هو منطقة التجارة الحرة ثم السوق المشتركة التي وصل إليها الاتحاد الأوروبي وكانت من أهم مرتكزاته. وفيما يلي نتناول محتوى الكتاب:

أولا- خلفية تطور العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية:

كانت أمريكا اللاتينية عمليًا بعيدة عن رادار الاتحاد الأوروبي خلال الستينيات، ثم أصبحت جزءً من شبكة اتفاقيات الاتحاد الأوروبي في سبعينيات القرن الماضي، كما وفّر إدراج البلدان والصراعات في أمريكا الوسطى على رأس الأحداث قوة دفع جديدة للاهتمام في الثمانينيات. وقد أدت موجة من المبادرات الإقليمية لتعزيز التكامل والأسواق الحرة في أمريكا اللاتينية إلى جعل المنطقة أكثر جاذبية للاستثمار الأوروبي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي في التسعينيات، مما مهد الطريق لإنشاء قمم ثنائية إقليمية ومجموعة متنوعة من آليات التعاون.

ومن جانب آخر، أصبحت أمريكا اللاتينية منطقة مهمة للاتحاد الأوروبي بعد أن انضمت إسبانيا والبرتغال إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام ١٩٨٦. حيث كانت تلك الدول الأوروبية الجنوبية تتمتع دائمًا بعلاقات ثقافية وتاريخية ولغوية وثيقة مع أمريكا الجنوبية، ومن ثم بعد الانضمام إلى المجتمعات الأوروبية أصبحت الجسر بين أوروبا وأمريكا اللاتينية.

وتمثلت أول وثيقة مهمة عبرت عن تعاون الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع أمريكا اللاتينية في لائحة بشأن المساعدة المالية والتقنية والتعاون الاقتصادي مع البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية، وقد تم التوقيع عليها في ٢٥ فبراير ١٩٩٢. هذه الوثيقة أعطت دفعة جديدة للتعاون الإقليمي من خلال تنظيم القمة الأولى للاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي عقُدت في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٩.

يستند الأساس المنطقي لهذا الكتاب حول العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية على ثلاثة عناصر رئيسية: **تحديد المصالح والممارسات المشتركة، وشرح الابتكارات المؤسسية بين الجانبين، ومن ثَمّ المساهمة في فهم السياسات المرتبطة بالعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية؛** فيما يتعلق بالأول، فإن المصالح والممارسات المشتركة الحالية في العلاقات الثنائية الإقليمية بلغت مبلغًا كبيرًا، كما تشترك معظم دول أوروبا وأمريكا اللاتينية في مواقف متقاربة في المنظمات الدولية وتحتضن ثقافات سياسية متقاربة.

ساهمت هذه المقاربات المعيارية ليس فقط في العمل على استراتيجيات مشتركة لتقويض الأحادية في العلاقات الدولية، ولكن أيضًا في انتشار واعتماد الممارسات الليبرالية في أمريكا اللاتينية، وعلى الجانب الآخر تعزيز مكانة الاتحاد الأوروبي كمستثمر رائد والشريك التجاري الثاني للقارة اللاتينية. وفيما يلي نتناول كيف انعكس ذلك على مستوى كل من السياسات والأدوات المعبرة عنها.

ثانيًا- نماذج من سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه أمريكا اللاتينية:

وفي هذا المستوى يتناول الكتاب سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية لجميع المناطق، لينتقل إلى سياسات الاتحاد الأوروبي التي تركز حصريًا على أمريكا اللاتينية.

ويركز في هذا السياق على ثلاث مجالات أساسية: المساعدات الإنسانية، والمجال الاقتصادي، ومجال حقوق الإنسان.

١- **المساعدات الإنسانية:** وتُعتبر ذات أهمية قصوى في نظام العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، لكن الجدير بالذكر أن أمريكا اللاتينية تلقت ٤٪ فقط من ميزانية المكتب الأوروبي للمساعدات الإنسانية في عام ٢٠١٣، مقارنةً بنسبة ٤٠٪ مخصصة لأفريقيا و٣٢٪ في الشرق الأوسط (المفوضية الأوروبية ٢٠١٤). علمًا أن هذه النتائج لعام ٢٠١٣ متشابهة في

السنوات السابقة عليها.

٢- في المجال الاقتصادي: يُسهّل مخطط الأفضليات المعمم للاتحاد الأوروبي (Standard GSP)[١] على البلدان النامية تصدير منتجاتها إلى الاتحاد الأوروبي من خلال خفض التعريفات الجمركية على سلعها عند دخول سوق الاتحاد الأوروبي. بالإضافة لنظامي GSP+[٢]، EBA (Everything But Arms)[٣].

وقد استفادت بلدان أمريكا اللاتينية التالية من هذه المخططات الثلاثة على هذا النحو: جواتيمالا وكولومبيا ونيكاراجوا وهندوراس في إطار نظام الأفضليات المعمم GSP؛ وإكوادور وباراجواي وبنما وبوليفيا وبيرو والسلفادور وجواتيمالا وكوستاريكا في إطار نظام الأفضليات المعمم +GSP؛ وهايتي هي البلد الوحيد في أمريكا اللاتينية الذي تلقى نظام EBA.

٣- مجال حقوق الإنسان: فقد تم وضع برامج جديدة للوفاء بالأولويات التي حددتها القمم المتعاقبة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي لتتحول إلى سياسات على أرض الواقع. تركز البرامج على ثلاثة مجالات رئيسية: التماسك الاجتماعي (EUROsociAL, URB-AL, Al-Invest)، التنمية المستدامة بما في ذلك تغير المناخ (EURO-SOLAR, EUROCLIMA, RALCEA, FLEGT South America، وتعزيز التعليم العالي والبحث (ALFA, Erasmus Mundus).

وقد تم إدراج أمريكا اللاتينية في الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR)، وتتمتع هذه الأداة الموضوعية بنطاقٍ واسعٍ من الإجراءات وتهدف إلى توفير الدعم لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويغطي تعزيز الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية عمليًا جميع البلدان في طيفٍ واسع من البرامج المحددة.

أداة سياسية أخرى للاتحاد الأوروبي لتعزيز الديمقراطية هي -بعثات المراقبة (EU EOM). فمن عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤، نشر الاتحاد الأوروبي أكثر من ١٢٠ مهمة بمشاركة أكثر من ١١٠٠٠ شخص، يعملون في مراحل مختلفة لكل عملية انتخابية.

وقد يتساءل القارئ **عن أثر هذه البعثات على النظم والنخب السياسية الحاكمة وعلى شعوب هذه المنطقة**، وخاصةً مع اكتساب الشعبوية زخمًا مؤخرًا في أمريكا اللاتينية، وسوء الأوضاع الاقتصادية والصحية جراء أزمة كورونا.

إن الاتجاه العام في أمريكا اللاتينية هو التكيف بدلًا من رفض موجة التحول الديمقراطي وسياسات السوق الحرة التي بدأت قبل عقدين في أوروبا. وأوضحت جميع حكومات أمريكا اللاتينية، باستثناء حكومتين أو ثلاث، أنها تُرحب بالاستثمار الأجنبي والخاص على حدٍ سواء، وتطبق توازنًا محكمًا، وتؤيد الشرعية الديمقراطية، لكنها تدرك أيضًا أن الأسواق بحاجة إلى التوجيه والقيادة من الدولة. وهي مطالب لطالما شدد الاتحاد الأوروبي عليها في عقد شراكاته كون البلد يجب أن يتبع النظام

(١) GSP: يستهدف نظام الأفضليات المعمم البلدان النامية التي يصنفها البنك الدولي على أنها من البلدان ذات الدخل الأدنى أو المتوسط الأدنى ولا تتمتع بإمكانية الوصول التفضيلي إلى سوق الاتحاد الأوروبي من خلال ترتيب آخر. يمكن للبلدان المستفيدة العامة من نظام الأفضليات المعمم أن تستفيد من تعليق الرسوم الجمركية على المنتجات غير الحساسة وتخفيضات الرسوم الجمركية (٣,٥ نقاط مئوية) على المنتجات الحساسة عبر حوالي ٦٦ في المائة من جميع خطوط التعريفة الجمركية للاتحاد الأوروبي للمزيد من التفاصيل انظر: موقع The EU's Generalised Scheme of Preferences، عبر الرابط التالي: https://gsphub.eu/about-gsp/gsp-plus

(٢) GSP + (نظام الأفضليات المعمم +): هو ترتيب الحوافز الخاص للتنمية المستدامة والحكم الرشيد الذي يدعم البلدان النامية الضعيفة التي صدقت على ٢٧ اتفاقية دولية لحقوق الإنسان وحقوق العمل وحماية البيئة وتغير المناخ والحكم الرشيد. للمزيد من التفاصيل، انظر الرابط التالي: https://gsphub.eu/about-gsp/gsp-plus

(٣) EBA (Everything But Arms): هو ترتيب خاص لأقل البلدان نموًا كما صنفته الأمم المتحدة. ويتيح هذا الترتيب لجميع المنتجات (حوالي ٧٢٠٠ منتج) التي منشؤها أقل البلدان نموًا، إمكانية الوصول دون رسوم جمركية أو حصص، باستثناء الأسلحة والذخائر. للمزيد من التفاصيل، انظر الرابط التالي: https://gsphub.eu/about-gsp/eba

النيوليبرالي الأوروبي أولا ويفتح جميع أسواقه، لكن هذا بالطبع بما قد يضر ببعض الصناعات المحلية، وقد اعترضت بعض الدول -كما أُشير- كون تجاربها ما زالت جنينية لم يشتد عودها وهو ما لم تقبله سياسات الاتحاد الأوروبي، فنزويلا وكوبا على سبيل المثال. ولا شك أن السياسات التي تُفرض عنوة قد لا تكون الأنسب، كما يخبرنا التاريخ والأمثلة الحية. تلك الأولويات التي عبرت عنها السياسات الأوروبية تجاه أمريكا اللاتينية أوجدت العديد من الآليات لتدعيم أهدافها.

ثالثًا- الاتفاقيات والآليات المؤسسية من أجل توجيه المصالح المشتركة لأوروبا وأمريكا اللاتينية:

أدى الانتقال من العالم ثنائي القطب إلى اللحظة أحادية القطب ثم إلى النظام الحالي متعدد المراكز إلى إعادة النظر في أولويات العلاقات الخارجية للبلدان في جميع أنحاء العالم. أدى انتشار وإعادة توزيع القوة هذا إلى زيادة دور أمريكا اللاتينية، وإعادة تشكيل استراتيجيات الاتحاد الأوروبي. في هذا السياق، تمكن كل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية من تعزيز العلاقات بينهما، **وهذا من خلال عدة اتفاقيات وآليات مؤسسية تستجيب لمستويات مختلفة من التفاعل:**

١- **آلية القمة**، أو الحوار بين المناطق، والذي تم عقده للمرة الأولى في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٩ وساهم في إيجاد أطر التعاون على أساس القواسم المشتركة.

واستنادًا إلى تحليل الوثائق، فيمكن ملاحظة أن مجالات التعاون الرئيسية ظلت كما هي منذ القمة الأولى في ريو دي جانيرو، وهي: الديمقراطية وحقوق الإنسان، والسلام والأمن، والتعاون بين المنطقتين في إطار المنظمات والمنتديات الدولية الأخرى مثل الأمم المتحدة، والتنمية المستدامة والبيئة، والتجارة والاستثمارات، والقضاء على الفقر، والتعليم، والعلوم، والبحوث، والشؤون الثقافية، والتكنولوجيا، والفساد وتهريب المخدرات. مع الأخذ في الاعتبار أن جدول أعمال الاجتماع رفيع المستوى يتغير ويُبرز بعض المجالات اعتمادًا على الوضع الدولي والبلد المضيف؛ فعلى سبيل المثال حظي الأمن والحرب على الإرهاب باهتمامٍ خاص من دول الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ في قمتي مدريد -إسبانيا وغوادالاخارا- المكسيك، وذلك بعد وقوع أعمال إرهابية في الولايات المتحدة (٢٠٠١) وإسبانيا (٢٠٠٤).

ولكن هناك العديد من العقبات التي تعترض التعاون الثنائي الإقليمي -حيث يمكن استخلاصها من الإعلانات الصادرة عن القمم- ومنها: -العدد الكبير من المشاركين؛ الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ قرار بشأن التعاون متعدد المستويات، أي المفاوضات مع دول معينة مثل تشيلي وكولومبيا، أو المناطق الفرعية مثل منطقة البحر الكاريبي أو مجموعات التكامل مثل مجتمع دول الأنديز وميركوسور.

- اختلاف مستوى الاهتمام لدى بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي تجاه التعاون مع أمريكا اللاتينية. أظهرت قمة غوادالاخارا، التي كانت أول قمة بعد توسيع الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤، أن أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد لم يقيموا علاقات مع أمريكا اللاتينية.

- الافتقار إلى المصالح المشتركة بين دول أمريكا اللاتينية وبعضها البعض؛ ولكن يمكن التغلب على هذا في إطار اتفاق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على العمل معًا ضمن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CELAC).

٢- **اتفاقيات الشراكة** التي يكون فيها الطرفان قادران على تضييق مصالحهما. وقد تمكنت المكسيك وتشيلي وأمريكا الوسطى من التوصل إلى اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي. ورغم وجود اختلافات بارزة بين المكسيك وتشيلي ودول أمريكا الوسطى، إلا أن هناك اتجاهات عامة مشتركة سهلت التفاوض وإبرام مثل هذه الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي، مثل: تنفيذ سياسات السوق الحرة منذ أوائل التسعينيات؛ وإبرام اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

٣- **اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية**، وتبرز أهميتها في تلك الحالات التي ينطوي فيها التفاوض على بعض التعقيدات التي يصعب التغلب عليها.

على سبيل المثال، كان المحور الكولومبي للمصالحة الداخلية

والسياسات الاقتصادية السليمة أولوية في جدول الأعمال الاتحاد الأوروبي الكولومبي. إذ إنه بعد سوريا، تضم كولومبيا أكبر عدد من النازحين داخليًا في العالم وهي ثاني أكبر مستفيد من المساعدات الإنسانية للمفوضية الأوروبية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بعد هايتي. من ناحية أخرى، نمت بيرو بشكل أسرع من أي بلد آخر في أمريكا الجنوبية في العقد الماضي والعودة إلى الديمقراطية كانت سلمية ودون أي اضطرابات. لكن بشكلٍ عام، لا تزال كولومبيا وبيرو تواجهان العديد من التحديات لزيادة معايير حماية حقوق الإنسان أو تعزيز سيادة القانون، وقد عززت كلتاهما التزاماتهما وإجراءاتهما لإحراز تقدم وتنفيذ سياسات اقتصادية سليمة في الأجلين المتوسط والطويل بدعم من العديد من اتفاقيات التجارة الحرة، بما في ذلك مع الولايات المتحدة. وفي ظل هذه الخلفية، وقع كلا البلدان اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠١٣.

٤- **الشراكة الاستراتيجية**، والتي تساهم أيضًا في تعميق العلاقة الثنائية على الرغم من أن مستويات إضفاء الطابع المؤسسي عليها محدودة للغاية. ويتناول الكتاب حالات البرازيل وكولومبيا وبيرو والإكوادور، على سبيل المثال، ركزت البرازيل والاتحاد الأوروبي على تنفيذ شراكة استراتيجية منذ عام ٢٠٠١ في ضوء المفاوضات المطولة بين الاتحاد الأوروبي والميركوسور والدور المتزايد للبرازيل كلاعب دولي.

٥- **العمل من خلال شركاء إقليميين فرعيين**، وبغض النظر عن حالة أمريكا الوسطى وهي منطقة توصلت إلى اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، يركز الكتاب على مجموعة متنوعة من نماذج علاقة الاتحاد الأوروبي مع ثلاث مناطق فرعية في أمريكا اللاتينية: ميركوسور، كاريفوروم، مجتمع الأنديز.

ذلك بما يرمز في حقيقة الأمر إلى تعقيد المنطقة وأقاليمها الفرعية. لقد كان التحدي الرئيسي للمنظمات الإقليمية في أمريكا اللاتينية هو افتقارها إلى التماسك في المفاوضات الدولية الناجم عن الضعف المؤسسي لعمليات التكامل الخاصة بها، مما مهد الطريق لاتفاقيات فردية متعددة الأطراف مع الاتحاد الأوروبي.

في المقابل، ترمز كل هذه الأدوات إلى براجماتية السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وقدرته على الاستجابة، في سياقه المعاصر والتاريخي، للتحديات الإقليمية للعلاقة مع أمريكا اللاتينية..

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى رمزية عبارة "**الأمريكيون من المريخ، والأوروبيون من الزهرة**" بما يفسر تباين وجهات النظر الحالية حول كيفية عمل العالم؛ حيث يُفضل الأوروبيون الحوار والمشاركة على عكس تركيز الأمريكيين على العقوبات والحظر، وإن كانت هذه الصيغة تبسيطية إلى حدٍ ما، على سبيل المثال تم اختبار الصيغة الأوروبية للحوار والإقناع في **حالة فنزويلا**. لكن أدى الافتقار إلى التقدم الاقتصادي وضعف سيادة القانون أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان في فنزويلا إلى وضع قيود في السياسة الخارجية الليبرالية الدولية للاتحاد الأوروبي كما تصاعدت التوترات مع الولايات المتحدة في الوقت ذاته. ومع ذلك، وكما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة، يُبقي الاتحاد الأوروبي الباب مفتوحًا لإجراء حوار بناء مع فنزويلا. بينما تُركز التوترات بين الاتحاد الأوروبي **والأرجنتين** بشكل أكبر على السياسات الاقتصادية التي تؤثر على الاستثمارات الأوروبية بدلًا من النزاعات السياسية، وإلى حد ما طورت العلاقات الثنائية آلية لإدارة الخلافات.

ويخلُص الكتاب إلى أنه، على الرغم من القيود الهيكلية الكامنة في العلاقات الثنائية الإقليمية والتناقضات الناتجة عن تضارب الأولويات الوطنية والإقليمية لدى دول أمريكا اللاتينية، فإن مشهد العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية يقدم أشكالًا مختلفة من التفاعل التي كانت قادرة على تعزيز المصالح المشتركة من خلال القنوات المؤسسية الثنائية بين الجانبين.

خاتمة:

من الجلي والواضح أن قيام التكتلات الاقتصادية يؤدي إلى تحقيق مزيد من القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء في التكتلات، ولعل أبرز هذه التكتلات الاتحاد الأوروبي الذي ظهر كرد فعل

على التحديات السياسية التي واجهتها أوروبا قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، ولقد حقق هذا التكتل نجاحًا كبيرًا بحيث أصبح الاتحاد الأوروبي يحتل مركزًا قياديًا في التجارة الدولية، وفي المقابل نجد الدول العربية ما زالت تحاول مواكبة هذه التغيرات للحد من التبعية الاقتصادية، حيث إنه بالرغم من اعتبار إقليمها أساسًا صالحًا للشروع بالعمل المشترك وحاجتها الماسة لإقامة تكتل عربي- إسلامي، إلا أن محاولاتها لم تلق النجاح المطلوب. من هذا المنطلق من المهم أن نطرح السؤال التالي: ما الدروس المستفادة من تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي؟ وكيف يمكن إسقاطها على واقع العالم العربي والإسلامي الراهن؟ والإجابة على هذا التساؤل يثير أسبابًا محلية، وأخرى عالمية، وهذا البحث إنما يتحدد نطاقه بالإشارة للتكامل الأوروبي ومساعي التكامل اللاتيني، ومن المهم كوننا باحثين عرب ومسلمين دراسة كلا المسارين.

هذا لا ينفي خصوصية البلدان اللاتينية أو العربية أو الأوروبية؛ فكل منطقة تسعى للتكامل المبني على الأسس والمنطلقات والظروف التاريخية الخاصة بها، التكامل الأوروبي كان هدفه منع الحرب، والتكامل العربي واللاتيني يهتم بتحقيق التنمية والأمن الإنساني. ومن هنا، تنبع أهمية دراسة كيفية اتخاذ قرارات جماعية مشتركة، وقيام مؤسسات مشتركة بما يتوافق مع الأهداف الكبرى.

ماذا عن العلاقات العربية – اللاتينية؟ الواقع أن التوازن الدولي يقتدي تكامل جهود الجانبين للحد من الهيمنة الأمريكية على كلا المنطقتين، فقد بدأت دول أمريكا اللاتينية في أعقاب نهضتها الاقتصادية البحث عن صياغة نظام عالمي جديد يؤمّن لها لعب دورها المستحق في إعادة رسم هيكلية عالمية جديدة، ومؤسسات دولية عصرية تعكس التغيير الذي طرأ على مراكز القوى الدولية منذ الحرب العالمية الثانية وتأخذ بالحسبان مصالح الدول النامية.

ولإنجاز التكامل بينها أولا وقعت العديد من دول أميركا اللاتينية اتفاقيات تعاون ثنائية تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، كما برزت دول في القارة اللاتينية مثل البرازيل وفنزويلا والأرجنتين كقوى اقتصادية وسياسية فاعلة على المسرح الدولي. وقد نجحت هذه الدول في إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية في القارة، بعيدًا عن سياسة التبعية للولايات المتحدة بما يسمح لها باستقلالية قرارها السياسي ويحقق مصالح شعوبها.

القمم العربية -اللاتينية محاولة نوعية لتأسيس نمط جديد في العلاقات، حيث يؤكد محللون سياسيون أن الشراكة بين دول أمريكا الجنوبية والدول العربية ستؤدي إلى تشكيل قوة متوازنة على الساحة الدولية قادرة على التعبير عن مواقفها من أجل حماية مصالحها الحيوية المشتركة، حيث إن التعاون بين المنطقتين لن يسهم فقط في تطوير المبادلات التجارية والاستثمارات بين الجانبين ولكن سيؤدي إلى انبثاق تجمع اقتصادي يتمتع بقدرات تنافسية ضخمة.

على جانب آخر، مع الأخذ في الاعتبار التفاعل بين الشعوب؛ فمنذ بداية الصراع العربي –الإسرائيلي نجد دول أمريكا اللاتينية تلعب دورًا على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بقضية فلسطين. وقد سحبت بعض دول أمريكا اللاتينية كتشيلي وبيرو والبرازيل والإكوادور سفراءها من إسرائيل، بينما اعتبرت بوليفيا إسرائيل "دولة إرهابية" احتجاجًا على استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، وكانت دول أخرى في أمريكا اللاتينية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل مثل فنزويلا وبوليفيا في عام ٢٠٠٩ بعد العملية العسكرية الدامية في غزة أيضًا، أما كوبا فكانت قد اتخذت هذه الخطوة في عام ١٩٧٣ بعد حرب أكتوبر. وكان لرؤساءٍ سابقين ودبلوماسيين موقف حاسم من انتفاضة القدس الأخيرة داعمين لنضال الشعب الفلسطيني.

هذه الروابط من المهم تقويتها، في عصر يصبح فيه الشركاء حلفاء ويلعب كل لاعب دولي بقواعده، فعلى هذه الدول النامية الساعية للتكامل والنمو أن تفرض قواعدها وتتوحد أصواتها في سبيل ذلك.

علاقات روسيا بأمريكا اللاتينية

أسماء البنا(*)

مقدمة:

تتناول هذه الورقة عرض كتاب **"روسيا وأمريكا اللاتينية: من الدولة القومية إلى مجتمع الدول"**(١) وتتمحور الإشكالية الرئيسية للكتاب حول مدى تأثير ظهور الشبكات التعاونية المعقدة (Complex Cooperative Networks) على العلاقات بين الدول وقواعد النظام الدولي، وذلك في ضوء التغيرات المتلاحقة والعولمة وما أنتجته من طبيعة تكاملية للتطورات الاستراتيجية والثقافية والتكنولوجية والسياسية والاقتصادية التي ظهرت على الساحة العالمية، فضلا عما أفرزته من منظمات دولية متعددة، مثل: الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وغيرها من المنظمات التي تُساهم في التشبيك بين الدول وتعزيز التعاون وتعميقه. وتطرح الدراسة مجموعة من الأسئلة الرئيسية من قبيل: إلى أي مدى أدى ظهور الشبكات المعقدة إلى إنشاء قواعد بديلة، وقابلة للتطبيق والمشاركة بين الدول؟ هل أدى ظهور ما يمكن تسميته أنظمة التكيف المعقدة (Complex Adaptive Systems) والشبكات التعاونية العميقة إلى تقديم أساس مجتمعي للعلاقات بين الدول؟ وهل أدت عمليات العولمة إلى نشوء مجتمع من الدول كبديل لنظامٍ من الدول؟

وذلك بالتطبيق على العلاقات بين روسيا وأمريكا اللاتينية؛ إذ يعكس ذلك النموذج تأثير وتطور الشبكات التعاونية المعقدة والأنظمة التكيفية في العلاقات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بشكلٍ عام، حيث شهدت أدوات روسيا واستراتيجيتها ومجالاتها في التعاون مع أمريكا اللاتينية تغيرًا محوريًا تمثل فى التركيز على مجالات متنوعة، مثل: الطاقة، والنقل، والاستثمار بدلا من التركيز على دعم الجماعات المسلحة في القارة وتوظيف عامل الأيديولجيا فقط -كما كان الحال أثناء الحرب الباردة. وبالتالي، يمكن اعتبار أن العلاقات بين روسيا وأمريكا اللاتينية من أهم نماذج تطوير وإنشاء شبكات تعاونية معقدة طويلة الأجل.

- **المدخل التحليلي:**

تستخدم الدراسة الشبكات التعاونية المعقدة المنبثقة عن نهج الأنظمة التكيفية المعقدة لتحليل الإشكالية الأساسية، وتحليل العلاقات بين روسيا وأمريكا اللاتنية كنموذج للعلاقات القائمة على تلك الشبكات التعاونية العميقة.

-الشبكات التعاونية المعقدة (Complex Cooperative Networks):

ترى الأطر التفسيرية الواقعية أن العلاقات بين الدول تتشكل من خلال المصلحة الذاتية، وتضارب المصالح، وانعدام الشفافية، وغياب الثقة واليقين، والافتقار إلى القيم والمعايير الأخلاقية المشتركة، وغياب عمليات التنسيق المخطط لها؛ ومثل هذه السمات تجعل التعاون صعبًا للغاية. كما تميل الواقعية إلى استبعاد الجهات الفاعلة غير الحكومية باعتبارها مؤسسات ثانوية، وما هي إلا أدوات لتنفيذ أجندات الدول القوية.

لكن بعد الحرب العالمية الثانية -حيث ما لحقها من تطورات تتجه إلى العولمة- تأسست مجموعة من التغيرات في النظام الدولي كان من أهمها ظهور شبكات تعاونية معقدة؛ تتمثل في المنظمات الدولية التي تسعى إلى تعزيز أنماط بديلة للارتباط

(*) باحثة دكتوراه في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

(1) Marvin L. Astrada, Félix E. Martín, Russia and Latin America: from nation-state to society of states", (New York: Palgrave Macmillan, 2013).

والمشاركة بين الدول، تتجاوز القيود الواقعية للعلاقات والنظام الدولي.

بدأت الشبكات التعاونية المعقدة في الظهور منذ عام ١٩٤٥ حيث تم إنشاء مجموعة من المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومحكمة نورمبرج. وقد عززت تلك المنظمات فكرة تكاملية النظام الدولي والعلاقات المتشابكة والشبكات بين الدول، والتي تقوم على معايير عالمية (على سبيل المثال: الإدانة العالمية للإبادة الجماعية، والقانون الدولي الإنساني). وتتسم الشبكات المعقدة بدرجاتٍ من التأثير والاستقلال التي تتحدى الترتيب الهرمي الذي يقوم على مركزية الدولة في النظام الدولي، وتجاهل الكيانات الأخرى مثل المنظمات الدولية. وتطرح الشبكات التعاونية المجتمع الدولي كبديل عن التصور الواقعي للنظام الدولي.

- الأنظمة التكيفية المعقدة (Complex Adaptive Systems):

تنشأ الشبكات التعاونية المعقدة في ظل نظام التكيف المعقد، والذي يُشير إلى أن النظام الدولي بما يحتوي عليه من كيانات مختلفة يمثل شبكات ديناميكية من التفاعلات والعلاقات. وتلك العلاقات ليست نتاج الجمع بين الكيانات الفردية الثابتة. كما تمتلك تلك التفاعلات والكيانات القدرة على التكيف؛ نظرًا لأن سلوكها يتطور وينظم نفسه ذاتيًا بما يتفق مع السياق الدولي المسبب للتغير والتطور. وتختلف الأنظمة التكيفية المعقدة عن الأنظمة الفوضوية أو المنظمة: ففي الأنظمة الفوضوية لا قيود تخضع لها الوحدات (سواء كانت دول، أو أفراد، أو منظمات)، أما في الأنظمة المنظمة فيخضع سلوك كل الوحدات لقواعد النظام بشكلٍ صارم. هذا بينما في النظام التكيفي المعقد، يكون هناك تطور مشترك بين النظام ومكوناته، فيفرض النظام قيودًا بسيطة على سلوك الأجزاء، وفي المقابل تساهم تلك الأجزاء في تطوير النظام من خلال تفاعلهم معًا ومع النظام. وبالتالي، يتسم النظام التكيفي بالتنظيم الذاتي والقدرة على تعلم التكيف، مما يميزه عن الأنظمة الأخرى. ويسمح النظام التكيفي بالابتكار وتعظيم إمكانيات الأجزاء الفردية المكونة للنظام لتحقيق التعاون واللامركزية؛ لتمكين تلك الأجزاء من تعلم طرق بديلة للتفاعل. بالتالي، تتعلم الدول طرقًا جديدة للإدراك، ووضع الاستراتيجيات، وتعظيم فائدتها باستخدام أدوات جديدة تتجسد في الشبكات التعاونية المعقدة.

كنتيجة لذلك أدى نظام التكيف المعقد والشبكات التعاونية إلى ظهور مجتمع الدول بدلا من النظام الدولي التقليدي. ويُشير **مجتمع الدول** إلى إطار عمل متعدد الوكالات، يقوم على شبكة مترابطة وفضفاضة من الوحدات التي تعمل على حل المشكلات، وتتجاوز تلك التفاعلات القدرات الفردية المعرفية لكل كيان. ويتميز مجتمع الدول بلامركزية البيانات، والتعقيد، والتشابك، والتوجه الجماعي نحو أهداف جماعية، والتعاون. تسهل تلك السمات قدرة الدول والوحدات المختلفة على التعامل مع التحديات المتعددة التي تنشأ في السياق العالمي الفوضوي، وتعزز قدرة الدول والوحدات على إنشاء قواعد معرفية مجمعة عبر تقنيات واستراتيجيات تعاون قائمة على قدرات التعلم.

تطبق الدراسة منهج الشبكات التعاونية المعقدة على العلاقات بين روسيا وعدد من دول أمريكا اللاتينية (المكسيك، كوبا، فنزويلا، البرازيل، كولومبيا، بوليفيا، الإكوادور، نيكاراجوا). حيث تقدم تلك العلاقات دراسة حالة مثيرة للاهتمام لتطور الشبكات التعاونية المعقدة، ومن ثم تطور مجتمع الدول.

- **أهم أفكار الكتاب:**

يُناقش الكتاب ظهور الشبكات التعاونية المعقدة وتأثيرها على النظام الدولي والعلاقات بين الدول -على نحو ما أُشير. وعلى الرغم من أن تلك الشبكات قد تمثل تهديدًا للنظام الدولي الواقعي، فإنها توفر قواعد وأطر بديلة للمشاركة بين الدول على أساس التعاون. لأن الشبكات، كأداة للإدارة والحكم، أثرت بشكلٍ جوهري على ديناميكيات النظام من خلال دمج الدول

بدرجةٍ غير مسبوقة. وتمثل العلاقات بين روسيا وأمريكا اللاتينية أحد أهم النماذج على تطور الشبكات التعاونية المعقدة، وتأثيرها على النظام الدولي. ففي حالة روسيا وأمريكا اللاتينية، خضعت العلاقات لعملية إعادة تنظيم عميقة، وتم تغيير الغرض منها منذ تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة.

يناقش الفصلان الأول والثاني ظهور الشبكات التعاونية المعقدة، وكيف أثرت بشكلٍ جوهري على ديناميكيات النظام الدولي. فمنذ إضفاء الطابع المؤسسي على النظام السياسي والاقتصادي العالمي الحديث من خلال إنشاء منظمات دولية، تم تنظيم وإدارة الشؤون العالمية على أساس نظام اقتصادي ليبرالي عالمي متكامل ومتشابك بشكلٍ وثيق. وكانت اقتصاديات السوق الحرة والديمقراطية الإجرائية هي المبادئ الهيكلية المنظمة للنظام الاقتصادي السياسي العالمي الذي تم تأسيسه في نهاية الحرب العالمية الثانية. وأدت الشبكات التعاونية فى سياق العولمة إلى إدماج الدول بشكلٍ متعدد الأبعاد وغير مسبوق في النظام الدولي، كما أدت إلى تغير ديناميكيات القوة ونقاط ارتكازها. وتهدف الشبكات التعاونية إلى تحقيق مفاهيم مشتركة مثل: الرفاهية، وسيادة القانون، والنمو الاقتصادي، والازدهار والتنمية المستدامة، وتنظيم وإدارة التفاعل بين الدول ونشر المفاهيم العالمية مثل حقوق الإنسان العالمية، كما تدمج الشبكات بين المحلي والعالمي. فبعد الحرب العالمية الثانية، شهد النظام الدولي تحولا هيكليًا أدى إلى فقد المفاهيم الواقعية مثل السيادة، والالتزام الصارم بمفاهيم الحدود الجيوسياسية الدور المركزي الذي لعبته.

على الرغم من ذلك، فإن نظام الدول لا يزال على حاله إلى الحد الذي تظل فيه الدول هي الجهات الفاعلة المهيمنة على المسرح العالمي، وأن الفوضى لا تزال مستوطنة في هيكلة العلاقات بين الجهات الفاعلة العالمية. إلا أن وجود أنظمة التكيف المعقدة وما انبثق عنها من شبكات تعاونية معقدة أدى إلى إدماج عدد لا حصر له من المستويات والوحدات الفرعية في النظام الدولي، وأصبح الترابط المعقد هو سمة النظام الدولي والتفاعل بين الوحدات... وهذا أثر لا يمكن تجاوزه.

يُناقش الفصلان الثالث والرابع العلاقات بين روسيا وأمريكا اللاتنية في سياق الشبكات التعاونية المعقدة. وتمثل تلك العلاقات نموذجًا لتوضيح كيف أن أهداف الدولة وأساليبها ومصالحها تتأثر بطبيعة النظام الدولي. وتناول الكتاب –على نحو ما أُشير- دراسة لعلاقة روسيا مع عدد من دول أمريكا اللاتينية في هذا السياق.

ففي حالة **المكسيك** على سبيل المثال، أظهرت المكسيك تقبلا للتعاون مع روسيا في شراكاتٍ مختلفة، استندت إلى اتفاقيات تجارية واستثمارية متنوعة. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن المكسيك تحتاج قدرًا هائلا من الدعم اللوجستي والفني والمالي والسياسي في نضالها المستمر لمحاربة تفشي تجارة المخدرات غير المشروعة، والتي تهدد استقرارها بشكلٍ دائم. ففي عام ٢٠٠٤ وقع البنك المكسيكي Bancomext سلسلة من الاتفاقيات مع البنوك الروسية، وفي عام ٢٠٠٥ تم التوقيع على اتفاقيات بشأن المعايير الجوية، والتعاون المتعلق بالصحة، فضلا عن التعاون في مجال الطاقة. وتُشير وزارة الاقتصاد المكسيكية إلى أن الاستثمار الروسي بلغ ١,٢ مليون دولار بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٠، مخصصًا لقطاع الخدمات (٧٠٪)، والقطاع التجاري (٢٠٪) والصناعة التحويلية (١٠٪). وفي أغسطس ٢٠١٠، وقعت أمانة الطاقة في المكسيك إعلانًا تعاونيًا لتطوير الطاقة النووية للأغراض المدنية مع شركة روساتوم الروسية.

أما **كولومبيا**، ففي سياق خلافاتها مع فنزويلا تسعى إلى زيادة قدراتها العسكرية من خلال الاعتماد على روسيا. في عام ٢٠٠٨، قام وزير الدفاع الكولومبي بزيارة غير مسبوقة إلى روسيا لمناقشة العلاقات العسكرية التعاونية وإضفاء الطابع الرسمي عليها. بالإضافة إلى التعاون العسكري، ركزت الزيارة على إنشاء شبكات تعاونية لمكافحة تجارة المخدرات والإرهاب، وكذلك مناقشة اتفاقية دفاع جديدة والتفاوض لشراء طائرات هليكوبتر وأنظمة الرادار.

في حالة **فنزويلا**، أيضًا تم بذل الجهود لإقامة علاقات في مجال تطوير الطاقة، والتعاون الاقتصادي مع روسيا. وتمت

تنمية العلاقات الاقتصادية ضمن أطر قانونية جديدة، وكذلك أطر سابقة الوجود تم إنشاؤها خلال الحقبة السوفيتية. في عام ٢٠٠٣، على سبيل المثال، تم التوقيع على سياسات تعاونية لتنفيذ سياسات مكافحة الإغراق، وسعى كلا البلدين إلى إبرام اتفاقية لمعالجة قضايا الضرائب والجرائم المالية، وفي عام ٢٠٠٧ تم التوصل إلى عدة اتفاقيات في مجالات الزراعة والطاقة والصناعة والتكنولوجيا والتجارة. ووقعت الشركتان الروسيتان Gazprom وLukoil اتفاقيات مع شركة النفط الفنزويلية الحكومية Petroleos de Venezuela SA لاستكشاف عدة حقول في أورينوكو واستثمار ما يقرب من ٣٠ مليار دولار في تطوير قدرات التكرير والتصدير. وفي فبراير ٢٠١٠، وقعت روسيا وفنزويلا اتفاقية رسمية لاستخراج النفط الخام من منطقة أورينوكو. كما تم التوقيع في أكتوبر ٢٠١٠ على خطة العمل الاستراتيجية لعام ٢٠١٤ لتطوير العلاقات بين روسيا وفنزويلا.

بالنسبة **لكوبا**، كانت قد شهدت العلاقات بين روسيا وكوبا تدهورًا بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي؛ نتيجة لانغلاق روسيا واتجاهها للداخل. ولكن منذ عام ٢٠٠٨، طورت كوبا وروسيا بشكلٍ كبير من المشاريع التعاونية مع بعضهما البعض، من خلال التجارة والاستثمار والإغاثة من الكوارث الطبيعية. على سبيل المثال، كانت روسيا أول دولة تقدم المساعدة لكوبا بعد أن تعرضت للعديد من الأعاصير المدمرة في عام ٢٠٠٨؛ وهذا على هيئة تبرعات غذائية وإمدادات طبية وإمدادات بناء. في نوفمبر ٢٠٠٨، زار الرئيس الروسي آنذاك "ميدفيديف" كوبا لتعزيز العلاقات الاقتصادية والسماح للشركات الروسية بالتنقيب عن النفط في المياه الكوبية وتعدين النيكل في كوبا. تضمنت المحادثات ائتمانًا قيمته ٢٠ مليون دولار لهافانا، و٢٥ ألف طن من الحبوب كمساعدات إنسانية لكوبا. في يوليو ٢٠٠٩، بدأت روسيا التنقيب عن النفط في خليج المكسيك بعد توقيع اتفاق مع كوبا. وبموجب الاتفاقية الجديدة، منحت روسيا أيضًا قرضًا بقيمة ١٥٠ مليون دولار لشراء معدات البناء والزراعة.

على الرغم من أن نهج روسيا في المنطقة قد لا يكون متطورًا تمامًا مثل سياستها ونهجها تجاه أوروبا، إلا أنه يتضح مما سبق كون روسيا وأمريكا اللاتينية تتابعان جداول أعمال عبر شبكات تعاونية مكثفة وواسعة، متجذرة في اتفاقيات رسمية قائمة على التجارة والاستثمار. وفقًا للحكومة الروسية، يُعد تطوير وتعزيز شبكات تعاونية مع أمريكا اللاتينية حجر زاوية في مصلحة روسيا الخارجية على المدى الطويل. وتستند الرؤية الروسية للمنطقة حول تعزيز عالم متعدد الأقطاب (على عكس الثنائية القطبية التي سيطرت على النظام الدولي حتى عام ١٩٩٢). وتشكل روسيا شراكات تعاونية مع أمريكا اللاتينية في مجالات متعددة مثل الطاقة، واستكشاف الموارد، وتكنولوجيا الفضاء، والتجارة، والسياحة، والشراكات العسكرية، والقانون العسكري. وتشكل هذه الشراكات التعاونية مع أمريكا اللاتينية "خطوةً ملموسةِ في وضع حجر الأساس لنظام جيوسياسي عالمي جديد قائم على القيم متعددة الأطراف".

وفي حين أن هناك بالفعل اعتبارات تتعلق بالسياسة الواقعية في المشاركة الروسية، إلا أنه لا يمكن قصر الدوافع الروسية على الاعتبارات الواقعية. فبالرغم من وجود مصالح عسكرية وأمنية في العلاقات بين روسيا وأمريكا اللاتينية، إلا أن انتشار الشبكات التعاونية المعقدة يشير إلى خروج -ولو جزئي- عن التفاعل الدولي التقليدي. كما أنه يتزامن تفاعل روسيا مع المنطقة مع جهود دول أمريكا اللاتينية لتنويع مصالحها عبر الشبكات المعقدة.

<u>وفي سياق هذا التناول، يجدر التوقف على الآتي:</u>

التحول في الاستراتيجية والأدوات:

تدخل روسيا في أمريكا اللاتينية ليس بسياسةٍ "جديدة". ولكن عند تقييم العلاقات بين روسيا وأمريكا اللاتينية وتأثير روسيا على المنطقة في الوقت الحاضر، نجد أنه كان هناك تحول عميق في "لماذا" و"كيف" في التعامل مع أمريكا اللاتينية. يمكن ملاحظة درجة معينة من الاستمرارية التاريخية لاتجاه روسيا لدعم المنطقة وتعزيز العلاقات المختلفة، إلا أن المنهجية قد شهدت تغير. ففي ظل الحرب الباردة استخدم الاتحاد

السوفيتي عامل الأيديولوجيا في صياغة التفاعلات من خلال دعم الحركات الشيوعية والحركات التخريبية المتمردة، ولكن مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتلاشي الانقسام الرأسمالي/ الشيوعي كمبدأ لتنظيم العلاقات بين الدول، أُفسح المجال أمام مزيد من التعاون في ظل نظام دولي متشابك يعتمد على القوة الناعمة وشبكات التعاون المعقدة. ومع فقدان الأيديولوجيا السياسية نشأت فرص عديدة لروسيا ودول المنطقة للاستفادة، بشكلٍ مشتركٍ وفردي، في مجالات التنمية الاقتصادية، والتجارة، والاستقرار السياسي.

ملامح التطور التاريخي للعلاقات بين روسيا وأمريكا اللاتينية:

لقد مرَّت العلاقات بين روسيا وأمريكا اللاتنية بعدة مراحل: **ففي المراحل الأولى من القرن العشرين احتلت أمريكا اللاتينية بشكلٍ عام مرتبة متدنية جدًا في قائمة أولويات السياسة الخارجية السوفيتية.** ومع ذلك، منذ أواخر الخمسينيات نما الوجود السوفيتي في أمريكا اللاتينية بشكلٍ مطرد، ولكن ببطء. بدأت نقطة تحول في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا اللاتينية منذ الثورة الكوبية عام ١٩٥٩، حيث أطاحت قوى المعارضة بقيادة "فيدل كاسترو" بحكومة "فولجنسيو باتيستا" المدعومة من الولايات المتحدة. شرع "كاسترو" في تعريف كوبا الثورية تدريجيًا كدولة شيوعية، وأقام علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي وأصبحت كوبا تتلقى مساعدات عسكرية ومالية سوفيتية ضخمة مقابل وجود استراتيجي سوفيتي على الجزيرة. بعد عام ١٩٧٣، مع الإطاحة بحكومة "سلفادور أليندي" الاشتراكية في تشيلي، شرع الاتحاد السوفيتي في تقديم دعم عسكري هائل لكوبا وغيرها من الجماعات اليسارية المتمردة ذات الميول اليسارية المعادية للولايات المتحدة.

لم تكن السياسة السوفيتية تجاه أمريكا اللاتينية متجانسة؛ فقد تم استخدام تكتيكات ومسارات مختلفة لزيادة فعالية القوة السوفيتية في المنطقة. كان أسلوب العمل السوفيتي هو دعم الأعمال العسكرية والحركات التخريبية والعنف الثوري في أمريكا الوسطى، مع متابعة المشاركة المحدودة مع أمريكا الجنوبية.

بعد الحرب الباردة، أدى تفكك الاتحاد السوفيتي غير المتوقع نسبيًا إلى عواقب وخيمة على النظام الدولي ونظام الدول؛ نتيجة تحول روسيا إلى الداخل للتعامل مع انتقالها الداخلي بعد الشيوعية، إذ تُرك الحلفاء السابقين في أمريكا اللاتينية لتدبر أمورهم بأنفسهم -وعلى الأخص كوبا. مما أسفر عن اضطرابات وتوترات في المنطقة. **بعد فجوة طويلة عادت روسيا إلى المنطقة بأجندة اجتماعية و اقتصادية وسياسية واستراتيجية طموحة**، تقوم على تنمية شبكات القوة الناعمة للتعاون معها. ومنذ عام ٢٠٠٨، حافظت روسيا على اتصالات ومشاركة مكثفة مع أمريكا اللاتينية، مع اتصالات قائمة على إنشاء شبكات تعاون موضوعية وطويلة الأجل في مجالات: الأمن والطاقة، والتجارة والاستثمار، والشؤون العسكرية والتحديث العسكري، وتنمية الموارد، والمساعدات الإنسانية، وبناء القدرات.

خاتمة:

أدَّت العولمة إلى ظهور أنظمة التكيف المعقدة التي ساعدت في ظهور شبكات التعاون المعقدة. وقد أدت تلك الشبكات إلى تجاوز النظام الدولي التقليدي الذي يقوم على مفاهيم القوة والسلطة والسيادة وتعارض المصالح، إلى مجتمع الدول الذي يقوم على التعاون والتشبيك المعقد والمفاهيم والخبرات العالمية المشتركة. وقد مثلت العلاقات بين روسيا وأمريكا اللاتينية نموذجًا هامًا لتطور النظام الدولي؛ فقد حدثت تطورات مهمة في المنهجية الروسية المتبعة تجاه أمريكا اللاتينية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى الآن. ويمكن الاستفادة عربيًا وإسلاميًا من ذلك عن طريق التأكيد على ضرورة الاندماج في الشبكات التعاونية المعقدة التي توفر طرقًا بديلة للتعاون والتشابك بين الدول وتعيد ترتيب هيكلية وتوزيعات القوة في النظام الدولي؛ مما يعطي فرصًا متنوعة للوحدات المختلفة تمكنها من التكيف والتفاعل والتعلم ومشاركة المفاهيم العالمية.

كما تحمل تجربة أمريكا اللاتينية عددًا من الدروس المفيدة

للمنطقة العربية والإسلامية في ظل التشابه في الخبرات التاريخية التي مرت بها كلا من المنطقتين. فقد مر الجانبان بتاريخٍ طويلٍ ومريرٍ من الاستعمار، الذي أدى إلى تولد عدد من حركات التحرر الوطني. كما عانى الجانبان أيضًا من ترسخ الأنظمة السياسية السلطوية التي عززتها الحرب الباردة. وفي محاولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي الرأسمالي، شهدت المنطقتان عددًا من تجارب التنمية والتحولات نحو الديمقراطية. على الرغم من ذلك، لم تفض تلك المحاولات في النهاية إلى ترسيخ الديمقراطية أو تحقيق النمو الاقتصادي. فكما هي الحال في المنطقة العربية، تعاني أمريكا اللاتينية حاليًا سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والتدخُّلات الخارجية. في هذا السياق، يتحتَّم تسليط الضوء على تجربة أمريكا اللاتينية كنموذج يمكن الاستفادة منه عربيًا وإسلاميًا على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، وفي مواجهة الأزمات المختلفة ومواجهة التغلغل الغربي والمركزية الأوروبية.

انخراط الصين في أمريكا اللاتينية: تشويه للتنمية والديمقراطية؟

أحمد عبد الرحمن خليفة(*)

مقدمة:

يتناول كتاب "**انخراط الصين في أمريكا اللاتينية: تشويه للتنمية والديمقراطية؟**"(١) حضور الصين السياسي والاقتصادي والعسكري: الناعم والصلب وتطوُّره في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وآثاره على التنمية والهياكل الاقتصادية والنظم السياسية لدول المنطقة، والولايات المتحدة الأمريكية، إذ يحدِّد الباحث أن جمهوره الأساسي هو جمهور الولايات المتحدة والمهتمّين بالحضور الصيني في المناطق المختلفة من العالم. ويوضِّح أن هدفَه ليس مناهضة "الصعود الصيني"، بقدْر ما هو توجيه العلاقات بين الصين وهذه المنطقة إلى المسار الصحيح. ويبرز المؤلِّف دور العلاقات الاقتصادية كأساس للعلاقات بين الصين والمنطقة؛ حيث يُنظر للصين كشركة عملاقة تعمل لأجل الهيمنة على القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما يدرس تطوُّرات انتشار فيروس كورونا، خاصةً خلال فترة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وما صاحبها من تغيُّرات على مستوى النظام الدولي، وعلى مكانة الصين في المنطقة في مقابل الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

ويستلهم المؤلِّف إطارَه المنهجي من "نظرية التبعية Dependency Theory"، إذ يرى أن انخراط الصين المتزايد في المنطقة، وهيمنة شركاتها على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعملية القيمة المضافة، سيسْمح لها بالتأثير في القرارات الاقتصادية، وبالتالي سيكون لها آثارها على سياسة المنطقة Politics of the region، كما يستفيد من نظرية النظام العالمي World System في فهم النشاط الصيني المتعلِّق بالاكتشافات النفطية، والتعدين، والزراعية، واستيرادها للمواد الخام في مقابل تصدير المواد المصنَّعة عالية القيمة؛ بما يعزِّز دورَ الصين في موقع دول "المركز"، في مقابل دول المنطقة كدول "أطراف / هامش" Core-periphery relations.

لقد اعتمد الكتاب على الكتابات السابقة للمؤلِّف، وعلى مصادر أكاديمية وصحفية باللغة الإنجليزية والإسبانية. واعتماده على الكتابات الصحفية ليس بوصفها مصادر ثانوية لتفسير وتحليل السلوكيات الصينية، وإنما باعتبارها مصادر أولية للمعلومات والأخبار. وتُعَدُّ النقاشات والمقابلات التي أجْراها المؤلِّف مع أكاديميّين وأصحاب أعمال في دول المنطقة والصين، على مدار أكثر من ثمانية عشر عامًا، المصدر الأهم للمعلومات التي لجأ إليها الباحث.

- **الرؤية العامة للكتاب**

يتبع المؤلِّف في مقدِّمته (الفصل الأول) فكرة صعود الصين وتأثيرها، وكيف أن صعودها أثَّر في عملية تحوُّل النظام الدولي أكثر من تأثير النظام الدولي في الصين، وكيف بدأ انخراط الصين يتعمَّق في المناطق المختلفة من العالم البعيدة، بدءًا من أفريقيا، والعالم العربي، وأمريكا اللاتينية، وأصبح له تأثير كبير على دول هذه المناطق، والقوى "التقليدية" أصحاب النُّفوذ العالمي فيها، والولايات المتحدة تحديدًا. ثمَّ أوضح كيف أن صعود الصين أصبح له آثار تتَّصل بتقوية نموذجها السلطوي في الحكم بقيادة الحزب الشيوعي، وقدرته على مواجهة النظم الديمقراطية، والتعامل مع الأزمات الكبرى خاصة في ظلِّ كورونا، التي أبْرزت ضعفًا في تعاطِي الدول الديمقراطية الكبرى معها، بسبب السلوك المضطرب لإدارة ترامب في الولايات المتحدة، والأزمات التي شهدتها الدول الأوروبية، والتي أكَّدت مدى "اعتمادها" على الصين في القطاع الطبي. وأكَّد المؤلِّف على

(*) ماجستير العلوم السياسية، باحث ومنسق مشروعات بمركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر.

(1) R. Evan Ellis, China Engages Latin America: Distorting Development and Democracy?, (London: Palgrave Macmillan, 2022).

أن الصين تطمح إلى دورٍ أكثر فاعلية وحسْمًا في السياسة الدولية، وأنها لا تخشى الدخول في منافسة مع الولايات المتحدة.

ومع ذلك، يفرّق المؤلّف بين حالة التنافس التي كانت سائدة في الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، والتي تسود بين الولايات المتحدة والصين في الوقت الراهن. فبينما يرى أن التنافس في الحرب الباردة كان تنافسًا بين كتل Blocks، فإن التنافس الراهن تنافس بين شبكات Networks؛ بمعنى أنه بين قوى تطْمح إلى نسْج شبكة علاقات ممتدَّة مع الدول الأخرى، في مقابل قوى معيَّنة تسْعى للأمر نفسه، ويستدلُّ على ذلك بمبادرة الحزام والطريق الصينية. ويوضِّح أن الانتماء لشبكات متعدِّدة ممكنة، في حين أن الانتماء لتحالفات متعدِّدة لم يكن أمرًا سهلًا.

كما بيَّن أن زيادة اعتماد دول أمريكا اللاتينية على الصين، وإن كان من شأنه إخراج المنطقة من فلك الهيمنة الأمريكية "الغربية"، فإنه يدخلها في فلك التبعية للصين، ما سيكون له من آثار اقتصادية وسياسية وعسكرية متعدِّدة. ويشير إلى أن الرَّدَّ من دول المحيط الغربي (دول المنطقة، والولايات المتحدة، وغرب أوروبا) غير منسَّق، ولا يستوعب حجم التهديدات التي تفرضها الصين، أو ستفرضها في الأجل البعيد، ويرى الكاتب أن حكومات دول المنطقة تفتقر إلى قدرة حقيقة على المساومة مع الصين، وإلى تقويمٍ بيئيٍّ واجتماعيٍّ جادٍّ للانخراط الصيني. ويستعرض المؤلّف قرب نهاية المقدمة أهم الأدبيات التي تناولت الصعود الصيني بصفة عامة وآثاره عالميًّا وفي المنطقة باللغتين الإنجليزية والإسبانية، ويؤكِّد على الرغم من ثراء وتنوُّع هذا الأدب، فإنه لا يوجد مؤلَّف واحد بكامله يحلِّل التداخل والتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية للانخراط الصيني في المنطقة، وهو ما دفعه لسدِّ هذه الفجوة، ثمَّ ينهي مقدمته ببيان تنظيم الكتاب، الذي يأتي في عشرة فصول، يُعَدُّ الأول منها مقدمة، أما الفصل العاشر فيمثِّل الخاتمة.

في الفصل الثاني، يشير المؤلّف إلى أن الأنشطة الصينية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي يمكن النظر إليها على أنها جزء من سعي الصين الخارجي لربط دول العالم بها، وزيادة حجم قوتها وثروتها؛ لأجل تأمين بقاء الحزب الشيوعي الصيني في الحكم، والحفاظ على أمن الدولة الصينية، وإلى أن الاستراتيجية العالمية للصين اقتصادية بشكل أساسي، وحتى وإن كان لها مكونات دبلوماسية وسياسية وعسكرية وثقافية "ناعمة"، فهي في النهاية داعمة لتحقيق هذا التوجُّه الاقتصادي. وعلى هذا تتَّضح حجَّة هذا الكتاب في أن الصين، في متابعة استراتيجيَّتها العالمية الموجهة اقتصاديًّا، تمارس الأعمال بطريقة تضرُّ بازدهار وتنمية المناطق التي تتعامل فيها، من خلال الحصول على حصة غير متكافئة من الفوائد الاقتصادية، التي تجعل القيمة المضافة منحصرة لصالح الصين، كما تساعد في تعزيز وبقاء الأنظمة الشعبوية الاستبدادية في المنطقة، وبالتالي "تشويه" التنمية والديمقراطية.

وقد سعت الصين للسيطرة على المجالات الاقتصادية في هذه المناطق المختلفة عبر؛ **أولًا-** شركاتها العملاقة SOE عبر عمليات الشراكات الاستراتيجية والدمج والاستحواذ على الشركات العاملة في القطاعات الرئيسية في هذه الدول. **وثانيًا-** وضع استراتيجية لتعزيز ترابط الصين بالعالم Connectivity بالاستثمار في مشروعات البنى التحتية الضخمة، والسيطرة على قطاعات النقل والمواصلات، والاتصالات، والكهرباء، والتجارة الإلكترونية، وغيرها. **وثالثًا-** الحضور النشط في المؤسسات الدولية (كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة)، والمنظمات الإقليمية سواء القائمة (كالاتحاد الأفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية، مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي) أو التي تنشئها كآلية تنسيقية مع دول هذه المناطق مثل ١٦+١ مع دول وسط وشرق أوروبا، والـ FOCAC مع دول أفريقيا وغيرها. **ورابعًا-** تعزيز الروابط السياسية والدبلوماسية مع جميع الأنظمة السائدة، بغضِّ النظر عن طبيعتها السياسية. **خامسًا-** الدعوة لعالم التعدُّدية القُطبية، الذي سيكون للصين دورٌ مركزيٌّ فيه، وذلك بدعم من النظم السلطوية الصديقة لبكين. **سادسًا-** تدويل عملتها (الرنمينبي RMB)، وزيادة مكانتها في شبكة التداولات المالية الدولية.

سابعًا- تحديث الجيش الشعبي الصيني PLA، وتدعيم الانتشار العسكري الصيني في العالم. **ثامنًا-** تعزيز القوة الناعمة الصينية، بنشر الثقافة الصينية عن طريق مؤسسات كونفوشيوس، والمنح، والقنوات الإعلامية الموجَّهة.

أمَّا الفصل الثالث فانقسم إلى جزئين؛ **الجزء الأول** منه طرح السياق السياسي لتطوُّر العلاقات الصينية مع أمريكا اللاتينية، مؤكدًا على أن العلاقات بينهما ليس لها جذور تاريخية بعيدة، إذ لم تكن القارة جزءًا من طريق الحرير القديم، وأن الرابطة بينهما لم تبدأ سوى في القرن السادس عشر مع السفينة الإسبانية "جليون مانيلا"، التي نقلت الخزف والتوابل الصينية إلى الفلبين والمكسيك، والفضة من المكسيك وبيرو إلى الصين، واستمرَّت التجارة بينهما عبرها حتى القرن الثامن عشر، وقت أن سيطر الغرب على الصين، فلم يَعُدْ لها علاقات مستقلَّة مع أمريكا اللاتينية. واستمرَّ ذلك حتى بعد قيام الثورة الشيوعية (فترة ماو تسي تونج)، الذي كان الاتصال السياسي والثقافي معها محدودًا، فلم تعترف أي دولة لاتينية بجمهورية الصين الشعبية باستثناء جمهورية كوبا في سبتمبر ١٩٦٠، ثمَّ تَبِعَتْهَا بعِقد شيلي في ديسمبر ١٩٧٠، ثمَّ جاء اعتراف معظم الدول الأخرى في السبعينيات والثمانينيات بعد زيارة كسينجر للصين، ثمَّ انضمام الأخيرة للأمم المتحدة، واعتراف الولايات المتحدة بها ١٩٧٩.

أما **الجزء الثاني** فأشار إلى المعالم الرئيسة للترابط الاقتصادي والتبادل التجاري بين الصين ودول المنطقة، التي بدأت تنتعش مع دخول الصين منظمة التجارة العالمية ٢٠٠١، ومعها بدأت تلعب الشركات الصينية المملوكة للدولة دورًا محوريًّا في القطاعات الاقتصادية الرئيسة في المنطقة، ثمَّ تعمَّقت هذه العلاقات مع الأزمة المالية العالمية التي ضربت الولايات المتحدة والعالم ٢٠٠٧-٢٠٠٨؛ فأصبحت معها الصين مصدرًا رئيسًا لدول المنطقة، ومستثمرًا حقيقيًّا، ومقرضًا بديلًا للغرب، فبدأت الصين تستحوذ على مكانة مهمَّة في صناعة النفط بدول المنطقة، بعد الاستحواذ عبر تحالف تجاري Consortium على بعض الشركات الرئيسة العاملة مع الإكوادور (٢٠٠٥)، وكولومبيا (٢٠٠٦)، وبوليفيا، والأرجنتين. ثمَّ تأكَّد ذلك التوسُّع عام ٢٠١٠، حين استحوذت الصين على قطاعات النفط والتعدين وتوزيع الكهرباء في العديد من دول المنطقة. وفي هذا التاريخ تحديدًا، مهَّدت الأنظمة الشعبوية اليسارية الطريق أمام الصين للاستثمار المكثَّف في المنطقة، وبخاصة في دول مثل فنزويلا، والإكوادور، وبوليفيا، والأرجنتين. وبالمثل تنامى دور الشركات الصينية في قطاعات الموانئ، والنقل البحري، والبنية التحتية الإلكترونية والاتصالات (عبر هواوي وZTE) منذ التسعينيات.

وبالنسبة للفصل الرابع فقد استعرض مظاهر التواجد الاقتصادي في المنطقة، والقطاعات التي تستثمر فيها الصين، مؤكِّدًا على أنه يمكن فهم سعي الصين لتحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال ثلاثة أنشطة متداخلة:

(١) أنشطة للحصول على وصول آمن وقيمة مضافة من موارد المنطقة والمواد الغذائية.

(٢) أنشطة تركِّز على الوصول الآمن للسلع والخدمات الصينية إلى الأسواق.

(٣) أنشطة تركِّز على السيطرة على البنى التحتية التي تربط المنطقة.

وتناول بشيءٍ من التفصيل معالم الاستثمار الصيني في قطاعات: البترول، والتعدين، والزراعة، وصيد الأسماك، والخشب، والتكنولوجيا، والبنية التحتية التقليدية (الطرق والمواصلات)، والموانئ، وكذا الطاقة النظيفة وإنتاج الكهرباء، وصولًا إلى أنظمة المراقبة، والتجارة الإلكترونية ومصادر البيانات في كلِّ دولةٍ من دول المنطقة. كما أشار إلى نوعٍ آخرَ من التصدير قامت به الصين للنظم السلطوية، يتمثَّل في تصدير أنظمة المراقبة الرقمية China's Export of Digital Authoritarianism to the Region، الذي ساعد هذه النظم في مراقبة مواطنيها، والسيطرة على شبكات الإنترنت، ومقاومة الاحتجاجات المعارضة لها، خاصة في فنزويلا، والإكوادور، وبوليفيا، وكوبا، عن طريق منتجات شركاتها الرقمية هواوي

وZTE.

وفي الفصل الخامس تمَّ تحليل الأبعاد المختلفة للقوة الناعمة الصينية في المنطقة، إذ بدأ بتناول دور المؤسَّسات الثقافية الصينية في المنطقة، وعلى رأسها مؤسَّسات كونفوشيوس، وعددها ٣٩ مؤسسة، و١٨ فصلًا في دول مختلفة، والمنح التعليمة التي تخصِّصها الصين للطلاب، والتي ستصل إلى ٥٠٠٠ منحة دراسية، و٣٠٠٠ فرصة تدريبة بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٤. ويشير إلى أن أحد مصادر القوة الناعمة الصينية هو تصوُّر بعض النُّخب المنافعَ المحتملة من علاقات جيدة مع الصين: تجارية، وتعليمية، واستثمارية، وسياسية، فضلًا عن كون الصين تمثِّل نموذجًا تنمويًّا لبعض هذه الدول. بالإضافة إلى ذلك تنشط الدبلوماسية الشعبية People to people diplomacy ودبلوماسية الأحزاب Party to party diplomacy، التي تشْمل تبادل الزيارات بين أعضاء البرلمانات، والنخب السياسية والحزبية إلى الصين والعكس. فضلًا عن ذلك، زار الصين لأكثر من مرة كل متخصِّص معتبر في الشؤون الصينية من أمريكا اللاتينية، وشارك في منتديات مراكز البحوث. وكذلك بالنسبة لقادة الأعمال والمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك حاولت الصين تعزيز تواصلها مع التجمعات الصينية في أمريكا اللاتينية؛ محاولةً تقديم نفسها كحضارة أكثر منها دولة لها حدود جغرافية. كما خصَّصت القناة الصينية الرئيسة CGTN برامج لأمريكا اللاتينية، مقدِّمةً صورًا وفيديوهات مجانية للصحف والقنوات المحلية. ويَعُدُّ المؤلِّفُ دبلوماسية Covid_19 أحد أوجه القوة الناعمة التي استغلَّتها الصين لتحسين صورتها في المنطقة، بالإسراع في تقديم المساعدات الطبية والصحية لحكومات المنطقة.

أما الفصل السادس فتناول موضوع الصراع الدبلوماسي بين الصين وتايوان على نزع اعتراف دول المنطقة، وأشار إلى أهمية منطقة الكاريبي في هذا الصراع بسبب أن ٩ من أصل ١٤ دولة تعترف بتايوان تنتمي إلى المحيط الغربي (منطقة الأمريكتين والكاريبي). وعملية الاعتراف نفسها ليست سياسية فحسب، وإنما تتعلَّق بالأساس بالاقتصاد: التبادل التجاري، والاستثمار الخارجي (الصيني أو التايواني)، والمعونات والقروض، وغيرها من الفرص التعليمية والثقافية لشعوب البلاد التي تعترف بها، فضلًا عن الدعم السياسي للحكومات. ولذلك حولت أكثر من دولة في المنطقة اعترافها بين الصين وتايوان؛ فأصبح هناك أحزاب وحكومات ذات توجه صيني، وأخرى ذات توجه تايواني، تحاول كل واحدة منها فور الوصول للسلطة توسيع علاقاتها بطرفٍ على حساب الآخر.

ويقسِّم المؤلِّف التنافسَ بينهما إلى ثلاث مراحل، الأولى بدأت بعد إقامة الولايات المتحدة لعلاقات[1] مع الصين وامتدَّت حتى التسعينيات، والأخرى من التسعينيات حتى ٢٠٠٨ ثم مرحلة الهدنة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٦، وما بعد مرحلة الهدنة ٢٠١٦، التي شهدت زيادة في حدَّة التنافس بين القوَّتين، وخلالها اعترفت ثلاث دول لها أهميتها الاستراتيجية في المنطقة بالصين: وهي بنما (يونيو ٢٠١٧)، والدومينيكان (مايو ٢٠١٨)، والسلفادور (أغسطس ٢٠١٩)، مع احتمالات تحول دول أخرى للاعتراف بالصين، بسبب نوعية الأحزاب التي تزداد فرصها السياسية في السنوات القادمة في جواتيمالا، وهاييتي وغيرهما.

وفي الفصل السابع، قُدِّمَ شرحٌ لآثار تولِّي أحزاب شعبوية يسارية الحكم في عدد من دول المنطقة Leftist Populist Regimes على العلاقات مع الصين من ناحية، وحقوق الإنسان

(١) تقع الولايات المتحدة -وفقًا للمؤلِّف- في خلفية كافة التفاعلات بين الصين والمنطقة، إذ تُعد هذه المنطقة مجالًا حيويًا للولايات المتحدة، كما أنها تعد نفسها المُهيمن عليها، وبالتالي يأتي تطور العلاقات بين الصين ودول المنطقة دومًا إما بإشارة من الولايات المتحدة كما أقدمت عدد من الدول على الاعتراف بالصين بعد الولايات المتحدة عام ١٩٧٩، وإما أن يكون تحديًا لنفوذها، مثل قيام عدد من الدول بتحويل اعترافها من تايوان إلى جمهورية الصين وقت إدارة ترامب، وقد قامت باستدعاء سفراء هذه الدول لديها لمناقشتهم في الأمر، كما يرى المؤلِّف أن انتشار النظم اليسارية الشعبوية المدعومة من الصين، وتزايد قوة الصين الناعمة، سيكون له تأثير سلبي على مكانة الولايات المتحدة ومصالحها، وقيم الليبرالية والديمقراطية في المنطقة.

من ناحية أخرى. فركَّز على أنه في المجمل تقع تطوُّرات في حجم العلاقات بين هذه الأنظمة والصين، وذلك في القطاعات المختلفة بدءًا من التبادلات التجارية، والاستثمارات في قطاعات البترول والتعدين، والبنى التحية، وحتى القروض. وقد أظهر الفصل هذا التأثير عبر تتبُّع خمس حالات هي: فنزويلا، والإكوادور، وبوليفيا، والأرجنتين، وكوبا. ومع أن الصين توسِّع علاقاتها بكل أنواع الأنظمة السياسية في المنطقة، فإن آثارها كانت ملموسة أكثر مع هذه النظم، فحصلت على مزايا نسبية أكبر، حتى مثَّلت بالنسبة لهم بديلًا للغرب ومؤسساته المانحة، وضامنًا مهمًّا لبقائها وازدهارها. وبقاء هذه الأنظمة من وجهة نظر المؤلِّف بمثابة "كساد ديمقراطي" في المنطقة "Democratic depression".

ثم تناول **الفصل الثامن** طبيعة الانخراط العسكري الصيني ودور الصين الأمني في المنطقة. فرغم أن أنشطة الصين العسكرية ليست الأبرز، ولا هي أصلًا جزءًا جوهريًّا من استراتيجياتها هناك، فإن نشاطها تزايد في العقدين الأخيرين. وقد دفع ترحيب نظم الحكم الشعبوية اليسارية بدور عسكري وأمني للصين في المنطقة، وتعرُّض مواطنين وعمَّال صينيِّين لأخطار جرَّاء عملهم في الشركات الصينية، خاصةً في مجال البترول والتعدين في فنزويلا، وبيرو، وغيرها، وسعيها لتعزيز مكانتها في "حرب قادمة / مستقبلية" مع الولايات المتحدة، فتتمكَّن من الولوج Access إلى موانئ ومطارات المنطقة، دفع كل ذلك إلى دور نشط للصين في هذه المجالات.

وتتَّخذ الأنشطة الصينية العسكرية في المنطقة مظاهر كثيرة، على رأسها مبيعات الأسلحة، التي تطلبها كافة دول المنطقة، وبخاصة الدول التي تضع الولايات المتحدة عليها قيود، كما تزداد الزيارات العسكرية الصينية إلى دول المنطقة، وتقدِّم الصين العديد من التدريبات المهنية للجيش وقادة قطاع الأمن الداخلي (الشرطة) لمعظم دول المنطقة، فضلًا عن إمدادها بالمعدات والأدوات اللازمة لعملها، بالإضافة لدور الشركات الأمنية الصينية الخاصة. ويُلاحظ أن لهذا النشاط دور سلبي بسبب عدم فرض الصين أية قيود على تصدير واستخدام الأسلحة، إذ تستخدم القوات الشرطية المعدَّات والمركبات الصينية في قمع التظاهرات، وهو ما يُهَدِّدُ أوضاعَ حقوق الإنسان في المنطقة وقيم الديمقراطية.

وفي الفصل التاسع، قبل الختام، تناول المؤلِّف الفرص التي خلقها فيروس كورونا للصين في المنطقة، والتي ساعدت في تعزيز تواجدها ودوروها، خاصةً في المجال الطبي، كما فتحت الآفاق لمزيد من الفرص للاستثمار وتقديم القروض. لقد لعبت الدبلوماسية الطبية أو دبلوماسية كورونا دورًا محوريًّا في تحسين صورة الصين بعد انتشار الفيروس، إذ أمدَّت الكثير من دول المنطقة بالمعدَّات الطبية بعضها كان هِبات، والبعض الآخر كان صفقات تجارية؛ لتتخطَّى بذلك مكانة الولايات المتحدة في المنطقة كأكبر شريك في المجالات الطبية. كما اكْتسبت الصين عنصر تأثير إيجابي بسبب قدرتها على السيطرة على الفيروس بداخلها، واستعادة النمو الاقتصادي. كما كان للأزمة أثر على الدول التي تقيم علاقات مع تايوان، التي رأت أنها لو كانت تعترف بالصين لكان أسهل لها الحصول على مساعدات كورونا (باراجواي)، وكذا فتحت هندوراس مكتب ممثل تجاري للصين. لقد أعطت هذه الجائحة فرصة للشركات الصينية لتوسيع استثماراتها والقيام باستحواذات جديدة وعمليات دمج لشركات قائمة خاصةً تلك التي باعها الغرب. ومع ذلك قد تسببت فترة ما بعد الجائحة في تحديات كبرى للصين في المنطقة، بسبب عرضة الكثير من دول المنطقة للتظاهرات، واحتجاجات عمالية ومن قبل البيئيين ضد الصين، فضلًا عن احتمالات تزايد الجريمة المنظمة وانعدام الأمن.

أما الفصل العاشروالأخير، فقد شرح فيه المؤلِّف عدَّة آثار لوجود الصين في المنطقة، وعلى الولايات المتحدة، في مقدِّمتها قيم حقوق الإنسان والديمقراطية، التي رغم عدم تدخُّل الصين لتعطيلها، فإنها تساعد نظم اليسار الشعبوية (غير الديمقراطية) عن طريق القروض والاستثمارات، وأنظمة المراقبة والتتبع، وتدريبات أجهزة الشرطة على القمع. وبذا يتحدَّى تواجدها التفوُّق الأمريكي في المنطقة: اقتصاديًّا وسياسيًّا وثقافيًّا.

ولمواجهة ذلك قدَّم بعض التوصيات لصنَّاع القرار في واشنطن تتعلَّق أساسًا بتعزيز الشفافية، وحكم القانون، وتقديم الدعم التقني والتكنولوجي لدول المنطقة، بالانخراط في مجالات الاتصالات والمعلومات والتجارة الإلكترونية، وإمداد النخب بالمعلومات الدقيقة التي تساعدهم في اتخاذ القرارات المتَّصلة بترشيد سياسات بلدانهم والتعامل مع الصين؛ لتحقيق استفادة من تواجدها، وتقليل الأضرار الواقعة عليهم.

خاتمة:

بات صعود الصين السمة الرئيسة لعالم اليوم، كما باتت الصين شريكًا تجاريًّا أساسيًّا، ومستثمرًا رئيسًا في كافة القطاعات الاقتصادية، خاصةً بعد إطلاقها مبادرة الحزام والطريق للاستثمار في البنية التحتية بأنواعها المختلفة، وبذلك فمن المهم كما يتم الالتفات إلى الفرص التي تقدِّمها الصين، الالتفات إلى التحديات والآثار (السلبية) لتزايد الانخراط الصيني في دول المنطقة؛ وهو ما التفت إليه عدد من دول العالم خاصةً في جنوب شرق آسيا وأوروبا والولايات المتحدة، وعدد من الباحثين من دول العالم المختلفة، وفي مجالات متنوِّعة، في مقدِّمتها المجال البيئي.

ومن هذا المدخل يلزم الدول العربية في انخراطها مع الصين اتِّباع عددٍ من السياسات، منها:

١- الموازنة بين المكاسب والمخاطر من الانخراط الاقتصادي، والقروض والاستثمارات الصينية؛ تجنبًا للوقوع في فخِّ الديون.

٢- الانتباه إلى الآثار البيئية لمشروعات الحزام والطريق الصينية؛ بسبب توسُّعها في استثمارات القطاعات النفطية، ومشروعات إنتاج الكهرباء بالوقود الأحفوري.

٣- تنويع الشراكات التجارية، والاستثمارية، والعلاقات الدولية بين القوى المختلفة، وعدم الارتكان إلى الدعم الصيني فقط، والاستفادة من القوى الصاعدة المختلفة.

أمَّا على مستوى الشعوب العربية، والمجتمع المدني، والباحثين: فمن المهم الانتباه إلى تفاصيل الانخراط الصيني في المشروعات المختلفة، وعدم الاكتفاء بالتعرُّف على الأبعاد التاريخية والحضارية والعمومية للانخراط الصيني. وكذلك من المهم التغطية الإعلامية المتوازنة للانخراط الصيني مع المنطقة العربية، وتتبُّع الآثار البيئية والسياسية المتعلِّقة بتزايد التعاون مع الصين والحكومات العربية.